

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

# مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن:  
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة

يونيو (2021)

العدد (1)

المجلد (8)

# مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة

المجلد (الثامن) يونيو 2021 عدد (الأول)

## أسرة المجلة

رئيس التحرير: د. عبد الحكيم محمد مصلي  
مدير التحرير: أ. إيمان سالم العجيلي

المراجعة اللغوية: أ. محمود سالم الكامل

## الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. محمد سالم كعيبة  
أ.د. ناصر ميلاد المعرفي  
أ.د. مختار مفتاح أبو صاع  
أ.د. صالح محمد عبودة  
أ.د. المكي معتوق سعود  
أ.د. عزالدين مصطفى الكور  
أ.د. محمد الفرجاني الحصن

هاتف: +218913791650

صندوق بريد: مصراتة 500.

البريد الإلكتروني: [jebmsmu@eps.misuratau.edu.ly](mailto:jebmsmu@eps.misuratau.edu.ly)

© حقوق النشر محفوظة لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

2021

## دليل النشر بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة، تأسست عام 1435هـ، الموافق 2014 م.

ترحب مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال بمشاركة الكتاب والباحثين، وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية وفقاً للشروط والقواعد والمواصفات التالية:

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يتم نشرها سابقاً.
2. أن يمثل البحث إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في أحد مجالات الاقتصاد والأعمال.
3. أن تُعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريف لأهدافه والمنهجية المتبعة وتنسيق أقسامه والتوثيق الكامل للمراجع والجداول وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إليه الباحث.
4. ترسل البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة (jebmu@eps.misuratau.edu.ly).
5. يكتب الباحث اسمه ثلاثياً وجهة عمله ووظيفته والبريد الإلكتروني وعنوان البحث المقدم للمجلة وإقرار بعدم نشر المادة العلمية في جهة أخرى وفق النموذج المعد بالخصوص.

### الشروط الفنية لكتابة الأوراق البحثية:

1. تقدم الأوراق البحثية باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية وبلغة علمية سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والمطبعية.
2. تقدم الأوراق البحثية في صورتها النهائية كنسخة إلكترونية مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بحجم A4 بالإضافة إلى نسخة (PDF).
3. تبدأ الأبحاث بملخص وتنتهي بالنتائج وقائمة المراجع.
4. تكون الكتابة في متن البحث للأوراق البحثية كما يلي:
  - اللغة العربية: نوع الخط Simplified Arabic، حجم الخط 14 غامق لعنوان البحث، 14 غامق للعناوين الفرعية، 14 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12 عادي للجداول والأشكال و 12 غامق للملخص،
5. اللغة الإنجليزية: نوع الخط Times New Roman، حجم الخط 12 غامق لعنوان البحث، 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال التوضيحية و 11 غامق للملخص.
6. ترقم عناصر الورقة الرئيسية بشكل متسلسل بداية من مقدمة البحث وحتى الخاتمة،
7. يكون حجم الورقة البحثية بعدد صفحات لا يتجاوز (25) صفحة كحد أعلى؛ بما فيها صفحة العنوان والملخص والنتائج والمراجع والجداول والرسوم البيانية.
8. على الباحث الالتزام بقواعد التوثيق العلمي في الاقتباسات والهوامش والتعليقات، وعلامات الترقيم، وذكر المصادر والمراجع والفهارس وإعداد قائمة المراجع العلمية وغيرها بالمنهجية العلمية المتعارف عليها في البحث العلمي الأكاديمي

## الفهرس

الصفحة	المحتويات	ت
ب	الافتتاحية	
1	تقييم خدمات شركة لبيباننا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك: دراسة تطبيقية على المستهلكين في مدينة مصراتة حسن علي هامان	-1
37	الزكاة وارتفاع الأسعار: دراسة حالة دولة السودان ميلاد مفتاح الجروشي خالد عبد الجليل أبو جناح	-2
53	دور التطور التقني في تنمية القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 2014) عياد محمد التركي سالم بشير ذهب	-3
68	الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية - دراسة ميدانية أبو القاسم محمود أبوستالة	-4
97	التمكين وعلاقته بالإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة مصراتة هاجر أحمد الشريف خيرية محمد شبيش ريما التهامي كاديك	-5
115	العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي من خلال الميزة التنافسية في المؤسسات الليبية أحمد محمد التير إسماعيل محمد النحوي عثمان سالم عزوزة	-6
136	ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية سالم عميرة العمور	-7
159	دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطلاب كلية فلسطين التقنية دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة منتصر أحمد حجازي غادة إياد أبو ربحان نسمة سيد سعيد	-8
201	معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا: دراسة تطبيقية بمدينة الخمس مفتاح عثمان الرفاعي صالح فتح الله الدوفاني	-9
216	تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي عبد النبي امحمد فرج حسام الزروق عامر امحمد	-10
249	الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي عبد الرحمن رمضان البجباح إيكا يونيا فوزية محمد لطائف غزالي	-11
269	تضخم أسعار الغذاء: الأسباب والعلاج : "حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2018" عبد الحميد عبد السلام المقصبي محمد علي السنوسي	-12
292	تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية فوزي محمود اللافي الحسومي	-13
310	مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة : دراسة ميدانية د. أمين مرعي الدرياق د. عادل عطية العبيدي	-14
335	تحديات التمويل بصيغة المشاركة : "دراسة ميدانية على المصارف الليبية" أسامة امحمد سالم الجمل	-15
353	القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي رانيا مصطفى بوزغيبية فاطمة عبد الفتاح البرعصي	-16
388	أثر ثقافة المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل: دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الهادي أبوبكر الهادي المبروك ناصر المهدي أبو منجل	-17
406	أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الاعلام الرقمي كمتغير وسيط بالجامعات الفلسطينية نضال حمدان المصري محمد أحمد الأغا	-18

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك: دراسة

تطبيقية على المستهلكين في مدينة مصراتة

حسن علي هامان

كلية الاقتصاد جامعة مصراتة

[h.haman@misuratau.edu.ly](mailto:h.haman@misuratau.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.01>

تاريخ النشر الإلكتروني: 2021.03.03

تاريخ القبول: 2021.01.27

تاريخ التسليم: 2021.12.31

#### ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى تقييم مستوى الخدمات المقدمة من شركة ليبيا بالمقارنة مع الخدمات نفسها المقدمة من شركة المدار للمستهلك الليبي في مدينة مصراتة، من خلال التعرف على اتجاهات وآراء المستهلكين في تقييم واقع هذه الخدمات للشركتين، ومدى رضا المستهلك على مستوى هذه الخدمات. لتحقيق تلك الأهداف، استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان لجمع البيانات المطلوبة، حيث تم جمع عدد (255) استبيان من المستهلكين المستهدفين بمدينة مصراتة. تكمن أهمية الدراسة في التركيز على التقييم الموضوعي لشركة ليبيا وفهم موقعها التنافسي ونقاط ضعفها في السوق، ومن ثم مساعدة الشركة على إيلاء المزيد من الاهتمام ليس فقط لتحسين جودة خدماتها؛ بل ولكسب رضا العملاء أيضا. تشير نتائج الدراسة إلى أن (92.9%) من عينة الدراسة غير راضين عن خدمات ليبيا بشكل عام مقارنة بخدمات شركة المدار، وأن (83.1%) من عينة الدراسة لا يوافقون على تكلفة خدمات الإنترنت في شركة ليبيا مقارنة بشركة المدار. بشكل عام، تبين النتائج عدم رضا المستهلكين عن مستوى الخدمات المقدمة من شركة ليبيا مقارنة مع شركة المدار.

**الكلمات الدالة:** تقييم الأداء، القدرة التنافسية، رضا المستهلك، شركة ليبيا، شركة المدار.

## **Evaluation of Libyana Company's services in comparison with Almadar Company and its effect on consumer satisfaction: An empirical study on consumers in Misurata**

**Hassan Ali Haman**  
Misurata University, Faculty of Economics

[h.haman@misuratau.edu.ly](mailto:h.haman@misuratau.edu.ly)

### **Abstract**

The study aims to evaluate the level of services provided by Libyana Company in comparison with the same services provided by Almadar Company to the consumers in Misurata by identifying the opinions of consumers in assessing these services provided by both companies and the extent of consumers' satisfaction with these services. To achieve these study aims, the study used a questionnaire method to collect the required data, where 255 questionnaires were collected from targeted consumers in Misurata.

The significance of the study lies in its focus on the objective evaluation of Libyana Company and understanding of the company's competitive position and its potential weaknesses in the market. Thus, the findings of the study may help this company to pay more attention not just to improve the quality of its services but also to achieve customer satisfaction. The findings of the study indicate that 92.9% of the study sample are dissatisfied with Libyana's services in general compared to the services of Almadar Company and that 83.1% of the study sample do not agree with the cost of internet services in Libyana Company compared to Almadar Company. In general, the results show that consumers are dissatisfied with the level of services provided by Libyana Company compared to Almadar Company.

**Keywords:** *Performance Evaluation, competitiveness, consumer satisfaction, Libyana Company, Almadar Company.*

## 1. المقدمة:

إن قياس الأداء أو عمليات التقييم العلمي والذاتي والمستمر لأي نشاط مهما كان نوعه أو حجمه أو هدفه أو ملكيته سيكون له عظيم الفائدة في تحقيق الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية؛ لأن عملية التقييم تساعد إدارة المنظمة في تحديد موقعها في السوق (مجال أعمالها) بالمقارنة مع موقع المنافسين من دائرة النجاح والتميز في الأداء، وذلك بعد معرفة جوانب القوة والعمل على تعزيزها، ومعرفة مواطن الضعف في الأداء والعمل على معالجتها أي تقويمها، وبالتالي حصول المنظمة على البيانات والمعلومات اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات الرشيدة.

تهدف الدراسة إلى تقييم مستوى الخدمات المقدمة من شركة ليبيا من اتصالات هاتفية وإنترنت، وذلك بالمقارنة مع ما تقدمه شركة المدار من خدمات للمستهلك الليبي في مدينة مصراتة، من خلال الوقوف على اتجاهات وآراء المستهلكين في تقييم واقع هذه الخدمات، ومدى رضا المستهلك عن مستويات الجودة والأسعار وحماية وسرية البيانات وصدق الإعلانات وغيرها. بينما تكمن أهمية الدراسة في الفائدة العملية لشركة ليبيا وهي إبراز دور التقييم الموضوعي في معرفة مركزها التنافسي في السوق وموقعها من دائرة الاتجاه الصحيح والأداء المتميز من وجهة نظر المستهلك الليبي، وكذلك الفائدة العلمية المضافة للمكتبة العربية كدراسة سابقة لدراسات لاحقة، قد تكون حافزاً لبعض المهتمين والباحثين على مواصلة الدراسة في هذا الحقل.

تمت مناقشة الموضوع من خلال ثلاثة أطر، هي: الإطار العام للبحث (الإطار التمهيدي) وتضمن العناصر الأساسية لخطة الدراسة، والإطار النظري للبحث وتناول بعض المفاهيم كما وردت في أدبيات الموضوع، والإطار العملي (الميداني) للبحث الذي اهتم بعرض وتفسير خصائص العينة المختارة من مجتمع الدراسة، وكذلك التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات.

## 2. البحوث السابقة

• **دراسة (الواعر، 2010):** وعنوانها الوصول إلى تحقيق الميزة التنافسية ودورها في تعزيز الأداء التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية طرابلس، تم التطبيق على شركتي ليبيا للتأمين والمتحدة للتأمين، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إن هناك علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين مجالات الميزة التنافسية (التقنية الحديثة والموارد البشرية الكفؤة وتطوير وتمييز الخدمات) وبين أداء المنظمة في السوق.

- **دراسة (المديني، 2014):** وعنوانها بناء وتطوير القدرة التنافسية في المصارف: حالة المصرف الليبي الخارجي، فعاليات مؤتمر القدرة التنافسية في الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض، معهد التخطيط، طرابلس 3-4 فبراير 2014، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج متمثلة في أهمية تطوير القدرة التنافسية للمصارف حتى تصمد أمام التحديات والمنافسة الشديدة التي تواجه المصارف، وإن التدريب والتأهيل الوظيفي وبرامج التسويق المصرفي من أهم متطلبات التطوير المنشود.
- **دراسة (الكخيا والزليتنى، 2014):** وعنوانها التسويق المصرفي كمدخل لدعم وتعزيز واستدامة القدرة التنافسية للمصارف الليبية، فعاليات مؤتمر القدرة التنافسية في الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض، معهد التخطيط، طرابلس، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج متمثلة في أهمية التسويق المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الليبية لدعم وتعزيز القدرة التنافسية في سوق تزداد فيه درجة المنافسة، وأن التسويق المصرفي هو أهم الاتجاهات الحديثة في التسويق وجانب مهم في الإدارة العلمية لتحقيق الربحية والنمو والاستمرارية للمصارف
- **دراسة (هامان، 2014):** وعنوانها الإطار النظري للقدرة التنافسية وآليات بنائها، منشور في مجلة البحوث الأكاديمية، الأكاديمية الليبية فرع مصراتة العدد (03)، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:
  - إن الميزة التنافسية طويلة الأجل هي تلك التي يكون مصدرها الموارد البشرية الكفؤة والفعالة والقادرة على توليد الأفكار الإبداعية والابتكارية وترجمتها إلى برامج عمل حقيقية.
  - النظر إلى مدير التسويق ومدير الموارد البشرية كلاً منهما كشريك استراتيجي في رسم سياسات واستراتيجيات بناء القدرة التنافسية للمنظمة.
  - التنافسية مجال حديث إضافة إلى ديناميكيته، حيث الحوار فيه مازال مفتوحاً وأن هناك حاجة ماسة لمزيد من البحوث التطبيقية في هذا المجال.
- **دراسة (هامان، 2019: أ):** وعنوانها الميزة التنافسية للصناعة الأجنبية وأثرها في عزوف المستهلك الليبي عن الصناعة الوطنية، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد جامعة سرت، المجلد الثاني العدد (2) شهر أبريل، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إن نسبة (83.5%) من جمهور المستهلكين يفضلون المنتجات الأجنبية عن منتجات المجمع الاستثماري لصناعة مواد البناء من البلاط الخزفي (السيراميك) الأرضي والحائطي المصنوعة في المنطقة الصناعية الكراريم بمدينة



تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

مصراته، وإن المستهلك الليبي يفضل المنتجات الأجنبية في السوق الليبي بسبب ما تتمتع به هذه المنتجات من مزايا تنافسية متمثلة في المزايا الأربعة، وهي التشطيب الجيد، وتعدد المقاسات، وتوفير الألوان، والتصميم العصري.

• **دراسة (هامان، 2019: ب):** وعنوانها التفكير الإبداعي كمصدر للميزة التنافسية وأثره في تطوير المنظمات الصغرى والمتوسطة، فعاليات مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراته والغرفة التجارية، 21 سبتمبر، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

- إن الميزة التنافسية صارت اليوم صناعة بفعل العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا وتحرير الأسواق وغيرها، لذلك لا مناص للمنظمات الصغيرة والمتوسطة التي تتشد التميز والريادة في السوق من توفير متطلبات وعوامل نجاح هذه الصناعة.

- إن الريادة والتميز في المنظمات الصغيرة والمتوسطة يتطلب امتلاكها ميزة تنافسية طويلة الأجل، مصدرها الموارد البشرية الراغبة والقادرة على التغيير والإبداع والابتكار، المتمثلة في مهارات العاملين وجودة الفكر الإداري للقادة (رأس المال الفكري)، وهي ميزة تنافسية قوية من الصعب على المنافسين تقليدها في المدى القريب.

• **دراسة (أبو القاسم، 2012):** وعنوانها دور نظم المعلومات في دعم الميزة التنافسية في المصارف الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية طرابلس، وكان مجتمع الدراسة بعض المصارف التجارية الليبية كمصرف الوحدة والجمهورية والصحاري بمدينة طرابلس لكونها أكبر المصارف وأكثرها فروعاً في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: إن هذه المصارف الكبرى لا تتعامل مع المعلومات على أنها مورد رئيسي وهام من بين الموارد الأخرى بالمصارف واستغلالها لبناء نظم معلومات تمكنها من القدرة على المنافسة.

• **دراسة (الجهيمي، 2013):** وعنوانها سياسة الاختيار والتعيين وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، وكان مجتمع الدراسة شركات النقل الجوي الليبية العاملة في مدينة بنغازي، وهي شركة الخطوط الجوية الليبية وشركة ليبيا للطيران وشركة البراق، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين سياسة الاختيار

والتعيين والميزة التنافسية، وان هذه الشركات لا توفر المعلومة المناسبة والكافية عن منافسيها بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب.

ما يميز هذا الدراسة عن البحوث السابقة هو أن تلك البحوث اهتمت بمفهوم التنافسية وأهميته وكذلك الاعتماد على الميزة التنافسية في بناء القدرة التنافسية للمنظمات الصناعية والخدمية في شكل إطار نظري أو في شكل تحليل القدرة التنافسية لمنظمة ما من مدخل إداري أو تقني، دون تحليل معتمد على دراسة سلوك المستهلك بالمقارنة بين منظمتين لبيئتين تعملان في الظروف البيئية نفسها والسوق نفسه والمجال نفسه أيضاً؛ لقياس درجة المنافسة بينهما، وما مدى رضا المستهلك عن خدماتهما؟ من خلال تحليل عدة عناصر، منها: جودة الخدمة وتكلفة الخدمة والمهنية والسرية ومواكبة التطور وغيرها، وهذا التميز في تحليل عناصر جديدة للمنافسة من مدخل سلوكي للمستهلك يعكس مفهوم الأصالة البحثية، ويمثل قيمة مضافة من هذا الدراسة إلى البحوث السابقة.

### 3. مشكلة البحث

من خلال لقاءات الباحث مع بعض أفراد المجتمع بمدينة مصراتة وإجراء استقصاء لعينة اختبارية عشوائية حجمها (20) مستهلك، بشأن مدى رضاه عن خدمات شركة لبييانا بالمقارنة مع خدمات شركة المدار، تبين للباحث بأن هناك موضوع جدير بالبحث والاهتمام ويمثل مشكلة، يمكن تحديدها وصياغتها على النحو التالي:

عدم رضا المستهلكين (العملاء) عن مستوى الخدمات المقدمة من شركة لبييانا مقارنة مع شركة المدار.

لذا قرر الباحث أن يتناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل بهدف التأكد من أن حالة عدم الرضا عن خدمات شركة لبييانا هي اتجاه أو حالة محدودة لدى بعض أفراد المجتمع فقط وبنسبة بسيطة ولا تشكل مشكلة، أو حالة قلق على نشاط وأعمال شركة لبييانا في السوق، أم أن هذه الحالة تسود لدى معظم المستهلكين أو أفراد المجتمع وبنسبة عالية، وبالتالي تعتبر مشكلة كبيرة تهدد بقاء الشركة في السوق، وهذا الأمر يتطلب معرفة الأسباب بهدف مساعدة الشركة على وضع آليات المعالجة.

#### 4. فرضية البحث

من خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وجودة خدمات الاتصالات الهاتفية (التغطية) في شركة المدار.

**الفرضية الثانية:** إن هناك علاقة عكسية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وانخفاض تكلفة الاتصالات الهاتفية (سعر المكالمات) في شركة المدار.

**الفرضية الثالثة:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وجودة خدمات الإنترنت (السرعة) في شركة المدار.

**الفرضية الرابعة:** إن هناك علاقة عكسية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وانخفاض تكلفة خدمات الإنترنت (سعر الخدمة) في شركة المدار.

**الفرضية الخامسة:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، واستخدام شركة المدار أسلوب جيد عند التعامل مع الزبائن (المهنية واللفظ والسرعة).

**الفرضية السادسة:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، واستخدام شركة المدار نظام أمن جيد لحماية معلومات وبيانات الزبائن.

**الفرضية السابعة:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وقوة الإعلانات الترويجية في شركة المدار.

**الفرضية الثامنة:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وقوة برامج خدمة المجتمع التطوعية (المسؤولية الاجتماعية) في شركة المدار.

**الفرضية التاسعة:** إن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، ومواكبة شركة المدار التقنيات الحديثة لتطوير خدماتها تجاه المستهلك

#### 5. هدف البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاهات المستهلكين في مدينة مصراتة نحو الخدمات المقدمة من شركة ليبيا ومقارنتها مع ذات الخدمات المنافسة لها والمقدمة من شركة المدار في ذات السوق، وذلك من خلال عملية مقارنة وتقييم الواقع التنافسي بين هذه الخدمات من وجهة نظر عينة مختارة من مجتمع الدراسة (جمهور المستهلكين)، للوقوف على الإيجابيات والسلبيات، ومعرفة أيضا

الأسباب الرئيسية أو المباشرة والأسباب الثانوية أو غير المباشرة وراء عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا.

## 6. أهمية البحث

- تكمّن أهمية الدراسة في المساهمات والفوائد المترتبة عليه، والتي يمكن حصرها في الآتي:
  - فائدة تطبيقية لشركة ليبيا، المتمثلة في نتائج وتوصيات الدراسة، وذلك من خلال مساهمة الدراسة في توفير المعلومات الحديثة والدقيقة والشاملة عن واقع مستوى الخدمات المقدمة من الشركة، ومدى رضا المستهلك عنها، ودرجة قوة المنافسة في السوق المستهدف، وذلك بعد الوقوف على سلبياتها ومعوقات وطرق علاجها، وبالتالي مساعدة إدارة الشركة في اتخاذ القرارات الرشيدة تجاه تطوير خدماتها.
  - فائدة علمية للمكتبة العربية كدراسة سابقة لدراسات لاحقة، علاوة على القيمة العلمية التي قد تضيفها الدراسة إلى مجال الدراسة العلمي حول تقييم الأداء الخدمي للمؤسسات الليبية من خلال ما تم تحقيقه من نتائج وتوصيات، وكذلك مقترحات بحوث مستقبلية التي قد تكون حافزاً لبعض المهتمين والباحثين على مواصلة الدراسة في مواضيع ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة.
  - فائدة شخصية للباحث من خلال تنمية مهاراته الفكرية والتنظيمية والتقنية وغيرها من المهارات التي اكتسبها من خلال العمل في مراحل الدراسة المتعددة، إضافة إلى زيادة رصيده من البحوث العلمية.

## 7. حدود البحث

**حدود الموضوع:** محددة في معرفة اتجاهات جمهور المستهلكين ومدى رضاهم عن خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع خدمات شركة المدار، مثل: خدمات الاتصالات الهاتفية والإنترنت من حيث الجودة والتكلفة، وأمن بيانات الزبائن وصدق الإعلانات والمهنية وأسلوب التعامل مع العملاء وغيرها.

**حدود المكان:** الدراسة تناولت اتجاهات المستهلكين (العملاء) الليبيين وغير الليبيين في مدينة مصراتة من كافة شرائح المجتمع الاستهلاكي.

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

حدود الزمن: وهي محددة بفترة إنجاز الدراسة ألا وهي الفترة من تاريخ 2020/01/01 م إلى تاريخ 2020/06/06 م.

## 8. منهجية البحث

### 8-1 أسلوب الدراسة

قام الباحث باتباع المنهج الوصفي في الدراسة مستخدماً طريقتين من طرق هذا المنهج هما: طريقة الدراسة التحليلية: بهدف وصف المشكلة وتحليلها من أجل معرفة مدى وجود العلاقات الناشئة من تفاعل متغيرات الدراسة من عدمها، وكذلك معرفة قوة هذه العلاقة - في حالة وجودها- بين المتغيرات المستقلة (الأسباب المحتملة الرئيسية والثانوية) والمتغير التابع (المشكلة)، وأيضاً معرفة النتائج المترتبة على وجود العلاقة أو عدمها بين المتغيرين (نتائج اختبار الفرضيات) معتمداً في هذه التحليلات على وسائل التحليل الإحصائي المختلفة التي تتفق وطبيعة الدراسة. طريقة البحث المسحي: بهدف التعرف على آراء واتجاهات المستهلكين (مجتمع البحث) في مدينة مصراتة لقياس مدى رضاهم عن خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، حيث اعتمد الباحث في منهجية المسح الميداني على استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة المختارة.

### 8-2 مجتمع الدراسة والعينة المختارة

استناداً إلى طبيعة مشكلة الدراسة وفرضياته وأهدافه، حدد الباحث مجتمع الدراسة بجمهور المستهلكين بمدينة مصراتة. وحتى يتسنى للباحث تحليل وبحث هذا المجتمع الكبير في تعدادده، قرر اختيار عينة من المستهلكين (العملاء) على أساس العينة العشوائية البسيطة الطبقية غير النسبية بعد استشارة الأساتذة المختصين في علم الإحصاء، وبلغ حجم العينة التي أخضعت للتحليل والبحث (255) مستهلكاً من كافة شرائح المجتمع الاستهلاكي (انظر جدول رقم 01).

جدول رقم 01 استمارات الاستبيان الموزعة والمستخدم

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات غير المرجعة	الاستمارات المستبعدة	الاستمارات المستخدمة
العدد	310	25	30	255
النسبة	%100	%8.07	%9.67	%82.26

### 8-3 صدق وثبات أداة الدراسة

قام الباحث بعرض صحيفة الاستبيان على بعض الأساتذة المهتمين بالبحث العلمي والمعالجة الإحصائية للتحقق من مدى صدق وملاءمة محتويات فقرات الاستبيان، حيث تمت بعض التعديلات على بعض الفقرات، وتم تحليل المصدقية Reliability Statistics لقياس الاتساق والثبات والتناسق بين فقرات الاستبيان (المتغيرات) باستخدام معامل Cronbach's Alpha وكانت درجة الموثوقية مقبولة إحصائياً وقيمتها = (0.811). للفقرات المحددة في الاستبيان، وقام الباحث بإجراء بحث اختباري على عينة حجمها (10) مستهلكين من مجتمع الدراسة للتعرف على درجة وضوح وفهم فقرات الاستبيان من جهة نظر المبحوثين قبل الشروع في استخدامه، ولقد تم تقدير فترات الثقة عند مستوى (0.95) أي أن (ألفا) ورمزها  $\alpha = (0.05)$  والتي من خلالها سيتم تحديد منطقتي القبول والرفض للفرضيات، وهي تعرف بنسبة الخطأ الذي قد يحدث عند تعميم نتائج العينة المختارة على مجتمع الدراسة ككل.

#### 8-4 أسلوب التحليل الإحصائي

تم استخدام مقياس ليكرث (Likert Scale) ذو الأوزان أو الدرجات الثلاثة (موافق، لا أدري، غير موافق) للتقييم والمفاضلة، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومستوى الدلالة Sig. أو (p value -)، وارتباط سبيرمان (Spearman Correlations)، واختبار (F) بتحليل ANOVA، وهي إحدى تطبيقات برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) أو ما يعرف ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، يعتبر من أكثر اختبارات الدلالة استخداماً في معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة أو خلاف ذلك.

#### الإطار النظري للبحث

#### 9.1 مفهوم القدرة التنافسية

إن القدرة التنافسية أصبحت غاية تسعى إلى تحقيقها المنظمات الصناعية والخدمية التي تعمل في بيئة تنافسية محلية أو خارجية، حيث الوصول إلى هذه الغاية يعني زيادة المبيعات، وهذا يعني زيادة الحصة السوقية، وهذا يعني مركز تنافسي قوي بين المنافسين في السوق، وهذا يعني أيضاً تحقيق الهدف الأساسي للمنظمات ألا وهو البقاء والنمو في السوق المستهدف، والسؤال هنا: هل تستطيع المنظمات تحقيق هذه الغاية؟ للإجابة يمكن القول إن الأمر في غاية الصعوبة ولكنه ليس مستحيلاً على المنظمات التي تملك الوسيلة في تحقيق هذه الغاية، ونقصد بالوسيلة هنا الميزة التنافسية، ولذلك لا مناص للمنظمات التي تسعى إلى بناء قدرة تنافسية من الدراسة عن ميزة أو مزايا تنافسية طويلة

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

الأجل والمحافظة عليها وتطويرها للاعتماد عليها في صراع المنافسة المحلية والدولية (هامان، 2014، 45).

ونظراً لارتباط وتكامل مصطلح القدرة التنافسية (Competitiveness) مع مصطلح الميزة التنافسية (Competitive Advantage) رأى الباحث أن يتم تعريف القدرة التنافسية من مدخل تعريف الميزة التنافسية كما ورد في أدبيات علم الإدارة والتسويق وذلك على النحو التالي:

- الميزة التنافسية هي ما تختص به منظمة دون غيرها، وبما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يمكن أن تقدم المنظمة مجموعة من المنافع أكثر من المنافس، أو تقديم المنافع نفسها بسعر أقل (عبد الحميد، 1999، 190).
- إن الميزة التنافسية هي حالة اقتدار وتميز تتفرد بها منظمة ما دون سواها من المنظمات الأخرى العاملة في ذات الصناعة (النشاط)، حيث تستطيع المنظمة من خلال هذه الميزة تعزيز مركزها التنافسي وزيادة الحصة السوقية (هامان، 2001، 653).
- الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في النشاط نفسه (أوبكر، 2006، 13).
- الميزة التنافسية هي أي شيء يميز المنظمة تمييزاً إيجابياً عن منافسيها في نظر المستخدمين النهائيين لمنتجاتها (القطب، 2012، 80).
- هي الوسيلة أو الأداة التي تتمتع وتمتاز بها المنظمة دون سواها من المنظمات المنافسة والتي تعول عليها في بناء قدرتها التنافسية في مواجهة المنافسين للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة والتي من خلالها يتحدد المركز التنافسي للمنظمة في السوق. (هامان، 2019: ب، 15)
- ويقول أستاذ التسويق الشهير فيليب كوتلر (Philip Kotler) إن المنظمات تغش في الغالب في معرفة أن أسواقها تتغير كل خمس سنوات، بمعنى أنه قد تصبح استراتيجية الأمس الرابحة الاستراتيجية الخاسرة اليوم، وأن هناك نوعان من المنظمات تلك التي تتغير وتلك التي تختفي، وأن خطوة التغيير سريعة لدرجة جعلت القدرة على التغيير ميزة تنافسية للمنظمات. (كوتلر، 2000، 87).

## 9. 2 مصادر القدرة التنافسية

ورد في الأدب الإداري والتسويقي العديد من مصادر القدرة التنافسية، ويمكن عرض أهم هذه المصادر على النحو التالي: (المسعودي، 2010، 92)

- التكلفة: تحقق المنظمة ميزة التكلفة عندما تقدم إلى السوق سلعة أو خدمة مماثلة في الجودة وبسعر أقل مما تقدمه المنظمات المنافسة، ويتطلب تحقيق هذه الميزة وتطويرها ضبطاً مستمراً للتكاليف عن طريق قيام المديرين بتحديد كافة التكاليف المتعلقة بالعمليات، وجعلها تساهم في زيادة القيمة المضافة والأرباح المحققة.
- الجودة: وهي إحدى الأسلحة التنافسية الفعالة، وقد تكون أفضلها و أقواها، عندما تقوم المنظمة بتصميم وتنفيذ المنتجات وتقديمها للزبائن بما يشبع رغباتهم ويلبي حاجاتهم، بما يفوق توقعاتهم، تكون المنظمة قد نجحت في تقديم منتجاتها بالجودة المطلوبة، وسيقبل الزبائن بدفع مبالغ إضافية لاقتنائها.
- المرونة: يقصد بها قدرة المنظمة على التكيف مع المتغيرات البيئية، بتغيير ما تنتج وكيف تنتج ومتى تنتج، أي تغيير العمليات، وإن هذا التغيير يوفر للزبائن أربعة من المتطلبات هي مرونة المنتج ومرونة المزيج ومرونة الحجم ومرونة التوصيل.
- الإبداع: الإبداع كأسبقية تنافسية يعني التفرد أو التميز بالمنتجات التي تقدمها المنظمة مقارنة بالمنظمات المنافسة لها، إضافة إلى قدرتها على تطوير منتجات جديدة، ويجب على المنظمات التي تتبنى الإبداع لتحقيق الأسبقية التنافسية أن تزيد من تركيزها على عمليات الدراسة والتطوير وتشجيع ومكافأة الأفراد المبدعين.
- السرعة: إن المنظمات التي تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار وتقدم منتجاتها بشكل أسرع وتتعلم بشكل أسرع وتؤثر إيجابياً وبوتيرة متصاعدة على مستوى الأسواق والتصميم والإبداع، تحصل تلك المنظمات على العديد من الفوائد، منها استعمال التكنولوجيا الحديثة بشكل أكبر وأسرع مقارنةً بالمنظمات المنافسة لها في السوق.

### 9. 3 معايير قياس التنافسية

#### • معيار الحصة السوقية

الحصة السوقية هي مقياس للأداء التسويقي ويقصد بها نصيب الشركة في السوق ومقارنته بنصيب الشركات المنافسة، ويساعد هذا التحليل الإدارة في تحديد ما إذا كان التغيير في هيكل المبيعات يرجع إلى قوى خارجية أو إلى ضعف في برامج التسويق (عبد الفتاح، 1996، 654).



تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

ويمكن معرفة حصة الشركة في السوق من خلال معرفة نسبة مبيعات الشركة إلى مبيعات الصناعة أو مبيعات المنتج ككل في السوق (السيد، 1998، 179).

إن الحصة السوقية (Market Share) تعتبر إحدى أدوات تقييم النشاط التسويقي، وتحديد المركز السوقي للمنظمة، وذلك من خلال مقارنة حجم مبيعات منظمة ما خلال فترة زمنية محددة مع حجم مبيعات الصناعة في الفترة نفسها، أو مع حجم مبيعات المنظمات المنافسة في المدة نفسها، كما هو مبين في المعادلات التالية: (خفاجي، 1999، 77)

$$\% = 100 \times \frac{\text{حجم مبيعات المنظمة في فترة زمنية محددة}}{\text{حجم مبيعات الصناعة في نفس الفترة}} = \text{معدل الحصة السوقية لمنظمة ما}$$

أو

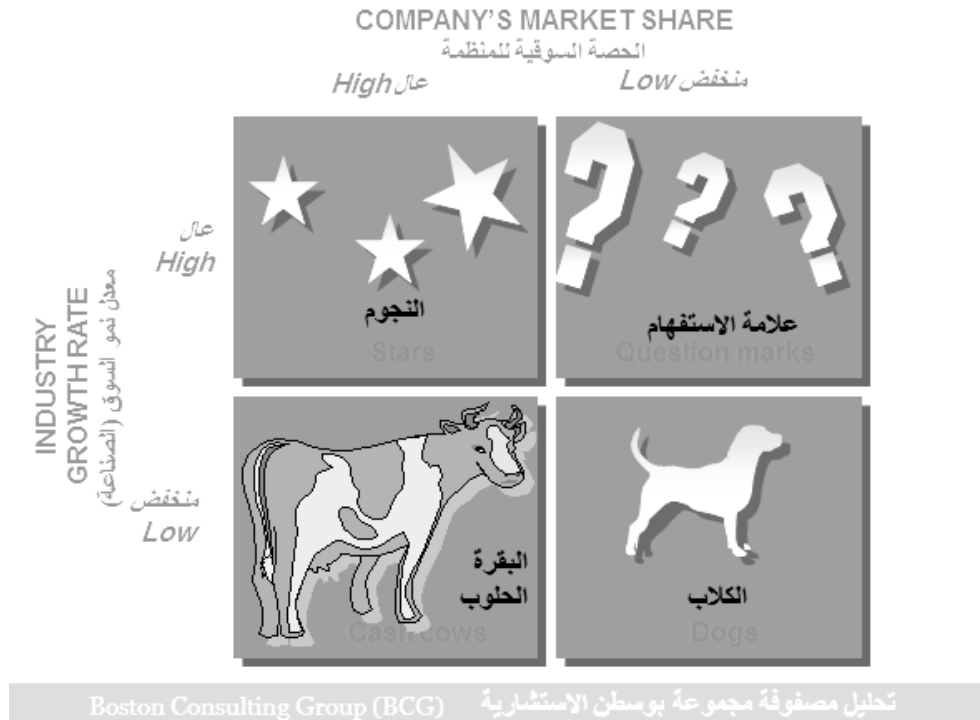
$$\% = 100 \times \frac{\text{حجم مبيعات المنظمة في فترة زمنية محددة}}{\text{متوسط حجم مبيعات أكبر ثلاث منظمات}}$$

منافسة في نفس الفترة الزمنية

هذا وإذا زاد معدل الحصة السوقية عن نسبة (33%) يمكن اعتبار أن المنظمة من المنظمات القوية داخل الصناعة ولها مركز تنافسي مرموق (خفاجي، 1999، 77).

• معيار مصفوفة الحصة والنمو لمجموعة بوسطن الاستشارية

يقول أحد الباحثين في الأدب التسويقي في هذا الشأن بأن هناك علاقة قوية بين معدل الحصة السوقية ومعدل النمو Growth في السوق، يتوقف عليها عملية تقييم الأداء التسويقي، بهدف تحديد الأنشطة المهمة والتي يجب الاحتفاظ بها، والأنشطة التي يجب التخلص منها وتصنيفها تدريجياً أو فورياً، وتعتبر عناصر هذه العلاقة هي مكونات نموذج أو مصفوفة (Matrix) تسمى (مصفوفة الحصة السوقية والنمو) المعتمدة لدى مجموعة بوسطن الاستشارية (Consulting Boston Group) كما هو مبين في الشكل التالي والتحليل المرافق له (الصحن، 1998، 160).



ويضيف ذات الباحث قائلاً، حتى تتمكن المنظمة من تحليل واستخدام هذه المصفوفة يجب عليها اتباع الخطوات الآتية:

- تحديد حصة النشاط من مبيعات الصناعة (عالية أو منخفضة).
- تحديد معدل النمو في السوق (عالٍ أو منخفض).
- دمج الخطوتين السابقتين حتى يمكن تحديد وضع النشاط التنافسي واختيار الاستراتيجية المناسبة.

إن الخطوة الأخيرة تقود إلى أربعة احتمالات تعكس كفاءة وفعالية الأداء التسويقي في المنظمة تلك الاحتمالات المحددة في الشكل السابق وهي على النحو التالي: -

- النجم الساطع: يعني أن الحصة السوقية للمنظمة عالية وفي نفس الوقت معدل النمو في السوق عالي أيضاً، وهذا هو الوضع المثالي للمنظمة لأنه يعكس حالة القوة التسويقية، والاستراتيجية المناسبة هنا هي التوسع والنمو في النشاط.
- البقرة الحلوب: وتعني أن الحصة السوقية عالية ولكن معدل النمو في السوق منخفض، أي أن منتجات المنظمة متميزة ولكن السوق لا يتيح لها حرية الحركة ولذلك تنمو مبيعات هذه المنتجات

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

في السوق بمعدل بطيء، وهذا الوضع يعتبر جيد إلى حد ما؛ لأنه يدر أرباحاً على المنظمة بالرغم من عدم وجود فرص تسويقية للنمو، والاستراتيجية المناسبة هنا هي إستراتيجية الاستقرار والتركيز

- علامة الاستقهام: وتعني أن الحصة السوقية للمنظمة منخفضة بالرغم من أن معدل النمو في السوق عالٍ، وهذا الوضع يثير التساؤلات التي قد تعكس وجود مشاكل تسويقية أو إنتاجية، وهنا يتوقف العمل بالاستراتيجية المستخدمة في هذه الظروف، وتحاول الإدارة معالجة الموقف بعد معرفة أسباب انخفاض معدل الحصة السوقية.

- الكلب السعران: ويعني هذا الوضع أن الحصة السوقية منخفضة وأن معدل النمو في السوق منخفض أيضاً، وأن منتجات المنظمة غير متميزة وتعتبر عبئاً على إدارة التسويق، وهو وضع لا فائدة ترجى منه، وبطبيعة الحال فإن بقاء النشاط في هذا الوضع يشبه بالكلب الذي ينبج دون جدوى، والاستراتيجية المناسبة في هذه الحالة هي استراتيجية الانسحاب من السوق، أو تصفية المنظمة.

ويضيف باحث آخر في الأدب الإداري رأيه حول أهمية تحليل مصفوفة الحصة / النمو لمجموعة بوسطن الاستشارية حيث قال تستطيع الشركة وبناء على هذا التحليل التعرف على موقعها التنافسي من خلال موقعها على المصفوفة، ومن ثم تستطيع أن تعدل خططها وفقاً لنتائج التحليل، وذلك لتعزيز الأداء الذي تتطلع لتحقيقه (عبيدات، 1999، 141).

وبناءً على ما تقدم عرضه في هذه الجزئية من أدبيات الإدارة والتسويق، يرى الباحث أن تعمل المنظمة من أجل الوصول إلى حالة النجوم (Stars) المحددة في المصفوفة من خلال العمل والتركيز على المزيج التسويقي Marketing Mix الذي يشمل السلعة (Product) والسعر (Price) والترويج (Promotion) والتوزيع (Distribution) بهدف تحقيق حصة سوقية - نصيب المبيعات - أكبر من حصة المنافسين في الصناعة، وكذلك من خلال العمل والتركيز على الاستغلال الأمثل لفرصة النمو المتزايد في السوق بسبب فتح أسواق جديدة أو زيادة عدد المستهلكين أو زيادة دخل الفرد أو غيرها، وإن حالة النجوم هي وضع الامتياز والافتدار التي تعكس مركزاً سوقياً مرموقاً أمام المنافسين، وهذا لا يتأتى إلا من خلال البحوث التسويقية التي تساعد إدارة التسويق على التنبؤ (Forecast) المبكر في استغلال الفرص التسويقية المتاحة، أو المتوقعة قبل المنافسين، مثل فرصة

انخفاض سعر المواد أو المعدات الداخلة في إنتاج السلعة أو الخدمة، أو انخفاض سعر الطاقة، أو الإعفاء الضريبي والجمركي، وأثر ذلك على تكلفة الإنتاج وصولاً إلى السعر المنافس، ويساعد التنبؤ المبكر الإدارة على كشف المخاطر الحالية والمتوقعة مستقبلاً والاستعداد الجيد لمواجهةها فمن بين هذه المخاطر Risks سهولة دخول المنافسين إلى السوق، دخول خدمات أو سلع بديلة جديدة إلى السوق، وغيرها فمن خلال معرفة الفرص والتهديدات التسويقية في البيئة التسويقية ( Marketing Environment) تستطيع الإدارة اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة للوصول إلى حالة النجوم والاستمرار فيها بهدف البقاء والنمو في السوق، وهو الهدف الأساسي لكل المنظمات.

#### • معيار النفقات التسويقية

إن تحليل النفقات التسويقية (Marketing Expenses Analysis) يعتبر من ضمن الوسائل التي تستخدمها المنظمات في تقييم الأداء التسويقي وقياس قدرتها التنافسية، معتمدة على تلك النفقات التي أنفقت لتحقيق الأهداف البيعية المحددة في خطة التسويق، وهناك علاقة عكسية بين النفقات التسويقية وإيراد المبيعات (الأرباح)، أي بمعنى كلما انخفضت النفقات التسويقية كلما زادت نسبة الأرباح المحققة من العملية التسويقية، وهذه العلاقة ليست صحيحة في كل الأحوال، حيث قد تكون العلاقة طردية في بعض الأحيان أي كلما زادت النفقات التسويقية زادت الأرباح، فقد يفرض موقف معين زيادة النفقات التسويقية - نفقات الإعلان مثلاً - بهدف زيادة حجم المبيعات، وحيث إن زيادة المبيعات تؤدي إلى خفض تكلفة المبيعات التي تؤدي إلى خفض التكلفة الكلية للمنتجات التي بدورها تؤدي إلى زيادة نسبة الأرباح المحققة من العملية البيعية، ويقول أحد الباحثين في هذا الشأن إن كثيراً من الشركات تعاني من زيادة التكاليف التسويقية، من مصاريف وعمولات رجال البيع، والإعلان، وترويج المبيعات، وخدمات ما بعد البيع، وغيرها، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق الأرباح (الصحن، 1998، 78)، وتتجاوز تكلفة التسويق أحياناً نصف المبلغ الذي يدفعه المستهلك النهائي ثمناً لسلعة أو خدمة معينة (عبد المحسن، 1997، 19).

ومن ناحية أخرى فإنه من الخطأ أن ندرس الاتجاهات فيما يتعلق بتكلفة التسويق وحدها، إذ يجب أن تنصب الدراسة على التكاليف الإجمالية والتي تشمل الإنتاج والتسويق للسلع المختلفة، ففي كثير من الأحيان قد يتمكن المشروع من تخفيض تكاليفه الكلية عن طريق زيادة تكاليف التسويق، ويكون

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

ذلك عن طريق التوسع في الإنفاق على الجهود الترويجية، فإذا ترتب عليه التوسع في سوق السلعة فإن تكلفة إنتاج السلعة يمكن أن تقل بنسبة أكبر من الزيادة في تكلفة التسويق، وتكون النتيجة النهائية هي انخفاض التكاليف الكلية (الشنواني، 2000، 408) إن النسبة الأساسية التي يجب ملاحظتها هي نسبة النفقات التسويقية إلى المبيعات، وعادة ما تصل هذه النسبة في منظمات الأعمال إلى (30%)، وهي تتألف من عناصر الإنفاق التالية: (عبد المحسن، 1997، 24)

- نسبة نفقات القوة البيعية إلى المبيعات (15%)
- نسبة نفقات الإعلان إلى المبيعات (5%)
- نسبة نفقات تنشيط المبيعات إلى المبيعات (6%)
- نسبة نفقات بحوث التسويق إلى المبيعات (1%)
- نسبة نفقات إدارة البيع إلى المبيعات (3%)

إن النفقات أو التكاليف أو المدخلات لها علاقة قوية ومباشرة بمصطلح الكفاءة الذي يعتبر إحدى مؤشرات قياس الأداء للنشاط، حيث جاء في أدبيات الإدارة إن الكفاءة هي مؤشر للدلالة على حسن استخدام الموارد المتاحة (أموال، آلات، أفراد، غيرها) أي استخدام أقل موارد ممكنة في أداء العمل (ماهر، 2002، 15)، وأيضاً مصطلح الكفاءة يشير إلى الطريقة الاقتصادية التي يتم بها إنجاز كافة العمليات الإنتاجية المتعلقة بالأهداف، وتمثل إلى حد بعيد بنسبة المدخلات للمخرجات (جاكسون، ومورقان، وباوليلو، 1988، 54)، إن الكفاءة التسويقية تقاس بتحديد قيمة الناتج من الجهاز التسويقي ومقارنة هذه القيمة مع المدخلات الإجمالية (الشنواني، 2000، 404).

ونتيجة لما تقدم يرى الباحث أن التكاليف التسويقية Marketing Costs هي وسيلة لقياس كفاءة الأداء التسويقي عن طريق مقارنة قيمة المخرجات Outputs (الأرباح) مع قيمة المدخلات Inputs (التكاليف)، أي بمعنى كلما استطاعت إدارة التسويق تحقيق أهدافها بأقل تكلفة ممكنة، كلما أكد ذلك على كفاءة أدائها، بعبارة أخرى، إن خفض التكاليف يؤدي إلى سعر منافس، وهذا يؤدي إلى زيادة المبيعات، وبالتالي إلى زيادة الحصة السوقية، وبالتالي إلى مركز تنافسي جيد، وهذا يؤدي إلى قدرة تنافسية محلية ودولية، وبالتالي إلى نمو اقتصاديات الدولة ورفاهية المجتمع.

## 9. 4 آليات بناء القدرة التنافسية

إن عملية بناء أو صناعة القدرة التنافسية هي عملية قائمة على ثلاثة مفاتيح هي: (الخضيري، 2004، 156)

المفتاح الأول - القدرة على التقليد: وهو أسهل وأيسر المفاتيح وأكثرها استخداما في البدايات والمراحل الأولى للتنمية الصناعية، حيث تكون المهمة الأولى هي إنتاج منتجات مماثلة للمنتجات الأجنبية المستوردة، والتي تحل محلها، ثم تكوين فائض منها قابل للتصدير، اعتمادا على أن التقليد يكون أقل تكلفة من المنتج الأصلي... ليس فقط لتوفير نفقات البحوث والاختراع، ولكن أيضا لإنتاجه بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة، ومن ثم يتم بيعه بسعر منافس.

ويطلق على التقليد والمحاكاة مصطلح الهندسة العكسية، أي يتم الحصول على منتج نهائي، تنتجه دولة متقدمة، ثم تفكيك أجزائه وعناصره، ومعرفة مما تصنع الأجزاء، ويتم إدخال بعض التعديلات على المنتج أو إنتاجه كما هو مع تعديل مواصفاته الأدائية أو الشكلية... وقد يكون ذلك في إطار اتفاق للحصول على أسرار الصناعة، أو في إطار جهود يتم خلالها دراسة تحليلية لكافة المنتجات المطروحة في السوق من منتجات (سلعية، خدمية، فكرية) وانتقاء الأفضل منها لتقليده أو إنتاج مثل له ولا يقل عنه إلا في السعر كعنصر جذب جيد.

المفتاح الثاني - القدرة على التطوير: فعندما يتمكن المنتجون من استيعاب أسرار وفهم كافة جوانب المنتجات التي تم تقليدها سيقومون بإجراء دراسات لتطويرها، خاصة بعد الحصول على ردود أفعال من جانب المستهلكين لها، ومن ثم يسند الأمر إلى وحدات ومراكز بحوث للتطوير، وهو عادة ما يتصل بالآتي:

- تطوير أداء المنتجات ووظائفها التي تقوم بها، ودرجة الإشباع التي تحققها للمستهلكين.
  - تطوير في المواد المستخدمة، لتصبح أفضل وأرخص وأكثر جودة.
  - تطوير في طرق الإنتاج، أكثر سرعة، وأقل تكلفة، وأكبر إنتاجا.
- ويقوم هذا المفتاح على دراسة واعية وشاملة لكل ما يحدث في أسواق العالم، ومعرفة التطورات التي تتم سواء من جانب المنتجين الحاليين، أو المنتجين الجدد، وفي الوقت ذاته التفوق عليهم سواء من حيث:

- الشكل الخاص بالمنتجات المقدمة.
- الأداء الخاص بالمنتجات المقدمة.

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

- الألوان والأذواق الخاصة بالمنتجات المقدمة.

تحرص المنظمات حرصاً تاماً على أن يكون إنتاجها المقلد والمطور أفضل مما ينتجه المنافسون الأصليون، ومن ثم التفوق عليهم وامتلاك مزايا تنافسية أفضل منهم.

المفتاح الثالث - القدرة على الابتكار

وهي من أهم القدرات اللازمة لاكتساب مزايا تنافسية، خاصة عندما تكون قدرة الإبداع والاختراع والخلق والابتكار عالية لدى خبراء المشروع... وعادة ما يعمل المشروع على الدراسة عن العباقرة، وعن أصحاب العقول النيرة، وأصحاب المواهب ذوي القدرات الابتكارية، ورعايتهم وتعهدهم بالدعم والمساندة، وفي الوقت ذاته إقامة مسابقات للمخترعين، وتوجيه اختراعاتهم إلى إنتاج منتجات تتناسب مع خطوط الإنتاج القائمة لديها، ومن ثم تكتسب المشروعات مزايا تنافسية تتصف بأنها:

- مزايا ابتكارية غير مسبوقة.

- لا يستطيع أحد الحصول عليها إلا بعد فترة من الزمن.

إن التفوق والامتياز والارتقاء قائم على الملكات والمواهب والعباقرة والباحثين الجادين، الذين يجب أن تفتح أمامهم الأبواب، وتقام لهم المسابقات لتقديم اكتشافاتهم واختراعاتهم وأفكارهم، وبالشكل الذي ينعكس إيجابياً على تقديم الابتكارات المختلفة التي تعمل على تحسين جودة الحياة.

وبعد هذا العرض الذي جاء في إحدى أدبيات الموضوع يمكن للباحث أن يقول: إن بناء القدرة التنافسية يتم من خلال بناء الإنسان أي الموارد البشرية أي رأس المال البشري أي رأس المال المعرفي، لأن المنظمة التي قد تملك الكثير من مصادر القدرة التنافسية، مثل: المال، أو التكنولوجيا، أو غيرها لا يمكن لها الاستغناء عن مهارات الأفراد وقدراتهم الإبداعية في استثمار هذه الميزة التنافسية الاستثمار الأمثل، فمثلاً منظمة تملك الأموال قد لا تستطيع توظيفها التوظيف التنافسي إذا لم تتمتع بالفكر الإداري السليم لدى قيادتها الإدارية، الذي يمكنها من المفاضلة والاختيار الأمثل من بين البدائل المتاحة للآليات والطرق التي من شأنها بناء القدرة التنافسية من خلال هذه الأموال، ما يقال في هذه الجزئية حول المنظمات يمكن إسقاطه على اقتصاديات الدول أيضاً، فليبيا - مثلاً - دولة نفطية بمعنى دولة تملك الأموال؛ إلا إن اقتصاداتها بشكل عام لا تتمتع بقدرة تنافسية، حيث نجد ترتيبها في التصنيف العالمي للتنافسية متأخراً جداً حسب ما جاء في التقرير العالمي للتنافسية لسنة (2013)، وهو التقرير الأخير الذي شمل ليبيا لغياب البيانات بسبب الحروب، ويرى الباحث إن

ذلك يرجع لأسباب عديدة، أهمها: غياب الإدارة الرشيدة، الإدارة المدركة للعملية الإدارية على مستوى إدارة المنظمات أو على مستوى إدارة شؤون الدولة، حيث قال أحد الباحثين في أدبيات الإدارة موضعاً أهمية الإدارة والعقل الإداري. إن الإدارة هي رأس الأمر إذا صلحت صلح الأمر كله وإذا فسدت فسد الأمر كله (جمعة، 2000، 09).

ويعزز هذا الرأي باحث آخر يقول إن الأمر يحتاج إلى توافر قيادات إدارية متفوقة لديها رؤية قائمة على التفوق وعلى التميز في تقديم الأفضل باستخدام التفكير الإبداعي الخلاق ومن خلال الابتكار ونظم المشاركة والجماعية والاعتمادية المتبادلة (الخصيري، 2004، 37).

إن من ضمن مرتكزات بناء القدرة التنافسية للمنظمات ثلاثة مرتكزات، هي: مرتكز التخلي الذي يدور حول التخلص من السلوكيات السلبية، مثل: عدم الانضباط وعدم الولاء وعدم الاكتراث، ومرتكز التخلي الذي تقوم فلسفته على الدراسة عن كل ما هو إيجابي، مثل: الجدية والالتزام والجودة والولاء، ومرتكز التجلي الذي يهتم بعمليات الإبداع والابتكار من أجل الوصول إلى ما لم يصل إليه الآخرون واكتشافه وتحديد وسائله، والاهتمام بالبحث عن أصحاب الملكات والمواهب والإنفاق عليهم ورعايتهم للوصول إلى الأفكار المتميزة والمبتكرة (الخصيري، 2004، 102).

## 9. 5 مصفوفة درجات رضا المستهلك

إن رضا المستهلك من خلال إشباع حاجاته ورغباته المتطورة والمتغيرة يعتبر المبرر الاقتصادي والاجتماعي لوجود المنظمة، أي بمعنى أن المستهلك هو النشاط ذاته، لذا تعباً وتوجه جميع الجهود البشرية والإنتاجية في المنظمة لهدف إرضاء العملاء أو المستهلكين، (عبد الحميد، 1999، 16) إن هناك ثلاثة مرتكزات تحقق رضا العميل أو المستهلك وتحدد قابلية المنتج للبيع هي الجودة والسعر وزمن التسليم، حيث غالباً ما يطلب العملاء تزويدهم بمنتجات تحقق متطلبات معينة، تستحق في نظرهم المبالغ المدفوعة من أجلها، وتسلم إليهم في المواعيد المتفق عليها، لذا لا يمكن لأية منظمة أن تستمر في السوق مالم تحافظ على العملاء الحاليين وتحصل على عملاء جدد. (خزندار وآخرون، 1999، 29).

ويُعد رضا المستهلك أحد الأولويات التي توليها المنظمات أهمية خاصة، وذلك في سعيها الدؤوب لإيجاد وسائل تقي بحاجاته ورغباته، استناداً إلى أن المستهلك ينفق ويستهلك بدرجة أكبر إذا كان راضياً عن السلعة أو الخدمة، وأن رضاه سوف يؤدي إلى نتائج إيجابية تكون دافعاً للعودة للتسوق مرة أخرى، وبالتالي تسعى المنظمة إلى بناء علاقات وطيدة مع المستهلكين وكسب ثقتهم ليكونوا



تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

وسيلة دعائية وترويج للسلعة أو الخدمة، فالمستهلك الراضي يكون مصدراً في جلب عملاء جدد (أبو جليل وآخرون، 2013، 133)، ويمكن تعريف مصطلح رضا المستهلك كما ورد في إحدى أدبيات الإدارة والتسويق على بأنه ردة فعل المستهلك والتقييم الذي يتبع عملية شراء السلعة أو الخدمة، وهذا التقييم هو الذي يجعل لدى المستهلك النية في أن يعود ثانية لشراء المنتجات أو خلاف ذلك، بمعنى أن الرضا يتحقق إذا حققت السلعة أو الخدمة حاجات ورغبات وتوقعات المستهلك (أبو جليل وآخرون، 2013، 131).

ويتناول هذه الجزئية مُعد هذا البحث في بحثاً سابق له بشكل أكثر تفصيلاً وتحليلاً بهدف تقديم مقترح مصفوفة يمكن تسميتها بمصفوفة درجات رضا المستهلك والتي تتضمن ثلاث درجات أو ثلاثة مستويات، هي: المستهلك الراضي، والمستهلك غير الراضي، والمستهلك السعيد، ولتوضيح هذه المستويات الثلاثة يمكن القول: أن حالة الرضا وحالة عدم الرضا وحالة السعادة تتحدد من خلال مقارنة أو قياس ما كان يتوقع المستهلك من السلعة أو الخدمة من منافع أو خصائص مع ما كان موجوداً فعلاً وأدركه المستهلك بعد استخدام هذه السلعة أو الخدمة، إن المقارنة بين التوقعات والإدراكات (ما يجب أن يكون وما هو كائن) يمكن تحليلها على أساس أن التوقعات يراد بها الحاجات والرغبات التي يتمنى المستهلك إشباعها من خلال اقتناء السلعة أو الخدمة (الأداء المرغوب)، والإدراكات يقصد بها الأداء الفعلي والواقعي (الأداء الموجود)، فالتوقعات قد يكون سقفها عالٍ وقد يكون منخفضاً حسب حاجات ورغبات المستهلك، والإدراكات أيضاً مختلفة فقد يكون مستوى الأداء عالياً وقد يكون منخفضاً، وبذلك يمكن القول أن المستهلك غير راضٍ إذا كانت الإدراكات أقل من التوقعات، أي أن السلعة أو الخدمة لم تحقق ما يطلبه المستهلك من منفعة، ويكون المستهلك راضياً إذا كانت الإدراكات مطابقة للتوقعات أي أن السلعة أو الخدمة حققت توقعات وحاجات المستهلك، ويكون المستهلك سعيداً - السعادة هي درجة متقدمة من حالة الرضا - إذا كانت الإدراكات أكبر من التوقعات، أي أن السلعة أو الخدمة حققت منافع ومزايا إضافية لم يكن يتوقعها المستهلك، والمثال التالي يهدف للمزيد من التوضيح للمستويات الثلاثة من درجات الرضا، {حيث نفترض أن المستهلك كان يرغب في شراء جهاز هاتف محمول يتضمن أربع خصائص أو استخدامات معينة أو محددة، وعند اقتنائه واستعماله وجد به ثلاث خصائص فقط، فهنا يكون المستهلك غير راضٍ عن الجهاز وعن قراره الشرائي، ويكون راضياً عندما يجد الخصائص الأربعة المطلوبة في جهاز الهاتف، ويكون المستهلك مبهتجاً وسعيداً إذا وجد في الجهاز أكثر من الخصائص الأربعة التي كان يتمناها، أي بمعنى أنه قد يجد في الجهاز استخدامات أخرى لم يكن يتوقعها أصلاً} (هامان، 2019: ج، 16).

جدول رقم 02 يوضح مصفوفة درجات الرضا للمستهلك

الإدراكات	التوقعات	عالية	منخفضة
عالية	راضي (1)	سعيد (2)	
منخفضة	غير راضي (3)	راضي (4)	

المصدر: (هامان، 2019، ج، 17)

ويضيف الباحث ذاته تحليل درجات الرضا كما هو مبين بالجدول السابق: (هامان، 2019، ج، 17)

- الإدراكات كبيرة والتوقعات كبيرة (المستهلك راضي)، بمعنى الموجود مساوي المطلوب.
- الإدراكات أكبر من التوقعات (المستهلك سعيد)، بمعنى الموجود أكبر من المطلوب.
- الإدراكات اقل من التوقعات (المستهلك غير راضي)، بمعنى الموجود اقل من المطلوب.
- الإدراكات قليلة والتوقعات قليلة (المستهلك راضي)، بمعنى الموجود مساوي المطلوب.

لذا نجد أن الشركات الصناعية والخدمية الناجحة اليوم لا تسعى إلى إرضاء المستهلك !!!؛ لأنها في الحقيقة تسعى إلى هدف أبعد من ذلك ألا وهو إسعاد المستهلك من خلال إضافة خصائص ومنافع واستخدامات أخرى في السلعة أو الخدمة تزيد عن حاجاته ورغباته وتوقعاته، وهذه الاستراتيجية التسويقية الحديثة والمتميزة تتطلب عملية تنفيذها المرتكزات التالية: (هامان، 2019، ج، 17)

- أن تكون موارد المنظمة وخاصة المالية جيدة حتى تكون قادرة على الإنفاق الكبير من أجل التطوير المستمر للمنتجات قبل المنافسين وحتى تستطيع المنظمة الاحتفاظ بالعملاء الحاليين والعمل على زيادتهم (تنميتهم) من خلال كسب عملاء جدد في أسواقها.
- أن تكون المنظمة تملك جهازاً جيداً لبحوث التسويق لجمع المعلومات الكاملة والدقيقة والحديثة عن السوق والعملاء لمعرفة حجم وقوة المنافسة، وماذا يريد المستهلك (العميل)؟، على اعتبار أن سرعة الحصول على المعلومات مصدر من مصادر بناء الميزة تنافسية.
- أن تكون الإدارة العليا بالمنظمة تدرك أهمية الفكر التسويقي الحديث ودوره الأساسي في بقاء ونمو المنظمة في السوق، هذا الإدراك للعقل التسويقي يوفر الدعم المادي والمعنوي اللازمين لبرامج الإبداع والابتكار في نشاط المنظمة وصولاً إلى حالة إسعاد المستهلك التي تنتظر إليها إدارة المنظمات الناجحة كهدف استراتيجي.

## الإطار العملي للبحث

### 1.10 وصف خصائص العينة المختارة

هذه الجزئية تناولت خصائص عينة الدراسة المختارة من جمهور المستهلكين بعد أن تم توزيعها وفقاً للمتغيرات الواردة في صحيفة الاستبيان والتي تضمنت الجنسية والجنس والعمر والتعليم والعمل، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم 03 توزيع العينة حسب الجنسية

الجنسية	ليبي	غير ليبي	الإجمالي
التكرار	215	40	255
النسبة	%84.31	%15.69	%100

تشير بيانات الجدول رقم (03) إلى أن نسبة المستهلكين الليبيين في العينة المختارة (%84.31)، وإن نسبة المستهلكين غير الليبيين في العينة المختارة (%15.69) فقط، ويرى الباحث أن هذا التوزيع عادل، على اعتبار أن الأجانب جزء بسيط من المجتمع الاستهلاكي الليبي.

جدول رقم 04 توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	الإجمالي
التكرار	198	57	255
النسبة	%77.65	%22.35	%100

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن نسبة المستهلكين من شريحة الذكور في العينة المختارة (%77.65)، وأن نسبة المستهلكين من شريحة الإناث في العينة المختارة (%22.35) فقط، ويرى الباحث أن هذا التوزيع عادل ومنطقي، على اعتبار أن الاتصال والتواصل مع العنصر النسائي في المجتمع المسلم المحافظ صعب نسبياً.

جدول رقم 05 توزيع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 40 سنة	من 40 - 60 سنة	أكثر من 60 سنة	الإجمالي
التكرار	166	61	28	255
النسبة	%65.10	%23.92	%10.98	%100

تشير بيانات الجدول رقم (05) إلى أن النسبة الأكبر المشاركة في الدراسة كانت من نصيب المستهلكين الذين أعمارهم أقل من (40) سنة، وهي تمثل (%65.10) من حجم العينة المختارة،

ونرى أن هذه الفئة العمرية قد تكون الأقرب من التقييم الواقعي؛ لأنها الأكثر استخداماً لخدمات الاتصالات الهاتفية والإنترنت وتقنياته المعاصرة، مما يجعل نتائج هذا الدراسة أكثر قبولاً وموضوعية.

جدول رقم 06 توزيع العينة حسب التعليم

المؤهل العلمي	دون الجامعة	مؤهل جامعي	ما بعد الجامعة	الإجمالي
التكرار	91	132	32	255
النسبة	%35.69	%51.76	%12.55	%100

تشير بيانات الجدول رقم (06) إلى أن مفردات العينة المختارة الأكثر مشاركة في عملية التقييم هي من حملة المؤهلات الجامعية، حيث وصلت النسبة إلى (%51.76) من حجم العينة وهذا يؤكد على وجود المعرفة والقدرة والدراية الكاملة لدى المستهلك المستهدف تجاه أسئلة الاستبيان، مما يجعل عملية التقييم أكثر دقة وموضوعية.

جدول رقم 07 توزيع العينة حسب جهة العمل

جهة العمل	موظف حكومي	موظف قطاع خاص	عمل حر	الإجمالي
التكرار	68	74	113	255
النسبة	%26.67	%29.02	%44.31	%100

تشير بيانات الجدول رقم (07) إلى أن جمهور المستهلكين الأكثر مشاركة في عملية التقييم هم من أصحاب الأعمال الحرة، حيث وصلت النسبة إلى (%44.31) من حجم العينة المختارة، وهذه الفئة قد تكون هي الأكثر تعاملاً واعتماداً على خدمات الاتصالات الهاتفية والإنترنت وتقنياته الحديثة في إدارة أعمالها، مما يجعل عملية التقييم أكثر دقة وواقعية.

جدول رقم 08 درجات التقييم

درجة التقييم	موافق	لا أدري	غير موافق
رقم افتراضي	1	2	3

الجدول رقم (8) يتضمن مقياس ليكرث الثلاثي لدرجات التقييم برموز أو أرقام افتراضية وفق متطلبات المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة وصولاً لنتائج معززة.

## 10. 2 العرض والتحليل الإحصائي للبيانات المجمعة

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

جدول رقم 09 عرض آراء العينة في تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار

الرمز	درجات التقييم									
	موافق		لا أدري		غير موافق		موافق		موافق	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
H	فقرات الاستبيان									
H	لديكم رضا تام عن خدمات شركة ليبيا بشكل عام، وهي أفضل من خدمات شركة المدار.									
Q1	إن جودة خدمات الاتصالات الهاتفية في شركة ليبيا أفضل من شركة المدار.									
Q2	إن تكلفة الاتصالات الهاتفية (السعر) في شركة ليبيا أقل من شركة المدار.									
Q3	إن جودة خدمات الإنترنت (السرعة) في شركة ليبيا أفضل من شركة المدار.									
Q4	إن تكلفة خدمات الإنترنت (السعر) في شركة ليبيا أقل من شركة المدار.									
Q5	إن الموظفين يتعاملون مع الزبائن بسرعة ولطف ومهنية في شركة ليبيا أكثر من شركة المدار.									
Q6	إن شركة ليبيا لديها نظام أمن لحماية بيانات ومعلومات الزبائن أفضل من المدار.									
Q7	إن الإعلانات الترويجية الصادرة من شركة ليبيا أكثر صدقاً وتأثيراً من شركة المدار.									
Q8	إن شركة ليبيا أكثر نشاطاً من شركة المدار في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية (الأعمال الخيرية).									
Q9	شركة ليبيا أكثر نشاطاً من شركة المدار في استخدام التقنيات الحديثة في تطوير خدماتها.									

\* الفقرة الأولى رمز (H) تمثل مشكلة الدراسة المحددة في الإطار العام للبحث.

\* الفقرات الأخرى من (Q1) إلى (Q9) تمثل فرضيات الدراسة المحددة في الإطار العام للبحث.

يلاحظ من الجدول رقم (09) ما يلي:

1. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة من مجتمع الدراسة (العملاء) بشأن الفقرة التي رمزها (H) يساوي (2.89)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو عدم الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (92.9%) من العملاء (الزبائن) غير راضين عن خدمات شركة ليبيا بشكل عام مقارنة بخدمات شركة المدار، وهذا الاتجاه يؤكد إن مشكلة الدراسة حقيقية ويعزز ما تبناه الباحث في تحليل فقرة مشكلة الدراسة المحددة في الإطار العام للبحث.

2. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q1) يساوي (2.46)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو عدم الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (69.4 %) من العملاء غير موافقين على جودة خدمات الاتصالات الهاتفية (التغطية) في شركة ليبيا مقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الرابع في قائمة الأسباب اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

3. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q2) يساوي (2.41)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو عدم الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (68.6 %) من العملاء غير موافقين على تكلفة الاتصالات الهاتفية (السعر) في شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الخامس في قائمة الأسباب اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

4. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q3) يساوي (2.56)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو عدم الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (76.5 %) من العملاء غير موافقين على جودة خدمات الإنترنت (السرعة) في شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الثالث في قائمة الأسباب اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

5. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q4) يساوي (2.72)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو عدم الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (83.10 %) من العملاء غير موافقين على تكلفة خدمات الإنترنت (السعر) في شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر هو أهم أسباب وجود المشكلة وترتيبه الأول في قائمة الأسباب اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

6. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة بشأن الفقرة التي رمزها (Q5) يساوي (1.37)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (78.4 %) من العملاء يرون أن الموظفين يتعاملون مع الزبائن بسرعة ولطف ومهنية في شركة ليبيا أفضل من شركة المدار، وهذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

7. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q6) يساوي (1.75)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (34.10%) من العملاء يرون أن شركة ليبيا لديها نظام أمن لحماية بيانات ومعلومات الزبائن أفضل من شركة المدار، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة غير الموافقين من العملاء وهي (09%) فقط، بعد الأخذ في الاعتبار أن نسبة العملاء الذين كانت إجاباتهم لا أدري هي الأكبر (56,9%)، وهذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

8. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q7) يساوي (1.89)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (52.20%) من العملاء يرون أن الإعلانات الترويجية الصادرة من شركة ليبيا أكثر صدقاً وتأثيراً من إعلانات شركة المدار، وهي نسبة مقبولة، وفي الوقت ذاته أعلى من نسبة غير الموافقين من العملاء (40.80%)، وهذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

9. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q8) يساوي (1.37)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (79.60%) من العملاء يرون أن شركة ليبيا أكثر نشاطاً من شركة المدار في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية (الأعمال الخيرية تجاه المجتمع)، وهذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

10. إن المتوسط الحسابي لإجابات العينة المختارة بشأن الفقرة التي رمزها (Q9) يساوي (2.71)، وهذا يعني ميل الاتجاهات نحو عدم الموافقة وفقاً لمقياس ليكرث، حيث نجد أن نسبة (81.20%) من العملاء غير موافقين على نشاط شركة ليبيا في مواكبة واستخدام التقنيات الحديثة في تطوير خدماتها مقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر هو أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الثاني في قائمة الأسباب اعتماداً على قيمة المتوسط الحسابي.

جدول رقم 10 اختبار الفرضيات بتحليل معامل الارتباط سبيرمان

الفرضيات (المشكلة والسبب)	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية للمشاهد (p _ value)	نتيجة الاختبار للفرضيات
H <sub>0</sub> , Q1	.536	.030	قبول الفرضية الأولى

قبول الفرضية الثانية	.036	.531	H, Q2
قبول الفرضية الثالثة	.012	.658	H, Q3
قبول الفرضية الرابعة	.000	.676	H, Q4
رفض الفرضية الخامسة	.452	.047	H, Q5
رفض الفرضية السادسة	.203	.070	H, Q6
رفض الفرضية السابعة	.303	.065	H, Q7
رفض الفرضية الثامنة	.680	.026	H, Q8
قبول الفرضية التاسعة	.008	.666	H, Q9

يلاحظ من الجدول رقم (10) ما يلي:

1. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q1) جيد وقيمه تساوي (.536) تقريباً (54%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (.030) وهي قيمة أصغر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً رفض الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه (h0) وقبول الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه (h1)، وهذا يعني أيضاً وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل الأول (الحل المفترض أو المحتمل الأول)، وبناءً على هذا التحليل يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وجودة خدمات الاتصالات الهاتفية (التغطية) في شركة المدار.

2. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q2) جيد وقيمه تساوي (.531) تقريباً (53%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (.036) وهي قيمة أصغر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً رفض الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه (h0) وقبول الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه (h1)، وهذا يعني أيضاً وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل الثاني (الحل المفترض أو المحتمل الثاني)، وبناءً على هذا التحليل يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك علاقة عكسية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وانخفاض تكلفة الاتصالات الهاتفية (سعر المكالمات) في شركة المدار.



تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

3. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q3) جيد وقيمه تساوي (0.658) تقريباً (66%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.012) وهي قيمة أصغر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً رفض الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه (h0) وقبول الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه (h1)، وهذا يعني أيضاً وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل الثالث (الحل المفترض أو المحتمل الثالث)، وبناءً على هذا التحليل يتم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وجودة خدمات الإنترنت (السرعة) في شركة المدار.

4. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q4) جيد وقيمه تساوي (0.676) تقريباً (68%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.000) وهي قيمة أصغر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً رفض الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه (h0) وقبول الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه (h1)، وهذا يعني أيضاً وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل الرابع (الحل المفترض أو المحتمل الرابع)، وبناءً على هذا التحليل يتم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أن هناك علاقة عكسية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وانخفاض تكلفة خدمات الإنترنت (سعر الخدمة) في شركة المدار.

5. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q5) ضعيف وقيمه تساوي (0.047) تقريباً (05%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.452) وهي قيمة أكبر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً قبول الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه (h0) ورفض الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه (h1)، وهذا يعني أيضاً عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل الخامس (الحل المفترض أو المحتمل الخامس)، وبناءً على هذا التحليل يتم رفض الفرضية الخامسة التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، واستخدام شركة المدار أسلوب جيد عند التعامل مع الزبائن (المهنية واللفظ والسرعة).

6. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q6) ضعيف وقيمه تساوي (0.070) أي (07%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.203) وهي قيمة أكبر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً قبول الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه ( $h_0$ ) ورفض الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه ( $h_1$ )، وهذا يعني أيضاً عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل السادس (الحل المفترض أو المحتمل السادس)، وبناءً على هذا التحليل يتم رفض الفرضية السادسة التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، واستخدام شركة المدار نظام أمن جيد لحماية معلومات وبيانات الزبائن.

7. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q7) ضعيف وقيمه تساوي (0.065) تقريباً (07%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.303) وهي قيمة أكبر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً قبول الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه ( $h_0$ ) ورفض الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه ( $h_1$ )، وهذا يعني أيضاً عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل السابع (الحل المفترض أو المحتمل السابع)، وبناءً على هذا التحليل يتم رفض الفرضية السابعة التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وقوة الإعلانات الترويجية في شركة المدار.

8. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q8) ضعيف وقيمه تساوي (0.026) تقريباً (03%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.680) وهي قيمة أكبر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً قبول الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه ( $h_0$ ) ورفض الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه ( $h_1$ )، وهذا يعني أيضاً عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل الثامن (الحل المفترض أو المحتمل الثامن)، وبناءً على هذا التحليل يتم رفض الفرضية الثامنة التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وقوة برامج خدمة المجتمع التطوعية (المسؤولية الاجتماعية) في شركة المدار.

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

9. إن الارتباط بين المتغيرين (H,Q9) جيد وقيمه تساوي (0.666) تقريباً (67%)، وإن قيمة مستوى المعنوية المشاهد أو ما يعرف (p \_ value) تساوي (0.008) وهي قيمة أصغر من قيمة (ألفا) والتي رمزها ( $\alpha$ ) وتساوي (0.05)، وهذا يعني إحصائياً رفض الفرض الصفري أو ما يعرف بالفرض العدم ورمزه (h0) وقبول الفرض البديل أو ما يعرف بالفرض النظري ورمزه (h1)، وهذا يعني أيضاً وجود علاقة بين المتغير التابع (المشكلة) والمتغير المستقل التاسع (الحل المفترض أو المحتمل التاسع)، وبناءً على هذا التحليل يتم قبول الفرضية التاسعة والأخيرة التي تنص على أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، ومواكبة شركة المدار التقنيات الحديثة لتطوير خدماتها تجاه المستهلك.

## نتائج وتوصيات الدراسة

### 11.1 نتائج البحث

من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة من العينة المختارة من مجتمع الدراسة المتمثل في جمهور المستهلكين (العملاء) في مدينة مصراتة، بهدف تقييم مستوى خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع خدمات شركة المدار، تم الوصول إلى النتائج العلمية التالية: -

- إن نسبة (92.9%) من العملاء (الزبائن) غير راضين عن خدمات شركة ليبيا بشكل عام مقارنة بخدمات شركة المدار، وهذا الاتجاه يؤكد أن مشكلة الدراسة حقيقية ويعزز الرأي الذي تبناه الباحث في تحليل فقرة مشكلة الدراسة المحددة في الإطار العام للبحث (خطة الدراسة)، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (1) من الجدول رقم (9).
- إن نسبة (83.10%) من العملاء غير موافقين على تكلفة خدمات الإنترنت (السعر) في شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، وهذا العامل هو أهم أسباب وجود المشكلة وترتيبه الأول في قائمة الأسباب، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وانخفاض تكلفة خدمات الإنترنت (سعر الخدمة) في شركة المدار، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (5) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (4) من الجدول رقم (10).

- إن نسبة (81.20%) من العملاء غير موافقين على نشاط شركة ليبيا في مواكبة واستخدام التقنيات الحديثة في تطوير خدماتها مقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر هو أحد أسباب وجود

المشكلة وترتيبه الثاني في قائمة الأسباب، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، ومواكبة شركة المدار التقنيات الحديثة لتطوير خدماتها تجاه المستهلك، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (10) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (9) من الجدول رقم (10).

- إن نسبة (76.5%) من العملاء غير موافقين على جودة خدمات الإنترنت (السرعة) في شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الثالث في قائمة الأسباب، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وجودة خدمات الإنترنت (السرعة) في شركة المدار، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (4) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (3) من الجدول رقم (10).

- إن نسبة (69.4%) من العملاء غير موافقين على جودة خدمات الاتصالات الهاتفية (التغطية) في شركة ليبيا مقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر هو أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الرابع في قائمة الأسباب، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وجودة خدمات الاتصالات الهاتفية (التغطية) في شركة المدار، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (2) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (1) من الجدول رقم (10).

- إن نسبة (68.6%) من العملاء غير موافقين على تكلفة الاتصالات الهاتفية (السعر) في شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار، وهذا العنصر هو أحد أسباب وجود المشكلة وترتيبه الخامس في قائمة الأسباب، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية وقوية بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وانخفاض تكلفة الاتصالات الهاتفية (سعر المكالمات) في شركة المدار، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (3) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (2) من الجدول رقم (10).

- إن نسبة (79.60%) من العملاء يرون إن شركة ليبيا أكثر نشاطاً من شركة المدار في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية (الأعمال الخيرية تجاه المجتمع)، وبالتالي هذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة، وهذا يعني ليس هناك علاقة بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وقوة برامج خدمة المجتمع التطوعية (المسؤولية الاجتماعية) في شركة المدار، وهذه

تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (9) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (8) من الجدول رقم (10).

● إن نسبة (78.4%) من العملاء يرون أن الموظفين يتعاملون مع الزبائن بسرعة ولطف ومهنية في شركة ليبيا أفضل من شركة المدار، وبالتالي هذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة، وهذا يعني ليس هناك علاقة بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، واستخدام شركة المدار أسلوب جيد عند التعامل مع الزبائن (المهنية واللطف والسرعة)، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (6) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (5) من الجدول رقم (10).

● إن نسبة (52.20%) من العملاء يرون أن الإعلانات الترويجية الصادرة من شركة ليبيا أكثر صدقاً وتأثيراً من إعلانات شركة المدار، وهي نسبة مقبولة، وفي الوقت ذاته أعلى من نسبة غير الموافقين من العملاء وهي (40.80%)، وبالتالي هذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة، وهذا يعني ليس هناك علاقة بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، وقوة الإعلانات الترويجية في شركة المدار، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (8) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (7) من الجدول رقم (10).

● إن نسبة (34.10%) من العملاء يرون أن شركة ليبيا لديها نظام أمن لحماية بيانات ومعلومات الزبائن أفضل من شركة المدار، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة غير الموافقين من العملاء وهي (09%) فقط، وبعد الأخذ في الاعتبار أن نسبة العملاء الذين كانت إجاباتهم لا أدري هي الأكبر (56,9%) نظراً لعدم الدراية بهذا الأمر، وبالتالي هذا العنصر ليس سبباً في وجود المشكلة، وهذا يعني ليس هناك علاقة بين حالة عدم رضا المستهلك عن خدمات شركة ليبيا، واستخدام شركة المدار نظام أمن جيد لحماية معلومات وبيانات الزبائن، وهذه النتيجة هي نتاج تحليل الفقرة رقم (7) من الجدول رقم (9)، والفقرة رقم (6) من الجدول رقم (10).

## 11. 2 توصيات الدراسة

بناءً عن النتائج المحققة من الدراسة، يمكن للباحث أن يقدم بعض التوصيات ذات العلاقة بأسباب مشكلة الدراسة، وهي مجرد آراء شخصية للباحث يمكن الاستفادة منها في شكل برامج عمل مستقبلاً لشركة ليبيا من أجل التطوير والارتقاء بمستوى خدماتها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق، وهذه التوصيات هي على النحو التالي:

- إعادة النظر في تكلفة خدمات الإنترنت (السعر)، والعمل على تخفيضها من أجل الوصول إلى سعر منافس في السوق، وكذلك العمل على تحسين جودة خدمات الإنترنت (السرعة)، بهدف كسب رضا العملاء (الزبائن).
- إعادة مراجعة تكلفة الاتصالات الهاتفية (السعر)، والعمل على تخفيضها من أجل الوصول إلى سعر منافس في السوق، وكذلك العمل على تحسين جودة الاتصالات الهاتفية (التغطية)، بهدف زيادة الحصة السوقية في ظل المنافسة الشديدة من طرف شركة المدار.
- البحث المستمر عن التقنية الحديثة واستخدامها في كل مجالات عمل الشركة، بهدف مواكبة الجديد في السوق المستهدف، لضمان استمرار العملاء في التعامل مع خدمات الشركة.
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية التطبيقية بهدف التقييم الموضوعي والمستمر لأداء الشركة في السوق، للوقوف على الإيجابيات والعمل على تعزيزها، وكذلك معرفة السلبيات والقصور والعمل على تقويمها في الوقت المناسب وبالقرار المناسب.

### 11. 3 مقترحات البحوث المستقبلية

في إطار الأهمية العلمية للدراسة، يرغب الباحث في تقديم جملة من مقترحات عناوين بحوث مستقبلية، قد تساعد بعض الباحثين والدارسين في اختيار وتحديد مجالات الدراسة عند تناولهم مواضيع ذات علاقة بعنوان الدراسة، وذلك بهدف المزيد من التحليل والدراسة في ذات الموضوع، أو من مداخل بحثية جديدة، وهذه المقترحات هي:

- المسؤولية الاجتماعية وأثرها في أداء شركة ليبيا.
- تقييم شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار من مدخل المسؤولية الاجتماعية.
- قياس قوة المنافسة لشركة ليبيا بالمقارنة مع الشركات الأخرى العاملة في السوق الليبي.
- قياس قوة المنافسة لشركة المدار بالمقارنة مع الشركات الأخرى العاملة في السوق الليبي.
- تقييم أداء الشركات المحلية العاملة في الاتصالات من مدخل تحليل الحصة السوقية.
- المزايا التنافسية لشركات الاتصالات وأثرها في إرضاء العملاء (الزبائن).

### قائمة المراجع

أبو القاسم، مسعود. (2012). دور نظم المعلومات في دعم الميزة التنافسية في المصارف الليبية. (رسالة ماجستير غير منشورة): الأكاديمية الليبية طرابلس.

## تقييم خدمات شركة ليبيا بالمقارنة مع شركة المدار وأثره في رضا المستهلك ..

- أبوبكر، مصطفى. (2006). الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- أبوجليل، محمد. وآخرون. (2013). سلوك المستهلك واتخاذ القرارات الشرائية: مدخل متكامل. عمان: دار حامد.
- جاسون، جون. ومورقان، سيريل. وباوليلو، جوزيف. (1988). نظرية التنظيم: منظور كلي للإدارة، (ترجمة خالد حسن زروق): الرياض. معهد الإدارة العامة.
- جمعة، السعيد. (2000). الأداء المالي. الرياض: دار المريخ.
- الجهيمي، طه. (2013). سياسة الاختيار والتعيين وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي.
- خزندار، عبير. وآخرون. (1999). المواصفات والمقاييس والجودة الشاملة وأثرها في تحسين الكفاءة الإنتاجية. مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (36). الرياض: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- الخصيري، محسن. (2004). صناعة المزايا التنافسية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- خفاجي، نعمة. (1999). استراتيجية السوق. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
- السيد، إسماعيل. (1998). الإدارة الاستراتيجية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الشنواني، صلاح. (2000). الإدارة التسويقية الحديثة: المفهوم والاستراتيجية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- الصحن، محمد. (1998). التسويق: المفاهيم والاستراتيجيات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الحميد، طلعت. (1999). التسويق الفعال: الأساسيات والتطبيق. ط (9). القاهرة: مكتبة الشقري.
- عبد الفتاح، محمد سعيد. (1996). التسويق. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية.
- عبد المحسن، توفيق. (1997). تقييم الأداء. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبيدات، سليمان. (1999). إدارة الإنتاج والعمليات. ط 2. عمان: مركز طارق.
- القطب، محي الدين. (2012). الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- كوتلر، فيليب. (2000). كوتلر يتحدث عن التسويق: كيف تنشئ الأسواق وتغزوها وتسيطر عليها، (ترجمة فيصل عبد الله بابكر). الرياض: مكتبة جرير.
- الكبخيا، فيصل. والزليتي، ناصر. (2014). التسويق المصرفي كمدخل لدعم وتعزيز واستدامة القدرة التنافسية للمصارف الليبية. فعاليات مؤتمر القدرة التنافسية في الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض. معهد التخطيط. طرابلس: 3-4 شهر فبراير.
- ماهر، أحمد. (2002). اقتصاديات الإدارة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

المديني، إبراهيم. (2014). بناء وتطوير القدرة التنافسية في المصارف: حالة المصرف الليبي الخارجي. فعاليات مؤتمر القدرة التنافسية في الاقتصاد الليبي: الواقع وسبل النهوض. معهد التخطيط. طرابلس: 3-4 شهر فبراير.

المسعودي، حيدر. (2010). إدارة تكاليف الجودة استراتيجياً. عمان: دار اليازوري.

هامان، حسن (2001). الموارد البشرية كمدخل للميزة التنافسية. المؤتمر العربي الثاني في الإدارة: القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة.

هامان، حسن. (2014). الإطار النظري للقدرة التنافسية وآليات بنائها. منشور في مجلة البحوث الأكاديمية: الأكاديمية الليبية فرع مصراتة العدد (03).

هامان، حسن. (2019: أ). الميزة التنافسية للصناعة الأجنبية وأثرها في عزوف المستهلك الليبي عن الصناعة الوطنية. مجلة الدراسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد جامعة سرت. المجلد الثاني العدد (2). شهر أبريل.

هامان، حسن. (2019: ب). التفكير الإبداعي كمصدر للميزة التنافسية وأثره في تطوير المنظمات الصغرى والمتوسطة. فعاليات مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. تنظيم جامعة مصراتة وغرفة التجارة والصناعة والزراعة بمصراتة. 21 سبتمبر.

هامان، حسن. (2019: ج). اتجاهات المستهلك الليبي في تقييم السلع الغذائية الموردة من صندوق موازنة الأسعار. مجلة البحوث الأكاديمية: الأكاديمية الليبية فرع مصراتة. العدد (13) شهر يناير.

الواعر، عواطف. (2010). الوصول إلى تحقيق الميزة التنافسية ودورها في تعزيز الأداء التنظيمي. (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية طرابلس.



المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: حسن علي الأمين هامان

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

التخصص: إدارة الأعمال

الاهتمامات: التدريب في الإدارة والتسويق والتنمية البشرية

البريد الإلكتروني: h.haman@misuratau.edu.ly



## الزكاة وارتفاع الأسعار: دراسة حالة دولة السودان

خالد عبد الجليل أبو جناح

جامعة الزيتونة

[info@miu.edu.ly](mailto:info@miu.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.02>

ميلاد مفتاح الجروشي

جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم

[milad.jarush@std.izu.edu.tr](mailto:milad.jarush@std.izu.edu.tr)

تاريخ النشر: 2021.04.02

تاريخ القبول: 2021.03.27

تاريخ الاستلام: 2021.01.30

### الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على مدى فعالية الزكاة في الحد من ارتفاع الأسعار، أو ما يعرف بالتضخم، بالإضافة إلى أثر التضخم على متحصلات الزكاة، مع الإشارة إلى دولة السودان خلال الفترة (2001م - 2016م)، ولتحقيق هذا الهدف فقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الكمي في تحليل وقياس بعض المتغيرات باستخدام برامج معينة تخدم هذا الغرض مثل برنامج Eviews. وتوصل البحث إلى أن إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية لم يحد من ارتفاع الأسعار في دولة السودان، كما أن جمع الزكاة نقداً بدل الجمع العيني تشوبه بعض الصعوبات، ولا يتمتع بالمرونة، وكذلك وجود أثر للتضخم على متحصلات الزكاة في السودان، ولكن بافتراض أن يتم تحصيل الزكاة نقداً فإن ذلك لا يؤثر في التضخم، وهو ما تؤكد عليه علاقة السببية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة..

الكلمات الدالة: الزكاة، التضخم، جمع الزكاة نقداً، الاستهلاك، الاستثمار.

### Zakat and Rising Price: A Case Study of Sudan

Milad Muftah Jarushi

Istanbul Sabahattin Zaim University

[milad.jarush@std.izu.edu.tr](mailto:milad.jarush@std.izu.edu.tr)

Kaled Abdeljalili Abojanah

Al Zaytona University

[info@miu.edu.ly](mailto:info@miu.edu.ly)

#### Abstract

The purpose of the study is to identify the effectiveness of Zakat in reducing the rise in prices or inflation, in addition to the effect of inflation on Zakat receipts with reference to the State of Sudan during the period 2001 to 2016. To achieve this objective, the study uses methodology analyze and measure some variables using specific programs that serve this purpose, such as eviews program.

The study found that spending Zakat on productive goods did not limit the rise in prices in the State of Sudan, and that collecting Zakat in cash instead of collecting in kind is difficult and does not have flexibility. There is also an effect of inflation on Zakat receipts in Sudan. However, assuming Zakat was collected in cash, this does not affect inflation, which is confirmed by the causal relationship to the study variables during the period.

*Keywords: Zakat, Inflation, consumption, Investment, collect Zakat in cash.*

## 1. المقدمة

تعاني الدول في الوقت الراهن العديد من الأزمات الاقتصادية، والتي قد يعود بعضها إلى أسباب داخلية أو أسباب خارجية، وخصوصاً بعد الانفتاح الاقتصادي المعاصر (العولمة)، فأصبحت الأزمات تنتقل من دولة إلى أخرى وبشكل سريع بفعل التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات، ومن هذه الاختلالات ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو ما يعرف بالتضخم.

للتضخم آثار اقتصادية غير مرغوب فيها، فله آثار سلبية على فئة محدودي الدخل وذوي الدخل الثابت بانخفاض مستوى المعيشة، كما أنه يسبب في انخفاض الصادرات؛ لارتفاع أسعارها، وزيادة الواردات؛ لأن أسعارها منخفضة مقارنة بالسلع المحلية، ومن ثم إحداث خلل في ميزان المدفوعات للدولة، وتسعى الحكومات لتحقيق هدف المحافظة على استقرار الأسعار من خلال استخدام سياسات اقتصادية معينة، مثل السياسة المالية والنقدية والتجارية؛ وذلك لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم تحقيق أهدافها.

والدول الإسلامية تحاول تحقيق هذا الهدف؛ وذلك باختيار ما يناسبها من أدوات السياسة الاقتصادية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، ومن هذه الأدوات (الزكاة)، والتي تعتبر من أفضل أدوات السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو والاستقرار (الكفراوي، 1997م، ص 182).

في حقيقة الأمر إن الزكاة تحارب اكتناز الأموال، وتشجع على استثمارها، ومن ثم فهي تعالج الركود الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، سواء كان عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار؛ مما يدفع بالاقتصاد إلى الخروج من هذه المرحلة، ولكن التضخم عكس الركود، ومن ثم فقد تختلف الآثار والآليات والنتائج.

## 2. البحوث السابقة

أكدت بعض الدراسات أن الزكاة تحارب التضخم وتحذ منه بعدة أساليب، منها: الجمع النقدي للزكاة من خلال التأثير في عرض النقود، ومن هذه الدراسات:

- دراسة بعنوان: "الزكاة كألية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي" والتي قام بها كلاً من عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي (2011م)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الزكاة كأداة مالية ونقدية في الحد من الاختلالات الاقتصادية، والتي منها التضخم، وأن الجمع النقدي لحصيلة الزكاة يخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة، ويحقق نوعاً من التوازن بين العرض والطلب.

- دراسة بعنوان: "دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم"، قام بها كلاً من عبد الباسط القرعان، ومنير سليمان الحكيم، والتي هدفت إلى التعرف على التضخم، ودور الزكاة في

محايرته، وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة أداة مالية مهمة؛ يمكن أن تؤدي دوراً رئيساً في علاج التضخم، وأن أحد آليات عمل الزكاة في التخفيف من التضخم هو جمع الزكاة نقداً.

### 3. مشكلة البحث

يتضح مما سبق أنه من طرق معالجة التضخم الجمع النقدي لحصيلة الزكاة، ومن هنا برزت مشكلة البحث، وهي: هل للزكاة آثار إيجابية على التضخم من خلال الحد من ارتفاع الأسعار؟ في محاولة لتوضيح بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالزكاة والتضخم، مع الإشارة إلى تجربة دولة السودان خلال الفترة (2001م - 2016م)، باعتبار أن لها تجربة رائدة في مجال الزكاة من حيث البنية التشريعية أو المؤسساتية، بالإضافة إلى وجود قاعدة بيانات جيدة.

### 4. فرضيات البحث

يمكن افتراض إجابة لهذا التساؤل وهو أنه ليس للزكاة دور في الحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة السودان خلال فترة البحث.

### 5. هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الزكاة والتضخم في السودان من خلال دراسة الأثر المتبادل بينهما؛ بمعنى التعرف على أثر التضخم على متحصلات الزكاة النقدية، وكذلك أثر الزكاة على التضخم وتبيان هذا الأثر من خلال توزيع الزكاة رأسياً (سلع إنتاجية)، وجباية الزكاة العينية نقداً.

### 6. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه في الوقت الحاضر أصبحت الأزمات الاقتصادية سهلة الانتشار؛ نتيجة العولمة والانفتاح التجاري؛ مما استدعى الدول لمحاولة تجنبها، والدول الإسلامية ليست بمنأى عن العالم، وبالتالي تحتاج إلى سياسات اقتصادية لمعالجة هذه الأزمات، ومنها التضخم، وتأتي الزكاة في مقدمة هذه السياسات؛ مما يستدعي معرفة حقيقة الزكاة وأثرها على التضخم.

### 7. حدود البحث

الحدود المكانية: دولة السودان.

الحدود الزمانية: خلال الفترة: 2001م - 2016م.

### 8. منهجية البحث

لتحقيق هذا الهدف فقد أتبع البحث الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الكمي باستخدام بعض البرامج الإحصائية الخادمة في هذا المجال.

## الإطار النظري للبحث

### 9. الزكاة ومصارفها

**الزكاة لغةً:** البركة والنماء والطهارة والصلاح، وشرعاً تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله تعالى للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة (القرضاوي، 1973م، ص38)، وفي الاصطلاح أيضاً هي: إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك وبلغ الحول (الصديق، 2013م، ص83).

**مصارف الزكاة:** قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. (الآية 60، التوبة).

بينت هذه الآية الكريمة مصارف الزكاة، وهي ثمانية مصارف كالتالي:

#### أ- الفقراء

الفقير هو الذي لا يملك ما يكفيهِ عاماً، ويعطى الفقير من الزكاة على قدر المال وعدد المحتاجين، فإذا كثر المال يجوز أن يعطى ما يكفيهِ سنة، ولا أزيد من ذلك، لأنه يصيره غنياً لا تحل له الصدقة، وإكثار عدد المحتاجين أولى من الإكثار لفقير واحد (الغرياني، 2015م، ص61).

#### ب- المساكين

المسكين هو الذي لا يملك كفاية يوم، وقيل الفقير والمسكين شيء واحد، وهو يأخذ حكم الفقير في هذه المسألة، وليس لهذا الخلاف بين الفقير والمسكين حاجة؛ لأن كلاً منهما تحل له الصدقة بالاتفاق (الغرياني، 2015م، ص62).

#### ج- العاملين عليها

العامل عليها هو من نصّبهُ إمام المسلمين لجمع الصدقات، ويدخل فيه الساعي وال كاتب والمحاسب والحارس والخازن والموزع لها وغيرها، ويعطى العامل عليها من الزكاة ولو كان غنياً؛ لأنه فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين، فاستحق الأجر عليه، مثله مثل الغازي والقاضي، والإسلام بهذا التشريع يسمو بالعامل على الزكاة، ويقوي نفسه، ويجعلها قريبة إلى الله عز وجل؛ فهي عبادة، لذلك أمر سبحانه وتعالى بالدعاء لصاحب المال عندما يعطي حق ماله من زكاة وصدقة (فرج، 2009م، ص159).

#### د- المؤلفة قلوبهم

وهم الذين يرى أولو الأمر استمالة قلوبهم إلى الإسلام، أو تثبيتها عليه، أو تقوية الضعفاء، أو كسب أنصار له، أو كف شر عن دعوته ودولته، أي: أن الزكاة تصرف لهم بهدف دفع شر عن المسلمين أو جلب نفع لهم، وقد يشمل هذا السهم الكافر الذي يرجى إسلامه، فإنه يعطى من الزكاة

ليُحِبُّ إليه الإسلام، كما أن هذا السهم باقٍ على القول الصحيح، فإذا احتيج إلى التأليف صرف سهمهم من الزكاة، وإذا لم يحتج إليه صرف في المصارف الأخرى (الغرياني، 2015م، ص66).

هـ- في الرقاب

الرقاب جمع رقبة، وهو المكاتب الذي يحتاج للمال لكي يخلص نفسه من الرق جزئياً أو كلياً، فيعطى من الزكاة بالقدر الذي يعتق رقبته، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وخالف في ذلك مالك وإسحاق، فقال إن المقصود هو عتق عبد مسلم يكون ولاؤه للمسلمين، وبما أن مصرف في الرقاب تعذر وجوده في هذا الزمان فيوزع سهمهم على بقية مصارف الزكاة (الحسيني، 2014م، ص640).

و- الغارمون

الغارم هو من عليه دين ولا يملك سداً، ويعطى الغارمون وإن كانوا أغنياء لقضاء ديونهم، تخليصاً لذمهم، وليست لهم (المحتسب، 2005م).

ز- في سبيل الله

هم الغزاة في سبيل الله ممن لاحق لهم في ديوان الجند، لأنهم متطوعون، فيعطون ما يسد حاجتهم في مهمتهم ولو كانوا أغنياء، وسبيل الله عام، يقع على كل عمل خالص يقصد به التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض والنوافل والتطوعيات (علوان، 1978م، ص33).

ح- ابن السبيل

هو الغريب المنقطع عن بلده وأهله وماله، فهو يحتاج إلى من يوصله إلى وطنه، ويُعطى ابن السبيل ولو كان غنياً، وحتى لو صرفه في النفقة والكسوة، وما يكفيه إلى مقصده أو موضع ماله إن كان له مال في طريقه (المحتسب، 2005م).

## 10. التضخم

من أهداف السياسة الاقتصادية المحافظة على استقرار الأسعار، والذي يعتبر من أهم الأهداف؛ نظراً لأنه يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع، ويمكن فهم التضخم بأنه: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة (الأفندي، 2012م، ص489)، فمن هذا التعريف يمكن الوصول إلى أن التضخم هو زيادة مستمرة في الأسعار، ومن ثم فإن الزيادة المؤقتة في الأسعار لا تعتبر تضخماً، كما أنه يمثل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن ارتفاع سعر سلعة أو مجموعة سلع دون الاتجاه العام لها ليس تضخماً، بالإضافة إلى ضرورة قياسه خلال فترة زمنية معينة، قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية.

## الإطار العملي للبحث

## 11. الجانب التحليلي

للزكاة آثار اقتصادية عديدة على الاقتصاد المحلي بما يخدم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الآثار مكافحة الفقر، وإعادة توزيع الدخل بما يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى معالجة الركود الاقتصادي والدفع بالاقتصاد إلى الأمام، وكذلك محاربة الاكتناز وتحفيز الاستثمار (عبد الكريم، 2004)؛ ولكن في المقابل تؤثر الزكاة في الأزمات الاقتصادية، وتتأثر بها لأن لها جانباً مالياً، ومن ثم فيمكن تقسيم هذه الآثار إلى:

## 11.1 أثر التضخم على متحصلات الزكاة

إن الزكاة تطلق على الحصة المقدره من المال التي فرضها الله تعالى للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة، وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه (القرضاوي، 1973م، ص37)، وباعتبارها من المال فستتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة في الاقتصاد، ومن ثم فإن واقع التضخم يؤثر على حجم نصاب الزكاة المفروضة على الأموال عدا الزروع والأنعام؛ لأنها مقيدة بقيمة نقدية محددة، فإذا بلغت الأموال مقدار (85) جرام ذهب أو أكثر وجبت الزكاة فيها بنسبة 2.5% (الحولي، 2006)، وبالتالي فإن قيمة هذا المقدار تتغير حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد؛ ففي حالة كانت الأسعار تتجه للارتفاع فإنه من المتوقع حدوث أحد أمرين في جانب المتحصلات: الأول؛ زيادة متحصلات الزكاة النقدية؛ لأن حالة الرواج تحفز زيادة الأرباح بشكل سريع، ومن ثم زيادة حصيله الزكاة، والثاني: خروج بعض دافعي الزكاة من دائرة النصاب؛ لأن قيمة النصاب ارتفعت - زيادة القيمة السوقية للمقدار 85 جرام ذهب- وبالتالي لم تجب الزكاة في المقدار الأقل من النصاب. والجدول التالي يوضح المتحصلات (النقدية) والمكونة من عروض التجارة والمال المستفاد والمهن الحرة والمستغلات مع معدلات النمو السنوية في دولة السودان خلال الفترة (2002م - 2016م).

الجدول رقم (1) يوضح معدلات نمو متحصلات الزكاة النقدية ومعدلات التضخم للفترة (2002م - 2016م) في السودان

السنة	عروض التجارة	معدل النمو	المال المستفاد	معدل النمو	المهن الحرة	معدل النمو	المستغلات	معدل النمو	الاجمالي	معدل النمو	التضخم
2002	50,878,000	0.00	23,097,000	0.00	1,075,000	0.00	6,078,000	0.00	81,128,000	0.00	8.3
2003	69,938,000	37.46	19,491,000	-15.61	1,085,000	0.93	7,489,000	23.21	98,003,000	20.80	7.4
2004	84,964,000	21.48	20,567,000	5.52	1,315,000	21.20	8,974,000	19.83	115,820,000	18.18	8.7
2005	103,074,000	21.31	19,313,000	-6.10	1,963,000	49.28	12,787,000	42.49	137,137,000	18.41	8.4
2006	133,140,000	29.17	17,554,000	-9.11	2,403,000	22.41	14,695,000	14.92	167,792,000	22.35	7.2

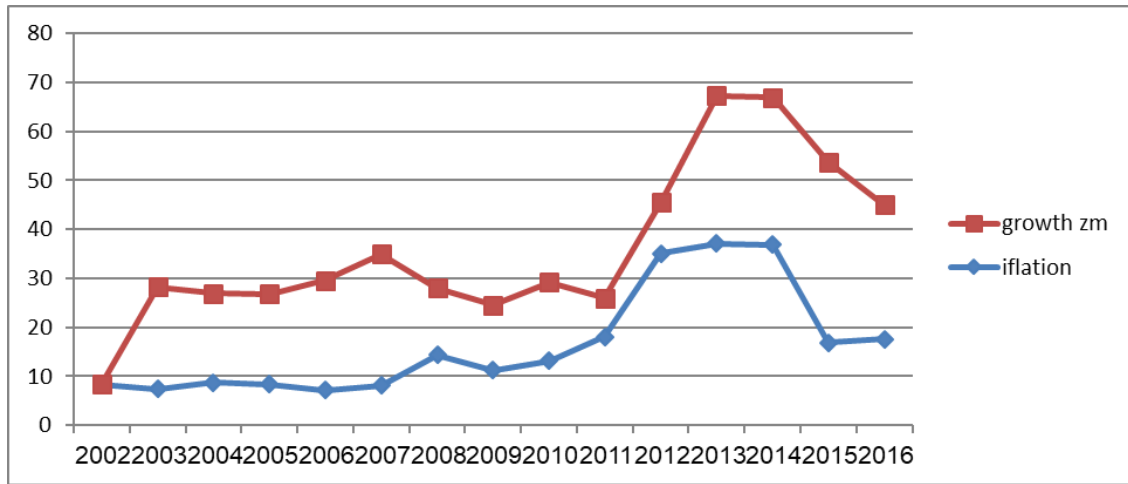
الزكاة وارتفاع الأسعار: دراسة حالة دولة السودان

8.1	26.85	212,847,668	3.55	15,216,450	14.24	2,745,120	-6.12	16,478,833	34.00	178,407,265	2007
14.3	13.64	241,886,734	2.58	15,608,277	5.81	2,904,613	13.36	18,680,398	14.73	204,693,446	2008
11.2	13.28	274,006,579	-3.36	15,083,317	12.76	3,275,241	21.32	22,663,007	13.82	232,985,014	2009
13.1	16.09	318,095,373	27.15	19,179,089	13.93	3,731,592	-10.27	20,335,481	17.97	274,849,211	2010
18.1	7.80	342,921,622	6.41	20,408,804	10.29	4,115,708	18.51	24,099,979	7.08	294,297,131	2011
35.1	10.40	378,571,896	9.34	22,314,724	13.69	4,679,079	42.10	34,245,754	7.83	317,332,339	2012
37.1	30.18	492,835,960	38.17	30,832,301	41.05	6,599,648	45.33	49,768,639	27.83	405,635,372	2013
36.9	29.98	640,599,994	22.83	37,870,220	42.24	9,387,464	35.57	67,469,729	29.64	525,872,581	2014
16.9	36.90	876,969,165	15.18	43,619,790	28.99	12,108,755	26.75	85,520,713	39.90	735,719,907	2015
17.6	27.43	1,117,533,738	23.94	54,060,777	35.29	16,382,432	57.99	135,115,947	23.96	911,974,582	2016

المصدر: التقارير السنوية لديوان الزكاة في السودان للسنوات من: 2002م إلى: 2016م.

الشكل رقم (1) يوضح معدل نمو متحصلات الزكاة (النقدية فقط) ومعدل التضخم

في السودان خلال الفترة 2002م - 2016م



تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

يتضح من الشكل السابق وجود تضخم كبير نسبياً وخصوصاً من الفترة 2011م - 2015م، ومع ذلك فإن متحصلات الزكاة النقدية لم تنخفض؛ بل بالعكس تماماً، فقد صاحب زيادة التضخم زيادة في معدل نمو هذه المتحصلات، وهذا يدل بصفة عامة على أن التضخم لم يعمل على خفض نسبة التحصيل في السودان؛ ومن هنا فيمكن القول بأن أثر زيادة الدخل لارتفاع الأسعار كان أكبر من أثر خروج بعض مالكي أنصبة الزكاة بعد التضخم على المتحصلات النقدية للزكاة.

## 10. 2 أثر الزكاة على التضخم:

كما للتضخم أثر على نصاب الزكاة من خلال تغير القيمة السوقية للمقدار المحدد (85 جرام من الذهب) فإنه في الجانب الآخر لإنفاق الزكاة آثار اقتصادية لا يمكن إغفالها ومنها أثرها على التضخم، ويمكن تجزئة هذا الأثر إلى:

## أ- أثر الزكاة على الاستهلاك:

في الاقتصاد الوضعي يتكون الطلب الكلي من الطلبات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، بالإضافة إلى الطلب الخارجي، في حين يمثل عرض السلع والخدمات في الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الاستيرادات من الاحتياجات (سلع وخدمات)، وهذا ما توضحه متطابقة الحسابات القومية التالية:

$$Y + M = C + I + G + X \quad \dots\dots\dots (1)$$

يمثل الطرف الأيسر جانب العرض الكلي (M: الواردات، Y: الناتج المحلي الإجمالي)؛ بينما تمثل مكونات الطرف الأيمن من المعادلة رقم (1) جانب الطلب الكلي في الاقتصاد (C: استهلاك، استثمار، G: طلب الحكومة، X: الصادرات)، والجدير بالذكر أن ارتفاع الأسعار قد يكون نتيجة لعدم توفر السلع الكافية لامتناس الزيادة المتوالية في الأسعار؛ بمعنى تفوق الجانب الأيمن من المعادلة السابقة على الجانب الأيسر منها، والزكاة فريضة تؤخذ من الأغنياء وتُعطى للفقراء، وهذه الشريحة المستلمة للزكاة من خصائصها ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مقارنة بالأغنياء (اللاوي وآخرون، 2011)، وبالتالي فمن المتوقع أن يتم إنفاق معظم الزكاة على السلع والخدمات التي تقتربها هذه الشريحة، والحصيلة في ظل وجود تضخم تكون الزيادة في الطلب الكلي الفعال، ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في معظم الدول النامية فإن النتيجة ستكون زيادة في ارتفاع الأسعار، ويمكن القول أنه في ظل وجود اقتصاد يعاني من ارتفاع في المستوى العام للأسعار فإن إنفاق الزكاة يزيد من تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي فقد تساهم في زيادة التضخم في البلد.

## ب- الأثر على الاستثمار:

إن الزكاة تحارب الاكتتزاز، وتشجع على تحريك الأموال واستخدامها واستثمارها؛ قال "ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" (الترمذي، 2015م، ص149)، ومن الممكن أن تؤثر الزكاة على الاستثمار من جانبين، هما: الأول- عندما يتم إنفاق الزكاة على الفقراء فمن المتوقع زيادة الطلب الاستهلاكي - لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عندهم - ومن ثم يحفز المنشآت الإنتاجية على الإنتاج والاستثمار لتحقيق الأرباح، والثاني- عندما تُعطى



للأفراد وسيلة إنتاج، وبالتالي تحولهم من مستهلكين إلى منتجين قادرين على الإنتاج والعطاء (الصديق، 2013).

ويمكن فهم الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات - أو الطاقات الإنتاجية الجديدة - اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، وهذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات ما هي إلا سلعٌ إنتاجية وتسمى بالسلع الرأسمالية (عرقوب، 2013م)، وبالرجوع للمعادلة رقم (1) كما سبق وذكرنا أن الطرف الأيمن من المعادلة يمثل جانب الطلب، ومن مكوناته الطلب الاستثماري الذي يمثل الطلب على السلع الإنتاجية؛ فإذا كان الاقتصاد يمر بموجة تضخمية وتم التوزيع العيني لوسائل الإنتاج على المصارف فمن المتوقع أن يحدث ذلك زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية دافعاً أسعارها إلى الارتفاع، وقد يكون هذا دافعاً للتضخم على المدى القصير.

الجدول رقم (2) يوضح معدلات نمو إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية ومعدل التضخم في السودان للفترة

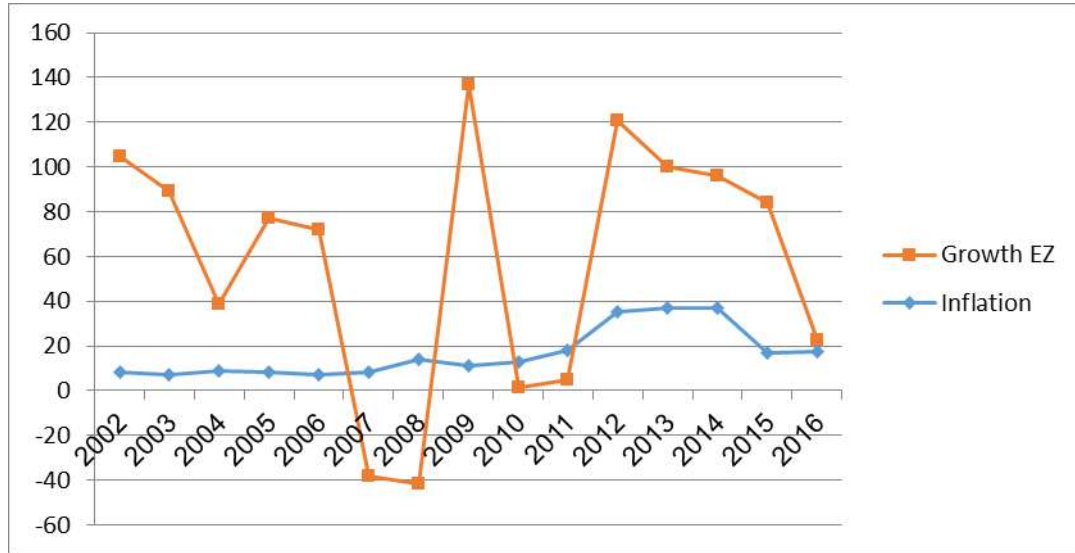
(2002م - 2016م).

السنوات	إجمالي إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية	معدل النمو السنوي %	معدل التضخم السنوي
2002	11,740,000	96.3	8.3
2003	21,354,000	81.9	7.4
2004	27,720,000	29.8	8.7
2005	46,780,000	68.8	8.4
2006	77,000,000	64.6	7.2
2007	41,600,000	-46	8.1
2008	18,290,418	-56	14.3
2009	41,300,000	125.8	11.2
2010	36,550,000	-11.5	13.1
2011	31,800,000	-13	18.1
2012	58,997,154	85.5	35.1
2013	96,086,857	62.9	37.1
2014	152,908,813	59.1	36.9
2015	255,837,630	67.3	16.9
2016	268,153,132	4.8	17.6

\*المصدر: 1- التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، أعداد مختلفة.

2- التقارير السنوية لديوان الزكاة في السودان، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (2) يوضح معدل نمو إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية ومعدل التضخم في السودان للفترة 2002م - 2016م.



\* تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2)

من الشكل السابق يلاحظ أنه لا يوجد توافق بين معدل التضخم ومعدل نمو إنفاق الزكاة على المشاريع الإنتاجية في السودان، وقد يرجع سبب هذا التذبذب في إنفاق الزكاة إلى أن تخصيص الإنفاق الأفقي (الإنفاق المباشر) للزكاة يكون على حساب الإنفاق الرأسي (الإنفاق غير المباشر)؛ ولكن يلاحظ خلال السنوات بعد عام 2011م أن نسب التضخم وصلت إلى أعلى مستوى لها، وصاحب هذه الزيادة ارتفاع في معدل نمو الإنفاق الرأسي حتى عام 2016م، وبالرغم من الزيادة في الإنفاق على وسائل إنتاج (إنفاق رأسي للزكاة) خلال الخمس سنوات الأخيرة في السودان إلا أنها لم تؤد إلى تراجع معدلات التضخم لنفس الفترة.

### ج- جمع الزكاة نقداً:

يوجد خلاف على جواز جمع الزكاة نقداً، فذهب ابن تيمية إلى أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة - ممنوع منه (القرضاوي، 1973م، ص 807)، ويفهم من هذا القول أنه توجد ضوابط محددة لجمع الزكاة نقداً، ولم يُترك الموضوع لوضعي السياسة الاقتصادية في البلد، كما أن المزكي مخير بين أداء الزكاة من جنس العين أو دفع قيمتها نقداً (القرضاوي، 1973م، ص 799)، ومن هنا فيمكن القول -إذا سلمنا بتوفر الضوابط المجيزة للجمع نقداً- فإن المزكي يراعي مصلحته في كيفية إخراج الزكاة، وهذا ما ذهب إليه الشيخ يوسف القرضاوي، وهو أنه يجوز أخذ القيمة للحاجة والمصلحة ما لم يكن في ذلك ضرر بالفقراء أو أرباب المال (القرضاوي، 1973م، ص 808).

مما سبق يمكن فهم أنه يوجد خلاف فقهي في مدى جواز جمع الزكاة نقداً، وحتى المجيزون وضعوا ضوابط وشروطاً معينة لذلك، بالإضافة إلى ضابط آخر، وهو عدم إحداث ضرر لكل من أرباب المال والفقراء، وبالتالي فإن جمع الزكاة نقداً لا يتمتع بقدر كبير من المرونة.

## 12. الجانب القياسي:

تبين من خلال الدراسات السابقة أن الزكاة تحارب التضخم من خلال عدة أساليب، منها: جمع الزكاة النقدي، وبالنظر إليها فإن المتمتع يجد أنها دراسات نظرية لم تعزز بالبيانات، وبالتالي فقد حاول الباحث تحويل هذا الهدف إلى نموذج قياسي قابل للتطبيق؛ وذلك للتأكد من أن الزكاة تحارب التضخم لدعم هذه الفكرة أو دحضها باستخدام الأساليب الإحصائية، وهذه الأخيرة تعتبر وسيلة إقناع بعيدة عن العاطفة.

وبالاعتماد على تجربة دولة السودان في الزكاة فستتم محاولة دراسة العلاقة بين الزكاة والتضخم في حال تم جمع الزكاة نقداً من خلال اعتبار التضخم متغيراً تابعاً وحصيلة الزكاة متغيراً مستقلاً، والافتراض الأساسي هو وجود علاقة عكسية بين ارتفاع الأسعار وحصيلة الزكاة دلالة على أن جمع الزكاة بهذه الطريقة يخفض من عرض النقود، وتم إيجاد العلاقات القياسية باستخدام برنامج (Eviews) خلال الفترة (2001م – 2016م)، ووجدت كالتالي:

### 1.11 اختبارات جذور الوحدة:

للتعرف على استقرار السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبارين، هما: Augmented Dickey-Phillips-Perron و Fuller وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار Augmented Dickey- Fuller

Variables	Level		difference"1"		difference"2"	
	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant
<b>I</b>	0.341 (0.969)	1.282 (0.839)	4.386(0.006)	4.353(0.025)	0	0
<b>Z</b>	0.039(0.939)	1.713(0.686)	1.016(0.716)	2.281(0.416)	4.378(0.005)	4.053(0.035)

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار Phillips-Perron

Variables	Level		difference"1"		difference"2"	
	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant	Constant	Trend and Constant
<b>I</b>	1.568 (0.473)	1.602 (0.742)	3.116(0.048)	3.022(0.161)	5.085(0.002)	5.764(0.003)
<b>Z</b>	3.174(1.00)	0.682(0.998)	1.009(0.718)	2.239(0.435)	4.361(0.006)	4.071(0.034)

مما سبق يلاحظ أنه من خلال الاختبارين تبين أن المتغير  $I$  استقر في الفرق الثاني حسب اختبار Phillips-Perron ، وهو معاكس لنتيجة اختبار Augmented Dickey-Fuller ، والذي أثبت أنه مستقر في الفرق الأول، بينما اتفق الاختباران في أن المتغير  $Z$  استقر في الفرق الثاني.

## 2.12 اختبار Johansen لدراسة العلاقة في الأجل الطويل:

بإجراء اختبار Johansen Cointegration Test تم الحصول على النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار Trace Test

No. Hypothesized of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value At 5%	Prob.
Non*	0.840	25.892	15.495	0.0010
At most	0.015	0.210	3.841	0.646

\* denotes rejection of the hypothesis at the 5% level

الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار Test Maximum Eigenvalue

No. of Hypothesized CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	Critical Value At 5%	Prob.
Non*	0.840	25.68	14.26	0.0005
At most 1	0.015	0.210	3.841	0.646

\* denotes rejection of the hypothesis at the 5% level

مما سبق يلاحظ أن اختبار الأثر يوضح وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى ثقة 95%؛ وهذا يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وهذه النتيجة يدعمها اختبار القيمة العظمي.

### 3.12 اختبار العلاقة السببية: ((Granger Causality))

تم إجراء اختبار السببية لأنجل جرانجر وتم الحصول على النتائج التالية:

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 10/03/18 Time: 23:40  
Sample: 2001 2016  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ZKAH_NON_MONEY does not Granger Cause I	15	0.59090	0.4569
I does not Granger Cause ZKAH_NON_MONEY		27.5088	0.0002

تبين من اختبار السببية في اتجاهين أن المتغير المستقل وهو الزكاة العينية ويمثلها المتغير ( Zkah non money) لا يسبب في المتغير الآخر (المتغير التابع) والذي يمثله التضخم، ومن ثم فإن جمع الزكاة العينية نقداً لا يؤثر في التضخم، ولا توجد علاقة سببية في هذا الاتجاه، لكن المتغير التابع يسبب في المتغير المستقل، ومن ثم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط، وهي أن التضخم يؤثر في جمع الزكاة.

### 4.11 الاختبارات التشخيصية:

توجد العديد من الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر؛ وذلك للتعرف على مدى خلوه من المشاكل، فالمتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي حسب اختبار Normality Test، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM-Test، بالإضافة إلى أن النموذج لا يحتوي على مشكلة عدم التجانس حسب اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، ويوجد استقرار هيكل للنموذج وهو ما يوضحه اختبار CUSUM Test

### 13. نتائج وتوصيات الدراسة

#### 1.13 نتائج البحث

لم يؤثر معدل التضخم في السودان في انخفاض متحصلات الزكاة؛ بل على العكس تماماً؛ حيث ارتفعت مع زيادة معدلاته، وبالتالي كان أثر زيادة الأرباح في الاقتصاد أكثر من أثر خروج بعض دافعي الزكاة نتيجة لارتفاع مقدار النصاب، ومن ثم زادت المتحصلات.

إن إنفاق الزكاة على الفقراء يزيد من الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد؛ لأن الميل الحدي للفقراء أعلى منه للأغنياء، ومن ثم سيتم إنفاق معظم الدخل المستلم، وهذا قد يسهم في زيادة الطلب، ومن ثم ارتفاع الأسعار، وخصوصاً إذا كان الاقتصاد يمر بموجة تضخمية.

يساهم الإنفاق الاستثماري (الإنفاق على السلع الرأسمالية) في زيادة الطلب الكلي؛ لأن الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإنه قد يسبب في زيادة ارتفاع الأسعار، وخصوصاً إذا كان الاقتصاد لا يتمتع بجهاز إنتاجي مرن قادر على سد فجوة الطلب.

خلال فترة الدراسة (2016-2001) في دولة السودان حدثت زيادة في إنفاق الزكاة على السلع الإنتاجية (الرأسمالية)، وكان من المفترض أن تنعكس هذه الزيادة في زيادة المعروض من السلع المحلية، والتي بدورها تقلل من وطأة التضخم؛ إلا أنه صاحب هذه الزيادة ارتفاع في معدلات التضخم خلال نفس الفترة.

فيما يخص جمع الزكاة نقداً فإنه يوجد خلاف، والمجيزون له وضعوا ضوابط تقيده، وبالتالي فلا يعتبر خياراً يتمتع بمرونة كافية، تجعل من الزكاة أحد أدوات السياسة الاقتصادية المهمة في مواجهة ارتفاع الأسعار؛ بل إن البعض لم يعتبر الزكاة أداة للسياسة المالية؛ لأن جوانب المرونة فيها قليلة ومرتبطة بشروط معينة لتطبيقها (الشريف، 2011م).

إن جمع الزكاة نقداً قد يحدث إرباكاً في عمل السياسة الاقتصادية؛ فإذا اعتبرنا الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية -والتي تقوم بوضعها وزارة المالية أو الخزانة العامة للدولة- فإن تحصيل الزكاة نقداً سيؤثر في عرض النقود، وهو من اختصاص السلطات النقدية (البنك المركزي)، وهذا قد يشكل عائقاً من الناحية العملية.

إن الزكاة دورها محفز للطلب الكلي أكثر من كونها مثبطاً له؛ فهي ذات فعالية في حالة الركود؛ ولكنها قد لا تكون كذلك في حالة كان الاقتصاد فيها يمر بدورة تجارية تضخمية؛ فبدولة على الزكاة يد أمانة، ويتطلب ذلك عدم تأخير تسليمها للمصارف المخصصة، وبالتالي فيجب إنفاقها حتى لو أدت إلى حدوث تغذية عكسية في إحدى السياسات الاقتصادية المنفذة لمواجهة ارتفاع الأسعار باعتبارها تشريعاً ريانياً.

من خلال دراسة السببية في اتجاهين تبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط، حيث تبين أن التضخم في السودان خلال فترة الدراسة يؤثر في حصيلة الزكاة، ولكن لا تؤثر الزكاة على التضخم، وهذه النتيجة مغايرة تماماً للنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وبعض البحوث والكتب الفقهية في أن الزكاة تحارب التضخم.

تم قبول فرضية البحث والتي مفادها: أنه ليس للزكاة دور في الحد من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة السودان.

### 13. 2 توصيات الدراسة:

إن موضوع الزكاة وارتفاع الاسعار المستمر أو ما يعرف بالتضخم يحتاج إلى مزيد من الدراسات والابحاث لتوضيح الفكرة للباحثين خصوصاً الشرعيين منهم (تخصص شريعة) لأن معظم بحوثهم نظرية وتحتاج إلى إحصائيات وأرقام تدعم افكارهم وعدم إعمال الجانب العاطفي في البحوث العلمية.

كما يوصي الباحثان أن يتم تناول هذا الموضوع من جانب رياضي بحث، باعتبار الرياضيات وسيلة اقناع عملية لترسيخ افكار معينة أو دحضها، وهي دليل للمسلم وغير المسلم وكوسيلة اثبات.

تفعيل ديوان الزكاة الليبي وتنمية قدراته وميكنتها على غرار ديوان الزكاة في السودان، وعمل احصائيات دقيقة عن أموال الزكاة المحصلة بجميع انواعها وبالتفصيل، وكذلك أوجه إنفاق الزكاة وتحديد نوع الانفاق على كل مصرف.

### 13. 3 مقترحات البحوث المستقبلية

يقترح الباحثان زيادة البحث في مواضيع الاقتصاد الاسلامي مع التركيز على الجوانب التطبيقية من خلال تدعيمها بالإحصائيات والارقام والمعادلات، حتى يزيد من فرص تطبيق مثل هذه البحوث على أرض الواقع والاستفادة منها في تنمية المجتمع المسلم، والابتعاد قدر الامكان عن البحوث النظرية التي تعتمد على التنظير من خلال تجميع المعلومات من الكتب والبحوث المنشورة والتي يصعب تطبيقها على أرض الواقع باعتبارها ليست تطبيقية.

### المراجع

ابن أبي علفة، رائد (2015م)، سنن الترمذي، الرياض، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.  
الأفندي، محمد أحمد(2014م)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

الحسيني، حسن عبد الرحمن (2014م)، مسائل الزكاة المعاصرة، بيروت، دار النور اللبنانية، الطبعة الأولى.

الحولي، ماهر حامد (2006م)، الأموال التي تجب فيها الزكاة، غزة: بحث مقدم لليوم الدراسي الذي تنظمه كلية الشريعة والقانون بعنوان الضريبة والزكاة وأثرهما في المجتمع.

شريف، عمر (2011م)، السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، الجزائر، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان : الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل.

الصدیق، أبو بكر بن الشيخ (2013). الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، مجلة الحجاز العالمية، (العدد الخامس).

- عبد الكريم، البشير (2004م). الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقييمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، الأردن.
- عبد اللاوي، عقبة، ومحيريق، فوزي (2011). نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة، قطر، المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- عبد اللاوي، عقبة؛ وجوادي، نور الدين (2011م)، الزكاة كألية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، (العدد12).
- عرقوب، نبيلة (2012م)، محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.
- علوان، عبد الله ناصح (1978م)، أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، القاهرة، دار السلام، الطبعة الأولى.
- الغرياني، الصادق عبد الرحمن (2015)، مدونة الفقه المالكي وأدلته، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
- فرج، محمود إبراهيم (2009)، فقه الزكاة على ضوء الكتاب والسنة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.
- القرضاوي، يوسف (1973م)، فقه الزكاة، بيروت، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الثانية.
- القرعان، عبدالباسط؛ والحكيم، منير سليمان (2015م)، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 11، (العدد 4).
- الكفراوي، عوض محمود (1997م)، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- المحتسب، بثينة محمد (2005م)، الزكاة والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، الأردن، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد32، (العدد الثاني).
- لتقارير السنوية لديوان الزكاة في السودان، أعداد مختلفة.
- التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، أعداد مختلفة.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: ميلاد مفتاح الجروشي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الإسلامي

البريد الإلكتروني: milad.jarush@std.izu.edu.tr



## دور التطور التقني في تنمية القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2014 - 1970)

سالم بشير ذهب

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد

[salem.dahap@eps.misuratau.edu.ly](mailto:salem.dahap@eps.misuratau.edu.ly)

عياد محمد التركي

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد

[a.elturki@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.elturki@eps.misuratau.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jebs.2021.v08.01.03>

تاريخ النشر: 2021.04.01

تاريخ القبول: 2021.02.27

تاريخ الاستلام: 2020.12.31

### الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التطور التقني في ناتج القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي؛ وذلك باستخدام البرامج الإحصائية التي تخدم هذا الغرض. نتائج الدراسة تشير إلى أن التغير النسبي للتطور التقني له الأثر الأكبر على التغيرات التي تحدث في ناتج القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، كما أن التطور التقني أظهر تحيزاً من ناحية عنصر العمل؛ مما يشير إلى أثرين يمكن أن يحققهما التغير في التطور التقني في الناتج من خلال الأثر المباشر والأثر غير المباشر عن طريق العمل، علاوة على ذلك فقد أظهرت النتائج أن العمل والتطور التقني تربطهما علاقة طردية قوية بالناتج، تفوق العلاقة التي تربط بين الناتج ورأس المال المادي.

*الكلمات الدالة: التطور التقني، القطاع غير النفطي، العملية الإنتاجية، الاقتصاد الليبي.*

## The impact of technological development on the output of the non-oil sectors in the Libyan economy

Aied Mohamed Elturki

Salem Basher Dahip

Misurata University

[salem.dahap@eps.misuratau.edu.ly](mailto:salem.dahap@eps.misuratau.edu.ly)

[a.elturki@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.elturki@eps.misuratau.edu.ly)

### Abstract

The study aims to determine the impact of technological development on the output of the non-oil sectors in the Libyan economy. To achieve this goal, the quantitative analytical approach was relied upon using statistical programs that serve this purpose. The findings of the study indicate that the relative change in technical development has the greatest impact on the changes that occur in the output of the non-oil sectors in the Libyan economy. They showed that the technical development showed a bias towards the labour component, which indicates two effects that the change in the technical development can achieve in the product through the direct and indirect effect through work. In addition, the findings indicate that labour and technical development have a strong relationship with output that outweighs the relationship between output and physical capital.

*Keywords: Technical development, Non-oil sector, Production process, The Libyan economy.*

## 1. المقدمة

تسعى دول العالم كافةً إلى الوصول لتنمية اقتصادية شاملة، ترتفع معها مستويات المعيشة، وتصل بها إلى درجات عالية من الرفاهية؛ وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة (المادية والبشرية) بالطرق والأساليب العلمية؛ لخلق أكبر قيمة مضافة ممكنة، تؤدي لزيادة في حجم الإنتاج، أو ما يمكن تسميته بـ(النمو الاقتصادي) الذي يحظى بأهمية كبيرة من قبل متخذي القرار والمفكرين الاقتصاديين.

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أول من ربط تطور الناتج الكلي بتطور كل من رأس المال والعمل، وأوضحوا بأن الزيادة في رأس المال والعمل تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج والنمو؛ متأثرين بالثورة الصناعية وما حملته من مخترعات تقنية؛ أدت إلى رفع مستويات الإنتاج.

كما أضاف (سولو) وهو من الكلاسيكيين الجدد محددًا آخرًا من المحددات التي تساعد على النمو الاقتصادي، وهو التقدم التقني، حيث أوضح أن النمو في الناتج ليس بسبب العمل ورأس المال؛ بل يرجع إلى عوامل أخرى أطلق عليها البواقي (التقدم التقني)، والتي عرفها فيما بعد بأنها: الإنتاجية الكلية، وهذا بطبيعة الحال يؤثر بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي (ابدجمان، 1999، ص457).

وتكمن أهمية التقدم أو التطور التقني في حجم المعارف والمهارات والخبرات التي يكتسبها العامل خارج العملية الإنتاجية والتي تساعد على تحسين المخرجات (كمًا ونوعاً).

وهذه الورقة تلقي الضوء على التطور التقني في القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي، والتعرف على أثر التطور التقني في تنمية قطاع غير النفطي، وتنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الاقتصاد الليبي؛ وذلك لإيجاد مصدرٍ بديلٍ للدخل.

## 2. البحوث السابقة

- دراسة (عجمي، 2018) بعنوان: " أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000.2016)"، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة إنتاج القطاع الخاص؛ وذلك من أجل إظهار مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وباقي عوامل الإنتاج

في نمو هذا القطاع؛ وتوصلت الدراسة إلى أن دالة الإنتاج للقطاع الخاص تتصف بكونها ذات كثافة رأسمالية، تتميز بضعف إنتاجية عنصر العمل، ومحدودية دور التطور التقني في تكوينها.

• **دراسة (الشعافي، 2014)** بعنوان: "أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1970-2010"، هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الإنتاجية الكلية والنمو للاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى أن التطور التقني يساهم بنسبة ضعيفة في نمو الاقتصاد الليبي، وأن أثره يتلاشى بتأثير عوامل أخرى، وأكثر العوامل المؤثرة في الإنتاجية هو التكوين الرأسمالي (الإيرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي)، وأن نمو الإنتاجية خلال فترة الدراسة كانت موجبة وضئيلة في الغالب، وأقصى قيمة وصلتها بلغت 1% خلال فترة (1980-1990)، وبلغت مرونة رأس المال 0.74 فيما كانت مرونة العمل 0.30.

• **(الخطيب، 2010)** بعنوان: "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي في السعودية"، استخدم فيها نموذج (سولو) الذي اعتمد على دالة الإنتاج، كما استخدمت المعادلة المحاسبية للحصول على الإنتاجية الكلية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنتاجية نمت بمعدل سنوي موجب طفيف بلغ 0.5%، وأن السبب في النمو يرجع إلى 45.6% لتكوين رأس المال المادي، و 54.4% لرأس المال البشري، وأن أكثر العوامل المؤثرة في الإنتاجية كانت (الإيرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي) بشكل إيجابي، فيما كان (معدل التضخم) بشكل سلبي.

• **(محمد، 2007)** بعنوان: "أثر التطور التكنولوجي على ناتج القطاع الصناعي العراقي للفترة من 1970-1990"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس التطور التكنولوجي، وبيان أثره على الناتج الصناعي العراقي، وبينت النتائج أن التطور التكنولوجي يؤثر إيجابياً على الناتج الصناعي بمقدار ضئيل جداً (0.008)، وأن القطاع الصناعي يعمل في مرحلة تناقص عائد الحجم (0.86)، وأن التطور التكنولوجي كان أكثر كثافة لعنصر العمل على حساب عنصر رأس المال.

• **دراسة (أبو شيبية، 2005)** بعنوان: "مصادر النمو في قطاع الصناعات التحويلية الليبية خلال الفترة (1980-2000)"، هدفت الدراسة لتحديد محددات النمو في قطاع الصناعات التحويلية الليبية، وقد قام بتقدير الإنتاجية الكلية عن طريق دوال الإنتاج، وكانت نتائج هذه الدراسة أن عنصري العمل ورأس المال كانا أكبر مساهمة من عنصر التطور التقني في الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعات الليبية.

### 3. مشكلة البحث

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية المعتمدة على تصدير النفط الخام، الذي يشكل 67% من الدخل الكلي للدولة الليبية؛ مما يجعل اقتصادها عرضة لاضطرابات عنيفة؛ نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية، هذا كان دافعاً لتنويع الاقتصاد من خلال الاهتمام بالقطاعات غير النفطية؛ من أجل تعديد مصادر الدخل، وتقليل التشوه الهيكلي الحاصل في الاقتصاد الليبي بسبب اعتماده على مصدر وحيد، يأتي من استخراج النفط الخام، وبناء اقتصاد متنوع قادر على مواجهة التحديات.

ولكن واقع الناتج في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي أظهر تذبذباً في مستوياته؛ فكان أكبر متوسط معدل نمو له في فترة السبعينات بـ (18.8%)، ثم تبعها فترات متقلبة، وصلت أداها لمتوسط معدل نمو (-9.9%)، فيما ظلت مساهمتها ضعيفة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1) تطور متوسط نمو ناتج القطاعات غير النفطية ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2014)

القطاعات	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2009-2000	2014-2010
متوسط النمو	18.8%	-3.7%	2.7%	11.7%	9.9% -
نسبة المساهمة	23%	41%	40%	42%	45%

المصدر: تم الإعداد من قبل الباحثين من خلال البيانات المستخدمة في البحث

لذلك يتوجب دراسة أهم المحددات التي يمكن أن تقف أمام مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية بشكل فاعل في التنمية الشاملة، وسيكون من المهم التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه (التقدم أو التغير) التطور التقني في نمو ناتج القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، وبالتالي يمكن عرض الإشكالية البحثية في التساؤل التالي: ما هو الدور الذي قد يلعبه التقدم التقني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي؟

### 4. فرضية البحث

من خلال مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية:

يقوم البحث على اختبار الفرضية التي تؤكد بأن نمو القطاع غير النفطي يعتمد على نمو التطور التقني المستخدم في العملية الإنتاجية.

## 5. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس التطور التقني وبيان أثره على نمو القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي.

## 6. أهمية البحث

- تستمد أهمية هذا البحث من الموضوع الذي يتناوله؛ حيث يعد محاولة تطبيقية للتعرف على المستويات التي وصل إليها التطور التقني في القطاع غير النفطي، وأثره على نمو هذا القطاع.
- إن تحديد العوامل المؤثرة على نمو القطاع غير النفطي قد يساعد على فهم اتجاه وسلوك التغيرات التي تحدث في هذا القطاع، وهذا يساعد صانعي السياسة الاقتصادية في تحديد السياسة الأكثر فاعلية.
- يكتسب هذا البحث أهمية خاصة في كونه يبحث في أهم العوامل المؤثرة على القطاع غير النفطي في فترة زمنية تصل إلى (44) سنة؛ وهي تشمل تغيرات عديدة مر بها الاقتصاد الليبي؛ مما يسهل فهم التطورات التي حدثت في القطاع غير النفطي خلال فترة البحث.

## 7. حدود البحث

النطاق المكاني: الاقتصاد الليبي.

النطاق الزمني: 1970-2014.

## 8. منهجية البحث

للموصول إلى أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي (الإحصائي والقياسي)، وإجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية؛ للتأكد من سكونها، وكذلك التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛ وذلك من خلال التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي eviews

## 9. مراجعة الأدب الاقتصادي المتعلق بالتقدم التقني

عُرف التطور التقني في الأدب الاقتصادي بمصطلح التقدم أو التغير التقني، والذي أخذ صدى كبيراً من خلال نظريات النمو الاقتصادي، وخاصة عندما نشر (سولو) بحثه الذي كان بعنوان (التغير التقني ودالة الإنتاج) في عام 1957م، حيث أشار فيه إلى أن معدل نمو الإنتاج الكلي ما هو إلا مجموع إسهامات معدلات نمو عوامل الإنتاج، وخاصة رأس المال المادي والعمل والتطور التقني، مفترضاً أن التطور التقني متغير خارجي وعنصر محايد في العملية الإنتاجية، والذي تنطوي تحته:

الابتكارات والتراكم المعرفي والبحث والتطوير والأحوال المناخية والإنفاق العسكري وكل المتغيرات الأخرى المعروفة وغير المعروفة؛ ولذلك أطلق عليه مسمى البواقى، والتي ليس بالضرورة أن يكون أثرها إيجابيا على مستوى الإنتاج (الخطيب، 2010).

إن التطور التقني عند أغلب الاقتصاديين مرتبط بمعدل الزيادة في حجم الإنتاج عبر الزمن الذي يفوق معدل الزيادة في الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية (المقري، 1999، ص 245)، كما يمكن اعتبار التطور التقني أنه: سلوك أو تصرف إنساني يكون له أثر على العملية الإنتاجية، ويقودها إلى الأفضل، أو بعبارة أخرى هو: التحسن في المخرجات (كماً أو نوعاً) نتيجة هذا السلوك (أبوشيبة، 2005).

والتطور التقني يمكن أن يظهر في ثلاثة أنواع (زرموح، 2012، ص 118):

أ. مضخم لعنصر العمل، وهو يؤثر على دالة الإنتاج من خلال تأثيره على عنصر العمل، وتكتب دالة الإنتاج كالتالي

$$Q = f(K, AL)$$

ب. مضخم لعنصر رأس المال، وهو يؤثر على دالة الإنتاج من خلال تأثيره على عنصر رأس المال، وتكتب دالة الإنتاج كالتالي

$$Q = f(AK, L)$$

ج. المحايد: وهو يؤثر على دالة الإنتاج من خلال تأثيره بشكل متساوٍ دون الانحياز لأحد منها على حساب الآخر، وتكتب دالة الإنتاج كالتالي

$$Q = A f(K, L)$$

والنوع الأخير: هو الذي اعتمد عليه (سولو) في بناء نموذج النمو على المدى الطويل.

### 10. العلاقة بين التطور التقني والنمو الاقتصادي

تعتبر دالة الإنتاج هي حلقة الوصل التي توضح العلاقات الحاصلة بين الناتج وعناصر الإنتاج، والتي من خلالها يمكن معرفة نسبة مساهمة كل عنصر (العمل ورأس المال) في إجمالي النمو الحاصل في الإنتاج، وهو ما توصل إليه سولو في نموذجه المنشور في عام 1957، والذي وضعه في صورة معادلة كالتالي (كعبية، 1991):

$$A \cdot \Delta A = Y \cdot \Delta Y - [b \cdot K \cdot \Delta K + a \cdot L \cdot \Delta L] \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

a : تمثل مرونة الناتج بالنسبة للعمل.      b : تمثل مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$  : يمثل معدل نمو عنصر العمل.       $\frac{\Delta K}{K}$  : يمثل معدل نمو عنصر رأس المال.

$\frac{\Delta Y}{Y}$  : معدل نمو الناتج.       $\frac{\Delta A}{A}$  : معدل نمو التغير التقني.

## 11. قياس أثر التطور التقني على نمو القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي

إن حساب التطور التقني يتطلب تقدير دالة إنتاج مناسبة؛ من أجل الوصول إلى مرونة عناصر الإنتاج، والتي ستستخدم في حساب معدلات نمو المستوى؛ وذلك من خلال المعادلة رقم (1)؛ وذلك لإيجاد سلسلة زمنية لمستوى التطور التقني، والبدائية ستكون بتجميع البيانات الإحصائية للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، سواء الجاهزة كالناتج والعمالة، أو المحسوبة كرسيد رأس المال الذي سيحسب بطريقة الجرد الدائم، ومن ثم الانتقال إلى المراحل الأخرى.

### أ. المرحلة الأولى - تحديد دالة الإنتاج المناسبة

البدائية تكون بدالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة، والتي تسمح بأن تكون مرونة الإحلال مساوية للوحد الصحيح، ومن صورها دالة إنتاج (كوب دوغلاس)، ولأجل التعرف على مدى صلاحية هذه الدالة لتقدير العلاقة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج سيكون من خلال الصيغة التالية (متولي، 1993، ص117):

$$\ln Q_t = a_1 + a_2 \ln(K_t) + a_3 \ln(L_t) + a_4 [\ln K_t - \ln L_t]^2 \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:  $Q_t$  حجم الإنتاج.  $L_t$ : كمية العمل المستخدمة

$K_t$ : كمية رأس المال المستخدمة،  $a_1, a_2, a_3, a_4$ : معاملات النموذج.

وبتقدير المعادلة رقم (2) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) فإذا اتضح أن معلمة المتغير  $[\ln K_t - \ln L_t]^2$  غير معنوي ليس له دلالة إحصائية، وبغض النظر عن معنوية معاملات بقية المتغيرات الأخرى من عدمها، فإنه يمكن القول بأن دالة كوب دوغلاس تعد الشكل الأنسب في التقدير والقياس. وباستخدام برنامج Gretl ظهرت النتائج كالتالي:

$$\ln Q_t = -0.80 + 0.95 \ln K_t + 0.17 \ln L_t - 0.09 [\ln K_t - \ln L_t]^2 \dots \dots \dots (3)$$

$$(-1.277) \quad (2.486) \quad (0.424) \quad (-1.548)$$

$$= 0.93\% \quad D.W = 0.67 \quad F(3,41) = 206.7 \bar{R}^2$$

توضح النتائج أن معلمة المتغير  $[\ln K_t - \ln L_t]^2$  غير معنوية إحصائياً وأن الإشارة مخالفة للنظرية الاقتصادية وقريبة من الصفر، وهذا يعني أن المعلمة المقدر لا تختلف جوهرياً عن الصفر، وبالتالي يصبح هذا المتغير لا قيمة له، بالإضافة إلى أن مرونة الإحلال بلغت (1.03)؛ مما يشير إلى أن دالة (كوب دوغلاس) هي الشكل الأنسب لدالة الإنتاج للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي.

## ب. المرحلة الثانية تقدير المستوى التقني

لمعرفة أثر الإنتاجية الكلية على النمو الاقتصادي ينبغي إيجاد المؤشر الذي يعبر عنه، وهو المستوى التقني، وهذا يتطلب حساب درجة تجانس دالة الإنتاج المراد تقديرها، لذلك تم تقدير دالة كوب دوغلاس ومن ثم إجراء اختبار Wald test وفق الفروض التالية (زرموح، 2012، ص112):

$$H_0 : \alpha + \beta = 1$$

$$H_1 : \alpha + \beta \neq 1$$

متجانسة من الدرجة الأولى

ليست متجانسة من الدرجة الأولى

وكانت النتائج على النحو التالي:

$$\ln Q = -0.157 + 0.37 \ln K + 0.79 \ln L \dots \dots \dots (4)$$

$$t \quad (-0.327) \quad (5.600) \quad (5.677)$$

$$F(3,42) = 298.9, \quad D.W = 0.66, \quad = 0.93\% \bar{R}^2$$

أشارت نتائج التقدير إلى أن جميع إشارات معاملات النموذج متوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية كانت جميع المعلمات المقدر ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% حسب اختبار (t) عدا المقطع الرأسي، وبالنسبة لاختبار D.W فقد أشار إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي، والذي يشير إلى وجود متغيرات مفسرة أخرى غير عنصري العمل ورأس المال تؤثر في حجم الإنتاج، وهذا ما يجعل إضافة متغير التطور التقني من الأمور المهمة للتخلص من هذه المشكلة؛ ولبيان أثره على الإنتاج من ناحية أخرى، ولإيجاد السلسلة الزمنية لهذا المتغير فينبغي إيجاد درجة التجانس، فما يهم من نتائج التقدير السابقة في المعادلة رقم (4) هو نتائج اختبار Wald test؛ حيث أشارت بأن قيمة (كاي) الجدولية تساوي (3.84)، وهي أكبر من (كاي) المحسوبة التي بلغت (3.2)، وبالتالي فلا يمكن رفض فرضية العدم؛ مما يؤكد أن درجة التجانس مساوية للواحد الصحيح، وبعد معرفة درجة التجانس يمكن حساب معدل نمو المستوى التقني للقطاعات غير النفطية من خلال الصيغة التالية: (زرموح، 2012، ص125)

$$G_A = G_Q - m(S_L * G_L + S_K * G_K) \dots \dots \dots (5)$$

حيث:

$G_A$ : معدل نمو المستوى التقني للقطاعات الغير نفطية.

$m$ : درجة التجانس.

$S_L * G_L$ : معدل نمو عنصر العمل مضروب في نسبة مساهمة عنصر العمل.

$S_K * G_K$ : معدل نمو عنصر رأس المال مضروب في نسبة مساهمة عنصر رأس المال.

ولإيجاد سلسلة زمنية للمستوى التقني للقطاعات غير النفطية يكون باستخدام الصيغة التالية:

$$A_{t+1} = A_t * (1 + G_A) \dots \dots \dots (6)$$



ومن المعادلة رقم (6) يمكن الحصول على سلسلة زمنية للتطور التقني، وقبل قياس أثر التطور التقني على القطاعات غير النفطية، ينبغي إخضاع سلاسل المتغيرات لاختبار جذر الوحدة ومعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة؛ مما يؤدي إلى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، وهذا راجع إلى وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات، والذي يعكس أحوالا معينة تؤثر عليها؛ فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما (عطية، 2005، ص 669).

يتضح من خلال الأشكال التالية المتحصل عليها من رسم السلاسل الزمنية محل البحث باستخدام برنامج (E.Views) - أن الشكل العام لسلاسل محل البحث مستقرة طوال فترة البحث، وللتأكد من ذلك فهناك عدة اختبارات قياسية، تحدد وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية من عدمه، ومن أهم تلك الاختبارات التي سوف تستخدم في هذا البحث اختبار ((PP) Phillips-Perron)، وإجراء تطبيق الاختبار PP على السلاسل الزمنية بالاستعانة ببرنامج E.Views تم تقدير النماذج الثلاثة التالية: ( عطية، 2005، ص 657 )

النموذج الأول (صيغة السير العشوائي البسيطة بدون حد ثابت واتجاه زمني)

$$Y_t = BY_{t-1} + e_t$$

النموذج الثاني (صيغة السير العشوائي بحد ثابت)

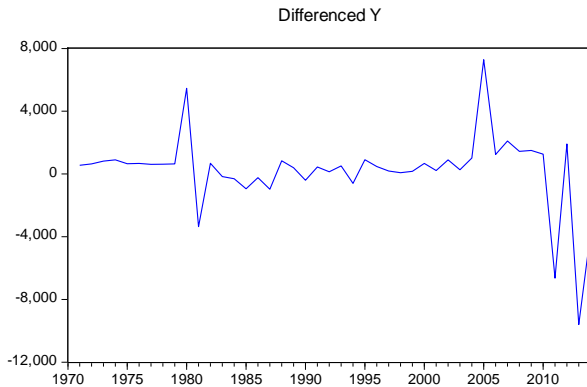
$$Y_t = a + BY_{t-1} + e_t$$

النموذج الثالث (صيغة السير العشوائي بحد ثابت واتجاه زمني)

$$Y_t = a + \alpha_t + BY_{t-1} + e_t$$

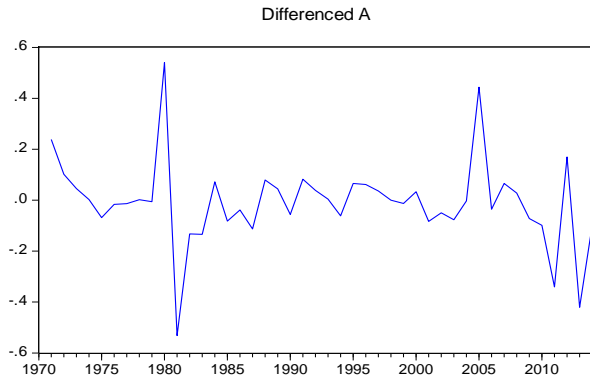
شكل رقم (4) تطور السلسلة الزمنية للمتغير الناتج

المحلي الغير نفطي خلال الفترة 1970-2014



شكل رقم (3) تطور السلسلة الزمنية للتطور التقني خلال

الفترة 1970-2014



المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

سيلاحظ من خلال الجدول التالي رقم (1) أن نتائج الاختبار (PP) للسلاسل محل البحث تتصف بالاستقرارية عند الفرق الأول، وذلك عند المقارنة القيم المحسوبة بقيم الجدولية وفق النماذج الثلاثة وعند المستويات المعنوية 1%، 5%، 10%؛ مما يعني رفض الفرض الذي لا يقضي بعدم استقراريه السلاسل الزمنية محل البحث، وقبول الفرض البديل بسكون السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

جدول رقم (1) نتائج اختبار PP للسلاسل الزمنية

الاختبار بدون فروق (في المستوى)						المتغير
الاختبار بإدراج الفجوة الأولى للفرق الأول			الاختبار بدون فروق (في المستوى)			
النموذج III	النموذج II	النموذج I	النموذج III	النموذج II	النموذج I	
-6.3885	-6.2661	-6.3081	-1.9502	-1.8634	-0.5658	Q
-6.4779	-6.4238	-6.1920	-2.2693	-1.4918	0.9315	L
-8.1647	-8.2589	-7.9317	-2.1381	-1.2764	0.5760	K
-8.0164	-7.9982	-8.0200	-2.7319	-2.4178	-0.6880	A
القيم الحرجة لقيمة $\tau$						نسبة المعنوية
-4.1809	-3.5885	-2.6185	-4.1809	-3.5885	-2.6185	1%
-3.5155	-2.9297	-1.9484	-3.5155	-2.9297	-1.9484	5%
-3.1882	-2.6030	-1.6121	-3.1882	-2.6030	-1.6121	10%

المصدر: من إعداد الباحثين وفق البرنامج E.Views8

### ج. أثر التطور التقني (الإنتاجية الكلية) على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

لقياس أثر الإنتاجية الكلية على النمو يتطلب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية؛ لإيجاد التكامل المشترك، وذلك لمعرفة مدى وجود انحدار زائف في العلاقة القياسية من عدمه، وبالتالي فإن إجراء التكامل المشترك يُعد خطوة مهمة للبحث عن العلاقة الاقتصادية طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث بعيداً عن تأثير عامل الزمن، وفي هذا الشأن تم إجراء التكامل المشترك باستخدام أسلوب (Engel-Granger) ذي الخطوتين كالتالي:

الخطوة الأولى: تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك للمتغيرات محل البحث.

$$\text{LnQ} = -0.62 + 0.72\text{LnL} + 0.45\text{LnK} + 0.91\text{LnA} \dots \dots \dots (7)$$

الخطوة الثانية: إيجاد سلسلة البواقي لنماذج الانحدار، ومن ثم إجراء اختبار سكون هذه السلسلة، وتبين من خلال نتائج برنامج (Gretl) سكون سلسلة البواقي عند المستوى بمعنوية (1%)؛ مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج على المدى الطويل.

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات والتي وُجدت أنها مستقرة في الفرق الأول، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة الأولى، ومن خلال إجراء التكامل المشترك فيمكن تحديد أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ (VECM)

،الذي يُعد من النماذج القياسية الحديثة لقياس الفجوة الزمنية التي تحتها التغيرات في المدى القصير وبذلك فيمكن قياس أثر التطور التقني على نمو القطاعات غير النفطية باستخدام أسلوب (OLS)، وتم إيجاد النتيجة التالية:

$$\Delta \ln Q_t = 0.688 \Delta \ln l + 0.416 \Delta \ln K + 0.961 \Delta \ln A - 0.454 e_{t-4} \dots \dots \dots (8)$$

(26.597)      (36.589)      (72.624)      (-2.128)

$$F(4,41)=2514.474 \quad , \quad DW = 1.428 \quad , \quad = 0.99\% \quad \bar{R}^2$$

يلاحظ من النتائج أن معامل سرعة التعديل يساوي (0.454)، وهي معنوية إحصائياً؛ وهذا يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيم المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمة التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، والإشارة السالبة تشير إلى أن المعدل يتجه من العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل، ويلاحظ هنا أنه بعد تجارب العديد من الفجوات الزمنية اتضح بأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة، ولها معنوية إحصائية عند حد التصحيح الرابع في العلاقة المقدره، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع سيستغرق أربع سنوات؛ ليصل إلى وضع التوازني في الأجل الطويل.

#### د. تقدير دالة الإنتاج للقطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي:

الآن يمكن إجراء تقدير العلاقة القياسية لتوضيح أثر التطور التقني (الإنتاجية الكلية) على النمو الاقتصادي وفقاً للصيغة التالية:

$$Q = A f(K, L) \dots \dots \dots (9)$$

$$Q = CA^r K^\alpha L^\beta \dots \dots \dots (10)$$

وبتحويلها إلى الصورة اللوغارتمية تصبح على النحو التالي:

$$\ln Q = \ln C + r \ln A + \alpha \ln K + \beta \ln L \dots \dots \dots (11)$$

تم تقدير هذه الدالة بطريقة (OLS) وباستخدام برنامج Eviews8 كانت نتائج التقدير كالتالي:

$$\ln Q = -0.62 + 0.72 \ln L + 0.45 \ln K + 0.91 \ln A \dots \dots \dots (12)$$

$$(-14.861) \quad (60.102) \quad (77.027) \quad (74.687)$$

$$F(3,41)=28523.14 \quad , \quad DW = 1.067 \quad , \quad = 0.99\% \bar{R}^2$$

من نتائج التقدير يلاحظ أن جميع إشارات معاملات النموذج متوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث إن كل المعلمات موجبة، ومن الناحية الإحصائية كانت جميع المعلمات المقدره ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%) حسب اختبار (t)، فيما كانت قيمة معامل التحديد المعدل  $\bar{R}^2 = 99\%$ ؛ مما يدل على أن أغلب التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تم تفسيرها

من خلال التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، بينما اختبار (D.W) أشار إلى احتمال وجود مشكلة الارتباط الذاتي بسبب وقوع قيمة الاختبار في منطقة الشك، ومن خلال اختبار الفرق العام تمت معالجة مشكلة الارتباط الذاتي، وهو ما أكدته نتائج اختبار (BG-LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.233908	Prob. F(7,34)	0.0556
Obs*R-squared	14.17644	Prob. Chi-Square(7)	0.0481

وبإرجاع المعادلة إلى شكلها الطبيعي تصبح على النحو التالي:

$$Q = 0.94K^{0.45}L^{0.72}A^{0.91} \dots \dots \dots (13)$$

يتضح من هذه الدالة أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل في القطاعات غير النفطية تساوي (0.72)، أي: أن زيادة عنصر العمل بمعدل (100%) تؤدي إلى زيادة الناتج بمعدل (72%)، ومرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال تساوي (0.45)، فأن زيادة رأس المال بمعدل (100%) يؤدي إلى زيادة الناتج بمعدل (45%)، وكذلك يلاحظ أن مرونة الإنتاج بالنسبة للتغير التقني تساوي (0.91)؛ مما يعني أن تطور أو التغير المستوى التقني بنسبة (100%) تؤدي إلى زيادة الناتج في القطاعات غير النفطية بمعدل (91%)، وهذا يعني أن التطور التقني هو الأكثر تأثيراً في ناتج القطاعات غير النفطية، ويمكن ملاحظة تحيز التغير التقني اتجاه العمل؛ وذلك لأن حاصل قسمة مرونة العمل إلى رأس المال هي أكبر من الواحد، وقيمة المقطع الرأسي تساوي (0.94)، وهي تقترب من الواحد الصحيح، وعليه فإن إضافة متغير آخر للمتغيرات المذكورة في النموذج لن يكون له أثر لاقتراب مرونته من الصفر.

ومن خلال جمع مرونتي العمل ورأس المال (0.45 + 0.72 = 1.17) يتضح أن الدالة متجانسة من الدرجة (1.17)، وبالتالي فيمكن القول بأن عوائد الحجم في القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي تكاد تكون متزايدة؛ ولكنها أقرب للثبات.

وبهدف معرفة ما إذا كان النموذج المقدر قادراً على التنبؤ فقد تم الحصول على القيم المقدرة لناتج القطاعات غير النفطية خلال فترة الدراسة، وتم مقارنتها بالقيم الفعلية، حيث أظهرت المقارنة أن الفروقات بين القيم الفعلية والقيم المقدرة صغيرة جداً، وهذا يعني أن الدالة المقدرة قادرة على التنبؤ، وما يؤكد ذلك هو اقتراب القيم المعيارية (MAE=0.000199) و (RMSE=0.014108) و (Theil's U=0.06117) من الصفر، وبالتالي على معنوية معاملات الدالة المقدرة.

وتبين أن نسبة مساهمة العمل في الناتج (0.61)، فيما كانت نسبة مساهمة رأس المال في الناتج (0.39)، بينما كانت نسبة مساهمة نمو العمل في نمو الناتج (0.28)، ونسبة مساهمة نمو رأس المال في نمو الناتج (0.67)، وكانت نسبة مساهمة نمو التطور التقني في نمو الناتج (0.05)، كل ذلك يرجع إلى انخفاض نمو التطور التقني، وكذلك انخفاض نمو العمل القادر على المساهمة في العملية الإنتاجية مقارنة مع نمو رأس المال، وهي ما تعكس حجم الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، والتي لم تنعكس بمساهمة فعلية في الناتج، ولعل التغيرات النسبية خير دليل على ذلك (مرونة الإنتاج).

وللتعرف على قوة العلاقة بين الناتج والتطور التقني فقد أحتسبت معامل الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرين بمعزل عن تأثير المتغيرات الأخرى، وبينت النتائج المتحصل عليها من خلال استخدام برنامج (SPSS) بأن التطور التقني يرتبط بعلاقة طردية وقوية مع ناتج القطاعات غير النفطية؛ حيث بلغت (0.792)، بينما كانت العلاقة بين رأس المال وناتج القطاعات غير النفطية علاقة طردية، ولكن متوسطة بـ (0.648)، فيما كانت العلاقة مع عنصر العمل طردية وقوية (0.795).

## 11. نتائج البحث

إن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال كامل فترة الدراسة لم تتجاوز في المتوسط ما نسبته (34.8%)، فيما كان متوسط نمو الناتج غير النفطي السنوي أقل من (8%).

تبين أن دالة الإنتاج في الاقتصاد الليبي للقطاعات غير النفطية تتصف بمرونة إحلال (1.17) خلال فترة الدراسة. (ثبات نسب المزج بين عناصر الإنتاج)

إن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل أكبر من مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، وهو يدل على أن القطاعات غير النفطية تعتمد أكثر على العمل، وهو ما انعكس في مساهمة كبرى لعنصر العمل في الناتج بـ (0.61) مقارنة مع مساهمة رأس المال بـ (0.39)، وهذا مغاير لنتائج الدراسات السابقة المشار إليها في هذه الدراسة.

إن مرونة الإنتاج بالنسبة للتطور التقني كانت الكبرى؛ مما يعني أن التطورات النسبية التي تحدث في التطور التقني لها القدر النسبي الأكبر من التغيرات التي تحدث في ناتج القطاعات غير النفطية؛ وهو ما يشير إلى الأثر الإيجابي للتطور التقني.

أظهرت الدراسة تحيز التطور التقني نحو العمل على حساب رأس المال، وهذا يوضح أن الإنفاق على رأس المال لا يخدم عملية التنمية بنفس القدر مقارنة بالإنفاق على العمل.

توزّع النمو الحاصل في الناتج المقدر بـ(0.08) بين (0.053) لرأس المال، و(0.022) للعمل، و(0.005) للتطور التقني، وهي ما تشكل ما نسبته (67%، 28%، 5%) .

أوضحت النتائج المقدره بأن رأس المال ينمو بأكثر معدل نمو سنوي وصل إلى 12%، بينما ينمو العمل بمعدل نمو سنوي بلغ 3%، فيما كان أقل نمو للتطور التقني، والذي بلغ 0.055%، بينما كان متوسط النمو السنوي للناتج 8%.

إن معامل الارتباط الجزئي بين التطور التقني وناتج القطاعات غير النفطية يعادل معامل الارتباط الجزئي بين العمل وناتج القطاعات غير النفطية، بينما كان معامل الارتباط الجزئي بين رأس المال والناتج هو الأقل، مما يعطي دلالة على أهمية العمل والتطور التقني.

مع أن التطور التقني ينمو بمعدل (0.5%) ويساهم بـ(5%) في النمو الحاصل في ناتج القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي، مع هذا يسجل معدل أكبر من نتائج الدراسات السابقة التي لم تتجاوز فيه (1%)؛ وعليه فإن مقدار مساهمة التطور التقني في الاقتصاد الليبي تساوي عشرة أضعاف النمو الحاصل فيه، وهو يوضح الدور الإيجابي الذي لعبه التطور التقني بشكل مباشر في ناتج القطاعات غير النفطية، والدور الذي يمكن أن يحدثه عندما ينمو بمعدل أكبر، وبالتالي فيمكن التأكيد بأن للتطور التقني أثر إيجابي على نمو الناتج في القطاعات غير النفطية؛ فكلما نما التطور التقني بمعدل أكبر فإنه سيساعد في زيادة مقدار مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الليبي.

## المراجع

- ابدحمان، مايكل، (1999)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، (ترجمة محمد إبراهيم منصور)، الرياض، دار المريخ للنشر.
- أبوشيبه، يونس الطيب. (2005). مصادر النمو في قطاع الصناعات التحويلية الليبية (1980-2000)، رسالة غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
- الخطيب، ممدوح عوض، (2011)، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي، مجلة العربية للعلوم الإدارية، 2(17)، 199-228.
- زرموح، عمر عثمان، (2012). الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك، مصراتة، دار مكتبة النصر.
- السنوسي، محمد علي، (2016)، تقدير دالة الإنتاج لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي (1985-2010). رسالة غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.

- الشعافي، نجيب محمد حمودة،(2014)،أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الاقتصاد الليبي (1970-2010)،مجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد1(1)، 140-159.
- عجمي، سارة،(2018)،أثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 19(1)، 181-195.
- عطية، عبدالقادر محمد،(2005)،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق،الإسكندرية، الدار الجامعة، قاعدة بيانات، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، ليبيا.
- كعبية، محمد سالم،(1991)،التغير التقني غير المحايد في دوال الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة و المتغيرة ، مجلة البحوث الاقتصادية،مجلد3 (1)،11-22.
- متولي، مختار محمد،(1993)،النظرية الاقتصادية مدخل رياضي، الرياض،مطابع جامعة الملك سعود.
- عبد محمد،سعد،(2007)،أثر التطور التكنولوجي على ناتج القطاع الصناعي العراقي للفترة من 1970-1990، مجلة الأكاديمية العلمية، 20، 161-170.
- المقري، عامر الفيتوري. موسى،مراد زكي،(1999)، الاقتصاد الجزئي النظرية والتطبيق، طرابلس،أكاديمية الدراسات

#### المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: عياد محمد التركي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: الاقتصاد الرياضي، الاقتصاد القياسي،

الاقتصاد الجزئي

البريد الإلكتروني:

[a.elturki@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.elturki@eps.misuratau.edu.ly)

#### المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: سالم بشير ذهب

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: الاقتصاد الرياضي، الاقتصاد القياسي

البريد الإلكتروني:

[salem.dahap@eps.misuratau.edu.ly](mailto:salem.dahap@eps.misuratau.edu.ly)

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

المحاسبي بالجامعات الليبية - دراسة ميدانية

أبولقاسم محمود أبوستالة

كلية الاقتصاد/ جامعة المرقب

[amabusatala@elmergib.edu.ly](mailto:amabusatala@elmergib.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.04>

تاريخ النشر: 2021.04.20

تاريخ القبول: 2021.03.21

تاريخ الاستلام: 2021.02.15

## الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية. ولتحقيق ذلك، تم تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية والمعلومات الإحصائية من عينة الدراسة، حيث تم توزيع عدد (42) استمارة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، استلمت منها عدد (38) استمارة. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن هناك ضعفا في تخطيط المقررات الدراسية الخاصة بالتعليم المحاسبي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات، وغياب التحديث في مقررات التعليم المحاسبي بما يتلاءم وتكنولوجيا المعلومات، وانعدام البنية التحتية. وقد أوصت الدراسة بضرورة القيام بورش عمل وحلقات نقاش حول أهمية تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية، وأيضا ضرورة إنشاء إدارة خاصة بالتعليم الإلكتروني بهذه الجامعات.

*الكلمات الدالة: تكنولوجيا المعلومات، التعليم الإلكتروني، التعليم المحاسبي، جامعة المرقب، ليبيا.*

## Difficulties that limit the use of information and communication technology in accounting education in Libyan universities - Empirical Study

Abulgasim Mahmoud abusatala

Faculty of Economics/ Elmerqib University

[amabusatala@elmergib.edu.ly](mailto:amabusatala@elmergib.edu.ly)

### Abstract

The study aims to identify the difficulties of the usage of communications information technology in accounting education in Libyan universities. For achieving this purpose, the study used the descriptive analytical approach through a questionnaire survey conducted and distributed on a random sample of (42) academic staff member at the end (38) questionnaires were returned. The findings of this study suggest that there is a weak level in designing educational curricula in accounting according to information technology, the absence of updating accounting curricula relevant to information technology, and the lack of educational infrastructure. The study recommends the need to do workshops about the importance of applying information technology system and electronic education at Libyan universities as well as the need for a department of electronic education at these universities.

**Keywords:** *information technology, electronic education, accounting education, Elmerqib University, Libya.*



## 1. المقدمة

يعد التعليم عن بعد أسلوباً جديداً من التعليم يواجه العديد من التحديات والمعوقات، ولهذه التحديات اتجاهين: اتجاه الاستعداد التكنولوجي والذي يختص بالمعلومات والاتصالات، واتجاه الاستعداد التنفيذي والذي يختص بالمستخدم أي مدى استعدادات الجامعات والكليات والشركات والمؤسسات الحكومية والمنظمات لاستخدام التعليم عن بعد، وهناك أيضا جانب نفسي يتعلق بأسانذة الجامعات والمدرسين والمتدربين والطلبة كالنظام التربوي الحالي راسخ ويعمل به منذ مئات السنين فلا غرابة أن تعارض طبيعة العقل البشري التغيير.

حيث يشهد عصرنا الحالي تقدما تقنيا كبيرا في وسائل وتقنيات الاتصال والمعلومات والذي استفادت منه العديد من المجالات والقطاعات وأهمها التعليم والذي استثمر هذا التقدم بطريقة فاعلة سواء من خلال دمج هذه التطورات في العملية التقليدية أو من خلال خلق تعليم متطور متكامل يعتمد أساسا على توفر وسائل وتكنولوجيات اتصال عالية الجودة والكفاءة والذي اطلق عليه العديد من المصطلحات والمفاهيم ومن أكثر شيوعا: التعليم على الخط، التعليم الإلكتروني، التعلم عن بعد، التعلم المستمر، التعلم مدى الحياة، التعليم الرقمي، التعليم الافتراضي ومجتمعات التعلم وغيرها من المصطلحات (العوادة، 2012: 2).

ويواجه التعليم في الوقت الحاضر العديد من التحديات، ومن أهم هذه التحديات، تكنولوجيا المعلومات، وتعتبر واحدة من أهم المسائل التي تواجه حاليا البحث في التعليم المحاسبي لاعتماد تكنولوجيا المعلومات الجديد وقبول تكنولوجيا المعلومات مدفوعا بعوامل خارجية أخرى التي من الممكن أن تساعد المعلمين والمديرين. ونتيجة للتطورات والابتكارات التكنولوجية التي تحدث في جميع أنحاء العالم على مدى العقود الماضية، والتي تتقدم بمعدل هائل ممكن أن تؤثر هذه التطورات التكنولوجية على المستويات الفردية والتنظيمية والمجتمعية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أن عملية التعلم تأثرت بشكل كبير من قبل التقدم التكنولوجي مع اثار متعددة (أحمد، 2011: 33).

## 2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تكنولوجيا المعلومات والصعوبات في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوسائل التعليمية في مختلف الجامعات العامة والخاصة في دول العالم عموما والدول العربية خصوصا، إلا إن هناك شحا في الدراسات الليبية التي قامت بتناول هذا الموضوع خصوصا

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج المحاسبية بالجامعات الليبية، وسوف يتم تناول بعض هذه الدراسات وهي:

• **دراسة بيوض (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة التحديات والصعوبات التي تحد من تطبيق التعليم الإلكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تحديات تعيق تطبيق التعليم الإلكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية، والتي من بينها التحديات الإدارية والمادية، وأن الجامعات الليبية لا تقوم بتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الإلكتروني، وقلة الإمكانيات المادية المخصصة لبرامج التعلم الإلكتروني. كما توصلت الدراسة إلى أن التحديات المتعلقة بعضو هيئة التدريس المحاسبي والطالب لا يعيق تطبيق التعلم الإلكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية فيما عدا: عدم توافر المعلومات والمهارات التكنولوجية اللازمة عن التعلم الإلكتروني، ونقص قدرة وكفاءة الطلبة في استخدام التعلم الإلكتروني.

• **دراسة (Issa and Saleh 2019):** هدفت الدراسة إلى التعرف على صعوبات استخدام عينة من أعضاء هيئة التدريس من كلية التربية الأساسية / الجامعة المستنصرية لتكنولوجيا التعليم الحديث في تعليمهم. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود بعض الصعوبات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا التدريس من قبل أعضاء هيئة التدريس، والتي من بينها عدم وجود المعدات والبنية التحتية اللازمة، وأيضا ضعف التدريب في استخدام تكنولوجيا التدريس الحديثة في التدريس.

• **دراسة الصقع والتائب. (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحد من تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني، وتحديد أثر المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة في اختلاف معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك معوقات تحد من تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني وهي المعوقات المادية المتعلقة بالقاعات المجهزة والبرامج الإلكترونية، وأيضا المعوقات الإدارية المتمثلة في عدم التعاون بين الجامعات محليا ودوليا وعدم وجود برامج تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس والتي تعد معوقا على درجة عالية من الأهمية.

- **دراسة الفرجاني وآخرون (2017):** هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق تكنولوجيا المعلومات في التدريس الجامعي المحاسبي، بالإضافة إلى معرفة كيفية التعامل مع القصور والمعوقات الواقعة في التعليم الجامعي المحاسبي. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك ضعفا في تخطيط المقررات الدراسية الخاصة بالتعليم المحاسبي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وبالتالي التعليم الإلكتروني، وغياب عناصر التحديث في المقررات التعليم المحاسبي بما يتلاءم وتكنولوجيا المعلومات، وكما يعاني التعليم المحاسبي من نقص في أعضاء هيئة التدريس الأكفاء في المحاسبة لديهم الخبرة الكافية في مجال نظم تكنولوجيا المعلومات.
- **دراسة العمري وآخرون (2016):** هدفت الدراسة إلى التعرف على التحولات الجوهرية التي طالت أساليب التعليم وما نجم عنها من تحديات واجهت المجتمع بشكل عام والدول العربية بشكل خاص. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن التعليم الإلكتروني هو نظام تعليمي متكامل يستند على التقنيات الحديثة التي تواجه شبكة المعلومات العالمية، وتدنى حجم المحتوى العربي وإنتاجية صناعته بالنسبة إلى ما يقابلها من بلدان أخرى وإلى غيرها من اللغات.
- **دراسة كريبات (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لخدمة الإنترنت في البحث العلمي ومعرفة فوائده وأغراضه والصعوبات التي تواجه أساتذة الجامعات عند استخدامه. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن اغلب أعضاء هيئة التدريس بعينة الدراسة يملكون القدرة على استخدام خدمة الإنترنت في البحث العلمي من خلال استخدامهم له في الحصول على المقالات والدوريات الحديثة، وإن من أهم الصعوبات التي تواجههم هي سوء خدمة الإنترنت المقدمة من الشركات الليبية بسبب انقطاعه باستمرار.
- **دراسة زكري والاربد (2015)،** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فوائد استخدام الإنترنت في مجال البحث العلمي المحاسبي من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، كما هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات والمشاكل التي تواجه أعضاء هيئة التدريس. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام الإنترنت في البحث العلمي المحاسبي يساعد أعضاء هيئة التدريس في مواكبة كل ما هو جديد في المحاسبة من خلال الحصول على المقالات والإصدارات المحاسبية الحديثة، إلا أن عدم توفر الدراية الكافية لمهارة استخدام الإنترنت من قبل أساتذة المحاسبة، يقف عائقا أمام استخدامهم للإنترنت.

- **دراسة (2014) Ezeani and Akpotohwo:** هدفت الدراسة إلى تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم وتعلم المحاسبة في جامعات ولاية إكيتي، وكذلك فحص مدى إدراك اختصاصي المحاسبة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدريس المحاسب، والتحقق من المشكلات التي يواجهها اختصاصي المحاسبة في استخدام مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتدريس المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود اعترافات بأدوار مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس المحاسبي بشكل كبير.
- **دراسة (2012) Alfahad:** هدفت الدراسة للحصول على فهم أفضل لتجارب الطلاب مع تكنولوجيا المعلومات (IT) والتي بدورها يمكن أن تساعد إدارة الجامعة على الاستجابة لاحتياجات تكنولوجيا المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها فهم أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي في الجامعات السعودية، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات لديه القدرة على تحسين جودة التدريس الجامعي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس والتعلم بالجامعة يغير الأدوار التعليمية التقليدية من خلال التركيز الجديد على فرق التدريس والتعلم ومصممي التعليم.

### الفجوة البحثية والمساهمة العلمية للدراسة

إن أهم ما يميز هذه الدراسة هو محاولة دراسة صعوبات استخدام تكنولوجيا والاتصالات في التعليم المحاسبي الجامعي، حيث أنه سيتم من خلال هذه الدراسة التعرف على أربعة عوامل مؤثرة سلباً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأثر دراسة هذه العوامل في تحسين العملية التعليمية. وهذه الأبعاد الأربعة التي سنتناولها الدراسة هي: صعوبات مرتبطة بالجامعة، وصعوبات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس، وصعوبات مرتبطة بالطلبة، وصعوبات مرتبطة بالدعم الفني، والتي لم تتناولها أي دراسة مسبقاً في البيئة الليبية، حسب ما تم التوصل إليه من قبل الباحث.

### 3. مشكلة الدراسة

يمكن القول بأن التغيرات المتلاحقة بالبيئة الخارجية للبرامج المحاسبية متمثلة في التطورات التكنولوجية والعولمة ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي المحاسبي بصفة أساسية كان لها الأثر الكبير في ظهور القصور في واقع التعليم المحاسبي في كافة الجامعات الليبية والمتمثل في وجود فجوة كبيرة لعدم استخدام تكنولوجيا المعلومات. وإن نجاح هذا الاستخدام وتحقيقه لمزاياه يتطلب بالضرورة توفير إمكانيات فنية ومادية ومهارات لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة لتفعيل هذه التكنولوجيا، وذلك لأحداث

التطوير المستهدف في التعليم المحاسبي وبما يساعد في ذلك الوقت على تأهيل البرامج المحاسبية لتحسين جودة عملياتها التعليمية بعناصرها المختلفة وفقا لمعايير الهيئات المحلية والدولية. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم يواجه العديد من الصعوبات وذلك من خلال الدراسات السابقة، فيرى غلام (2007) أن انخفاض انتشار تقنيات التعلم الإلكتروني وعدم توفر كادر إداري مؤهل للتعامل مع التقنيات كأحد صعوبات تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فيما يرى السدحان (2015) ونسيمة وإيمان (2017)، أن الصعوبات المتعلقة بالجامعة من الناحية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية تشكل أكبر الصعوبات التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. وتوصل الحوامدة (2011) إلى أن الصعوبات المادية والبشرية ومعوقات متعلقة بالجامعة أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. ونظرا للمهمة الملقة على عاتقها أصبح لزاما عليها خوض غمار رهان تحسين جودة خدماتها المختلفة تلبية لمتطلبات سوق العمل من جهة وتنمية المجتمع وتحسين البحث العلمي من جهة أخرى. لذلك جاءت هذه الدراسة لبحث دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي بما يحقق التنمية المستدامة من خلال دراسة صعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي في ليبيا، ومن هنا المشكلة التي تتناولها الدراسة يمكن صياغتها في صورة التساؤل الآتي:

ما هي الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

#### 4. فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تقيد بأنه:

• توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية.

وللإجابة على الفرضية الرئيسية تشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

• توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية.

• توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بخبرة أعضاء هيئة التدريس.

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

- توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة.
- توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني.

## 5. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي قد تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتأكيد على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي.

## 6. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. بيان فائدة استخدام أعضاء هيئة التدريس لتكنولوجيا المعلومات لبرامج التعليم المحاسبية التي من شأنها المساهمة في الارتقاء بالثقافة التكنولوجية، وتلبية احتياجات كلا من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
2. ندرة الدراسات التي تناولت مجال تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية حسب معرفة الباحث.
3. تشجيع الباحثين على إجراء دراسات جديدة تتناول جوانب أخرى حول دور وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.
4. تمد القائمين على العملية التعليمية في وزارة التعليم بمعلومات وتقنيات جديدة، والذي يساعد في دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي بدلا من التعليم التقليدي.

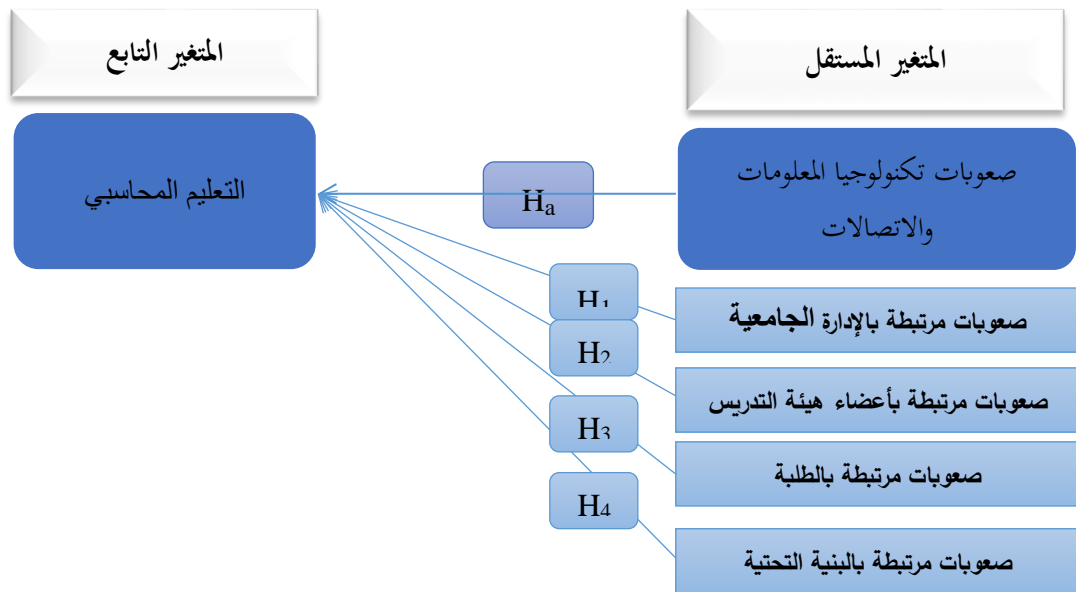
## 7. حدود الدراسة

- 7-1 **حدود الموضوع:** اقتصر الباحث في دراسته على معرفة الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.
- 7-2 **حدود المكان:** اقتصرت هذه الدراسة على كلية الاقتصاد الخمس جامعة المرقب.
- 7-3 **حدود الزمن:** تم اجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة بين (مارس 2020م - يونيو 2020).

7-4 الحدود البشرية: تم اختيار عينة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد الخمس بجامعة المرقب.

## 8. نموذج متغيرات الدراسة

لقد تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة، وفيما يلي نموذج الدراسة:



الشكل رقم (1) - نموذج الدراسة

## 9. الإطار النظري للدراسة

يعد التعليم العالي من أهم الركائز الأساسية للمجتمع، حيث يلعب التعليم دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما يحقق التنمية المستدامة. وتسعى أقسام المحاسبة بالمؤسسات الجامعية لتطوير برامجها التعليمية لمواكبة متطلبات السوق، من أجل تأهيل خريجي المحاسبة بالمهارات والخبرات التي تتوافق مع سوق العمل.

### 9.1 مفهوم التكنولوجيا

العديد من الدراسات المحلية والعربية أولت اهتماماً واضحاً بجودة التعليم المحاسبي ومواكبته لتطورات التكنولوجيا وملائمته لمتطلبات سوق العمل. فعرف الكاتب (Robbey) تكنولوجيا

المعلومات بأنها: "كل أنواع الأجهزة والمعدات والبرمجيات المتعلقة بالحساب والاتصال سواء أكان كمبيوتر أو هاتف أو كان من خلال نظم المعلومات الإدارية (محمد، 2019: 379). أما صيام فيرى أن تكنولوجيا المعلومات "بأنها وسائل إلكترونية لتجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات" (صيام، 2012: 515). والأمم المتحدة (1999)، عرفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بأنها تشمل خدمات الإنترنت ومعدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ووسائط الأعلام والإذاعة والمكتبات ومراكز التوثيق ومزودات المعلومات التجارية وخدمات المعلومات المبنية على الشبكات، وغير ذلك من أنشطة المعلومات والاتصالات ذات الصلة (Noor-ul- Amin, 2013).

### 9. 2 أهمية استخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس الجامعي

إن استخدام الوسائل التعليمية يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف التدريسية، وإتاحة الفرصة للطلبة للتفاعل الفوري فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الأساتذة من جهة أخرى من خلال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسهولة الوصول إلى المعلم حتى خارج أوقات عمله بالجامعة، وتشويق الطلبة وجذب انتباههم وتقريب موضوع الدرس إلى مستوى إدراكهم وتحسين عملية التعليم، وممارسة التفكير الناقد، ومراعاة الفوارق الفردية بين الطلبة وتمكينهم من التعلم بالأسلوب الذي يتناسب مع قدراتهم وحسب سرعتهم الذاتية، والتدريب على مهارات الاتصال، وتنمية القدرة على التأمل والتفكير العلمي الخلاق في الوصول إلى حلحلة المشكلات، ورفع شعور وإحساس الطلبة بالمساواة في توزيع الفرص في العملية التعليمية، ومساعدة عضو هيئة التدريس على حسن عرض المقرر واستغلال التدريس بشكل أفضل، ومواجهة النقص في إعداد هيئة التدريس المؤهلين علمياً وتربوياً، وتقليل الأعباء الإدارية لأعضاء هيئة التدريس، يساعد أعضاء هيئة التدريس في تقييم أداء الطلبة بدقة وعدالة أكثر (عيسى وصالح، 2019: 211- 212).

### 9. 3 الصعوبات التي تواجه تكنولوجيا المعلومات الحديثة

هناك العديد من الصعوبات التي تحد من الاستخدام الفعال للوسائل التعليمية والتكنولوجيات الحديثة لتدعيم العملية التعليمية ويمكن حصر أبرز هذه الصعوبات في النقاط الآتية (شمي، 2008: 136):

1. عدم ملائمة تصميم الحجرات الدراسية وتجهيزها وإمكانيتها للاستخدام الفعال للمواد والأجهزة السمعية والبصرية ومختلف أجهزة التكنولوجيا الحديثة.
2. أعضاء هيئة التدريس مثقلون بأعباء هائلة ومختلف برامجهم المزدهمة التي يراد الانتهاء منها في الوقت المحدد بمختلف الطرق.



3. النقص في أجهزة الوسائل التعليمية المختلفة خاصة التكنولوجيات الحديثة التي لازالت العديد من الجامعات خاصة العربية منها غير مدعّمه بها.
4. نقص الفنيين والخبراء والمتخصصين اللّازمين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي.
5. الأساتذة والمعلمين البعض منهم لا يؤمنون بأهمية الوسائل التعليمية وخاصة في مجال تشغيل الأجهزة السمعية والبصرية.
6. عدم وجود أساتذة مدربين للتدريب الملائم على استخدام الوسائل التعليمية وخاصة في مجال تشغيل الأجهزة السمعية والبصرية.
7. عدم وعي الإدارة بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات، وربما تكون عائقاً أمام استخدام المستحدث.
8. رفض المجتمع بتقبل المستحدث لأنه يمس مستقبل الأبناء وحياتهم الأسرية من خلال وسائل الإعلام.

#### 9. 4 التعليم المحاسبي والحاجة إلى التعليم الإلكتروني

إن التطور السريع في مجالات تقنية المعلومات واستخداماتها المتعددة في العمل المحاسبي يتطلب ضرورة التفكير بكيفية تكييف وسائل وأساليب التعليم الإلكتروني بما يمكن أن يتلاءم مع طبيعة التعليم المحاسبي، خاصة بعد ازدياد الحاجة إلى العمل المحاسبي في بيئة تقنيات المعلومات، الأمر الذي تطلب أن يكون المحاسب مهيباً للتعامل مع هذه التقنيات ابتداءً من مرحلة التعليم المحاسبي وإلى حين ممارسة العمل المحاسبي فضلاً على ضرورة التعليم المستمر لكي يتمكن من التعامل مع المستجدات التي يمكن أن تحدث في تقنيات الوسائل التي تستخدم في العمل المحاسبي (السقا والحمداني، 2013: 51).

#### 9. 5 أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج المحاسبة الأكاديمية:

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على أنها مجموعة من المعلومات والإلكترونيات وتقنيات المعلوماتية، باستخدام الإلكترونيات الدقيقة الحديثة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة لتطوير جميع أنواع الأجهزة والتقنيات والعمليات التي تؤثر على مجالات مختلفة من حياة الإنسان. لذلّك يمكن أن تستند تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس حسابي وأدوات المعلوماتية التي تعالج وتخزن وتلخص وتستعيد وتقدم المعلومات من أجل نقلها ومشاركتها واختلاط المعرفة، وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة صالحة لتحسين العملية التعليمية لتغيير الطريقة التي يتعلم بها الطلاب والأساتذة، كما أنه يساعد على تعديل الشخصية الآلية التي يجب أن تكون ثانوية في الجانب التربوي عنها في المجال التطبيقي لهذه التقنيات. وفي عملية

التدريس والتعلم يجب على المحاسب أن يحافظ في تكوينه على التدريب العلمي الاجتماعي الذي يهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية من خلال كائنات التعلم الافتراضية مجال تطبيق هذه التقنيات (Gaviria et al., 2015: 994).

## 10. الإطار العملي للدراسة

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارة الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة، كما سيتم عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

### 10.1 منهجية الدراسة

هي تلك الخطوات المتبعة في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، والتي تم اتباعها من قبل الباحث لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل صعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، باستخدام صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، ومن ثم إجراء الدراسة والتحليل والمعالجة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة بأسرع وقت وأكثر دقة.

#### 10.1.1 بيئة الدراسة

تتمثل بيئة الدراسة في الجامعات الليبية التي تعمل تحت وزارة التعليم العالي المنتشرة في كافة مناطق ليبيا.

#### 10.1.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، وباعتباره مجتمعا واضحا للدراسة، ونظرا لتجانس مجتمع الدراسة وتشابه وكبر حجمه وصعوبة الاتصال بجميع مفرداته، فقد تم اختيار عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد الخمس بجامعة المرقب، وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين شملتهم الدراسة (42). حيث تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة محل الدراسة من خلال تسليمه باليد لتوضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به من أجل ضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان. ولقد استلم الباحث عدد (38) استبيان بنسبة 90.47%.

#### 10.1.2 أداة جمع البيانات

تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب الاستبيان في جمع البيانات من أفراد العينة، والتي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة.

### 10. 1. 3 تصميم استمارة الاستبيان

لقد تم تصميم الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة بحيث تم تقسيمه إلى عدة أجزاء. وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها.

### 10. 1. 4 اختبارات الصدق والصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

#### أولاً: صدق المحتوى

تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

#### ثانياً: الصدق الظاهري:

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في المحاسبة والإحصاء، وبعد أن تم جمع آراء وملاحظات هؤلاء المتخصصين تم إجراء التعديلات اللازمة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق. وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع عدد (42) استمارة استبيان على الذين تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (38) استمارة استبيان قابلة للتحليل من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها:

جدول رقم (1) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المفقودة	عدد الاستبيانات المستلمة	عدد الاستبيانات غير الصالحة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	العدد
42	4	38	3	35	
100%	9.52%	90.47%	7.14%	83.33%	النسبة المئوية

من الجدول رقم (1) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي (83.33%) من عدد الاستبيانات الموزعة، وهي نسبة مقبولة.

## 10. 2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

### • اختبار كرونباخ ألفا

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) واحد من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات بالاستبانة، والتي ينبغي إجرائها قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية. وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات العينة، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا أكبر من (0.60) فذلك يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات ويزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها (البياتي، 2005:49).

### • اختبار ولكوكسون

يستخدم اختبار ولكوكسون (The Wilcoxon test) لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة ( $\mu$ ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب وكذلك إذا كانت البيانات كمية وحجم العينة صغير والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح، 1995: 29).

### • اختبار T

يستخدم اختبار T حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة صغير والمجتمع يتبع التوزيع الطبيعي. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة (البلداوي، 1997: 332).

### ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان وتم استخدام الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2): توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1.79 – 1)	(2.59 – 1.8)	(3.39 – 2.6)	(4.19 – 3.4)	(5 – 4.20)
الوزن النسبي %	(35.8 – 20)	(51.8 – 36)	(67.8 – 52)	(83.8 – 68)	(100 – 84)
التوزيع النسبي	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
القرار	رفض	رفض	رفض	قبول	قبول

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3.39). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويًا عن (3.39) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويًا عن (3.39) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويًا عن (3.39) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة يختلف معنويًا عن (3.39) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

### 1- اختبار الثبات والصدق

للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	معامل الصدق
المحور الأول صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بالإدارة الجامعية.	7	0.898	0.947
المحور الثاني صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس.	7	0.771	0.878
المحور الثالث صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بالطلبة.	7	0.856	0.925
المحور الرابع صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني.	8	0.852	0.923
الاستبيان ككل	29	0.926	0.962

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (معاملات الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.771 إلى 0.898) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.878 إلى 0.947) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

## 2- وصف عينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

للتعرف على خصائص البيانات الشخصية لعينة الدراسة، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

### أولاً: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة %
محاضر مساعد	9	25.71%
محاضر	8	22.85%
أستاذ مساعد	17	48.57%
أستاذ مشارك	1	2.85%
أستاذ	0	0%

يتضح من الجدول رقم (4) أن ذوي الدرجة العلمية (أستاذ مساعد) يشكلون النسبة الأعلى في عينة الدراسة والتي بلغت (48.57%). ثم ذوي الدرجة العلمية (محاضر مساعد) والتي بلغت نسبتهم (25.71%). يلي ذلك ذوي الدرجة العلمية (محاضر) والتي بلغت نسبتهم (22.85%). وأخيراً، ذوي الدرجة العلمية (أستاذ مشارك) بنسبة (2.85%). وهذا يشير بأن الجامعات الليبية يوجد بها كادر مؤهل على درجات علمية عالية، والذين هم أكثر دراية بموضوع صعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعليم المحاسبي، مما يزيد من صدق نتائج الدراسة.

### ثانياً: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	9	25.71%
من 5 إلى 15 سنوات	21	60%
أكثر من 15 سنة	5	14.28%

يتضح من الجدول رقم (5) أن ذوي الخبرة (من 5 إلى 15 سنة) هم الأعلى نسبة من عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (60%). يلي ذلك ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (25.71%). وأخيراً، يليهم ذوي الخبرة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (14.28%). هذا يعني أن (74.28%) من عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة (أكبر من 5 سنوات)، والذي يعطي مؤشراً أن معظم مفردات العينة لهم

خبرة مناسبة لإدراك استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

ثالثاً: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مستوى إجادة اللغة الإنجليزية:

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مستوى إجادة اللغة الإنجليزية:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مستوى إجادة اللغة الإنجليزية

المستوى	العدد	النسبة %
متوسط	11	31.42%
جيد	14	40.00%
ممتاز	10	28.57%

يتضح من الجدول (6) أن (40%) من عينة الدراسة مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية هو مستوى جيد، وأن (31.42%) من عينة الدراسة مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية هو مستوى متوسط، وأن (28.57%) من عينة الدراسة مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية هو مستوى ممتاز. أي أن مستوى إجادة عينة الدراسة للغة الإنجليزية هو من المتوسط إلى الممتاز، مما يعطي انطباعاً بالثقة حول قدرة عينة الدراسة على إبداء الرأي وتقييم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي بالاستناد إلى مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية.

رابعاً: توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مستوى مهارة استخدام الحاسوب

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مستوى مهارة استخدام الحاسوب:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مستوى مهارة استخدام الحاسوب

المستوى	العدد	النسبة %
متوسط	2	5.71%
جيد	20	57.14%
ممتاز	13	37.14%

يتضح من الجدول (7) أن (57.14%) من عينة الدراسة لديهم مستوى جيد في مهارة استخدام الحاسوب، وأن (37.14%) لديهم مستوى ممتاز، في حين أن (5.71%) لديهم مستوى متوسط. أي أن مستوى مهارة استخدام الحاسوب لدى عينة الدراسة هو من المتوسط إلى الممتاز، مما يعطي انطباعاً جيداً بالثقة في إبداء الرأي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي.

## 6. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

### أولاً: الفرضية الفرعية الأولى

$H_{a1}$ : توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية.

$$H_{a1} : U > 3.39$$

حيث أن (U) هي متوسط رأي عينة الدراسة، والمقدار (3.39) هو المتوسط الافتراضي لرأي مجتمع الدراسة.

وللتعرف على الصعوبات التي قد تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية. وترتيبها من حيث الأهمية، استلزم ذلك حساب بعض الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة، يلخصها الجدول التالي:

الجدول (8) الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بالإدارة الجامعية

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المقياس	العبارات
0.867	3.89	5	26	-	3	1	التكرار	عدم التعاون بين الجامعات في تبادل الخبرات لتطوير التعليم الإلكتروني
		14.3	74.3	-	8.6	2.9	النسبة	
1.282	3.66	8	19	-	4	4	التكرار	قلة الإمكانيات المادية لتمويل متطلبات تكنولوجيا المعلومات
		22.9	54.3	-	11.4	11.4	النسبة	
0.912	4.14	13	18	-	4	-	التكرار	عدم توفير التدريب لتطوير مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والتشجيع على استخدامها في البيئة الجامعية
		37.1	51.4	-	11.4	-	النسبة	
1.352	3.77	13	13	-	6	3	التكرار	قلة عدد المختبرات المتاحة لعمليات التعليم الإلكتروني
		37.1	37.1	-	17.1	8.6	النسبة	
1.172	3.74	11	12	5	6	1	التكرار	نظام الإدارة السائد يعتبر تكنولوجيا المعلومات أمراً ثانوياً
		31.4	34.3	14.3	17.1	2.9	النسبة	
1.231	4.11	16	15	-	-	4	التكرار	عدم تجهيز القاعات والمختبرات بما يلزم من أدوات وأجهزة حديثة
		45.7	42.9	-	-	11.4	النسبة	
1.278	3.31	6	14	3	9	3	التكرار	ارتفاع تكلفة إعداد البرمجيات الجيدة لنمط التعليم الإلكتروني
		17.1	40	8.6	25.7	8.6	النسبة	

من خلال الجدول رقم (8) والمتعلق بالصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرتبطة بالإدارة الجامعية، يتبين أن العبارات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة جاءت بدرجات موافقة عالية، في حين أن العبارة السابعة جاءت بدرجة موافقة متوسطة.



ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية، تم استخدام اختبار حول متوسط المقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبدلية لها لكل عبارة على النحو التالي: الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39) لذلك لاختبار الفرضية الفرعية تم تطبيق اختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات (One-Sample Test)، الجدول (9) يبين المتوسط والانحراف المعياري ومستوى الدلالة الإحصائية، والقرار الإحصائي.

(جدول 9) نتائج اختبار (Independent Samples Test (T – Test)

قيمة (t)	درجة الحرية	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار الإحصائي	الحكم
2.657	34	3.80	0.921	0.012	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	رفض الفرضية الصفرية

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

من خلال الجدول (9) يبين أن قيمة T (2.657) بدلالة محسوبة sig (0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05) مما يشير إلى أن الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً ولصالح متوسط استجابات عينة الدراسة، لذلك ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.80) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3.39)، وهذا يشير إلى أنه هناك صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية.

#### ثانياً: الفرضية الثانية

$H_{a2}$ : توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس.

$H_{a2}: U > 3.39$

حيث أن (U) هي متوسط رأي عينة الدراسة، والمقدار (3.39) هو المتوسط الافتراضي لرأي مجتمع الدراسة.

وللتعرف على الصعوبات التي قد تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس وترتيبها من حيث الأهمية، استلزم ذلك حساب بعض الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة، يلخصها الجدول التالي:

الجدول (10) الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المقياس	العبارات
1.010	2.74	-	11	7	14	3	التكرار	عدم كفاية مهارات وكفاءات أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الوسائل الإلكترونية الحديثة
		-	31.4	20	40	8.6	النسبة	نقص المعرفة بتصميم وتطوير المادة التعليمية لتتلاءم مع استخدام
1.051	3.31	3	17	3	12	-	التكرار	عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة
		8.6	48.6	8.6	34.3	-	النسبة	صعوبة التجديد والتعبير في نمط التدريس من التقليدي إلى الإلكتروني
1.126	3.29	3	18	1	12	1	التكرار	صعوبة توفير ملاحظات شفوية تساعد على تفهم الطالب للمادة التعليمية
		8.6	51.4	2.9	34.3	2.9	النسبة	المعاناة في متابعة اعداد الكبيرة للطلبة عبر أدوات التعليم الإلكتروني
1.140	3.23	4	14	4	12	1	التكرار	ضعف القدرة في استخدام اللغة الانجليزية
		11.4	40	11.4	34.3	2.9	النسبة	عدم توافر خدمة الإنترنت لدى البعض في البيت
1.830	3.34	2	17	4	5	7	التكرار	
		5.7	48.6	11.4	14.3	20	النسبة	
1.146	3.54	6	16	7	3	3	التكرار	
		17.1	45.7	20	8.6	8.6	النسبة	
1.333	3.60	10	13	4	4	4	التكرار	
		28.6	37.1	11.4	11.4	11.4	النسبة	

من خلال الجدول رقم (10) والمتعلق بالصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرتبطة بأعضاء هيئة التدريس يتبين أن الموافقة على العبارات السادسة والسابعة كانت عالية، بينما العبارات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة كانت متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس، تم استخدام اختبار حول متوسط المقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39). ولذلك لاختبار الفرضية الفرعية تم تطبيق اختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات (One-Sample Test)، الجدول (11) يبين المتوسط والانحراف المعياري ومستوى الدلالة الإحصائية، والقرار الإحصائي.

(الجدول 11) نتائج اختبار (Independent Samples Test (T – Test)

الحكم	القرار الإحصائي	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الحرية	قيمة (t)
قبول الفرضية الصفرية	الفرق غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	0.492	0.818	3.29	34	-0.695-

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39)

من خلال الجدول (11) يبين أن قيمة T (-0.695) بدلالة محسوبة sig (0.492) وهي أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05) مما يشير إلى أن الفرق بين المتوسطين غير دال إحصائياً وليس لصالح متوسط استجابات عينة الدراسة، لذلك نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.29) وهو أقل عن متوسط المقياس (3.39)، وهذا يشير إلى أنه لا توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: الفرضية الثالثة

H<sub>a4</sub>: توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة.

$$H_{a4}: U > 3.39$$

حيث أن (U) هي متوسط رأي عينة الدراسة، والمقدار (3.39) هو المتوسط الافتراضي لرأي مجتمع الدراسة.

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

وللتعرف على الصعوبات التي قد تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي المرتبطة بالطلبة. وترتيبها من حيث الأهمية، استلزم ذلك حساب بعض الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة، يلخصها الجدول التالي:

الجدول (12) الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بالطلبة

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المقياس	العبارات
1.371	3.66	14	7	4	8	2	التكرار	ضعف مهارات الطالب في استخدام الحاسوب والإنترنت وقلة وعيهم بأهميتها
		40	20	11.4	22.9	5.7	النسبة	عدم توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة لدى الطلبة لاسيما القاطنين في المناطق النائية
		15	12	1	6	1	التكرار	تباين قناعات الطلبة بالتعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة
1.200	3.97	42.9	34.3	2.9	17.1	2.9	النسبة	عدم تشجيع الطلاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات لكسر حاجز الخوف في التعامل معها
		6	19	3	5	2	التكرار	تدني القدرات اللغوية اللازمة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة
1.144	3.61	17.1	54.3	8.6	14.3	5.7	النسبة	عدم توافر التدريب المناسب للطلبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات
		7	10	8	7	3	التكرار	شعور الطلبة بالقلق عند التعامل مع الاختبارات المحوسبة من خلال نظام التعليم الإلكتروني
1.255	3.31	20	28.6	22.9	20	8.6	النسبة	
		6	20	5	4	-	التكرار	
0.868	3.80	17.1	57.1	14.3	11.4	-	النسبة	
		7	21	3	--	4	التكرار	
1.140	3.77	20	60	8.6	-	11.4	النسبة	
		7	11	8	7	2	التكرار	
1.193	3.40	20	31.4	22.9	20	5.7	النسبة	

من خلال الجدول رقم (12) والمتعلق بالصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرتبطة بالطلبة، يتبين أن الموافقة على العبارات الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة والسابعة كانت عالية، بينما العبارة الرابعة كانت متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة، تم استخدام اختبار حول متوسط المقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبدلية لها لكل عبارة على النحو التالي.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39) ولذلك لاختبار الفرضية الفرعية تم تطبيق اختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات (One-Sample Test)، الجدول (13) يبين المتوسط والانحراف المعياري ومستوى الدلالة الإحصائية، والقرار الإحصائي.

## (الجدول (13) نتائج اختبار (Independent Samples Test (T – Test))

الحكم	القرار الإحصائي	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الحرية	قيمة (t)
رفض الفرضية الصفرية	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	0.032	8110.	3.70	34	2.234

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

من خلال الجدول (13) يبين أن قيمة T (2.234) بدلالة محسوبة sig (0.032) وهي أقل من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05) مما يشير إلى أن الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً ولصالح متوسط استجابات عينة الدراسة، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.70) وهو أكبر عن متوسط المقياس (3.39)، وهذا يشير إلى أنه توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة.

## الفرضية الرابعة:

$H_{a5}$ : توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني.

$$H_{a5}: U > 3.39$$

حيث أن (U) هي متوسط رأي عينة الدراسة، والمقدار (3.39) هو المتوسط الافتراضي لرأي مجتمع الدراسة.

وللتعرف على الصعوبات التي قد تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي المرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني. وترتيبها من حيث الأهمية، استلزم ذلك حساب بعض الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة، يلخصها الجدول التالي:

الجدول (14) الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة حول الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

الانحراف المعياري	المتوسط	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المقياس	العبارات
1.215	3.63	10	13	1	11	-	التكرار	عدم توفر أجهزة حاسوب كافية لاستخدامها من قبل الطلبة
		28.6	37.1	2.9	31.4	-	النسبة	
1.218	3.60	7	17	5	2	4	التكرار	نقص مهارات المشرفين على الوسائل الإلكترونية الحديثة داخل الجامعة
		20	48.6	14.3	5.7	11.4	النسبة	
1.245	4.09	17	12	1	2	3	التكرار	انقطاع الكهرباء المستمر وبالتالي انقطاع الاتصال بالشبكة أثناء استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات
		48.6	34.3	2.9	5.7	8.6	النسبة	
1.283	4.00	16	11	4	-	4	التكرار	ضعف شبكة الإنترنت داخل الجامعة
		45.7	31.4	11.4	-	11.4	النسبة	
0.926	4.29	18	12	5	-	-	التكرار	عدم توفر بريد إلكتروني لكل طالب حتى يتسنى له الاتصال مع أستاذ المادة
		51.4	34.3	14.2	-	-	النسبة	
0.973	3.77	7	18	6	3	1	التكرار	عدم إمكانية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في حالة انقطاع الاتصال
		20	51.4	17.1	8.6	2.9	النسبة	
1.121	3.51	7	13	7	7	1	التكرار	قلة توافر فنيين متخصصين لحل المشكلات التقنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات
		20	37.1	20	20	2.9	النسبة	
1.132	3.80	12	11	5	7	-	التكرار	قلة وجود صيانة دورية لشبكة الإنترنت الداخلية
		34.3	31.4	14.3	20	-	النسبة	

من خلال الجدول رقم (14) والمتعلقة بالصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني، يتبين أنه الموافقة عالية جداً على العبارة الخامسة، ودرجات الموافقة عالية على العبارات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والثامنة. ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني، تم استخدام اختبار حول متوسط المقياس (3.39) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39) ولذلك لاختبار الفرضية الفرعية تم تطبيق اختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات (One-Sample Test)، الجدول (15) يبين المتوسط والانحراف المعياري ومستوى الدلالة الإحصائية، والقرار الإحصائي ..

## (الجدول 15) نتائج اختبار (Independent Samples Test (T – Test)

الحكم	القرار الإحصائي	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	الانحراف المعياري	المتوسط	درجة الحرية	قيمة (t)
رفض الفرضية الصفرية	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	0.002	0.803	3.70	34	3.283

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39)

من خلال الجدول (15) يبين أن قيمة T (3.283) بدلالة محسوبة sig (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05) مما يشير إلى أن الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً ولصالح متوسط استجابات عينة الدراسة، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.70) وهو أكبر عن متوسط المقياس (3.39)، وهذا يشير إلى أنه توجد صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني.

## الفرضية الرئيسية:

$H_a$ : توجد صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية.

$$H_a: U > 3.39$$

حيث أن (U) هي متوسط رأي عينة الدراسة، والمقدار (3.39) هو المتوسط الافتراضي لرأي مجتمع الدراسة.

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية، صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس، صعوبات تحد من

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة، صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني). لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (3.39) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبدلية لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بصعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3.39).

ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم تطبيق اختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات (One-Sample Test)، والجدول (16) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة الإحصائية، والقرار الإحصائي:

#### الجدول (16) نتائج اختبار (T – Test) Independent Samples Test

قيمة (t)	درجة الحرية	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	القرار الإحصائي	الحكم
3.265	26	3.8088	.01750	0.010	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)	رفض الفرضية الصفرية

من خلال الجدول (16) يبين أن قيمة T (3.283) بدلالة محسوبة sig (0.010) وهي أقل من مستوى الدلالة الافتراضي (0.05) مما يشير إلى أن الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً ولصالح متوسط استجابات عينة الدراسة، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة. وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8088) وهو أكبر عن متوسط المقياس (3.39)، وهذا يشير إلى أنه توجد صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، حيث أنه:

■ توجد صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالإدارة الجامعية.



- لا توجد صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بخبرة أعضاء هيئة التدريس.
- توجد صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالطلبة.
- توجد صعوبات تحد من استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني.

## 11. نتائج وتوصيات الدراسة

### 1.11 نتائج الدراسة

من خلال دراسة الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي، واعتماداً على نتائج التحليلات الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

- وجود صعوبات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود صعوبات مرتبطة بالإدارة الجامعية ذات دلالة إحصائية تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب. ومن هذه الصعوبات: عدم تجهيز القاعات والمختبرات بما يلزم من أدوات وأجهزة حديثة، عدم توفير التدريب لتطوير مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والتشجيع على استخدامها في البيئة الجامعية، قلة الإمكانيات المادية لتمويل متطلبات تكنولوجيا المعلومات، ارتفاع تكلفة إعداد البرمجيات الجيدة لنمط التعليم الإلكتروني.
- توصلت الدراسة أن الصعوبات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس لا تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب، فيما عدا: ضعف القدرة في استخدام اللغة الإنجليزية، وعدم توافر خدمة الإنترنت لدى البعض في البيت.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود صعوبات مرتبطة بالطلبة ذات دلالة إحصائية تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب. ومن هذه الصعوبات: عدم توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة لدى الطلبة لاسيما القاطنين في المناطق النائية، تدني القدرات اللغوية اللازمة للتعامل مع تكنولوجيا

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

المعلومات، عدم توافر التدريب المناسب للطلبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، تباين قناعات الطلبة بالتعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

- أظهرت نتائج الدراسة وجود صعوبات مرتبطة بالبنية التحتية والدعم الفني ذات دلالة إحصائية تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة المرقب. ومن هذه الصعوبات: انقطاع الكهرباء المستمر وبالتالي انقطاع الاتصال بالشبكة أثناء استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات، عدم إمكانية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في حالة انقطاع الاتصال، ضعف شبكة الإنترنت داخل الجامعة، قلة وجود صيانة دورية لشبكة الإنترنت الداخلية.

### 2.11 توصيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

- ضرورة إعداد وتنفيذ بنية تحتية فعالة للتعليم الجامعي بما يكفل تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني.
- القيام بورش عمل وحلقات نقاش حول أهمية تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي.
- العمل على إنشاء إدارة خاصة بالتعليم الإلكتروني ضمن الهيكل الإداري للجامعة.
- الاهتمام برفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس المحاسبي حول كيفية استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني
- العمل على تنفيذ دورات لتدريب وتأهيل الطلبة بشكل خاص استعداداً لهذه التجربة.
- وضع دراسات ومقترحات حول أهمية معرفة طلبة ما قبل التعليم الجامعي بنظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الإلكتروني.

### 11. 3 مقترحات الدراسات المستقبلية

قد تتضمن الدراسات المستقبلية ما يلي:

- التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية في ظل الجوائح والأوبئة.
- إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة العملية التعليمية.
- فاعلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جودة التعليم العالي.
- أمن المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

## المراجع

- أحمد، طارق طه. (2011) تقييم فاعلية التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي بالبلدان النامية، المؤتمر الدولي الثاني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، السعودية.
- البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد. (1997)، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، دار الشروق، ط (1)، عمان، الأردن.
- البياتي، محمود مهدي. (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد، ط (1)، عمان، الأردن.
- بيوض، نجيب. (2019) التحديات والصعوبات في تطبيق التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، دراسة ميدانية، مجلة الجامعي، جامعه طرابلس، العدد (29)، ص ص: 192-220.
- الحوامدة، محمد فؤاد. (2011) معوقات استخدام التعلم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد (27)، العدد (01): 803-831.
- زكري، محمد أبو القاسم. والاريد، أحمد خليفة. (2015) الإنترنت والبحث العلمي المحاسبي للأعضاء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات الليبية، مجلة آفاق الاقتصادية، جامعة المرقب، العدد الثاني، ص ص: 150-176.
- السدحان، عبدالرحمن بن عبدالعزيز. (2015) الصعوبات التي تواجه تطبيق منظومة التعليم الإلكتروني في جامعة شقراء من وجهة نظر المختصين، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد (40): 355-390.
- السقا، زياد هاشم. والحمداني، خليل إبراهيم. (2013) دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد (02): 47-64.
- شمي، نادر سعيد. (2008)، مقدمة في تقنيات التعليم، دار الفكر، عمان، الأردن.
- الصقع، محمد سالم. والتايب، عادل أحمد. (2017) معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني للمناهج المحاسبية في الجامعات الليبية، الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس.
- صيام، وليد زكريا. (2012) مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- عاشور، سمير كامل. وأبو الفتوح، سامية. (1995)، الاختبارات اللامعلمية، معهد الإحصاء، ط (1).
- العمرى، مناهل مصطفى. وآخرون. (2016) واقع ومتطلبات وسائل التعليم الحديثة -التعليم الإلكتروني، مجلة الدنانير، جامعة بغداد، العدد (09): 37-55.
- العواودة، طارق حسين فرحات. (2012) صعوبات توظيف التعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية كما يراها الأساتذة والطلبة. رسالة ماجستير، كلية التربية، غزة، جامعة الأزهر.
- عيسى، رواء إبراهيم. وصالح، عاطفة جليل. (2019) صعوبات تطبيق تكنولوجيا التعليم الحديثة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، جامعة بابل، المجلد (27)، العدد (01).
- غلام، كمليا بنت محمد على حمزة. (2007) معوقات التعليم الإلكتروني في الجامعات السعودية - بالتطبيق على جامعة الملك عبد العزيز بجدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ..

الفرجاني وآخرون. (2017) إمكانية تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم المحاسبي، ندوة علمية بقسم المحاسبة، جامعة المرقب.

كريبات، موسى محمد. (2016) واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية للإنترنت في البحث العلمي، مجلة آفاق الاقتصاد، جامعة المرقب، العدد الثالث، ص: 71-105.

محمد، يسرى عبدالعزيز. (2019) تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على فاعلية المنظمة - دراسة ميدانية في جامعة فلوجة كلية الطب العراق، مجلة الدنانير، جامعة بغداد، العدد (16): 373-404.

نسيمة، ضيف الله. وإيمان، بن زيان. (2017) معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة عينة من الجامعات الجزائرية، معرف مجلة علمية دولية محكمة، العدد (22): 203-218.

Alfahad, F. N. (2012). Effectiveness of using information technology in higher education in Saudi Arabia. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 46, 1268-1278.

Gaviria, D., Arango, J., and Valencia, A. (2015). Reflections about the use of information and communication technologies in accounting education. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 176, 992-997.

Issa, R. I., and Saleh, A. J. (2019). The Difficult Application of Modern Education Technology from the Point View of the Members of a Teaching Staff. *Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences*, 27(1), 206-227.

Noor-UI-Amin, S. (2013). An effective use of ICT for education and learning by drawing on worldwide knowledge, research, and experience. *ICT as a Change Agent for Education*. India: Department of Education, University of Kashmir, 1-13.

Ezeani, N. S., & Akpotohwo, F. C. (2014). Integrating information and communication technology (ICT) in accounting education instruction in Ekiti State Universities. *International Journal of business and social science*, 5(6), 195-204.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: أبو القاسم محمود أبوستالة

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المحاسبة الاجتماعية والبيئية

البريد الإلكتروني: [amabusatala@elmergib.edu.ly](mailto:amabusatala@elmergib.edu.ly)

## التمكين وعلاقته بالإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية

### الاقتصاد بجامعة مصراتة

هاجر أحمد الشريف      خيرية محمد شباش      ريمة التهامي كاديك  
كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة      كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة      كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة

[rimaabuazid@gmail.com](mailto:rimaabuazid@gmail.com)   [k.shabash@eps.misuratau.edu.ly](mailto:k.shabash@eps.misuratau.edu.ly)   [hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly](mailto:hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.05>

تاريخ النشر: 2021.04.24

تاريخ القبول: 2021.03.13

تاريخ الاستلام: 2021.01.22

### ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى استكشاف علاقة التمكين بالإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة مصراتة في ليبيا. تم جمع البيانات عدد 50 استبانة من أعضاء التدريس بالكلية، والتي تحتوي على متغيري الدراسة (التمكين والإبداع الوظيفي). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع الوظيفي. وقد أوصت الدراسة بتطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة لتطوير واستخدام أساليب مختلفة لتشجيع التمكين والإبداع بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

الكلمات الدالة: التمكين، الإبداع الوظيفي، أعضاء هيئة التدريس، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا.

## Empowerment and its relationship to career creativity among the faculty members of the Faculty of Economics at Misurata University

Hajer Ahmed Elsharif      Khiria Mohamed Shabsg      Rima Eltuhami Alkdik

Faculty of economic – Misurata University

[hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly](mailto:hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly)   [k.shabash@eps.misuratau.edu.ly](mailto:k.shabash@eps.misuratau.edu.ly)   [rimaabuazid@gmail.com](mailto:rimaabuazid@gmail.com)

### Abstract

The study aims to explore the relationship of empowerment with career creativity of the faculty members of the Faculty of Economics at Misurata University in Libya. 50 survey responses were gathered from the faculty members of the Faculty of Economics at Misurata University through a questionnaire containing two variables (empowerment and career creativity). The results of the study showed that there is a statistically significant moderate positive relationship between empowerment and managerial creativity. The study suggests the need to apply modern administrative concepts to develop and use different methods to encourage empowerment and creativity among the faculty members of the universities.

*Keywords: Empowerment, Career Creativity, Faculty of Economics, University of Misurata, Libya.*

## 1. المقدمة

يعد التمكين من المفاهيم الحديثة الساعية لمواكبة النمو والتطور الذي تحتاجه المنظمات من أجل بقائها وتعزيز موقعها التنافسي في بيئة الأعمال التنافسية، وكون أن الحديث عن التمكين يبدو ممتعاً للكثيرين من الموظفين والمديرين ومسؤولي الإدارات الوسطى والمشرفين، إلا أنه في الحقيقة يواجه صعوبات من قبل هذه الإدارات، من بينها الاستجابة إلى تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة التي تعزز من قدرة العنصر البشري في تحصيل المعرفة والمهارة والاحتراف الإداري الذي يمكن الموظف من ممارسة السلطة وتحمل مسؤوليات وظيفته. وبما أن بيئة الأعمال التنافسية قد زادت، جعل المنظمات بحاجة إلى الإبداع للمحافظة على بقائها وتعزيز موقعها التنافسي. إضافة إلى أن الطرق التي تجعل المنظمة إبداعية تكمن في قدرتها على تعزيز وتطوير، واستغلال مواهب العاملين على وجه الخصوص إمكاناتهم الإبداعية. فالقضية الرئيسة للمنظمات إذن هي كيف تحفز العاملين فيها لأجل صياغة أفكارهم الإبداعية، وكيف توفر الظروف التي يمكن للأعضاء من خلالها تنفيذ أفكارهم الإبداعية. كما يساعد التمكين على تحمل المخاطرة وغرس روح المجازفة والمرونة والقدرة على الإقناع، فضلاً عن استخدام المنهجية العلمية للتفكير وحل المشاكل التي تمثل أحد أبرز السلوكيات الإبداعية لدى العاملين في المنظمات.

## 2. الدراسات السابقة

- **دراسة عمران والشريف (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الخصائص الشخصية الوظيفية (التنظيمية) للعاملين ومدى اختبارهم لمشاعر التمكين النفسي، وتكون مجتمع البحث من مجموعة 434 مفردة، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت 205 مفردة من مختلف العاملين في الإدارة العامة بجامعة مصراتة، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية والوظيفية للعاملين (الجنس، العمر، الخبرة العلمية، المركز الوظيفي) ومدركاتهم النفسية (عند مستوى معنوية 0.05) وبالتالي يغيب الأثر لهذه المتغيرات.
- **دراسة راضي (2009):** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التمكين الإداري وإبداع العاملين، ومعرفة مجالات استجابة متغيرات إبداع العاملين في الكلية للتباين في مستوى التمكين الإداري، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية تضمنت العينة عشوائية بسيطة للبحث 50 موظفاً، برهنت نتائج الدراسة على وجود علاقة بين التمكين الإداري وإبداع العاملين، وجود دعم جزئي لعلاقات التمكين الإداري مع أغلب متغيرات إبداع العاملين، ومحدودية استجابة متغيرات إبداع العاملين للتباين في مستوى إدراك العاملين لممارسات التمكين الإداري.
- **دراسة أمقاوي (2012):** هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك إمام ودراية بمفهوم تمكين العاملين داخل المستشفيات العامة العاملة بمدينة بنغازي، تحديد مدي وجود علاقة بين المتغير

المستقل تمكين العاملين والمتغير التابع الرضا الوظيفي، وتحديد نوعية هذه العلاقة ما إذا كانت إيجابية أم سلبية، وتكون مجتمع الدراسة من الممرضات الليبيات العاملات بالمستشفيات العامة في مدينة بنغازي والبالغ عددهن 1750 ممرضة ومن أهم النتائج منها تؤكد الدراسة على وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين تمكين العاملين والرضا الوظيفي، عدم امتلاك الصلاحيات والسلطات الكافية للسيطرة على إتاحة الدورات التدريبية التي لها علاقة بالعمل لكافة مفردات مجتمع الدراسة.

• **دراسة زيد (2009):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات فاعلية تمكين العاملين في المنظمات الليبية العامة بمدينة بنغازي، وتكون عينة الدراسة من 295 موظفاً يعملون في المنظمات محل الدراسة، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الأربع حرية الاختيار، الفعالية الذاتية، معني العمل، التأثير عند مستوى معنوي (0.05)، وكذلك اكد العاملون بالشركات قيد الدراسة أن الرؤساء لا يسمحون لهم بالمشاركة في تحديد الأهداف، وليس لديهم حرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم.

• **دراسة طموس (2015):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر أبعاد التمكين الإداري لدى العاملين في الهيئات، كذلك التعرف على مدى توافر الالتزام التنظيمي لديهم، ومن تم اختيار العلاقة بين أبعاد التمكين الإداري ومستوي الالتزام التنظيمي، لقد طبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية طبقت بلغت 337 موظف وموظفة، ومن اهم نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة عند مستوى دلته إحصائية بين أبعاد التمكين الإداري ومستوي الالتزام التنظيمي، أظهرت النتائج أن مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين كانت مرتفعاً بوزن نسبي (76%).

• **دراسة (2016) Aburuman:** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمكين الإداري على تحسين الإبداع في معهد الإدارة العامة. تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمعهد بعدد إجمالي 96. تم توزيع 90 استمارة استبيان واسترجاع 82 استمارة صالحة منها مع نسبة استرجاع 91%. ووجدت الدراسة أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية. لأبعاد التمكين (تفويض السلطة، تدريب الموظفين، التواصل الفعال، وتحفيز الموظفين) على تحسين الإبداع لدى العاملين في المعهد الأردني للإدارة العامة. وقد وجدت أيضاً أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ميول العمال نحو تحسين الإبداع، والتي يمكن أن تعزى إلى المتغيرات الوظيفية (مصطلح الخدمة والمسمى الوظيفي).

انفتحت الدراسة الحالية مع دراسة (2016) Aburuman ودراسة راضي (2009) في كونها درست نفس المتغيرات المتمثلة في التمكين والإبداع الإداري، واختلفت مع الدراسات الأخرى في أنها درست التمكين مع متغيرات مختلفة، وبيئات مختلفة، وهذا يرجع لأهمية موضع الدراسة وأهميته في المنظمات.

### 3. مشكلة البحث

تشير مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة إلى أهمية التمكين في أنه يساعد في المضي قدماً بالعمل إلى الأمام. ومن ثم؛ فإنه يجب على المدير أن يوضح للعاملين معه أهمية تمكينهم، والأسباب التي جعلته يتخذ هذا القرار؛ للحد من درجة الغموض. إن سحب الغموض الموجودة بالعمل يساهم في تصحيح مسار العاملين؛ حيث يبدعوا في العمل؛ وفقاً لآلية واضحة تتضمن المستوى الجديد للسلطات، وتخصيص المسؤوليات. وتتمثل أكبر التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية، عند اتخاذ هذا القرار، في توفير بيئة عمل مميزة، تعتمد على مبدأ التخلي عن السلطة، والتزام العاملين بتحقيق إنتاجية قوية. وتتضمن عملية التمكين، أيضاً، الاعتماد على أسلوب فريق العمل، وهو الذي يوفر عنصري الاتحاد والقوة، ومعرفة كيفية تأثير العمل الجماعي في الموظفين بطريقة أفضل؛ حيث إن هذه الخطوة تعتبر بمثابة جزء أساسي في بناء عملية تمكينهم.

وأصبحت المنظمات على اختلاف أحجامها ونشاطاتها تواجه العديد من المشكلات التي تستدعي من الإدارة التفكير بطرق إبداعية وخالقة حتى تمنح المجال أكثر لتمكين العاملين وترفع من قدرتهم على صناعة واتخاذ القرارات بأنفسهم بما يتماشى ومصالحة وأهداف المنظمة التي يعملون فيها وهذا ما يتيح التمكين الذي يحقق مفهوم منح المرؤوس حرية أكبر في أداء عمله وتزيد من طاقته وقدرات حتى يضطلع بمهامه بوعي أكبر وثقة أعلى، لذلك فالمنظمات التي لا تعتبر الإبداع هدفاً استراتيجياً من أهدافها سيكون مصيرها الزوال، والموظف الذي لا يعتبر الإبداع جزءاً من عمله فهو يحكم على نفسه بالتراجع وعدم القدرة على المساهمة في تنمية وتطوير نفسه ووظيفته على السواء. ولوحظ أن المتتبع لسير وتطور المنظمات اعتمادها على التسيير الذاتي، وأن أزمته تعود بالدرجة الأولى إلى إهمال الموارد البشرية وعدم التركيز على تنميتها وتأهيلها بالقدر الكافي الذي يساير التطورات الحاصلة، خاصة مع رياح التغيير التي حملته العولمة. لكل ما سبق، تناولت الكثير من الدراسات بالدول المتقدمة والنامية هذه التحديات (على سبيل المثال، Sun et al., 2012; Steen, 2013; Özaralli, 2015; Allina, 2018; Bahramzadeh, 2020; Dalain, 2021; Widodo & Gunawan, 2021).

وفي ليبيا، وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت التمكين (على سبيل المثال: زيد، 2009: عمران والشريف، 2017)، إلا أنه يلاحظ ندرة الدراسات التي تهتم بالتمكين والإبداع الوظيفي، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لمعالجة فجوة في الأدبيات من خلال تناول موضوع التمكين وعلاقته بالإبداع الوظيفي والتي حسب علم الباحثات لم يتم تناولها في ليبيا. لذلك، تسعى هذه الدراسة للتحقق من درجة التمكين ومستوى الإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة من خلال صياغة مشكلة في شكل التساؤل التالي:

**ما علاقة التمكين بالإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية قيد الدراسة؟**



#### 4. فرضيات البحث

اعتمدت هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي:  
"توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمكين والإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالكلية قيد الدراسة".

#### 5. أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تحديد العلاقة بين التمكين والإبداع الوظيفي.
- التعرف على مستوى الإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة مصراتة.
- التعرف على درجة تمكين أعضاء هيئة التدريس داخل الكلية.
- تقديم التوصيات العلمية بناءً على نتائج البحث لمتخذي القرار والتي من شأنها دعم الإبداع من خلال تفعيل دور التمكين.

#### 6. أهمية البحث

- تساعد المسؤولين بالتعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس الجامعي لإيلاء اهتمام أكبر في تشجيع التمكين ورفع مستوى الإبداع الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس.
- تسعى هذه الدراسة للمساهمة في إثراء البحث العلمي في مجال موضوع الدراسة من قبل المهتمين بالبحث العلمي.
- المساهمة في تطوير الجانب الفكري والنظري لمتغيري الدراسة.

#### 7. مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد جامعة مصراتة والبالغ عددهم (80)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت (66) مفردة من هذا المجتمع وتم اختيارها وفقاً لجدول مورجان (1977) للعينات الإحصائية، وتم استرجاع (50) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي.

#### 8. منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة نظراً لكونه المنهج الأكثر استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فهو يعتمد على وصف الظاهرة بصورة نوعية أو كمية للحصول على حقائق عن مستخدمي الإنترنت في التسويق، في محاولة منها لتحديد أسباب المشكلة التي تحتاج إلى تقديم الحلول المطلوبة وذلك لوصف الظاهرة المراد دراستها وبيانها كما توجد في الواقع. فالمنهج الوصفي هو أسلوب من أساليب التحليل المبني على معلومات دقيقة عن موضوع معين من خلال فترة زمنية معينة من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية. ذكر عليان وغثيم (2013) أن استخدام المنهج

الوصفي يرتبط بتحديد المشكلة وصياغتها وعرض الفروض وجمع البيانات ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج وفهم علاقة الظاهرة مع غيرها من الظواهر، فالهدف من تنظيم المعلومات وتصنيفها وتفسيرها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استبانة وتعميمات تسهم في فهم الواقع. وهناك عديد المناهج الوصفية أشار لها باشيوة وآخرون (2009) والتي منها المنهج الوصفي المسحي، المنهج الوصفي تحليل المحتوى، المنهج الوصفي الارتباطي والمنهج الوصفي المقارن. ويوضح الرفاعي (2009) أن المنهج الوصفي يقدم في البحث العلمي عديد الفوائد التي تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية فهو يتيح الطرق أمام الباحث ويستطيع من خلاله استخدام أكثر من أسلوب ويساعد في دراسة العلاقات بين الظواهر المختلفة.

## الإطار النظري للبحث

### 9. التمكين

#### 1.9 مفهوم التمكين

تباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في النظر إلى عملية التمكين كفلسفة إدارية حديثة نسبياً، وظهرت العديد منها وأهمها ما يلي:

ينظر لمفهوم التمكين من خلال المدلول اللغوي للكلمة، فكلمة تمكين في اللغة العربية ترجع إلى الفعل (مكن) أي جعله قادراً على الشيء، أو تعني إعطاء السلطة والحكم القوة. وعرفت كلمة (التمكين) من خلال الفعل يمكن بأنه "منح السلطة الرسمية، كما عرف التمكين من خلال التركيز على مكون القوة ضمن مصطلح التمكين" (المهيرات، 2014: 21)

ويذكر السكارنة (2011) التمكين بأنه عملية منح الأفراد العاملين حق لاتخاذ القرارات لإنجاز الأعمال في الوقت المحدد. ويعرف المعاني (2010) التمكين على أنه عملية نقل الواجبات والمهام والسلطة بشكل متكافئ من المديرين إلى المرؤوسين، لمشاركة العاملين في اتخاذ القرارات داخل العمل. من خلال استعراض التعريفات السابقة استخلصت الباحثات تعريفاً للتمكين متمثلاً بأنه: "هو عملية إعطاء الأفراد سلطة والقوة اللازمة لاتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية لحل المشاكل التي تعيق تحقيق الأهداف، مما يقوي عندهم روح المبادرة والإصرار على أداء مهام ذات معنى".

#### 2.9 مداخل التمكين

ينقسم التمكين في الأدب الإداري إلى مدخلين أساسيين وهما (حسين، 2016):

أ. **المدخل الهيكلي:** يشير إلى قدرة الفرد على إبداء رأيه وتوضيح وجهة نظره في الأعمال والأنشطة التي يقوم بها، وينطوي على تفويض المسؤوليات والمساهمة في صنع القرارات وكذلك يشير إلى قدرة الفرد على العمل في مجموعة من أجل حل المشكلات وتعريفها وتحديدها وكذلك تجميع البيانات عن مشاكل العمل ومقترحات لحل هذه المشاكل، وبالتالي تعليم الفرد مهارات جديدة يمكن أن تستخدم أداء العمل.

ب. **المدخل التحفيزي (النفسي):** يشير إلى القدرة النفسية وهو العلمية التي يعزز فيها الشعور أو القدرة الذاتية بين الأعضاء المنظمين من خلال تحديد الظروف التي تظهر في الكفاية المادية والمعنوية، الشعور بالانتماء للمنظمة، مع الشعور بمعنى العمل.

فمفاهيم تمكين الموظفين أياً كانت فهي تتبع أساساً من نظريات الإدارة القائمة على المشاركة التي تدعو المديرين إلى اقتسام سلطة اتخاذ القرار مع الموظفين لتحسين الأداء ورضاهم عن العمل. فإن تمكين الموظفين بمدخله الهيكلي والنفسي يمثل استراتيجية تنظيمية ومهارة جديدة ومدخل فعال للتطوير والتحسين الإداري المستمر يتمثل في منح الموظفين المزيد من قوة التصرف واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية من جانب الموظفين في إدارة المنظمات.

### 3.9 مستويات التمكين

ذكر محمديّة (2016) أن (( pastor)) حدد خمسة مستويات يمكن للفريق والإدارة تطبيقها وهي:  
**المستوى الأول:** يتخذ الإداري القرارات ويعلم الفريق بها إلا أن الشائع هو أن المدراء يضعون القرارات دون علم الفريق.

**المستوى الثاني:** بهذا المستوى يقوم المدير بسؤال الفريق حول أي اقتراحات وبموجب هذا الاقتراحات يضع القرارات ويعلم الفريق بها.

**المستوى الثالث:** يتم في هذا المستوى حلقة مناقشة بين المدير والفريق بشكل مفصل وتتشكل من مجموعة الاقتراحات ومدخلاتهم التي يأخذ بها المدير أو لا يأخذ بها ثم يقرر ويعلم الفريق بقراراته النهائية.

**المستوى الرابع:** بهذا المستوى يستمر بناء العلاقات ويكون هناك تعاون بين المدير والفريق ثم تقرر القرارات بشكل نهائي بين المدير والفريق.

**المستوى الخامس:** يمارس العاملون الإدارة الذاتية من خلال فرق العمل ذاتية الإدارة يضع واتخاذ القرار.

### 4.9 مستويات التمكين

هناك عدد من الأهداف التي تسعى المنظمات تنفيذها وتنفيذها من برامج التمكين وذكر جلاب (2011) أهمها، وهي:

- أ. زيادة مستوى الدافعية لتقليل الأخطاء وزيادة درجة تحمل الأفراد لمسؤولية تصرفاتهم.
- ب. زيادة فرص الابتكار والإبداع.
- ج. دعم عملية التحسين المستمر للعمليات والمنتجات والخدمات.
- د. زيادة رضا الزبون من خلال الحرص على جعل الأفراد العاملين مقربة من الزبائن.
- هـ. زيادة مستوى ولاء العاملين وتخفيض مستوى معدلات دوران العمل، الغيابات، والمرض.
- و. زيادة الإنتاجية من خلال زيادة اعتداد الأفراد بأنفسهم، الشعور باحترام النفس، وقيمة النفس.
- ز. استعمال الضغط الشريف وطرائق فرق الإدارة الذاتية في الرقابة على العاملين والإنتاجية.

ح. زيادة حدود الوقت المتاح للإدارة العليا لتطوير الخطط الاستراتيجية.  
ط. المحافظة على التنافسية وزيادتها.

## 10. الإبداع الوظيفي

أصبح موضوع الإبداع من أكثر الموضوعات التي تجذب اهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء، ولما يتميز به هذا العصر من التغيير والتطور السريعين، الأمر الذي يتطلب أن تكون عملية الإبداع مؤسسية تعمل على توفير فرص التميز والإبداع لدى الفرد لكي يتكيف مع الظروف والمتغيرات والمستجدات المحيطة به، كما يتطلب ذلك من المؤسسات سواء العامة أو الخاصة أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية والتي لا تتحقق إلا بجهود إبداعية متميزة. فالإبداع هو كفاءة وطاقته واستعداد يكسبه الإنسان من خلال تركيز منظم لقدراته العقلية وإرادته وخياله وتجاربه ومعلوماته.

لذلك ينبغي على كافة المؤسسات التي تسعى للتطور والتقدم أن تتبنى سياسة تشجيع الإبداع وتهتم بالمبدعين من أجل اللحاق بركب الحضارة والتقدم الذي يشهده العالم هذه الأيام، وهكذا فإن درجة نجاح أية مؤسسة يتوقف على مدى استجابة العنصر البشري في الإدارة وقدرته على زيادة الإنتاجية.

## 10.1 مفهوم الإبداع الوظيفي

يعرف العميان (2010) الإبداع بأنه عبارة عن تبني فكرة أو سلوك معين على داخل المنطقة أو بيئتها. وينكر حريم (2010) أن الإبداع هو تطوير فكرة في العمل أو خارج المنظمة سواء للمنتج أو النظام أو العمليات، بحيث تكون هذه الفكرة جديدة بالنسبة للمنظمة.

## 10.2 حاجة المنظمات إلى الإبداع

أوجدت التغيرات في عناصر البيئة التنافسية التي تواجهها المنظمات الحاجة لدى تلك المنظمات إلى الإبداع، حيث عملت المنظمات على تدريب العاملين فيها على السلوك الإبداعي أو دفع رسوم للمبدعين من خارج المنظمة أو المجتمع.

وتظهر الحاجة إلى الإبداع عندما يدرك متخذو القرار في المنظمة أن هناك تفاوتاً بين أداء المنظمة الفعلي والأداء المرغوب، وهذا التفاوت يحث إدارة المنظمة على دراسة تبني أسلوب جديدة، إن الظروف التي تخلق الحاجة إلى الإبداع تفرضها التغيرات في بيئة المنظمة مثل التغيرات التكنولوجية وتغير أنواق المستهلكين أو توفر معلومات حول ظهور أسلوب أفضل للعمل، فإذا شعرت المنظمات أن هناك فجوة بين السلوك الحالي والسلوك المرغوب فإنها ستحاول سد أو تقليص الفجوة، ويكون ذلك من خلال الإبداع.

حيث أن الإبداع إيجاد وتنفيذ الأفكار والعمليات والمنتجات والخدمات الجديدة. ومنهم من يعرفه على أنه الاستخدام الأول أو المبكر لإحدى الأفكار من قبل واحد من المنظمات التي تنتمي لمجموعة المنظمات ذات الأهداف المتشابهة، ويجب على المنظمات العقلانية أن تراقب بيئتها من أجل التنبؤ بالمطالب الجديدة

والاحتياط لمواجهتها، وهذا ما يعرف بالإبداع المنظم الذي يتضمن عمليات بحث وتقص مقصودة ومنظمة عن التغييرات والتحليل المنطقي لفرص الإبداع التي يمكن أن تفرزها تلك التغييرات (العميان، 2010).

### 10. 3 خطوات الإبداع الوظيفي

هناك خمس مراحل تمر بها العملية الإبداعية كما ذكرها (السكرانة، 2011)، وهي:

أ. **مرحلة التصور:** تبدأ الخطوة الأساسية للإبداع الناجح بفكرة جديدة أو تصور كامل للإمكانيات الإدارية والاحتياجات المطلوبة إضافة لدراسة المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذها المبدع بنظر الاعتبار.

ب. **مرحلة تكوين الفكرة:** هي العملية الأساسية الثانية في مراحل الإبداع وهذه الخطوة هي عمل مبدع وخلق لتوحيد كل العوامل المطلوب اعتمادها. كما أن هذه المرحلة تمثل عملية تقييم تصاحب إدارة الإبداع في كل مرحلة من المراحل المطلوبة إذ يتقرر على ضوءها ما إذا كان الأمر ممكناً في الاستمرار، أو إذا كانت هناك ضرورة للتوقف عن العمل.

ج. **مرحلة معالجة المشكلة:** ترافق هذه الخطوة عملية الإبداع بشكل مستمر حيث يصاحب ذلك ظهور بعض المشكلات أو المعوقات التي يجب أن تتخذ بشأنها المعالجات والحلول الممكنة لمواصلة فاعلية الإبداع.

د. **مرحلة الحل:** إذا ما نجحت نشاطات حل المشكلات تأتي هذه المرحلة التي يكون الإبداع فيها قد وجد وتحقق نجاح المشروع أما إذا كانت الشركة أو المؤسسة لم تحقق النجاح والتنفيذ للمشروع المستهدف فإنها تلجأ إلى اعتماد المرحلة الأخرى من مراحل الإبداع وهي مرحلة التطوير.

هـ. **مرحلة التطوير:** تمثل هذه المرحلة إحدى صور عدم التأكد التي يواجهها المبدع حيث إن إمكانية قياس الحاجة للأفكار الإبداعية تكون معروفة عادة لذلك يحاول المبدع أن يحل المشكلات الناتجة عن عدم التأكد من خلال الأخذ بحاجة الدائرة أو المؤسسة بعين الاعتبار.

### 10. 4 معوقات الإبداع الوظيفي

أوضح (حريم، 2010) مجموعة من العوامل التي تحد من الإبداع وتحول دون تنمية وتمتع استقادة المنظمات المختلفة منه، ومن هذه المعوقات ما يلي:

- أ. الخوف من التغيير ومقاومة المنظمات له، وتفضيل حالة الاستقرار وقبول الوضع الراهن.
- ب. انشغال المديرين بالأعمال اليومية الروتينية، ورفض الأفكار الجديدة واعتبارها مضيعة للوقت.
- ج. الالتزام بحرفية القوانين والتعليمات والتشدد في التركيز على الشكليات دون المضمون.
- د. مركزية الإدارة، وعدم الإيمان بتفويض الأعمال الروتينية البسيطة إلى العاملين.
- هـ. عدم الإيمان بأهمية المشاركة من قبل العاملين.
- و. قلة الحوافز المادية والمعنوية، نبذ الزملاء.

ز. القيادات الإدارية غير الكفؤة، والمعوقات تنظيمية والمعوقات المالية.  
ح. ضعف الولاء التنظيمي، والتفكير غير المتعمق.

## الإطار العملي للبحث

### 11. أداة جمع البيانات

بعد استكمال الاستبانة والتأكد من تبات الأداء تم توزيعها على عينة الدراسة، حيث وزّع عدد (66) استبانة، وتم استرجاع (50) استبانة كاملة من مجموع الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة. وقد تم اختيار مقياس لكرت الخماسي، فهو يعتبر الأكثر استخداماً في البحوث الحديثة والأكثر دقة سيكاران (2010)، حيث يكون الترتيب من الإجابات التالية:

الجدول رقم (1) مقياس درجات الموافقة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

### 12. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة تقريبا لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن تبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد المجتمع عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحققت الباحثات من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) يوضح معامل ألفا كرونباخ

<i>Cronbach" Alpha</i>	<i>N Of items</i> عدد الفقرات
0.931	12 التمكين
0.872	12 الإبداع الوظيفي
0.886	24

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.886، وهي قيمة مرتفعة من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ومن جانب آخر فقد تم استخدام مقياس ليكرت خماسي لتحليل البيانات والذي يعتبر أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات، ويستعمل في الاختبارات الإنسانية وفي الاستبانات، وبخاصة في مجال الإحصاءات ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما.

### 1.13. عرض خصائص عينة الدراسة

لمعرفة خصائص عينة الدراسة تم تحليل البيانات المتحصل عليها من المبحوثين وهي (الجنس، العمر، الخبرة العلمية، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية)، وذلك بواسطة الاستبانة، حيث تم عرض هذه البيانات في جداول تكرارية تبين النسب والتكرارات التي تعكس خصائص المجتمع من خلال إجاباتهم على الاستبانة، موضحة في الجدول الآتي:

#### 1.13 النوع

جدول رقم (3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	39	78.0
أنثى	11	22.0
المجموع	50	%100

يلاحظ من الجدول رقم (3) والمتعلق بالجنس أن عدد الذكور بنسبة 78% ونسبة الإناث 22% أي أن نتائج هذه الدراسة تعبر عن آراء الذكور أكثر من الإناث، وذلك بالرغم أن هذه الوظيفة من الوظائف الأنسب للمرأة ولكن قد يرجع السبب في انخفاض نسبة الإناث إلى عدم تحصلهن على مؤهل علمي يخولهن لممارسة هذه الوظيفة نظراً لحدائه إنشاء المؤسسات التي تمكنهن من استكمال دراستهن لبعده المسافة لبعض المؤسسات خارج المدينة.

#### 2.13 العمر

جدول رقم (4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	7	14.0
من 30 سنة إلى أقل من 45 سنة	33	66.0
من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة	9	18.0
من 60 سنة فأكثر	1	2.0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (4) أن أغلب المبحوثين كانت أعمارهم من 30 سنة إلى أقل 45 سنة، وهذه الأعمار في سن البذل والعطاء، والتي ربما تكون طرح الأفكار الجديدة والقدرة أيضاً على الإبداع الوظيفي.

## 3.13 مدة العمل

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب مدة العمل

النسبة	التكرار	مدة العمل
42.0	21	أقل من 5 سنوات
44.0	22	من 5 سنوات إلى أقل من 15 سنة
8.0	4	من 15 سنة إلى أقل من 25 سنة
6.0	3	25 سنة فأكثر
%100	50	المجموع

يتبين من الجدول رقم (5) أن حوالي 22 شخص لديهم الخبرة في مجال عملهم من 5 سنوات أقل من 15 سنة تقريباً، وهذا يدل على وجود خبرات وظيفية ذات كفاءات عالية والتي يكون لها القدرة على صنع قرارات وتصرفات رشيدة ونجاحه في مجال التدريس، وكذلك ضعف قدرتهم على الإبداع في مهنتهم.

## 4.13 المؤهل العلمي

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل
84.0	42	ماجستير
16.0	8	دكتوراه
%100	50	المجموع

يوضح الجدول رقم (6) أن أغلب نسبة كانت 84% هم من حملة الماجستير وأن حملة الدكتوراه كانت 16% هذا يدل على المستوى المرتفع من التعليم بنسبه للمؤسسة التعليمية حديثة التأسيس، كما يعني أن الآراء التي أعطاها المشاركون تتسم بالقدرات الذهنية إذا ما نظر إلى المؤهلات العلمية للمشاركين.

## 5.13 الدرجة العلمية:

جدول رقم (7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الدرجة العلمية

النسبة	التكرار	الدرجة العلمية
66.0	33	محاضر مساعد
24.0	12	محاضر
6.0	3	أستاذ مساعد
4.0	2	أستاذ
%100	50	المجموع



نلاحظ من الجدول رقم (7) أن النسبة الأعلى لأفراد العينة كانت محاضر مساعد حيث بلغت نسبتها 66%، فيما كانت نسبة لأقل من نصيب أستاذ بلغت نسبتها 4%، وقد يرجع السبب إلى قلة الأفراد الذين استطاعوا استكمال دراستهم خارج المدينة في ذلك الوقت، ونظراً لحدائثة أكاديمية الدراسات العليا داخل مدينة مصراتة. حيث أن القلة استطاعوا استكمال دراستهم خارج المدينة.

#### 14. تحليل إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة

##### أ. تحليل الإجابات المتعلقة بالتمكين

الجدول رقم (8) يوضح نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول التمكين

المتوسط المرجح	الفقرات					ت
	غ. موافق بشدة	غ. موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
	%	%	%	%	%	
4.2400	0	3	0	29	18	1
	0	6.0	0	58.0	36.0	لدي قناعة بأن عملي يعتبر هام جداً بالنسبة للكلية.
4.1400	1	0	6	27	16	2
	2.0	0	12.0	54.0	32.0	الأنشطة التي أمارسها أثناء عملي ذات قيمة لي.
4.3400	0	2	1	25	22	3
	0	4.0	2.0	50.0	44.0	مهنتي ذات معنى بالنسبة لي.
4.3800	0	0	1	29	20	4
	0	0	2.0	58.0	40.0	أثق في قدراتي البدنية والذهنية لإنجاز مهام عملي.
4.3800	0	0	3	25	22	5
	0	0	6.0	50.0	44.0	لدي قابلية والاستعداد لأداء الأنشطة المتعلقة بوظيفتي.
4.1600	0	1	3	33	13	6
	0	2.0	6.0	66.0	26.0	أمتلك المهارات الضرورية لتطبيق الأسس العلمية في مهنتي.
3.7400	1	4	11	25	9	7
	2.0	8.0	22.0	50.0	18.0	لدى فرصة كبيرة وحرية في اختيار طريقة وأسلوب إنجاز مهام عملي.
3.6600	1	7	12	18	12	8
	2.0	14.0	24.0	36.0	24.0	أشعر بكامل الحرية لتحسين أسلوب عملي بابتكار كل جديد ومطور.
3.0600	2	12	21	11	4	9
	4.0	24.0	42.0	22.0	8.0	أشعر بالحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتفاصيل عملي دون الرجوع للرئيس القسم.
2.8600	5	11	22	10	2	10
	10.0	22.0	44.0	20.0	4.0	أمارس تأثيراً كبيراً على ما يتخذ من القرارات الإدارية بالقسم.
2.4400	8	20	15	6	1	11
	16.0	40.0	30.0	12.0	2.0	لدي صلاحيات وسلطات واسعة في السيطرة على مجريات الأمور بالقسم
3.2600	2	7	22	14	5	12
	4.0	14.0	44.0	28.0	10.0	أشعر أن أثر عملي في القسم كبير
3.7217						المتوسط العام

يتضح من الجدول رقم ( 8 ) أن درجة الممارسة لفقرات التمكين جاءت مرتفعة بمتوسط عام (3.7217) مما يدل على وجود إدراك لأهمية التمكين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وجاءت الفقرة رقم (5)، ( لدى قابلية والاستعداد لأداء الأنشطة متعلقة بوظيفتي ) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.3800) وهذا يدل على قدرة أعضاء هيئة التدريس في إنجاز جميع الأنشطة متعلقة بمهام وظائفهم، وجاءت الفقرة ( 11 )، (لدى صلاحيات وسلطات واسعة في سيطرة علي مجريات الأمور في القسم) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.4400) مما يدل على انخفاض سلطات وصلاحيات لدى أعضاء هيئة التدريس في تحكم مجريات الأمور بالقسم.

### ب. تحليل الإجابات المتعلقة بإبداع الوظيفي

الجدول رقم (9) يوضح النتائج إجابات أفراد عينة البحث حول الإبداع الوظيفي

المتوسط المرجح	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		الفقرات	ت
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
4.3400	21	26	2	1	0				1	لدى فناعة بأهمية الأفكار الجديدة في العمل.
	42.0	52.0	4.0	2.0	0					
2.0600	0	2.0	26.0	48.0	24.0				2	تتوفر لدى إدارة كلية آليات لقياس مستويات توليد الأفكار الجديدة في الأقسام.
4.1200	13	32	3	2	0				3	أميل نحو إعطاء قيمة للأفكار الجديدة.
	26.0	64.0	6.0	4.0	0					
3.7000	2	36	7	5	0				4	لدى المعرفة لكيفية تقديم الأفكار الجديدة في العمل.
	4.0	72.0	14.0	10.0	0					
4.1600	11	36	3	0	0				5	أقبل التغيير في بيئة العمل.
	22.0	72.0	6.0	0	0					
3.7400	6	31	8	4	1				6	أشارك في خلق أفكار ومقترحات عمل لتحسين جودة العمل.
	12.0	62.0	16.0	8.0	2.0					
2.5200	1	7	18	15	9				7	هناك دعم من الكلية لإنتاج الأفكار الجديدة.
	2.0	14.0	36.0	30.0	18.0					
3.5200	2	28	15	4	1				8	أقوم بالمبادرة بإيجاد الأفكار الجديدة بالقسم.
	4.0	56.0	30.0	8.0	2.0					
2.3200	0	4	16	22	8				9	يسود الكلية مناخ معد لاستثمار أفكار ومقترحات المنتسبين لها.
	0	8.0	32.0	44.0	16.0					
2.3200	1	3	12	19	15				10	أتحصل على الدورات اللازمة للرفع من قدراتي على توليد الأفكار الجديدة.
	2.0	6.0	24.0	38.0	30.0					
3.6800	7	26	11	6	0				11	لدى قدرة على تطوير الأفكار في عملي.
	14.0	52.0	22.0	12.0	0					
3.5400	6	21	17	6	0				12	أمارس أساليب جديدة لحل المشاكل التي توجهني في عملي
	12.0	42.0	34.0	12.0	0					
3.3183										المتوسط العام

ويبين الجدول رقم ( 9 ) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الإبداع الوظيفي جاءت متوسطة بمتوسط عام ( 3.3183 ) مما يدل على وجود الإبداع لدى أعضاء هيئة التدريس ولكن بدرجة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (1) ( لدي قناعة بأهمية الأفكار الجديدة في العمل ) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي ( 4.3400 ) مما يدل على وجود قناعة تامه من أعضاء هيئة التدريس بأهمية الإبداع وابتكار من أجل استمرار العطاء في العمل، وجاءت الفقرة رقم (2) (تتوفر لدى إدارة الكلية ليات لقياس مستويات توليد الأفكار الجديدة في الأقسام ) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ( 2.0600 ) وهذا يدل على أن الكلية لا تسعى في تغيير آليات العمل لديها، وأنها لا تدعم وبشكل كبير الأفكار الجديدة التي قد تقدم لها.

## 15. اختبار فرضية الدراسة

جدول رقم (10) يبين اختبار معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	أداة القياس	التمكين	الإبداع الوظيفي
التمكين	معامل ارتباط بيرسون	1	0.577**
	مستوي معنوي المشاهد P-Value		0.000
الإبداع الوظيفي	معامل ارتباط بيرسون	0.577**	1
	مستوي المعنوية المشاهد P-value		0.000

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن مستوى المعنوية المشاهد P-Value تساوي (0.000)، وأن معامل ارتباط بيرسون يساوي (0.577)، مما يشير إلى وجود علاقة متوسطة، وبما أن الإشارة موجبة فإن هذه العلاقة تكون طردية، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين التمكين ومستوي الإبداع الوظيفي في كلية الاقتصاد. وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

## 16. نتائج وتوصيات الدراسة

### 1.16 نتائج البحث

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة التمكين والإبداع الإداري، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة راضي (2009) على وجود علاقة بين التمكين الإداري وإبداع العاملين، ودراسة (Aburuman 2016) التي توصلت الى وجود أثر لتمكين على إبداع العاملين، كما

أوضحت باقي الدراسات الأخرى وجود علاقة بين التمكين والمتغيرات التابعة كالرضا (مقاوي 2012) والالتزام التنظيمي (طموس: 2015).

- متوسط الإجابات التمكين لدى أعضاء هيئة التدريس بالكلية أقرب للموافق مما يؤكد ارتفاع الشعور بالتمكين لديهم، واتضح هذا من خلال إجابة المبحوثين بمشاركة في اتخاذ القرارات ومنحهم صلاحيات لأداء أعمالهم. وتم الاعتماد في هذا البحث على مقياس Mayes 1994 والذي طوره سنة 1995 لقياس التمكين، وتم استخدامه في دراسة عمران (2017)، وزيد (2009)، بينما استخدمت الدراسات الأخرى أبعاد التمكين كأداة لقياسه كدراسة راضي (2009) ودراسة (Aburuman 2016).
- متوسط الإجابات الإبداع الإداري لدى أعضاء هيئة التدريس بالكلية تشير الى درجة موافقه متوسطة.

## 2.16 توصيات الدراسة

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- إعداد بيئة العمل بطريقة تدعم التمكين من خلال اعتماد التعاون والتنسيق بين الإدارات والأقسام والمجموعات والأفراد توليد الأفكار الجديدة في الأقسام والإدارات.
- العمل على تطبيق مفاهيم إدارية حديثة مثل مبدأ تمكين ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات في المنظمات.

## 3.16 مقترحات البحوث المستقبلية

تقترح هذه الدراسة مجموعة من البحوث المستقبلية في هذا المجال كما يلي:

- أثر التمكين على سلوك المواطنة التنظيمية.
- أثر الثقافة التنظيمية على الإبداع الوظيفي.
- تحليل إثر نمط القيادة التحويلة على الإبداع الوظيفي.

## المراجع

امقاوي، تمام محمود عبدالله، (2012) "تمكين العاملين وعلاقته بالرضا الوظيفي" رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، فرع بنغازي، قسم الإدارة والتنظيم.

باشيوة، عبد الله لحسن والبرواري، نزار عبد المجيد والسامرائي، عدنان هاشم (2009)، البحث العلمي: مفاهيم-أساليب-تطبيقات.

جلاب، إحسان دهش، 2011، السلوك التنظيمي في عصر التغيير، عمان - الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- حريم، حسين، 2010، إدارة المنظمات منظور كلي، عمان - الأردن، دار الحامد، ط2
- حسين، هيام حاج. (2016) "أثر التمكين الهيكلي والنفسي للموظفين في رضا العملاء" رسالة ماجستير غير منشورة، مدينة اللاذقية - سوريا.
- الرفاعي، أحمد حسين (2009)، "مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 6
- زيد، (2009) "مقومات فاعلية تمكين العاملين في المنظمات الصناعية الليبية" رسالة ماجستير غير منشورة، مدينة بنغازي - ليبيا.
- السكرانة، بلال خلف، 2011، الإبداع الإداري، عمان - الأردن، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة.
- سيكاران، أوما (2010)، "طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية"، دار المريخ، ترجمة بسيوني، إسماعيل علي.
- طموس، إيمان عمر العبد (2015) "التمكين الإداري وعلاقته بالالتزام التنظيمي" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر - غزة.
- عليان، ر يحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد (2013)، "أساليب البحث العلمي والنظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 5.
- عمران، مهدي مبروك والشريف، هاجر أحمد، (2017) "العوامل الشخصية الوظيفية وأثرها على مدركات النفسية بالتمكين" مجلة البحوث الأكاديمية، مصراتة.
- العميان، محمود سلمان، (2010)، السلوك التنظيمي، في منظمات الأعمال، عمان- الأردن، دار وائل للنشر، ط5
- المعاني، أحمد، وآخرون، (2011)، قضايا إدارية معاصرة، عمان - الأردن، دار وائل للنشر.
- المهيرات، عماد علي، (2014)، أثر التمكين على فاعلية المنظمة، عمان - الأردن، دار جليس الزمان.
- Allina, B. (2018). The development of STEAM educational policy to promote student creativity and social empowerment. *Arts Education Policy Review*, 119 (2), 77-87.
- Aburuman, N. M. (2016). The impact of administrative empowerment on creativity improvement among the workers of Jordanian public administration institute. *International Journal of Business and Social Science*, 7 (1), 182-190.
- Bahramzadeh, S. (2020). Explaining the relationship between creativity and empowerment of human resources in education in Kashan. *Management and Educational Perspective*, 1(2), 71-86.
- Dalain, A. (2021). Inspecting the Role of Empowerment, Ostracism, Defensive Silence and Employee Proactivity with Relation to Employee Creativity and Organizational Performance. *Information Technology in Industry*, 9 (1), 1300-1314.
- Özarallı, N. (2015). Linking empowering leader to creativity: the moderating role of psychological (felt) empowerment. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 181, 366-376.
- Steen, M. (2013). Virtues in participatory design: Cooperation, curiosity, creativity, empowerment and reflexivity. *Science and engineering ethics*, 19 (3), 945-962.

Sun, L. Y., Zhang, Z., Qi, J., & Chen, Z. X. (2012). Empowerment and creativity: A cross-level investigation. *The leadership quarterly*, 23 (1), 55-65.

Widodo, W., & Gunawan, R. (2021). Analyzing the effect of knowledge management and teaching creativity on innovative work behavior: The organizational empowerment perspective. *Management Science Letters*, 11(2), 619-626.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: خيرية مجمد شباش

الدرجة العلمية: مساعد محاضر

التخصص: إدارة وتنظيم

الاهتمامات: إدارة الموارد البشرية – التسويق – السلوك التنظيمي

البريد الإلكتروني:

k.shabash@eps.misuratau.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: هاجر أحمد الشريف

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: إدارة أعمال

الاهتمامات: الإدارة - التسويق

البريد الإلكتروني:

Hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: ريمة التهامي كاديك

الدرجة العلمية: بكالوريوس

التخصص: إدارة أعمال

الاهتمامات: إدارة الأعمال

البريد الإلكتروني: rimaabuazid@gmail.com

العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي من خلال الميزة

التنافسية في المؤسسات الليبية

عثمان سالم عزوزة

إسماعيل محمد النيجوي

أحمد محمد التير

الأكاديمية الليبية - مصراتة

الأكاديمية الليبية - مصراتة

الأكاديمية الليبية - مصراتة

[otmanozza1983@gmail.com](mailto:otmanozza1983@gmail.com)

[i.elnihewi@lam.edu.ly](mailto:i.elnihewi@lam.edu.ly)

[a.teer@lam.edu.ly](mailto:a.teer@lam.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.06>

تاريخ النشر: 2021.04.28

تاريخ القبول: 2021.03.23

تاريخ الاستلام: 2021.03.01

## الملخص

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وتحسين الأداء المالي من خلال الميزة التنافسية في المؤسسات. ولتحقيق هذا الهدف، تم أخذ آراء عينة من المحاسبين والمراجعين العاملين بمدينة مصراتة والتي بلغت 47 مفردة. وباستخدام المنهج الوصفي، واعتماداً على أسلوب الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة، تم اختبار فرضية البحث باستخدام برنامج SPSS. نتائج البحث تشير إلى وجود تأثير غير مباشر لنظام محاسبة المسؤولية على تحسين الأداء المالي بواسطة الميزة التنافسية.

*الكلمات الدالة: محاسبة المسؤولية، تحسين الأداء المالي، والميزة التنافسية.*

*الكلمات الدالة: محاسبة المسؤولية، تحسين الأداء المالي، الميزة التنافسية.*

## The Indirect Relationship between the Accounting Responsibility and Financial Performance via Competitive Advantage

Ahmed M. Alteer

Ismail M. Elnihewi

Otman S. Ozoza

Libyan Academy

Libyan Academy

Libyan Academy

[a.teer@lam.edu.ly](mailto:a.teer@lam.edu.ly)

[i.elnihewi@lam.edu.ly](mailto:i.elnihewi@lam.edu.ly)

[otmanozza1983@gmail.com](mailto:otmanozza1983@gmail.com)

## Abstract

The aim of the study is to examine the indirect relationship between accounting responsibility and financial performance via competitive advantage. To achieve the study aim, forty-seven accountants, who work in Misurata, were selected and surveyed. This study relied upon the descriptive approach using a questionnaire method as a data collection tool. SPSS program was used to analyze the collected data. The results showed that there is an indirect impact of accounting responsibility on improving financial performance via competitive advantage.

**Keywords:** Accounting Responsibility, Financial Performance, Competitive Advantage.

## 1. المقدمة

في ظل التطورات المتسارعة التي تواجه المحيط الاقتصادي، من تبني اقتصاد المعارف، وزيادة حجم المؤسسات وتعدد هياكلها، وظهور التطور التكنولوجي السريع، واشتداد حدة المنافسة، أصبح لزاماً على إدارة هذه المؤسسات، توفير القدر الكافي من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة. لذا تسعى هذه المؤسسات إلى توفير أفضل وأدق المعلومات، وأكثرها ملائمة ومرونة بشكل يتناسب مع احتياجات الإدارة؛ لمواجهة مشاكلها المتزايدة، وبالكيفية التي تتيح لها اتخاذ القرارات المناسبة، في الوقت الملائم، وبالتالي تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

والأداء المالي يبين مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (جمعة، 2000: 38). وتكمن أهمية موضوع الأداء المالي، في عملية متابعة أعمال المؤسسة، وتفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها، وتقييم أدائها، وتوجيه الإدارة نحو الاتجاه الصحيح، من خلال تحديد المعوقات والانحرافات، وبيان أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية، وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة؛ للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة (جمعة، 2000). وتعد المسؤولية مفتاح توجيه الجهود نحو هدف مكافحة الانحرافات السالبة، وتنمية الانحرافات الموجبة، أو أنها مفتاح قياس الوحدة الاقتصادية، حيث أنها تؤدي إلى تأكيد الرغبة والعزيمة، والقدرة على التحدي من خلال تنمية روح الابتكار للوحدة إلى أفضل استغلال للطاقة، أو الموارد المتاحة (جابر، 2013). وبدأت محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف إلى الرقابة، وتقييم أداء العاملين في المنظمات بمستوياتهم الإدارية المختلفة؛ لمسائلتهم عن نتائج أعمالهم مقارنة بالأداء المخطط مسبقاً، ويتطلب هذا الأسلوب تطوير الأنظمة المحاسبية، بما يخدم مراقبة الأداء وتحديد مشاكل تنفيذ الخطط لدى المستويات المختلفة. وقد برز نظام محاسبة المسؤولية كأحد أساليب المحاسبة الإدارية، بهدف توفير معلومات محاسبة بصورة تقارير أداء تعمل على رقابة المسؤولين في الأقسام، وبتقييم أدائهم ضمن أطار المسؤولية المكلفين بها، والناבעة من الصلاحيات الممنوحة لهم من قبل الإدارة العليا (جابر، 2013). ومن هنا ظهر دور محاسبة المسؤولية كأحد أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة، التي تضمن حسن تسيير وتقويم منظمات الأعمال (تصحيح المسارات وتعديلها)، من خلال تفويض جزء من الصلاحيات الإدارية للإدارات المختلفة بها، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى باللامركزية في الإدارة، والتي



فيها تقوم الإدارات العليا بتفويض بعض صلاحياتها الخاصة باتخاذ القرار إلى الإدارات الوسطى والدنيا، وأن نجاح ذلك يتطلب توزيع العمل إلى مراكز يسهل إدارتها، وهذا يحتم على المحاسبة تزويد الإدارة العليا بالتقارير اللازمة لغرض محاسبتهم عن أنشطتهم، وتحديد نتائج النشاط الإيجابية والسلبية على حد سواء، لتطوير الإيجابي منها، والوقوف لمعالجة الانحرافات السلبية في المستقبل (الربيعي وعبدالمطلب، 2005).

وتتحقق الميزة التنافسية في المؤسسات من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، سواء كانت مادية أو مالية أو فنية أو بشرية أو فكرية أو تنظيمية، بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة، وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها الشركة، وهذا الأمر يتطلب بناء استراتيجية تنافسية، تتمثل في خطط طويلة الأجل شاملة لتحقيق التوافق بين البيئة التنافسية، وقدرة إدارة المؤسسات على تحقيق الأهداف وتحسين الأداء، وتوصف هذه الاستراتيجية بأنه القرار الذي يضمن تحريك تلك الموارد بطريقة تمكن الإدارة من الوصول إلى أفضل الطرق المتاحة لتحقيق التميز بين المنافسين، وزيادة قيمة الشركة من وجهة نظر عملائها.

## 2. مشكلة البحث

ظهرت المحاسبة إلى الوجود، لتوفر المؤسسات على اختلاف أنواعها الوسائل والأدوات التي تساعد في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات السليمة. ومع بروز نظم المعلومات وتطورها ومشكلة اتخاذ القرارات في الوحدات الاقتصادية ذات الحجم الكبير والإنتاج الوفير والتقنيات العالية، أصبحت عملية اتخاذ القرارات لمختلف المواضيع والمستويات معقدة؛ بحيث يصعب تحديد كفاءة هذه القرارات في المستويات الإدارية المركزية، بل ظهرت الحاجة لصنع واتخاذ تلك القرارات، من قبل المسؤولين المشرفين على إدارة المراكز مباشرة (مكي، 2009). وتعد نظم المعلومات وخاصة المحاسبية منها، من أهم المصادر التي تعتمد عليها الإدارة في عملية اتخاذ القرارات. ونظرًا لكون النظم المحاسبية المعمول بها في البيئة المحلية لا تساعد على توفير البيانات والمعلومات التحليلية خلال الفترة المالية، فإنه من الصعب إيجاد نظام رقابي فاعل، يقوم أولاً بتقويم الأداء، ومن ثم تحفيز العاملين على القيام بالعمل المخطط المطلوب منهم. وقد توصلت دراسة الفطيسي وآخرون (2019) إلى أن 50% من المؤسسات الليبية لا تطبق نظام محاسبة المسؤولية ذو الدور الأساسي في الرفع من مستويات الأداء. كما أن عمارة (2020) أكد عدم استخدام التكاليف المعيارية وتقارير الأداء، والتي

تعد ركيزة محاسبة المسؤولية، في البيئة الليبية. وتعتبر محاسبية المسؤولية أداة مهمة لمساعدة الإدارة باعتبارها أحد أساليب المحاسبة الإدارية، حيث تجعل البيانات والمعلومات المالية والإحصائية أكثر صلاحية في إعداد الميزانيات التخطيطية على المستويات الإدارية المختلفة. ويساعد نظام محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء عن طريق المقارنة بين معايير الأداء المخططة والنتائج الفعلية ومعرفة أسبابها ومعالجتها، وإتخاذ القرارات التي تؤدي الى تحسين الأداء (الفطيسي وآخرون، 2019). علاوة على ذلك، أظهرت دراسة الدواجي (2012) أنه لا يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في شركة ليبيا للتأمين، على الرغم من توفر أغلب المقومات لتطبيقه، وذلك لعدم توفر مقوم مهم، ألا وهو نظام التكاليف المعيارية. أما دراسة المقروص (2004)، فقد بينت نتائجها أن هناك قصورا في توفر المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية (نقلًا عن عمارة، 2020).

علاوة على ذلك توصلت نوبلي (2015) إلى أن أدوات المحاسبة الإدارية، ومن بينها محاسبة المسؤولية، تقوم بالتأثير الإيجابي على مختلف مؤشرات تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فبعضها يساهم في عملية القياس والتقييم، كالتحليل المالي، والبعض الآخر يساهم في التحسين المباشر لمؤشرات تحسين الأداء المالي. ويؤكد الأسطل (2010) أن محاسبة المسؤولية تساهم في تفعيل وزيادة ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية في البيئة العربية. كما أن تطبيق محاسبة المسؤولية يساعد إدارة المؤسسات في تحقيق وظائفها من تخطيط والتوجيه والتنظيم والرقابة، وبالتالي تمكنها من اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، وخاصة في ظل نظام اللامركزية الإدارية (Allahverdi، 2014). وتوصلت دراسة Okoye (2011) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية والأداء الإداري، وأوصت بأن يستخدم نظام محاسبة المسؤولية بشكل أشمل؛ لما له فائدة في ضبط الأداء في المؤسسات. وتشير العديد من الدراسات السابقة أن المؤسسات الليبية أظهرت ضعفًا في الأداء المالي، لاسيما في إدارة استثمار الأموال المتاحة أو في تحقيق فرص أعلى من العوائد (على سبيل المثال: كمال، 2008؛ المندلسي وعرفة، 2018).

كما يمثل الأداء المالي محوراً أساسياً وفعالاً للنمو والاستمرارية، فهو آلية تعكس نجاح المؤسسات في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة لها (الكفاءة)، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة (الفعالية). لذا يتوجب على إدارة المؤسسات تقييم أدائها المالي لإعطاء الصورة الحقيقية لها باعتبارها أداة رقابية فعالة تعتمد عليها في دراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها، وكذلك الكشف

عن مواطن القوة والضعف، مما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لتدعيمها، ومحاولة معالجة نقاط الضعف باتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة لها، ومن تم تحسين الأداء المالي (نوبلي، 2015). ولتحسين أدائها لابد أن يكون للمؤسسات القدرة التنافسية من خلال تقديم ميزة تنافسية لمنتجاتها، كما يتطلب الأمر المحافظة على هذه الميزة والعمل على تطويرها لتستمر كميزة تنافسية في البيئة المحيطة، الأمر الذي يدفع إدارة المؤسسات إلى التحسين المستمر، والذي يعد من أهم العوامل الحديثة لاستقرار الميزة التنافسية على المدى البعيد. ويتحقق ذلك من خلال إيجاد أساليب فاعلة للوصول إلى الفرص المستقبلية، والتي تتمثل فيما يطلق عليه بالكفاءات المحورية (والتي يتوقف عليها بقاء الشركة وتطورها أو انسحابها من السوق)، أو القدرات التي تحقق للمنظمة مركز القيادة أو الريادة فيما تقدمه من منتجات أو خدمات (عبد الملك، 2012).

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل هناك علاقة غير مباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الليبية من خلال الميزة التنافسية؟

### 3. فرضيات البحث

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تم صياغة الفرضية التالي:

"هناك علاقة غير مباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الليبية من خلال الميزة التنافسية".

### 4. هدف البحث

تمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به محاسبة المسؤولية لتحسين مؤشرات الأداء المالي من خلال الميزة التنافسية للمؤسسات محل البحث.

### 5. أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية تطبيق آلية من آليات المحاسبة الإدارية، ألا وهي محاسبة المسؤولية بهدف تعزيز الميزة التنافسية والارتقاء بالأداء المالي. كما أن البحث يقدم نموذجاً جديداً لدراسة المتغيرات الثلاث، باختبار الميزة التنافسية كمتغير معترض للعلاقة بين تطبيق محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي.

## 6. الإطار النظري للبحث

برز نظام محاسبة المسؤولية كأحد أساليب المحاسبة الإدارية وكنظام فرعي منها، بهدف توفير معلومات محاسبية بصورة تقارير أداء تعمل على رقابة عمل المسؤولين في الأقسام والإدارات وبتقييم أدائهم ضمن إطار المسؤولية المكلفين بها والناعبة من الصلاحيات الممنوحة من قبل الإدارة العليا (مكي، 2009). وتعد محاسبة المسؤولية أداة عصرية مهمة نشأت في ظل توجه العالم نحو اللامركزية، حيث أتى هذا التوجه نتيجة كبر حجم المؤسسات وهيكلها الإدارية وتنوع أنشطتها، مما جعل من الصعوبة بإمكان فرد واحد أو مركز مسؤولية واحد القيام باتخاذ كافة القرارات الإدارية والإشراف والرقابة المباشرة. لذلك تم تقسيم العمل على مراكز مسؤولية وبأحجام مختلفة، وتفويض الصلاحيات لمستويات إدارية مختلفة في مهام معينة مع مساواة ومحاسبة كل فرد تم تفويضه عن مركز معين، فهنا يتم ربط كل مسؤول مركز بالتكاليف والإيرادات المرتبطة به ومقارنة الأداء الفعلي مع ما هو مخطط، ومن ثم تحليل الانحرافات ومعرفة أسباب حدوثها، ووضع أسس العلاج لها بهدف توفير نظام للمراقبة وتقييم الأداء المالي (وادي، 2008).

### 1.6 تحسين الأداء المالي

إن الأداء المالي هو تعبير عن أداء المؤسسة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية، المتمثلة في الربحية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحسين القيمة الاقتصادية للمؤسسة، بالإضافة إلى مواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المؤسسة (نور والحديثي، 2012). ويعبر الأداء المالي عن الاتجاهات التي استخدمتها المؤسسة للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات (أبوزيد، 2017). وتكمن أهمية الأداء المالي في متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، والمساعدة في فهم التفاعل مع البيانات المالية (نور والحديثي، 2012).

أما مجالات الأداء المالي فتتمثل في (1) الربحية: تقيس فاعلية الإدارة في توليد الأرباح، وتستخدم أيضاً للحكم على كيفية كفاءة استخدام المؤسسة لموجوداتها، (2) المركز السوقي: ويتمثل بالحصصة السوقية للمؤسسة، وتشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة، (3) الإنتاجية: مقياساً لمدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما تتضمنه من موارد وطاقت مادية

وبشرية متاحة للمنظمة، بما يكفل لها تحقيق أهدافها، (4) قيادة المنتجات: وتتمثل بقيام الإدارات الرئيسية بالمؤسسة بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها، (5) تنمية الأفراد واتجاهات العاملين: والمشار إليه بوصفه مجال أداء رئيسي تسعى المنظمات لقياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المؤسسة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، (6) المسؤولية العامة: مقاييس تقويم مدى نجاحها في تحمل مسؤولياتها نحو العاملين والموردين والمجتمع، (7) والموازنة بين أهداف المدى القصير والمدى الطويل: تقوم المؤسسة بإجراء دراسة متعمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار في المستقبل (Wheelen and Hunger, 2006).

## 2.6 محاسبة المسؤولية

محاسبة المسؤولية هي ذلك النظام الذي يقوم بتحديد مختلف مراكز اتخاذ القرارات بحيث يحقق ربط الرقابة المحاسبية بالهيكل التنظيمي، وبالتالي يقوم بتقويم أداء المسؤولين عن تلك المراكز التي تسمى مراكز المسؤولية (عبد اللطيف، 2009: 308)، فيما أكد جابر (2013: 84) بأنها أسلوب رقابي محاسبي لخدمة الإدارة في تقييم أداء المسؤولين في المستويات الإدارية، من حيث مدى التزامهم بالتكاليف والأهداف من خلال التقارير. فيما يرى (Pandey 1996, p.523) أنها عبارة عن نظام لتجميع وإبلاغ التكاليف والإيرادات المخططة والفعلية من قبل الأفراد المسؤولين عنها. فيما يرى آخرون أنها نظام يقيس نتائج كل مركز مسؤولية، وفقاً لاحتياجات المدراء من المعلومات لتشغيل مراكز مسؤولياتهم (رشيد وآخرون، 2019: 318). واستناداً لما تقدم فإن محاسبة المسؤولية هي عبارة عن أداة ووسيلة تستخدم من قبل الإدارة لغرض قياس أداء الأفراد والأقسام لضمان الانسجام للوحدات المختلفة مع أهداف المؤسسة. وحتى يحقق نظام محاسبة المسؤولية الأهداف المرجوة منه، يجب توافر عدة مقومات كما ذكر جابر (2013): 1- هيكل تنظيمي توضح فيه خطوط السلطة والمسؤولية توضيحاً دقيقاً، 2- نظم للمحاسبية فعالة تمكن من حساب الأداء الفعلي مع ربطه بمراكز المسؤولية 3- معايير رقابية كنظام التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية.

### 3.6 الميزة التنافسية

يشير المرسي وآخرون (2002): (20) أن الميزة التنافسية عبارة عن مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية والابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة". بينما يؤكد (Porter, 1986: 48) بأنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع". وأشار خليل (1996: 37) إلى أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس، ويتفق معظم الباحثين على أن نموذج بورتر (Porter) المعروف في تحديد استراتيجيات المنافسة التي تم ربطها بالبيئة، من خلال المنتجات التي تقدمها الشركة والمتوافقة مع وحدات الأعمال، هو الأكثر تفضيلاً، مما يتيح للمؤسسة تحقيق أعلى الكفاءة والجودة والإبداع والاستجابة للعملاء والأكثر موثوقية. وقد اعتمد بورتر في تصنيفه للميزة التنافسية على القيمة التي تتحقق للعميل والتي تتمثل إما في التميز أو التكلفة المنخفضة (كافي، 2013).

### 4.6 العلاقة بين نظام محاسبة المسؤولية والميزة التنافسية وتحسين الأداء المالي

إن الطبيعة المتشاركة لأهداف المؤسسة وحاجات الأطراف المرتبطة تنسحب على طبيعة مجالات الأداء التي تغطي تلك الأهداف المتشابهة، وتفرض على المؤسسة تحقيق حد أدنى من التنسيق والتلازم بين تلك الأهداف، بحيث تكون نتائج قياس الأداء في مختلف المجالات متناغمة في كل المراكز بالشكل الذي يدعم الأداء الكلي للمنظمة (نور والحديثي، 2012). ويرتكز الأداء على قدرة المؤسسة في استغلال التأثيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافه (زويلف، 2009)، مما يشير إلى أن اهتمام المؤسسة ببيئتها الداخلية ورفع أداء وحداتها، والنظر إلى السوق هما الكفيلان بتحسين مستوى الأداء في البيئة التنافسية. كما يتأثر الأداء المالي بعوامل متعددة تمثل في العوامل الاقتصادية والعوامل التنظيمية مثل الهيكل التنظيمي والحجم، والعوامل الإدارية مثل القدرات الإدارية للمستويات المختلفة، ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المديرين في كافة المستويات

(Hopkins and Hopkins, 1997). ولتحقيق الأداء المالي الجيد، يجب أن تتطور القدرات التنظيمية عند كافة المستويات بما يسهم في زيادة قدرة المؤسسة التنافسية ويمكنها من التعامل الصحيح مع بيئة الأعمال، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي (نور والحديثي، 2012).

ومن هذا المنطلق فإن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية مهم في جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها سواء كانت خدمية أو تجارية أو صناعية أو كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح. وعدم إعطاء الأهمية الكافية لدور محاسبة المسؤولية في ظل تعدد مؤشرات تحسين الأداء المالي، قد يؤثر بالسلب على تحقيق ميزتها التنافسية، والتي تعتبر بدورها من المؤشرات غير المالية النابعة من قدرة المؤسسات على استغلال مواردها المادية أو البشرية أو الفكرية وقد تتعلق بالجودة أو بالتكنولوجيا أو القدرة على تخفيض التكلفة. ولهذا فإن المؤسسات الصناعية في حاجة لنظام محاسبة مراكز المسؤولية لتحسين أدائها المالي (عمارة، 2020). وعليه يمكن اشتقاق الفرضية التالية:

**هنالك علاقة غير مباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الليبية من خلال الميزة التنافسية.**

## 7. الدراسة الميدانية

### 1.7 منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي في الواقع دون تدخل الباحث في مجرياتها، غير أنه يتفاعل معها ويصفها ويحللها. وسوف يعتمد هذا البحث على نوعين أساسيين من البيانات:

- البيانات الأولية: وذلك بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام التحليل الإحصائي واستخدام SPSS (Statistical Package for Social Science) برنامج الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.
- البيانات الثانوية: وذلك بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بمتغيرات البحث (تحسين الأداء المالي، محاسبة المسؤولية، والميزة التنافسية).

## 2.7 مجتمع وعينة البحث

ينكون مجتمع البحث من المحاسبين العاملين بالقطاعين العام والخاص بمدينة مصراتة. ونظرا لصعوبة تحديد مجتمع البحث بشكل دقيق، الأمر الذي يصعب معه اختيار عينة عشوائية تم اختيار عينة غير عشوائية من مجتمع البحث. حيث اقتصرت الدراسة المقطعية على طلبة الماجستير الممارسين لمهنة المحاسبة بالأكاديمية الليبية/ مصراتة. وقد بلغت الاستبانة الموزعة 50 استبانة، تبين أن الصالح للتحليل منها هو 47 استبانة.

## 3.7 قياس المتغيرات

يوضح قياس متغيرات البحث الأسئلة المستخدمة لقياس كل متغير من متغيراته، حيث تم تصميم قائمة استبيان تتضمن كل المحاور موضوع البحث لتحقيق أهدافه، استنادا إلى الدراسات السابقة لقياس كل متغير من متغيرات البحث؛ حيث استخدم لقياس المتغير التابع (تحسين الأداء) المقياس المستخدم من قبل نور وآخرون (2014) بعد تعديله لملاءمة البيئة المحلية، احتوت كل فقرة على خمس إجابات (دائما، غالبا، أحيانا، نادرا، إطلاقا)، حيث تمثل الخانة الأولى (دائما) الحد الأعلى للمشاركة الاجتماعية بوزن (5 درجات)، أما الخانة (إطلاقا) فقد أعطي للاستجابة عليها (درجة واحدة). ووفقا لمقياس ليكرت (Likert Scale) ذو المستويات الخمس باعتباره أنسب المقاييس الخاصة لقياس الاتجاهات تم الاعتماد على دراسة الفطيسي وآخرون (2019) لقياس المتغير المستقل (محاسبة المسؤولية)، أما فيما يتعلق بالمتغير المتداخل أو الوسيط (الميزة التنافسية) فقد استخدم المقياس المقدم من العبيدي (2009).

## 4.7 تحليل البيانات

تم عرض وتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبيان بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS). ففي البداية تم إجراء اختبار اعتدالية البيانات، ومن ثم إجراء اختبار الموثوقية لأداة الدراسة عن طريق اختبار معامل الفا، وأخيراً تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام أداة ماكرو لغرض اختبار فرضية البحث.

## 1.4.7 اختبار اعتدالية البيانات

تم اختبار التوزيع الطبيعي بواسطة قياس الالتواء (Skewness) والتقلطح (Kurtosis)، حيث يرى George and Mallery (2010) أن بيانات الدراسة تعتبر ذات توزيع طبيعي إذا وقعت قيم



الالتواء والتقلطح الإحصائية بين 2 - و 2 +. ويعرض الجدول رقم (1) نتائج اختبار الالتواء والتقلطح، وتظهر النتائج أن القيم تقع ضمن المدى المقترح، وبالتالي يمكننا القول بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (1) قياس الالتواء والتقلطح

المتغيرات	الالتواء <i>Skewness</i>	التقلطح <i>Kurtosis</i>
محاسبة المسؤولية	.841	.445
الموقف التنافسي	-.042	-.392
تحسين الأداء المالي	-.146	-1.599

#### 2.4.7 ثبات المقياس

يقصد بالثبات إمكانية الحصول على نتائج مشابهة للنتائج، التي تم الحصول عليها في حالة تكرار الاختبار بنفس الأداء وفي ظروف مشابهة، وباستخدام معادلة (ألفا كرونباخ) لهذا الغرض فإذا زادت النسب الناتجة عن هذا الاختبار عن (60%) اعتبر المقياس جيداً (Sekaran, 2003)، وبالرجوع إلى نتائج الاختبار تبين أن قيمة ألفا كرونباخ لمقاييس متغيرات الدراسة كانت أعلى من النسبة المقبولة، كما هي مبينة في الجدول رقم (2)، مما تشير إلى أن المقاييس المستخدمة في الاستبيان تتميز بالثبات بما يضمن تحقيق الغرض الذي وضعت لأجله.

جدول (2) معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
محاسبة المسؤولية	28	94.6%
الموقف التنافسي	08	65.3%
تحسين الأداء المالي	10	90.7%

#### 3.4.7 اختبار فرضية الدراسة

لاختبار فرضية الدراسة وتحليل العلاقة غير المباشر (الوساطة)، تم استخدام أداة Macro Process for SPSS المعدة من قبل (Preacher and Hayes (2008)، حيث تم اختبار النموذج واستخدام طريقة المعاينة المعادة؛ Pootstrap من 1000 عينه ومستوى ثقة 95%، حيث تستخدم الأداة لفحص التأثير المباشر والتأثير غير المباشر، وبالتالي إثبات وجود التوسط. ويعتمد

هذا الاختبار على فترات الثقة، حيث يظهر حد أدنى وحد أعلى لفترة الثقة، فإذا كان الصفر لا ينتمي للمجال المحدد بين الحد الأدنى والأعلى لفترة الثقة 95% نستنتج وجود علاقة غير مباشرة ذات دلالة إحصائية. بمعنى آخر، بما أن مجال الثقة لا يتضمن الصفر، فهذا يدعم بأن التأثير غير المباشر إيجابي (Hayes, 2013: 109). وفيما يلي النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة غير المباشرة بين متغيرات البحث.

• **مدى ملائمة الانحدار:** لقياس مدى ملائمة الانحدار، تم التوصل إلى قيمة معامل التحديد 0.1724، وهذه القيمة تمثل نسبة التغيرات في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي)، التي تفسر بدلالة المتغيرات المحددة في النموذج (المتغيرات المستقلة)، وأن باقي المتغيرات الغير مشمولة في النموذج تمثل النسبة الباقية أي حوالي 79.11%.

ويوضح الجدول رقم (3) القيم الخاصة بالنموذج المقدر، فكانت قيمة الارتباط  $R=0.457$ ، وهي نسبة عالية إحصائياً، بينما كانت قيمة مربع الارتباط والذي يوضح مدى تفسير المتغيرات المستقلة في تقدير المتغير التابع  $R^2=0.2089$ ، أي أن النموذج المقدر الخاص بالبحث يشير إلى أن التغير في المتغيرات المستقلة يفسر 20.89% من التغير في المتغير التابع. بالإضافة إلى ذلك، من ضمن مخرجات التحليل قيمة اختبار F والتي بلغت 5.809، وكانت معنوية عند مستوى دلالة 0.01، وهذا يدل على صلاحية النموذج ووجود علاقة دالة إحصائياً بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير التابع.

جدول (3) مدى ملائمة النموذج

ADJUSTED R	R SQUARE	R	F	SIG.
0.1724	0.2089	0.457 <sup>a</sup>	5.809	000 <sup>B</sup>

• **تأثير العلاقة غير المباشرة لمحاسبة المسؤولية على تحسين الأداء المالي من خلال الميزة التنافسية:** من أجل اختبار العلاقة غير المباشرة تم استخدام Pootstrap الذي أوصى بها Pearch and Hayes (2008) باستخدام تقنية ماكرو بواسطة برنامج SPSS لغرض فحص معنويات التأثيرات غير المباشرة، وطريقة البوتسترايبينغ يتم استخدامها أساساً للعينات الصغيرة ويستند على بناء مجال للثقة وافترض التوزيع الطبيعي للبيانات. وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي:

العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي ..

**Dependent, Independent, and Proposed Mediator Variables:**

DV = FPD (تحسين الأداء المالي)

IV = AR (تطبيق محاسبة المسؤولية)

MEDS = QA (الميزة التنافسية)

Sample size: 47

**IV to Mediators (a paths)**

	Coeff	se	t	p
QA	.5241	.1138	4.6073	.0000

**Direct Effects of Mediators on DV (b paths)**

	Coeff	se	t	p
QA	.4447	.2010	2.2127	.0322

**Total Effect of IV on DV (c path)**

	Coeff	se	t	p
AR	.3976	.1599	2.4872	.0166

**Direct Effect of IV on DV (c' path)**

	Coeff	se	t	p
AR	.1646	.1861	.8844	.3813

**Model Summary for DV Model**

R-sq	Adj R-sq	F	df1	df2	p
.2089	.1729	5.8091	2.0000	44.0000	.0058

\*\*\*\*\*

**NORMAL THEORY TESTS FOR INDIRECT EFFECTS**

**Indirect Effects of IV on DV through Proposed Mediators (ab paths)**

	Effect	se	Z	p
TOTAL	.2331	.1145	2.0351	.0418
QA	.2331	.1145	2.0351	.0418

\*\*\*\*\*

**BOOTSTRAP RESULTS FOR INDIRECT EFFECTS**

**Indirect Effects of IV on DV through Proposed Mediators (ab paths)**

	Data	Boot	Bias	SE	Lower	Upper
TOTAL	.2331	.2407	.0076	.1248	.0276	.5189
QA	.2331	.2407	.0076	.1248	.0276	.5189

\*\*\*\*\*

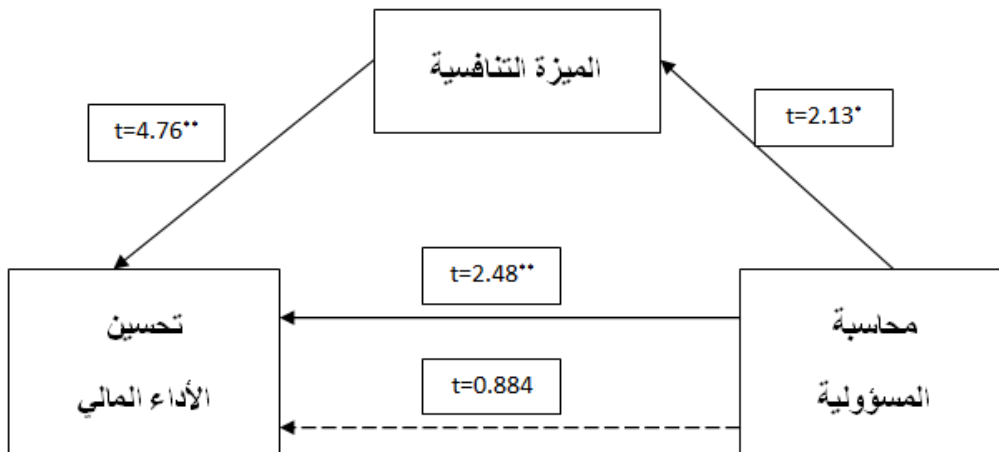
Level of Confidence for Confidence Intervals: 95

Number of Bootstrap Resamples: 1000

من خلال النتائج الإحصائية يتبين أن التأثير الكلي لمتغير تطبيق محاسبة المسؤولية على تحسين الأداء المالي قد بلغ 0.3976 عند مستوى معنوية 0.05، كما أنه يتبين وجود تأثير غير مباشر لتطبيق محاسبة المسؤولية على تحسين الأداء المالي من خلال القدرة التنافسية للمؤسسات الليبية، حيث كانت قيمة  $Z=2.0351$ ، وهي معنوية عند 0.05، والقيمتين الحد الأدنى والحد

الأعلى ( $LLCI=0.0276$  &  $ULCI=0.5189$ ) واللتين لا يقطعهما الصفر، مما يؤكد وساطة المتغير الميزة التنافسية للعلاقة بين متغير تطبيق محاسبة المسؤولية ومتغير تحسين الأداء المالي.

بالإضافة إلى ذلك، وللتأكد من صحة الاختبار، تم إعادة اختبار الفرضية اعتماداً على نموذج (Baron and Kenny (1986)، والذي أشار لأثبات العلاقة الوسيطة أنه لا بد من توافر الشروط التالية: أولاً: وجود تأثير للمتغير المستقل على الوسيط، ثانياً: أن يظهر المتغير المستقل أثر على المتغير التابع، وثالثاً: أن يؤثر المتغير الوسيط على المتغير التابع. فإذا ما تحققت الشروط الثلاث السابقة، ثبتت الوساطة إذا قل تأثير المتغير المستقل في وجود الوسيط من عدمه. فإذا استمر تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثير التوسط جزئي، ويحدث التوسط الكامل إذا انعدم تأثير المتغير المستقل في حالة تضمين الوسيط للنموذج. والشكل (1) يوضح تحقق الشروط الثلاث السابقة، وتبين أن الأثر المباشر للمتغير المستقل (محاسبة المسؤولية) على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) غير دال إحصائياً، بعد إضافة المتغير الوسيط (الميزة التنافسية)، بينما أظهر التأثير المباشر ذو الدلالة الإحصائية في النموذج الأول بدون متغير وسيط، مما يؤكد على أن الميزة التنافسية تتوسط بالكامل العلاقة بين محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الليبية.



الشكل (1) تأثير المتغيرات على المتغير التابع

## 8. مناقشة النتائج

يهدف البحث إلى دراسة وتحديد أثر الميزة التنافسية كمتغير وسيط على العلاقة بين تطبيق محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي. ومن أجل ذلك، تم اختبار فرضية البحث التي تنص على أنه: "هنالك علاقة غير مباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الليبية من خلال الميزة التنافسية". وباستخدام أداة Macro Process for SPSS المعدة من قبل Preacher and Hayes (2008) أظهرت إحصاءة  $f$  معنوية تؤيد قبول النموذج المستخدم في البحث. كما أن قيمة اختبار  $t$  أظهرت وجود تأثير لتطبيق محاسبة المسؤولية على الميزة التنافسية، وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة (على سبيل المثال: الأسطل، 2010؛ الخالدي، 2015). علاوة على ذلك، فإن وجود تأثير لتطبيق محاسبة المسؤولية على الأداء المالي تتماشى مع دراسة المطيري (2011)، التي توصلت إلى أن تطبيق محاسبة المسؤولية تؤثر على الأداء المالي لشركات النفط الكويتية، وكذلك دراسة نوبلي (2015) التي أوضحت أن أدوات المحاسبة الإدارية تقوم بالتأثير الإيجابي على مختلف مؤشرات تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. كما بينت النتائج وجود تأثير للقدرة التنافسية على الأداء المالي بما يتلاءم مع دراسة هرز الله (2016)، التي أظهرت علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بين كل من استراتيجية قيادة التكلفة واستراتيجية التمايز والأداء المالي. وباستخدام أداة ماكرو لفحص العلاقة غير المباشرة المتوقعة بين تطبيق آليات محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي، أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق آليات محاسبة المسؤولية تمتلك علاقة غير مباشرة مؤثرة وإيجابية، وذات دلالة إحصائية بالأداء المالي من خلال الميزة التنافسية، بالإضافة إلى علاقتهما المباشرة.

## 9. خاتمة البحث

بعد دراسة العلاقة غير المباشرة بين تطبيق محاسبة المسؤولية والأداء المالي من خلال الميزة التنافسية، أظهرت النتائج ضرورة تبني المؤسسات الليبية نظم محاسبة المسؤولية لرفع مستويات الأداء المالي، لا سيما في حال تركيز هذه المؤسسات على تدعيم القدرة التنافسية لزيادة معدلات الأداء لدورها الوسيط في تدعيم العلاقة بين محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي، كما أثبتت الدراسة أهمية استخدام إحدى أدوات المحاسبة الإدارية (محاسبة المسؤولية) للنهوض بالموقف التنافسي من أجل تحسين الأداء المالي للمؤسسات. وبهذا تبين بأن هناك ضرورة لأجراء المزيد من

الدراسات باستخدام أدوات المحاسبة الإدارية المختلفة كمتغيرات مستقلة، أو اختبار متعدد الأبعاد لمتغيري الميزة التنافسية ومحاسبة المسؤولية.

## المراجع

- أبوزيد، سليمان (2017). استخدام مخرجات التحليل المالي في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الأسطل، أحمد محمود (2010). دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- السعيد، فرحات (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الخالدي، المعتصم مفضي (2015). دور محاسبة المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية السعودية، جامعة جدارا، الأردن.
- خليل، نبيل مرسي (1996). الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الربيعي، جبار جاسم. عبد المطلب، ندى (2005). دور نظم محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة المستويات الإدارية المختلفة، مجلة التقنيات، 18(4)، 47-59.
- الربيعي، جبار جاسم، عبد المطلب، ندى (2005). دور نظام محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة المستويات الإدارية المختلفة دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للصناعات الغذائية، رسالة ماجستير منشورة، عمان، الأردن.
- الرزقي، ديابا جميل (2007). مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في المؤسسات الصناعية في قطاع غزة دراسة تطبيقية على المؤسسات الصناعية في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- رشيد، شلير عبد الرحمن. سعيد، فيان سليمان. صادق، زانا مجيد (2019). دور محاسبة المسؤولية في تعزيز مقومات الإصلاح، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، 34، 317-328.
- زويلف، أنعام حسن (2009). دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المؤسسة وتجنب الازمات المالية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 1 (20)، 109-141.
- سمية، غوالم وحياة، بورعة (2017). دور اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية دراسة حالة مطاحن الظهر بسيدس بوعبيدة العطاف، رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجبلاني بونعامه بوخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- صباح هاشم جابر (2013). محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء في معاهد هيئة التعليم التقني. مجلة جامعة بابل: العلوم المصرفية والتطبيقية، 21(1)، 81-92.
- عبد اللطيف، ناصر نورالدين (2009). الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي ..

عبد المالك، بوركعة (2012). إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة منتوري، قسنطينة.

العبيدي، أمل سعود عبد العزيز (2009). أثر العوامل الاستراتيجية في تحسين فاعلية تقويم الأداء الإداري للمشاريع، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، الدنمارك.

عمارة، محمد سالم (2020). مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة صبراتة العلمية، 7، 27-50.

القطيسي، عبد الغني أحمد ومحمد، ميلاد الشلباق وأسامة، عمر المنشاز (2019). واقع نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية: دراسة استطلاعية. مجلة آفاق اقتصادية: جامعة المرقب - كلية الاقتصاد والتجارة، 9، 1-28.

كافي، هدى (2013). دور التأهيل في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.

كمال، علي التريكي (2008). دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية التجارية، جامعة النيلين.

المرسي، جمال الدين محمد. أبو بكر، مصطفى محمود. جبة، طارق رشدي (2002). التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: منهج تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

المطيري، نواف جهز محمد (2011). أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركات النفط الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن.

مكي، سالم توفيق (2009). مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية دراسة تطبيقية تحليلية على المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

المندلسي، ناجي ساسي وعرفة، مسعود علي (2018). مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين، مجلة جامعة صبراتة العلمية، 2 (2)، 201-227.

نوبلي، نجلاء (2015). استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى بجنوب الجزائر، رسالة دكتوراه في مجال المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

نور، عبد الناصر إبراهيم والحديثي، سري كريشان (2012). دور الرقابة على تكاليف الجودة الصناعية في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية"، مجلة جامعة الخليج، 4(4)، 1-45.

نور، عبد الناصر أبراهيم والشرباتي، عبد العزيز أحمد والنحوي، محمد محمود (ديسمبر، 2014). أثر إدارة الجودة الشاملة وتقنيات إدارة التكلفة في تحسين الأداء في المؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر الدولي العاشر بعنوان استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء - الأردن.

هرز الله، أحمد (2016)، *استغلال واستكشاف الجودة الاستراتيجية التنافسية والأداء المالي: دراسة تطبيقية في المنشآت الصناعية الفلسطينية* "المؤتمر العلمي الدولي السادس المشترك بعنوان: "الاستدامة وتميز الأداء في المنظمات في ظل بيئة عدم التأكد، الجامعة الاردنية - عمان - الأردن.

وادي، عبد الناصر نمر (2008). *دور التقارير الرقابية في تقويم الأداء في ظل تطبيق محاسبة المسؤولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.*

Allahverdi, M. (2014). *Administration and Responsibility accounting System in Businesses* (Unpublished Master Thesis) Oxford University, London.

Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51, 1173-1182.

George, D., & Mallery, P. (2010) *SPSS for Windows Step by Step A Simple Guide and Reference 17.0 Update*. 10th Edition, Pearson, Boston.

Hayes, A. F. (2013). *Methodology in the social sciences. Introduction to mediation, moderation, and conditional process analysis: A regression-based approach*.

Hopkins, W. E., & Hopkins, S. A. (1997). Strategic planning–financial performance relationships in banks: a causal examination. *Strategic management journal*, 18(8), 635-652.

Okoye, E. (2011). Improvement of Managerial Performance in manufacturing Organizations-An Application of Responsibility Accounting, *Organizations and Society*, 32(1) .

Pandey, I. M, (1996). *Management Accounting A planning and control Approach 3rd ed*, Delhi, vikas publishing House PVT ltd.

Porter, M. (1986) . *l'Avantage concurrentiel: Comment devancer ses concurrents et maintenir son avance*, inter-éditions.

Preacher, K. J., & Hayes, A. F. (2008). Asymptotic and resampling strategies for assessing and comparing indirect effects in multiple mediator models. *Behavior Research Methods*, 40(3), 879-891.

Sekaran, U. (2003). *Research Methods for Business A Skill-Building Approach*. 4th Edition, John Wiley & Sons, New York.

Wheelen, Thomas., & Hunger, David. (2006). *Essentials of Strategic anagement.*, Pearson Prentice Hall, Business & Economics.



العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي ..

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: د. إسماعيل محمد النحوي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المحاسبة الإدارية

البريد الإلكتروني: [i.elnihewi@lam.edu.ly](mailto:i.elnihewi@lam.edu.ly)

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: د. احمد محمد التير

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المراجعة والمحاسبة الإدارية

البريد الإلكتروني: [a.teer@lam.edu.ly](mailto:a.teer@lam.edu.ly)

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: عثمان سالم اعزوزة

الدرجة العلمية: طالب دراسات عليا

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المحاسبة الإدارية

البريد الإلكتروني: [iotmanozza1983@gmail.com](mailto:iotmanozza1983@gmail.com)

## قائمة الاستبيان

المستجيب العزيز،،،

السلام عليكم.. وأشركم على استعدادكم للمشاركة في هذا الاستطلاع

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين محاسبة المسؤولية والميزة التنافسية لتحسين الأداء المالي. ونحن إذ نقوم بهذا المسح في البيئة الليبية نقدر كثيراً تعاونك ومساعدتك في إنجاز هذه الدراسة وننوه إلى أن هذا الاستبيان يتطلب رأيك حول الموضوع وبما يتواءم مع مؤسستكم الموقرة. كما أن محتويات الاستبيان ستعامل بسرية تامة وستظل جميع الردود مجهولة المصدر وسوف يقتصر استخدامها للأغراض الأكاديمية فقط.

الرجاء وضع علامة (✓) أمام الاجابة المناسبة :

نوع النشاط  صناعي  تجاري  خدمي   
 طبيعة النشاط  عام  خاص

أولاً: تحسين الأداء المالي						
الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
1.	تحرص إدارة المؤسسة على إنجاز العمل بشكل جيد.					
2.	تمتلك إدارة المؤسسة القدرة على التغلب على المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها لتحقيق الهدف المطلوب.					
3.	تتسم إدارة المؤسسة بالتكامل بين وحداتها فيما يختص بتحسين أداء المؤسسة.					
4.	تحرص إدارة المؤسسة على الاستمرارية والتطوير في أعمالها.					
5.	تستخدم إدارة المؤسسة تقنية المعلومات الحديثة لتحسين أداؤها.					
6.	تتبع إدارة المؤسسة سلسلة من الإجراءات مثل تطوير المنهج المتبع داخل المؤسسة لتحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأمد.					
7.	تستطيع إدارة المؤسسة التكيف مع التغير في بيئة العمل.					
8.	تقوم إدارة المؤسسة باستحداث اجراءات ودورات عمل جديدة لتحسين الأداء.					
9.	تلتزم إدارة المؤسسة بالآثار المترتبة على عملية صنع القرارات بطريقة تضمن إيجاد توازن بين العوائد المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على اتخاذها.					
10.	تساهم إدارة المؤسسة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم لتحسين مستوى المعيشة.					

ثانياً: الموقف التنافسي						
الرقم	الفقرات	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	ارتفاع معدلات النمو في الحصة السوقية الإجمالية للمؤسسة مقارنة بالمنافسين.					
2.	المؤسسة نجحت في إبرام عقود جديدة مقارنة بالمنافسين.					
3.	يتوقع أن معدلات الإنجاز سيسهم بفاعلية مستقبلاً في قيادة المؤسسة للسوق.					
4.	معدلات أرباح المؤسسة في تصاعد مستمر.					
5.	قدرة المؤسسة على الاستثمار في أصول رأسمالية في تطور ملحوظ.					
6.	تشجع زيادة الطلب على منتجات المؤسسة على تنويعها لتشمل مجالات أوسع مستقبلاً.					
7.	قدرة المؤسسة تتحسن بالمشاركات الدولية.					
8.	الالتزام بشروط الجودة العالمية ومعاييرها من أولويات المؤسسة.					

العلاقة غير المباشرة بين تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتحسين الأداء المالي ..

ثالثاً: محاسبة المسؤولية					
الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1	تحديد واضح للسلطة والمسؤولية لكل موظف من موظفي المؤسسة.				
2	معرفة مديري المراكز بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.				
3	وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد في المؤسسة.				
4	الوضوح في علاقة مراكز المسؤولية مع بعضها بالمؤسسة.				
5	تحديد لمراكز المسؤولية في المؤسسة.				
6	مساءلة الموظفين بما يتناسب والمسؤوليات الموكلة إليهم.				
7	تناسب نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة مع طبيعة نشاطها.				
8	وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة.				
9	البيانات المالية المستخرجة نهاية الفترة المالية تعكس واقع المعاملات والترابط بين مراكز المسؤولية بالمؤسسة.				
10	ربط بين نظام المعلومات المحاسبية والهيكل التنظيمي والموازنات التخطيطية.				
11	ربط بين نظام المعلومات المحاسبية ومراكز المسؤولية في المؤسسة				
12	قياس الأداء الفعلي لكل مركز مسؤولية على حده.				
13	يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف لمعرفة الانحرافات.				
14	تشارك مراكز المسؤولية في وضع الموازنة التخطيطية للمؤسسة.				
15	ربط الموازنات التخطيطية بمراكز المسؤولية في المؤسسة.				
16	تقدير التكاليف المعيارية يتم على نحو علمي.				
17	إمكانية فصل الموازنة التخطيطية لكل مركز مسؤولية عن الموازن الإجمالية للمؤسسة.				
18	يتم وضع تقديرات للأداء المعياري اللازم لإنجاز النشاط في مراكز المسؤولية.				
19	تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف إنجاز النشاط.				
20	تتسم معايير التكاليف المستخدمة بأنها واضحة ومفهومة للموظفين في مراكز المسؤولية.				
21	قياس أداء مراكز المسؤولية بواسطة تقارير الأداء الدورية.				
22	تساعد التقارير الدورية في تحديد أسباب حدوث الانحرافات في الأداء لكل مركز مسؤولية.				
23	توجه تقارير الأداء وفقاً لخطوط السلطة والمسؤولية في مراكز المسؤولية.				
24	تقيس التقارير الدورية أداء كل مركز على حدة				
25	ربط البيانات الواردة في التقارير الدورية بالأشخاص المسئولين عن حدوثها.				
26	يتم إعداد تقارير الأداء بسرعة ودقة				
27	تتسم عناصر التقارير بالثبات من فترة إلى أخرى لتسهيل عملية المقارنة.				
28	يتم دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في تقارير الأداء لكل مركز مسؤولية.				

## ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية

د. سالم عميرة العمور

محاضر غير متفرغ - جامعة فلسطين

[amoursal3@gmail.com](mailto:amoursal3@gmail.com)

<https://doi.org/10.36602/jbs.2021.v08.01.07>

تاريخ النشر: 2021.04.28

تاريخ القبول: 2021.03.22

تاريخ الاستلام: 2021.02.22

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية، من خلال معرفة دور ممارسة التحفظ المحاسبي، وأثره على مبلغ الضريبة المترتبة والتخطيط الضريبي والضرائب المؤجلة في الشركات الفلسطينية، وقد تمّ توزيع (100) استبانة، وتم استرداد منها (72) استبانة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين ضريبة الدخل في الشركات الفلسطينية؛ حيث أنّ التحفظ المحاسبي يحد من إمكانية المبالغ، أو التقليل في تقدير الأصول، وأنّ عدم استخدام التحفظ المحاسبي يعمل على إعطاء مُعدي القوائم المالية مجالاً للتلاعب في هذه القوائم؛ لتخفيض الدخل ومن ثم تخفيض الضريبة المترتبة.

الدراسة أوصت بالعمل على التقيد بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية للشركات الفلسطينية بنسبة مقبولة، وقيام الجهات الرقابية بمتابعة مدى تقيد الشركات الفلسطينية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية؛ لكي تعكس هذه القوائم حقيقة المركز المالي لهذه الشركات.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي، التكاليف الضريبية، التخطيط الضريبي، الضرائب المؤجلة.

### Practicing Accounting Conservatism and its Impact on Tax Costs in Palestinian Companies

DR. Salim Amara ELamour

University of palestine

[amoursal3@gmail.com](mailto:amoursal3@gmail.com)

### Abstract

This study aims to identify the tax costs in Palestinian companies, through knowing the role of practicing accounting conservatism and its impact on the amount of tax incurred, tax planning and deferred taxes in Palestinian companies. A total of 100 questionnaires were distributed and 72 were recovered among income tax employees and auditors. The findings of the study indicate that there is a relationship between practicing accounting conservatism and the income tax in Palestinian companies, as the accounting conservatism limits the possibility of overestimating or underestimating the assets. The findings also indicate that if the accounting reservation is not used, it leads to manipulation of the financial statements by reducing the amount of your gross income that is subject to taxes. The study recommended the need to focus on accounting conservatism when preparing financial statements of Palestinian companies due to its importance for financial statements users.

**Keywords:** Accounting Conservatism, Tax Costs, Tax Planning, Tax Deferred.

## 1. المقدمة

يعتبر مفهوم التحفظ المحاسبي من المفاهيم المحاسبية المهمة؛ حيث يتم استخدامه لمواجهة عدم التأكد، التي تتطلب أخذ الحيطة والحذر عند إعداد التقارير المالية؛ بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل أو تقليل للمصروفات والالتزامات، وهو مشتق من المعايير التي تؤثر بدورها في جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك يعمل التمسك بمبدأ التحفظ المحاسبي على إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية، وأن هذا المفهوم له تأثير على الملاءمة والتوقيت المناسب وتمثيل المعلومات، والتي يعتبر مؤشر على جودة المعلومات المالية.

وتعد التكاليف الضريبية من الدوافع التي تجعل الشركات تميل إلى استخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وكذلك أشار (X. Qiang. 2007)، (p765)، أن السلطات الضريبية يمكن أن تقبل بالتحفظ الشرطي المرتبط بأحداث معينة، والتي تشير إلى حدوث خسائر غير محققة مثل: انخفاض قيمة الأصول الثابتة عن التكلفة، أو انخفاض القيمة السوقية للمخزون عن التكلفة، أمّا فيما يتعلق بالتحفظ غير المشروط وغير المرتبط بأحداث معينة مثل تحميل تكاليف الأصول غير الملموسة على قائمة الدخل في نفس السنة، فإنّ السلطات الضريبية لا تقبل به.

وهناك عدة دراسات قاست مدى ممارسة الشركات الفلسطينية للتحفظ المحاسبي منها دراستي: (النجار، 2014؛ الشيخ علي، 2015)، والتي أظهرت انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم، والتقارير المالية في الشركات الفلسطينية في قطاع الاستثمار، أمّا في قطاعي التأمين والبنوك كان هناك تحفظاً كبيراً.

## 2. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة لهذه الدراسة، ومنها:

- دراسة (قزال وآخرون، 2019): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة ممارسة التحفظ المحاسبي بممارسات تخفيض الدخل، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي، إضافة إلى وجود ظاهرة تمهيد الدخل.
- دراسة (صماري وآخرون، 2019): وأمّا هذه الدراسة فتهدف إلى توضيح العلاقة بين التحفظ المحاسبي من جهة، والتهرب الضريبي والضرائب المؤجلة من جهة أخرى، وبيان كيفية التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي باستخدام التحفظ المحاسبي من خلال الضرائب المؤجلة بالتطبيق على عينة مكونة من (70) فرد في البيئة المحاسبية الجزائرية، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي: أنّ التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل كبير على الضرائب المؤجلة عند إعداد التقارير المالية، وأنّ تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي لا تؤثر على التهرب الضريبي، وأنّ الضرائب

المؤجلة تؤثر بشكل كبير على التهرب الضريبي، وأن الشركات يمكن أن تستخدم التحفظ المحاسبي كوسيلة لتقليل الأعباء الضريبية.

• **دراسة (صبرينة، 2018):** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والتحفظ المحاسبي، وتوصلت إلى أن إصدار المعايير المحاسبية قد أثر بشكل فعال على ممارسة التحفظ المحاسبي، ورغم الاعتراضات الشديدة لهذه السياسة، إلا أن بعض المعايير المحاسبية تضمنته في نصوصها.

• **دراسة (حماد، مصطفى، 2018):** تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المصرية، والتلاعب في الأرباح باستخدام المستحقات، وباستخدام الأنشطة الحقيقية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية أدى ذلك إلى انخفاض جوهري في التلاعب بالأرباح باستخدام المستحقات.

• **دراسة (شهيد وعيس، 2017):** تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية، وتوصلت إلى وجود اختلاف في نسب التحفظ المحاسبي بين الشركات، والأعوام المختلفة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

• **دراسة (جودة، العمور، 2017):** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة إدارة الأرباح؛ لدوافع ضريبية من قبل الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وأساليب إدارة الأرباح، ودور موظفي ضريبة الدخل في اكتشافها، والحد منها، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ممارسة لإدارة الأرباح لدوافع ضريبية في الشركات الفلسطينية.

• **دراسة (Lin et al., 2014):** تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً في التقارير المالية هي الأقل ممارسةً لإدارة الأرباح، وأن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والملكية المؤسسية.

• **دراسة (علي، 2014):** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات السودانية لعملة التخطيط الضريبي، وما إذا كانت تتبع التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة في السودان.

• **دراسة (Suzan et al., 2012):** تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مستوى التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح من خلال دراسة (259) شركة صناعية عن الفترة الممتدة من (2006-2009) ،

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي بشكل كبير هي الأقل ممارسةً لإدارة الأرباح.

• **دراسة (Valipour et al., 2011):** تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تفاعل مستوى التحفظ المحاسبي المشروط مع ممارسات تمهيد الدخل في بورصة طهران، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنّ الشركات الممهدة لدخلها تقوم باستخدام التحفظ المحاسبي المشروط؛ بهدف تخفيض الدخل بشكل كبير، وهو ما يشير إلى استخدام التحفظ المحاسبي لأغراض الإدارة الانتهازية.

### 3. مشكلة البحث

يعد الربح المحاسبي من أكثر البنود أهميةً لمستخدمي التقارير المالية، وأنّ تعدد المبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة من قبل المحاسبين، وما ينتج عنها من تحديد رقم الربح السنوي يعتبر الأساس؛ لتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وتحديد التكلفة الضريبية التي تتحملها الشركة، وأنّ ممارسة التحفظ المحاسبي، وتأجيل الاعتراف ببعض الأرباح، يترتب عليه تخفيض للتكاليف الضريبية المترتبة على الشركات، وكذلك الضرائب المؤجلة سواء كانت أصولاً ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة، وقد ذكر Watts (2003: 291) أنّ: "ارتباط مقدار الضريبة المستحقة بالنتيجة المحققة يولّد دائماً دافعاً قوياً للإدارة؛ لممارسة سياسات تدرج ضمن التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض مقدار الضريبة المستحق مادامت هذه الممارسات مقبولة لدى مصالح الضرائب"، وعلى الرغم أنّ الدراسات السابقة تناولت التحفظ المحاسبي من عدة جوانب، إلا أنّه -حسب فهم الباحث- لم يتم تناول موضوع أثر التحفظ المحاسبي على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية، والتي تختلف عن الشركات بالدول الأخرى من عدة جوانب؛ حيث أنّ الشركات الفلسطينية تعمل في بيئة اقتصادية وسياسية تعاني من اختلالات كبيرة من أهمها الاحتلال الاسرائيلي وما نتج عنه من ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي والقيود الاسرائيلية والتي تحول دون خلق أنشطة اقتصادية مستدامة (ماس، 2013).

لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما الأثر المترتب على ممارسة التحفظ المحاسبي على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية؟

### 4. فرضيات البحث:

**الفرضية الرئيسية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وضريبة الدخل في الشركات الفلسطينية.

**الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين مبلغ الضريبة المترتب على الشركات الفلسطينية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين التخطيط الضريبي في الشركات الفلسطينية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين الضرائب المؤجلة في الشركات الفلسطينية.

#### 5. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس في التعرف على أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على التكاليف الضريبية لدى الشركات الفلسطينية، ويمكن صياغة الأهداف الفرعية للدراسة كما يلي:

- التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على مبلغ الضريبة المترتب على الشركات الفلسطينية.
- التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على التخطيط الضريبي في الشركات الفلسطينية.
- التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على الضرائب المؤجلة في الشركات الفلسطينية.

#### 6. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تناولته، وهو موضوع التحفظ المحاسبي وخاصة علاقته بالتكاليف الضريبية، حيث توجد ندرة في الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، وسوف تعمل هذه الدراسة على محاولة تفسير آثار التحفظ المحاسبي على التكاليف الضريبية.

#### 7. محددات البحث:

يتم إجراء الدراسة على دوائر ضريبة الدخل، ومراجعي الحسابات في المحافظات الجنوبية فقط؛ لصعوبة الوصول وتطبيق الدراسة في المحافظات الشمالية.

#### 8. الإطار النظري

يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم خصائص التقارير المالية؛ لما له من أثر كبير على موضوعية هذه التقارير، وقد كان التحفظ المحاسبي مثار خلاف بين الباحثين بين مؤيد ومعارض لهذا المبدأ المحاسبي، ولكن ظهرت أهمية هذا المبدأ في أعقاب الأزمات المالية والانهيarts الكبيرة التي شهدها العالم لعدد كبير من الشركات العملاقة؛ نتيجة لبعض الممارسات الانتهازية لإدارة هذه الشركات.

**1.8 تعريف التحفظ المحاسبي:** توجد عدة تعريفات للتحفظ المحاسبي، ومن أشمل هذه التعريفات تعريف (Hayan & Givoly) : بأنه اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية التي تخفض من قيمة صافي الربح بتأخير الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصاريف (إيمان، 2014: 310، شهيد، 2017: 136).



ويرى البعض أنّ التحفظ المحاسبي: هو تفضيل المحاسب للطرق التي تؤدي إلى التقرير عن القيم الأقل لحقوق الملكية: (حمدان، 2012: 24) ونقلًا عن (داليا، المدبولي، 2017: 14) (1997) أنّ Basu قد عرّف التحفظ المحاسبي بأنه: ضرورة وجود درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب) مقارنة بالاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، لذلك نجد أنّ الاستجابة للأخبار السيئة أسرع من الاستجابة للأخبار الجيدة؛ لأنّ الأخبار الجيدة تتطلب درجة أعلى من التحقق من قبل المحاسبين.

**2.8 تفسيرات التحفظ المحاسبي:** ذكر (حمدان، 2011: 417) أربعة تفسيراتٍ للتحفظ المحاسبي، وهي:

- **التفسير التعاقدى للتحفظ:** يعد التفسير التعاقدى المصدر الرئيس للتحفظ ويقصد به: التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في المنشأة كعقود الدين وعقود المكافآت، إذ تعد شروط توزيعات الأرباح المنصوص عليها في عقود الدين دليلاً على التحفظ المحاسبي الذي يسعى إليه الدائنون؛ لضمان عدم الإفراط في توزيعات الأرباح، للمحافظة على الحد الأدنى من قيمة صافي الأصول لحماية قروضهم، وفي عقود المكافآت من غير مقاييس الأرباح القابلة للتحقق، سوف يحصل المديرون كذلك على مبالغ أعلى مما يستحقون، مما يخفض من قيمة المنشأة، إلا أنّ الدخل المُقاس بالتحفظ سوف يقدم مكافآت أقل للإدارة بناءً على الأداء الحالي، ويؤجل مكافآت المشاريع المستقبلية لحينها.
- **تفسير المقاضاة:** تواجه الإدارة خطر التقاضي عند تضخم الأرباح وصافي الأصول، لذا فإنّ الإدارة والمراجعين لديهم حافز أكبر للالتزام بالتحفظ المحاسبي.
- **التفسير الضريبي:** إحدى تفسيرات التحفظ أنّ هناك ميلاً من الإدارة إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة، وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة، لذا يكون التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول هو السبيل لذلك.
- **التفسير التنظيمي:** إنّ لتنظيم الأسواق والتعاملات المالية أثرًا مباشرًا في طبيعة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي نشرتها هيئات الأوراق المالية. لقد أدى التنظيم إلى جعل المحاسبة أكثر تحفظاً، فالخسائر من تضخم الدخل تظهر على نحو أوضح من تجاهل مكاسب أو تخفيض الدخل، مما شجع المشرعون على وضع قوانين تخفض من الدخل وقيم الأصول، وتزيد من الالتزامات.

لذلك يرى الباحث أنّ التفسير الضريبي للتحفظ المحاسبي دافع مهم لمعدي القوائم المالية أن يتمسكوا بممارسة التحفظ المحاسبي، لما يحققه من مزايا ضريبية للشركات.

### 3.8 النظام الضريبي في فلسطين

تطبق في فلسطين ضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011م، والذي بدأ تطبيقه في شهر يناير عام 2012م على دخل الأشخاص والشركات والمؤسسات؛ حيث فرض الضريبة على دخل الأفراد بشرائح ضريبية تبدأ من 5% حتى 15%، أما الشركات نسبة 15% ماعدا شركات الاتصالات والشركات التي تتمتع بامتياز أو احتكار 20%.

وقد تم إعطاء الكثير من المنح والحوافز الضريبية وخاصة النفقات التي تخص البحث والتطوير، أو بهدف تحسين الجودة للمنتجات، أو الوصول لأسواق خارجية.

**الضرائب المؤجلة:** تعتبر الضرائب المؤجلة أحد مكونات التقارير المالية، والهدف من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة هو: المحاسبة عن التأثيرات المستقبلية للضرائب التي ستظهر بسبب الاختلاف بين مبادئ الاعتراف، والقياس وفقاً لمعايير المحاسبة مقابل القانون الضريبي، وبالتالي فإنّ الضرائب المؤجلة تمثل النتائج الضريبية المستقبلية للبنود، والصفقات التي عرفت بشكل مختلف في البيانات المالية عن التقارير الضريبية؛ أي الضرائب المؤجلة هي: مبالغ ضرائب الدخل المستحقة، أو القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية، وتقسم ضرائب الدخل المؤجلة حسب المعيار الدولي رقم (12) كما يلي: ( العدي، 2016، ص75)

- التزامات ضريبية مؤجلة: هي مبالغ ضرائب الدخل المستحقة في الفترات المستقبلية بخصوص الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة.

- أصول ضريبية مؤجلة: هي مبالغ ضرائب الدخل القابلة للاستيراد في فترات مستقبلية بخصوص: أ- الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع.

ب- ترحيل الخسارة الضريبية غير المستخدمة للفترات القادمة.

ت- ترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة للفترات القادمة.

**التخطيط الضريبي:** هو محاولة الممول تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وفقاً للقوانين المطبقة، مستفيداً من الثغرات القانونية، وما تنتجه القوانين والتعليمات الضريبية من امتيازات، ( ابراهيم، 2012، ص2)؛ لذلك يعتبر التخطيط الضريبي إذا ما تمّ بوسائل قانونية مشروعة؛ لتخفيض الضريبة تجنب للضريبة، أمّا إذا كان التخطيط الضريبي بوسائل غير قانونية وغير مشروعة يكون تهرباً ضريبياً، فكلاً من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي يهدفان إلى تخفيض الضرائب عن الشركات، ولكن الفرق بينهما أنّ التهرب يعتبر مخالفاً للقانون، ويترتب عليه عقوبات وغرامات تُفرض على الممول عند اكتشاف مديرية الضريبة لهذا التهرب، أمّا التجنب الضريبي فهو: تخفيض مشروع للضريبة، ولا توجد فيه مخاطرة، ولا يترتب عليه عقوبات؛ لأنّه يتم بناء على معرفة الممول

بقانون الضريبة بشكل جيد والاستفادة من الثغرات القانونية، والمزايا الضريبية التي يعطيها القانون للممول.

ويجب عند استخدام التخطيط الضريبي الأخذ بعين الاعتبار التغير في معدل الضريبة، والقيمة الزمنية للنقود، ويمكن التخطيط الضريبي من خلال الأساليب التالية:

- تفهم اللوائح الضريبية.

- البحث بين هذه اللوائح والقوانين والاختيار منها ما يناسب نشاط الشركة.
- تحديد بدائل العمليات، وبدائل إجراءات المحاسبة الضريبية التي يمكن تنفيذها لكل عملية.
- اختيار البدائل المناسبة، التي تعمل على تخفيض التكاليف الضريبية إلى أدنى قدر ممكن بطريقة مشروعة.

**التحفظ المحاسبي والتكاليف الضريبية:** يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض الدخل للتحاسب الضريبي من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد، وتعجيل الاعتراف بالمصروف (الغول)، (2015: 15)، كما أنّ ضريبة الدخل تتناسب تناسباً طردياً مع الأرباح المعلنة، لذا تلجأ الشركات إلى تخفيض الأرباح، ومن ثم تخفيض ضريبة الدخل المستحقة عليها من خلال استخدام التحفظ المحاسبي.

## 9. المنهج والإجراءات

تناول هذا الجزء من البحث وصفاً كاملاً، ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة، وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة؛ لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

**1.9 منهج الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يفيد في فهم أفضل وأدق لجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة، حيث يصفها وصفاً دقيقاً.

**2.9 أداة الدراسة:** تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حول واقع: "أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية"، وقد استعان الباحث عند تصميم الاستبانة بالدراسات السابقة، وبعض فقرات الاستبانة التي استخدمتها هذه الدراسات وخاصة (صماري 2019).

تتكون استبانة الدراسة من ثلاث أقسام رئيسية:

**القسم الأول:** وهو عبارة عن معلومات عامة عن المستجيب (الدرجة العلمية، الخبرة العملية في مجال عملك، مجال العمل).

**القسم الثاني:** وهو عبارة عن مجالات الدراسة، وتتكون من 28 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

**المجال الأول:** أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية، ويتكون من (9) فقرات.

**المجال الثاني:** دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية، ويتكون من (10) فقرات.

**المجال الثالث:** دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة، ويتكون من (9) فقرات.

### 3.9 مجتمع وعينة الدراسة: بناءً على موضوع الدراسة ومشكلتها وأهدافها، فقد تحدد المجتمع

المستهدف بالعاملين في دائرة ضريبة الدخل والمحاسبين في مكاتب مراجعة الحسابات في المحافظات الجنوبية وشركاتها، وقام الباحث باستخدام أسلوب العينة القصدية؛ حيث أنّ هذا النوع من العينات يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة؛ حيث تم اختيار موظفي ضريبة الدخل التي لهم علاقة بعمليات التحاسب الضريبي للشركات عن طريق فحص القوائم المالية وكذلك مراجعي الحسابات في المكاتب الكبرى، وتم استبعاد المكاتب الصغيرة التي معظم أعمالهم تتمثل في مسك دفاتر الممولين والتخليص الضريبي، وتمّ توزيع الاستبانات على (100) فرد من أفراد مجتمع الدراسة، موزعة كما يلي: (50) استبانة على موظفي ضريبة الدخل و (50) استبانة على المحاسبين والمراجعين، وقد تم استرداد عدد (72) استبانة، وبنسبة استجابة (72%).

### 4.9 صدق أداة الدراسة: صدق أداة الدراسة تعني: أنّ الأداة تقيس ما وُضعت لقياسه، وقد تم

التأكد من صدق الاستبانة من خلال الطرق التالية:

### 5.9 الصدق من وجهة المحكمين: تم عرض الاستبانة على عدد (3) من المحكمين من ذوي

الاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء الفقرات لأبعاد الاستبانة، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

## صدق المقياس:

### أولاً: الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، ويبين جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية	.697**	.000
2.	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية	.914**	.000
3.	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة	.874**	.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي (0.361)

يتبين من الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

### ثانياً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك وفق الآتي:

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات " الاستبانة " والدرجة الكلية للمجال

معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط
أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة
.403*	.668**	.668**	.707**
1	1	1	1

.740**	2	.558**	2	.474**	2
.703**	3	.637**	3	.540**	3
.628**	4	.881**	4	.540**	4
.650**	5	.695**	5	.507**	5
.759**	6	.467**	6	.646**	6
.616**	7	.854**	7	.508**	7
.437*	8	.821**	8	.693**	8
.586**	9	.726**	9	.536**	9
		.816**	10		

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ .

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي (0.361)

من الجدول السابق تبين أن: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال التي تنتمي إليه الفقرة، دالة عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

**6.9 ثبات أداة الدراسة:** نعني بثبات أداة الدراسة: أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد؛ أي أن النتائج لا تتغير، تحت نفس الظروف والشروط، يعني أن هناك استقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير، وقد تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

#### معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي في جدول (4).

جدول (4) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.827	0.684	9	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية
0.946	0.895	10	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية
0.908	0.825	9	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة
0.971	0.943	28	جميع المجالات معاً

\*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4)، أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، وكذلك لجميع فقرات الاستبانة، وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، ولجميع فقرات الاستبانة، وهو يعد بمثابة الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه معامل صدق الاختبار، وهذا يعني أنّ الثبات مرتفع ودال احصائياً، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحه لتكون أداة قياس مناسبة وفعالة لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها بثقة.

### 7.9 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أنّ قيمة الاختبار تساوي (0.582)، والقيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي (0.887)، لجميع مجالات الدراسة، وبذلك فإنّ توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

### 8.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)؛ لتفريغ وتحليل البيانات من واقع الاستبانة؛ حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وهي: (النسب المئوية والتكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا كرونباخ، واختبار كولمغوروف-سمرنوف، اختبار T-Test في حالة عينة واحدة، T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test)، اختبار (One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

وقد تم استخدام درجة ثقة (95%) في اختبار كل الفروض الإحصائية للدراسة، بما يعني أنّ احتمال الخطأ يساوي (5%)، وهي النسبة المناسبة لطبيعة الدراسة.

### 9.9 اختبار الفرضيات

نتائج الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية على ما يلي:

**الفرضية الرئيسية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي والتكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية.

تمت الإجابة على هذه الفرضية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6) تحليل محاور وفقرات ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات

الفلسطينية

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية	3.66	0.41	13.879	.000	73.27	3	مرتفعة
2	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية	4.01	0.63	13.664	.000	80.22	1	مرتفعة
3	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة	3.94	0.39	20.516	.000	78.86	2	مرتفعة
	جميع المجالات معاً	3.88	0.41	18.043	.000	77.51		مرتفعة

\*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$

وقد تبين من الجدول السابق أنّ: قد حصل المجال الثاني " دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية"، على أعلى درجة موافقة بنسبة (80.22%) وهو بدرجة موافقة (مرتفعة)، بينما حصل المجال الأول " أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية"، على أقل درجة موافقة بنسبة (73.27%)، وهو بدرجة (متوسطة) أنّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات أبعاد ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية يساوي (3.88)، وجاء بوزن نسبي (77.51%) وقيمة الاختبار (18.04) وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000. ويستدل من النتائج السابقة على أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات أبعاد ممارسة التحفظ المحاسبي على ضريبة الدخل في الشركات الفلسطينية بشكل عام.

**الفرضية الفرعية الأولى:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي وبين مبلغ الضريبة المترتبة على الشركات الفلسطينية، تمت الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف



المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7) فقرات محور أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي للحد من المبالغة في تقدير الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية.	3.917	0.645	12.07	.000	78.333	3	مرتفعة
2	عدم استخدام التحفظ المحاسبي يعمل على إعطاء معدي القوائم المالية مجال للتلاعب في هذه القوائم لتخفيض الدخل ومن ثم تخفيض الضريبة المترتبة..	3.944	0.902	8.88	.000	78.889	2	مرتفعة
3	يحد التحفظ المحاسبي من إمكانية المبالغة أو التقليل في تقدير الأصول	4.069	0.678	13.38	.000	81.389	1	مرتفعة
4	تقوم الإدارة بإعادة تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة لغايات ضريبية.	3.750	1.071	5.94	.000	75.000	6	مرتفعة
5	تقوم الإدارة بحساب الاستهلاك لغايات الضريبة بطريقة معجلة.	3.778	1.091	6.05	.000	75.556	5	مرتفعة
6	ترحل الأصول المالية بالقيم العادلة والتي هي أقل من التكلفة ولكن يتم إجراء تعديل مماثل لغايات الضريبة	3.611	0.928	5.59	.000	72.222	9	مرتفعة
7	يعترف بتكاليف البحث كمصروف في الفترة المالية التي يتم انفاقها فيه.	3.917	0.835	9.32	.000	78.333	3	متوسطة
8	التحفظ المحاسبي يحد من إمكانية تخفيض قيمة الضريبة للشركات	3.694	0.944	6.24	.000	73.889	8	مرتفعة
9	التحفظ المحاسبي يعمل على إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها عند التحاسب الضريبي.	3.750	1.004	6.34	.000	75.000	6	مرتفعة
	المحور ككل	3.663	0.406	13.88	.000	73.269		مرتفعة

وقد تبين من الجدول السابق أنّ: المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يحد التحفظ المحاسبي من إمكانية المبالغة أو التقليل في تقدير الأصول" يساوي (4.07) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (81.389%)، قيمة الاختبار (13.38)، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

المتوسط الحسابي للفقرة السادسة: "ترحل الأصول المالية بالقيم العادلة والتي هي أقل من التكلفة، ولكن يتم إجراء تعديل مماثل لغايات الضريبة"، يساوي (3.611) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (72.22%)، قيمة الاختبار (5.59) وأنّ القيمة الاحتمالية

(.Sig) تساوي 0.000 ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويلاحظ الباحث حصول هذه الفقرة على نسبة مرتفعة، ولكنها أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي (3.663)، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي (73.27%)، قيمة الاختبار (13.88)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 ؛ لذلك يعتبر مجال "أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام في الشركات الفلسطينية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة (صماري وآخرون 2019) والتي توصلت إلى أن الشركات يمكن أن تستخدم التحفظ المحاسبي كوسيلة لتقليل الأعباء الضريبية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي وبين التخطيط الضريبي في الشركات الفلسطينية، تمت الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8) محور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند المقارنة بين شراء الأصول أو استئجارها وأيهما أفضل من الناحية الضريبية.	4.06	0.77	11.68	.000	81.11	3	مرتفعة
2	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند المقارنة بين طرق البيع النقدي أو البيع بالتقسيط طويل الأجل.	4.07	0.88	10.34	.000	81.39	2	مرتفعة
3	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد سياسة توزيع الأرباح وحجز الاحتياطات القانونية والاختيارية.	3.88	0.90	8.22	.000	77.50	9	مرتفعة
4	يتم استخدام التخطيط الضريبي عند الحاجة لشراء الأصول هل يتم شراءها من خلال القروض أو الاستئجار أو التأجير التمويلي.	3.81	1.02	6.73	.000	76.11		مرتفعة
5	يتم استخدام التخطيط الضريبي من خلال إعادة توييب مصروف المرتبات	3.90	0.98	7.81	.000	78.06	8	مرتفعة

							وما في حكمها ومكافآت مجلس الإدارة وبدلاتها لتحقيق وفورات ضريبية.
مرتفعة	4	80.83	.000	10.44	0.85	4.04	يتم الاستفادة من التكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية.
مرتفعة	5	79.44	.000	9.46	0.87	3.97	استخدام بنود تكلفة يتم خصمها من الأرباح بدلاً من بنود لا تعد تكلفة مثل التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل الذاتي.
مرتفعة	6	78.61	.000	8.03	0.98	3.93	يتم التحفظ المحاسبي عند اختبار الأسلوب المحاسبي المناسب عند تقييم المخزون لغرض التخطيط الضريبي.
مرتفعة	1	83.06	.000	11.51	0.85	4.15	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد لغرض التخطيط الضريبي.
مرتفعة	6	78.61	.000	8.03	0.98	3.93	ممارسة التحفظ المحاسبي تمكن الشركات من نقل الدخل بعيداً عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة لغرض التخطيط الضريبي.
مرتفعة		80.22	.000	13.66	0.63	4.01	المحور ككل

وقد تبين من الجدول السابق أنّ: المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة" يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد لغرض التخطيط الضريبي" يساوي (4.15) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (%83.06)، قيمة الاختبار (11.51) ، وأنّ القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000 ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة" يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد سياسة توزيع الأرباح وحجز الاحتياطات القانونية والاختيارية"، يساوي (3.88) الدرجة الكلية من (5)؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (%77.52)، قيمة الاختبار (8.22)، وأنّ القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويلاحظ الباحث حصول هذه الفقرة على نسبة مرتفعة، ولكنها أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكل عام يمكن القول بأنّ المتوسط الحسابي يساوي (4.01)، وأنّ المتوسط الحسابي النسبي يساوي (%80.22)، قيمة الاختبار (13.66)، وأنّ القيمة الإحصائية (Sig.) تساوي 0.000؛

لذلك يعتبر مجال " دور لممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية" دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام في الشركات الفلسطينية، وتتوافق نتيجة اختبار هذه الفرضية مع ما توصلت إليه دراسة (علي، 2014)، بوجود علاقة طردية بين التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السودانية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين الضرائب المؤجلة في الشركات الفلسطينية؛ تمت الإجابة على هذه الفرضية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (9) فقرات محور دور ممارسة التحفظ المحاسبي في وجود الضريبة المؤجلة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	ممارسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالقيمة الدفترية بسعر أقل من القيمة السوقية وبالتالي عدم ارتفاع قيمة الربح المحاسبي وقيمة الأصول.	4.15	0.66	14.73	.000	83.06	3	مرتفعة
2	يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الربح الخاضع للضريبة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد والاعتراف بالتكاليف وقت حدوثها.	4.21	0.73	14.04	.000	84.17	2	مرتفعة جداً
3	التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية المستقبلية والذي ينتج عنها ضرائب مؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.	4.28	0.74	14.73	.000	85.56	1	مرتفعة جداً

4	تأجيل الالتزامات الضريبية باتباع سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية طالما الشركة تحقق أرباح وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 12.	4.10	0.72	13.02	.000	81.94	4	مرتفعة
5	استخدام التحفظ المحاسبي يعتبر مفيداً لأغراض الضريبة على الأرباح لأنه يعمل على إظهار قيمة أرباح الشركة بأقل من قيمتها السوقية.	3.94	0.89	9.04	.000	78.89	6	مرتفعة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
6	أن ممارسة التحفظ المحاسبي لا يهدف للتهرب الضريبي بل إلى تأجيل الضريبة إلى فترات لاحقة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.	3.99	0.85	9.87	.000	79.72	5	مرتفعة
7	عند ممارسة التحفظ المحاسبي بعض الإيرادات المعترف بها محاسبياً لا تخضع للضريبة مثل أرباح بيع الأسهم والسندات.	3.60	0.88	5.74	.000	71.94	9	مرتفعة
8	تكاليف الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة أو التغير في معدلات الضريبة عند تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى تخفيض الوعاء الضريبي.	3.86	0.66	11.13	.000	77.22	8	مرتفعة

مرتفعة	7	77.50	.000	8.69	0.85	3.88	9	يتم قياس الضرائب المؤجلة أصول وخصوم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بموجب معدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة التي يسدد فيها الالتزام أو يتحقق فيها الأصل مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي
مرتفعة		78.86	.000	20.52	0.39	3.94		المحور ككل

وقد تبين من الجدول السابق أنّ: المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية المستقبلية والذي ينتج عنها ضرائب مؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12" يساوي (4.28) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (%85.56)، قيمة الاختبار (14.73) ، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " عند ممارسة التحفظ المحاسبي بعض الإيرادات المعترف بها محاسبياً لا تخضع للضريبة مثل أرباح بيع الأسهم والسندات " يساوي (3.60) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (%71.94)، قيمة الاختبار (8.22)، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\geq 0.05$  ( $\alpha$ )، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويلاحظ الباحث حصول هذه الفقرة على نسبة مرتفعة، ولكنها أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

بشكلٍ عامٍ يمكن القول بأنَّ المتوسط الحسابي يساوي (3.94)، وأنَّ المتوسط الحسابي النسبي يساوي (78.86%)، قيمة الاختبار (20.52)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذلك يعتبر مجال " هل هناك دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة" دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام في الشركات الفلسطينية.

## 10. مناقشة النتائج:

حيث تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولى مع الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسة (صماري وآخرون، 2019)، والتي توصلت إلى أن الشركات تستخدم التحفظ المحاسبي كوسيلة لتقليل الأعباء الضريبية، أمَّا الفرضية الثانية فتتفق مع ما توصلت إليه دراسة (علي، 2014)، بوجود علاقة طردية بين التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السودانية، أمَّا الفرضية الثالثة تتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (صماري، 2019)، والتي توصلت إلى أنَّ التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل كبير على الضرائب المؤجلة عند إعداد التقارير المالية.

## 11. الاستنتاجات والتوصيات

### 1.12 النتائج

- توجد علاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين ضريبة الدخل في الشركات الفلسطينية؛ حيث أنَّ التحفظ المحاسبي يحد من إمكانية المبالغة، أو التقليل في تقدير الأصول.
- عدم استخدام التحفظ المحاسبي يعمل على إعطاء معدي القوائم المالية مجال للتلاعب في هذه القوائم لتخفيض الدخل، ومن ثمَّ تخفيض الضريبة المترتبة على الشركات الفلسطينية.
- يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد لغرض التخطيط الضريبي.
- يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند المقارنة بين طرق البيع النقديّ أو البيع بالتقسيط طويل الأجل عند التخطيط الضريبي في الشركات الفلسطينية.
- التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية المستقبلية، والذي ينتج عنها ضرائب مؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي.

- يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الربح الخاضع للضريبة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد والاعتراف بالتكاليف وقت حدوثها.

## 2.12 التوصيات

- العمل على التقيد بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية للشركات الفلسطينية بنسبة مقبولة.
- قيام الجهات الرقابية بمتابعة مدى تقيد الشركات الفلسطينية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية؛ لكي تعكس هذه القوائم حقيقة المركز المالي لهذه الشركات.
- التأكد من عدم استخدام الشركات الفلسطينية للتحفظ المحاسبي من أجل تخفيض الدخل، ومن ثم تخفيض الضريبة.
- العمل على زيادة شفافية القوائم المالية من خلال التقيد بالتحفظ المحاسبي.
- الالتزام بمبادئ الحوكمة لضمان جودة التقارير المالية للشركات الفلسطينية.

## المراجع

ابراهيم، نبيل " نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري، دراسة تطبيقية، مؤتمر المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار، جمعية الضرائب المصرية، 16-17 سبتمبر 2012.

جودة، رأفت، والعمور، سالم (2017) "مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية في الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة - دراسة ميدانية" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية \_ المجلد الثاني، العدد (7) ص ص (275-290).

حماد، مصطفى (2018) " دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية - دراسة تطبيقية " مجلة الفكر المحاسبي. كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، المجلد (22) العدد (3) ص ص (361-305).

حمدان، علام (2011) " أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38) العدد (2) ص ص (533-514).



شهيد، رزان، عبس، فاطمة (2017) " قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية \_دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات -العدد الثاني والأربعون، (2) ص ص.(142- 134).

سعد الدين، ايمان (2014) تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص (342).

الشيخ علي، مفيد (2015) " قياس أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثيره برأس المال للشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية"، جامعة عين شمس -كلية التجارة -قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد (19) العدد (2) ص ص(330-304).

صبرينة، شرافة (2018) " التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية (I A S / I F R S) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (18) العدد (1) ص ص (174-153).

عبد الملك، أحمد (2012) " أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الاول، ص ص (1-41).

رشا الغول، التحفظ المحاسبي، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية 2015.

صماري، رايح وتجانبة، حمزة، وعرعار، سعد الله " دور النقط المحاسبي في التقليل من التهرب الضريبي من خلال الضرائب المؤجلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019.

العدي، ابراهيم "أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية"، مجلة جامعة البعث المجلد (38) العدد (17)، سوريا 2016 ص ص (90-69).

علي، (2014) "دراسة تحليلية للعلاقة بين ممارسة التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لشركات المساهمة السودانية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السودانية"

قزال اسماعيل، يدير فارس، قزال احلام (2019) بعنوان " العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية "مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية - المجلد الثالث، العدد الأول. ص ص(248-231)

القضاة، ليث، والكبيسي، عبد الستار (2016) "تطوير نموذج(Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية "المملكة الأردنية الهاشمية، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (43)ملحق (1) ص ص(530- 511)

المدبولي، داليا (2017) " مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة" جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية -كلية التجارة، العدد الأول -المجلد الرابع والخمسون، ص ص (38- 1).

النجار، جميل (2014) " قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ". البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (17) العدد (2).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2013) " قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي "

Valipour H, Talebnia, G and Javanmard, S (2011). "The interaction of smoothing and conditional accounting conservatism", *African Journal of Business Management*, Vol 34 No 5 (2011) pp 1330

Llin; F, C. Wu, T. Fang and J. Wun, 2014. The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation. *Economic Modelling* 37: 164-174

Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. *The accounting review*, 82(3), 759-796., <https://doi.org/10.2308/accr.2007.82.3.759>

Abed, S., Al-Badainah, J., & Serdaneh, J. A. (2012). The level of conservatism in accounting policies and its effect on earnings management. *International Journal of Economics and Finance*, 4(6), 78-85.

Watts, R. L. (2003). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities, *Accounting Horizons*, 17 (4), 287- 301, <https://doi.org/10.2308/acch.2003.17.4.287>

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: سالم عميرة العمور

الدرجة العلمية: دكتوراه

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: الضرائب والمحاسبة المالية

البريد الإلكتروني: [amoursal3@gmail.com](mailto:amoursal3@gmail.com)

## دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطلاب كلية فلسطين التقنية

### دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة

نسمة سيد سعيد

غادة إياد أبو ريحان

منتصر أحمد حجازي

محاسب متفرغ

محاسب متفرغ

كلية فلسطين التقنية - دير البلح

[montsser06@gmail.com](mailto:montsser06@gmail.com)

<https://doi.org/10.36602/jbs.2021.v08.01.08>

تاريخ النشر الإلكتروني: 2021.05.03

تاريخ القبول: 2021.03.18

تاريخ التسليم: 2021.02.26

### الملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح دور التأهيل الأكاديمي والعملية بكلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب المهنية والأخلاقية. ولتحقيق ذلك، تم اختيار الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تكونت عينة الدراسة الفعلية من عدد 12 عضو هيئة تدريس بكلية الأعمال المالية والإدارية، وعدد 54 طالباً وطالبة من تخصص المحاسبة والتمويل بكلية فلسطين التقنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التأهيل الأكاديمي والعملية في كلية فلسطين التقنية متوفر إلى حد كبير، كما أظهرت أن مستوى الممارسات المهنية للطلاب متوفرة. النتائج بينت أيضاً أن مستوى الممارسات الأخلاقية للطلاب متوفرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الصفة (الطالب، عضو هيئة التدريس). وجاءت الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس. الدراسة توصي بضرورة أن تهتم كلية فلسطين التقنية بمقررات تتعلق بأخلاقيات المهنة والمقررات العلمية، ومنح الطلاب فرص تدريب واسعة في مؤسسات وشركات الدولة نظراً لضعف التأهيل العملي في الكلية.

**الكلمات الدالة:** التعليم المحاسبي، مهارات الطالب المحاسب، الممارسات المهنية والأخلاقية، كلية فلسطين التقنية.

## The role of accounting education in developing the accounting skills of students of Palestine Technical College: a field study from the viewpoint of faculty members and students

Montsser A. Higazy

Ghada E. Abu-Rihan

Nesma S. Sae

[montsser06@gmail.com](mailto:montsser06@gmail.com)

### Abstract

The study aims to identify the role of the academic and practical qualifications in developing the professional and ethical skills of the students studying Accounting at Palestine Technical College. To achieve this goal, the questionnaire was used as a tool of data collection. The sample of the study consists of 12 academic lecturer at the Finance and Administrative Business department, and 54 students who are studying Accounting and Finance in the college. The results of the study indicate that there is a high agreement about the role of the academic and practical qualifications in developing the professional and ethical skills of the student studying accounting in Palestine Technical College returns to: The first is theoretical Accounting education, the second is practical Accounting education, the third is the level of professional practices, and the last one is ethical practices. Also, they showed that there is a statistically significant relationship between Accounting education in Palestine Technical College and developing the professional and ethical skills of this college's students according to the sample categories (student, and Academic lecturer). The study recommends a need for courses related to professional ethics in the college to improve student's professional ethics, as well as a need for practical and professional training for students in different companies and institutions.

**Keywords:** *Accounting education, Student accountant skills, Professional and ethical practices, Palestine Technical College.*

### 1. المقدمة

تلعب المحاسبة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة؛ وذلك لما تقدمه من معلومات تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء سواء كانت للمستخدمين الداخليين أو للخارجيين. وبصفة عامة تعد المحاسبة من أهم نظم المعلومات، وهو نظام يهدف إلى إمداد المستخدمين بمعلومات ذات طابع مالي تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء. وتعد مهنة المحاسبة عنصر رئيس في دوران عملية الاقتصاد حيث تعد مخرجات النظام المحاسبي من أهم مدخلات القرارات الاستثمارية باعتبارها عاكسة للوضع المالي للمشروع بكل شفافية ووضوح ومبنية على أسس ومعايير محاسبية، وهذا يتطلب أن يكون هناك تكامل بين كل من مهنة المحاسبة والتدقيق والتعليم المحاسبي (محمود وآخرون، 2014، ص 3). كما تعد مهنة المحاسبة من المهن الرئيسية التي توجد لها منظمات مهنية توليها بالرعاية والاهتمام، وإصدار المعايير التي تدير

عليها، والإشراف على عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإصدار النشرات والمجلات المتخصصة التي تساهم في تطوير المهنة والتعريف بدورها في التنمية، والرقابة.

فالمحاسبة علم يعتمد على مجموعة من النظريات والمبادئ التي تبحث في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية المختلفة طبقاً لحاجات المنشأة وعملياتها وحجم هذه العمليات حيث تعكس على القيود والسجلات اللازمة من واقع المستندات للوصول ببيانات تظهر المركز المالي للمنشأة ونتيجة الأعمال عن فترة محددة (سجراوي، 2007: 5). وبالتالي تسعى كلية فلسطين التقنية إلى تحقيق التوافق بين متطلبات سوق العمل ومتطلبات مهنة المحاسبة، والإعداد الأكاديمي والتقني والعملية للمحاسب، ليكن قادراً على ممارسة المهنة مستقبلاً.

## 2. البحوث السابقة

### 1.2 البحوث السابقة من البيئة العربية

• **دراسة محمد (2016):** هدفت الدراسة للتعرف على قدرة التعليم المحاسبي بالجامعات السودانية على الوفاء بمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، وبيان مدى التوافق بين مخرجات التعليم المحاسبي واستراتيجية التعليم للتأهيل المهني للاتحاد الدولي للمحاسبين، واقتراح بعض الإجراءات التي قد تساهم في تطوير مناهج وطرق التعليم المحاسبي وتحديثها في الجامعات السودانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وكانت الأداة الأساسية عبارة عن استبانة طبقت على عينة بلغت (40) عضو هيئة تدريس بالجامعات السودانية، و(80) فرداً من أرباب الأعمال بولاية الخرطوم. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية توفر إلى حد كبير متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة، مع وجود بعض أوجه القصور، وضعف التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية، ومتطلبات استراتيجية التعليم للتأهيل المهني الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

• **دراسة مدوخ (2015):** هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتأهيل التكنولوجي للمحاسبين العاملين والقائمين على رأس عملهم في الشركات العاملة في قطاع غزة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكوّن من المحاسبين العاملين في الشركات العاملة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة بين التأهيل التكنولوجي للمحاسب وواقع مهنة المحاسبة في قطاع غزة، وذلك من خلال قيام الجامعات الفلسطينية باستخدام برامج

أكاديمية متطورة في تعليم المحاسبين وتحلي المحاسب الفلسطيني بكافة قيم وأخلاقيات وسلوكيات المهنة وتلبية التعليم المهني لمتطلبات تطوير المهارات المعرفية والإدراكية، وجود علاقة بين واقع التعليم المهني والواقع الفعلي لمهنة المحاسبة في قطاع غزة. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تناسق برامج ومنهجيات أقسام المحاسبة وتطويرها بحيث تواكب التطورات الاقتصادية والمهنية والتكنولوجية.

• **دراسة محمود وآخرون (2015):** هدفت هذه الدراسة الكشف عن دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والحد من الفساد، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على (30) عضو هيئة تدريس بالجامعة الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد، كما تبين أن الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبية في الجامعات الأردنية لا تتضمن مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة. وأوصت الدراسة إلى أهمية التركيز على النقل المعرفي للمعلومات المحاسبية والعمل على تحسين جوانب المحاسبة التطبيقية في الجامعات الأردنية.

• **دراسة مطر وآخرون (2015):** هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية لمجموعة المعارف والمهارات والقدرات التي تشترط معايير التعليم المحاسبي الدولية توافرها في الخريج ليكون محاسباً مؤهلاً علمياً وعملياً، ومدى امتلاكها لدى الخريجين حديثي التوظيف، وذلك من وجهة نظر أرباب العمل، وحديثي التخرج الملحقين بوظائف محاسبية، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة الأساسية عبارة عن استبانة طبقت على (32) خريجاً، و(32) من أصحاب العمل في مدينة عمان.

وتوصلت الدراسة إلى محتوى المعرفة المحاسبية المحددة من قبل معايير المحاسبة الدولية يتم أخذها بعين الاعتبار في المناهج برامج المحاسبة، لكن هذه المناهج نادراً ما يتم تطويرها لتتواءم مع تطورات سوق العمل، ويتم التركيز على التأهيل التخصصي، وإغفال الجوانب الأخرى خاصة فيما يتعلق بالممارسة الأخلاقية للمهنة. وتبين أن أساليب التدريس المتبعة تقليدية ولا تفي بأغراض المحاسبة الحديثة، وأن فترة التدريب غير كافية لتأهيل المحاسب من الجوانب العملية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحديث المناهج والمقررات المحاسبية، وإعطاء فرص أكبر لتدريب المحاسبين الملحقين بكليات وبرامج المحاسبة.

• **دراسة الفطيمي (2014):** هدفت الدراسة إلى إجراء مسح لبعض الدراسات السابقة من أجل الوقوف على المهارات اللازمة لسوق العمل، ودور التعليم المحاسبي في صقلها، وأهم التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المهارات والخبرات والمعارف الواجب أن يكتسبها الخريج من التعليم المحاسبي تنقسم إلى: مهارات شخصية، ومهارات الاتصال الشفهية والتحريرية، ومهارات الوصول إلى مصادر التعلم، والمهارات التكنولوجية المتعلقة بمهنة المحاسبة، وتبين أن التعليم المحاسبي يواجه تحديات متعددة أهمها ضعف الكادر القائم على تدريس برامج المحاسبة في ليبيا. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين كافة مدخلات التعليم المحاسبي: المناهج، وطرق التدريس، وأعضاء هيئة التدريس، وضرورة إعادة النظر في معايير قبول الطلبة في برامج المحاسبة.

• **دراسة الصوالجة وعبيدات (2014):** هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفجوة بين برامج تعليم المحاسبة في الجامعات الأردنية ومتطلبات ممارسة المهنة وسوق العمل. ولذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة عبارة عن استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وأجرى الباحثان مجموعة من المقابلات مع أرباب العمل، ومكاتب التدقيق الخارجي. توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين برامج تعليم المحاسبة ومتطلبات سوق العمل، والممارسات المهنية لمهنة المحاسبة، وأن الفجوة في معظمها تتضح في حجم التكنولوجيا المستخدمة في تدريب وتعليم الطلبة، وبين تلك المستخدمة في سوق العمل، كما تبين وجود فجوة في المهارات الحياتية للطلبة كالاتصال والتواصل. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تأهيل القائمين على تعليم المحاسبة في الجامعات الأردنية، وتطوير المناهج بما يحقق أهداف المهنة، وينسجم مع متطلبات سوق العمل.

## 2.2 البحوث السابقة من البيئة الاجنبية

• **دراسة Duff et al (2020):** هدفت الدراسة إلى التحقق من دور رابطات المحاسبة المهنية في تطوير التعليم المحاسبي على المستوى العالمي، ولتحقيق أهداف الدراسة أرسل الباحثون مجموعة من البطاقات والمقابلات الشخصية والاستبانات إلى برامج التعليم المحاسبي في (30) جامعة من مختلف أنحاء العالم، كما تم رصد أدوار رابطات المحاسبة الدولية، فتوصلت الدراسة إلى أن رابطات المحاسبة المهنية لديها دور فعال في تطوير التعليم المحاسبي، حيث تسهم في تطوير المقررات الدراسية وتدريب المحاسبين قبل وأثناء وأثناء الخدمة.

• **دراسة Jermias (2017):** هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة تطوير ممارسات المحاسبة الإدارية في أندونيسيا من خلال تفعيل أدوات التعليم المحاسبي، ولتحقيق الأهداف تم إجراء مقابلات شخصية

مع أعضاء هيئة التدريس ببرامج المحاسبة في جامعة ماليزيا الوطنية، كما أجرى مقابلات شخصية مع محاسبين في شركات خاصة بماليزيا، حيث جمع نحو (134) مقابلة، وبعد التحليل توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المحاسبة الإدارية من أكثر الاختصاصات التي تسهم في تطوير المهنة، وأوصت الدراسة بأهمية إيجاد مقررات دراسية للمحاسبة الإدارية تتناسب مع واقع المهنة، إضافة إلى تجربة تخصص محاسبة إدارية يشتمل على كافة أدوات المحاسبة الإدارية.

• **دراسة (Chen et al, 2009):** هدفت الدراسة للتعرف إلى المهارات والكفاءات التكنولوجية المتوقعة من خريجي المحاسبة نظراً لما يواجه التعليم المحاسبي من العديد من التحديات، والتي من أهمها تأثير تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة. وأشارت النتائج إلى أن المناهج الدراسية لا تحتوي بالقدر الكافي على مساقات مرتبطة بشكل مباشر بتكنولوجيا المعلومات، وأن خريجي قسم المحاسبة ليس لديهم المهارات الكافية بما يتناسب وسوق العمل. وقد أوصت الدراسة على ضرورة تضمين المناهج الدراسية المحاسبية على تكنولوجيا المعلومات، وضرورة مواكبة سوق العمل.

### 3.2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو التعرف إلى قدرة التعليم المحاسبي بالجامعات على الوفاء بمتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة باستثناء دراسة (محمود وآخرون، 2015) ودراسة (القطيمي، 2014) ودراسة (Jermias, 2017).
- اتفقت الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، وكانت الأداة الأساسية عبارة عن استبانة دراسة (القطيمي، 2014) ودراسة (Duff et al, 2020) ودراسة (محمد، 2015) ودراسة (مدوخ، 2015) ودراسة (Chen et al., 2009).
- اتفقت الدراسات السابقة في وجهة نظر أرباب الأعمال وأعضاء هيئة التدريس باستثناء دراسة (مدوخ، 2015) ودراسة (مطر وآخرون، 2010) كانت تستهدف أرباب العمل فقط، بينما لم تتفق مع دراسة (القطيمي، 2014) ودراسة (Chen et al., 2009).

### 4.2 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

- مجتمع الدراسة هو هيئة التدريس والطلبة على حد سواء حتى نستطيع التعرف على الفجوة ما بين متطلبات التخرج وسوق العمل.



- المنهج المستخدم في أغلب الدراسات المنهج الوصفي التحليل وسوف نستخدم المنهج الاستقرائي والاستنباطي.
- مجتمع الدراسة يختلف عن باقي المجتمعات في الدراسات السابقة حيث مجتمعنا يتكون من كافة اعضاء هيئة التدريس في كلية فلسطين التقنية وطلبة الكلية.

### 3. مشكلة البحث

يعد التعليم المحاسبي من أهم مدخلات عمل الشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها، والرقي بمهنة المحاسبة يؤثر على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ومن أهم الجوانب التي يمكن أن تؤثر في تطور المهنة والمحاسب ذاته هو الإعداد الأكاديمي للمحاسب حيث اكدت نتائج دراسة (دهمش ودعاس، 2004) ودراسة (رشوان، 2018)، وبالتالي فإن الدراسة الحالية تتمحور حول السؤال الرئيس التالي:

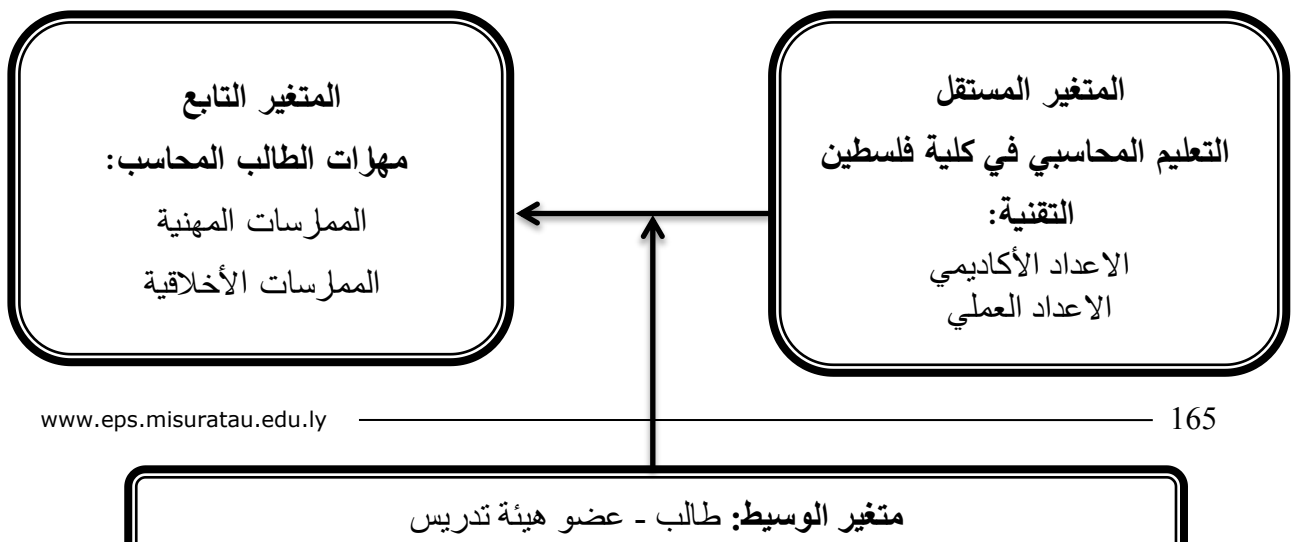
ما دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور الإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب (المهنية والأخلاقية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة؟
- ما دور الإعداد العلمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب (المهنية والأخلاقية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة؟
- هل توجد فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الصفة (الطالب، عضو هيئة التدريس)؟

### 4. نموذج البحث

شكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين، 2020

## 5. فرضيات البحث

**فرض رئيسي أول:** يوجد دور للتعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

1. يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

2. يوجد دور للإعداد التقني في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

3. يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

4. يوجد دور للإعداد التقني في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

**فرض رئيسي ثاني:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الوسيط (الطالب، عضو هيئة التدريس).

## 6. أهداف البحث

يعد التعليم المحاسبي من متطلبات نجاح المحاسب في ممارساته المهنية والأخلاقية، والالتحاق بسوق العمل، لأنه من خلال التعليم المحاسبي يكتسب القدرات والاستعدادات والمهارات، حيث إن مهنة المحاسبة تعد من المهن التي ترتبط بالدقة والموضوعية، وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة دور التعليم المحاسبي في كليات فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب (المهنية والأخلاقية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
2. الكشف عن دور الإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب (المهنية والأخلاقية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
3. التعرف إلى دور الإعداد العملي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب (المهنية والأخلاقية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
4. الكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الصفة (الطالب، عضو هيئة التدريس).

## 7. أهمية البحث

يعد تكوين المحاسب من جوانب تحقيق أهداف منظمات الأعمال، لأن اعداده ينعكس على قدراته في ممارسة المهنة، والتكيف مع متطلبات وتغيرات المهنة، وبالتالي تكمن أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

- أهمية علمية: تعد الدراسة بالغة الأهمية كونها تتعلق بمهنة المحاسبة، ومهنة المحاسبة بحاجة إلى تطوير وتحسين مستمر. وتقدم الدراسة إطاراً نظرياً يثري المكتبة الفلسطينية بموضوع التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية.
- أهمية عملية: تقدم الدراسة نتائج تفيد صناع القرار في كلية فلسطين التقنية؛ حيث توضح لهم سبل تعزيز مهنة المحاسب والاعداد النظري والأكاديمي والتقني للمحاسب. وتقدم الدراسة نتائج وتوصيات تفيد أعضاء هيئة التدريس حول سبل تطوير المحاسب وأهم المهارات الواجب التركيز عليها. تقدم الدراسة نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز مخططي المناهج في كليات وبرامج المحاسبة؛ حيث تبين لهم أهم جوانب اعداد المحاسب والمهارات الواجب اكتسابها.

## 8. حدود البحث

-الحدود الموضوعية: واقع التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

- الحدود المكانية: كلية فلسطين التقنية (دير البلح الفرع الرئيسي وفرع غزة)

- الحدود الزمنية: العام 2020م الفصل الدراسي الثاني.

- الحدود البشرية: طلبة قسم المحاسبة بكلية فلسطين التقنية وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة.

## 9. منهجية البحث

سوف يتم الاعتماد على منهجين في الدراسة وهما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث توجد علاقة وثيقة بين المنهجين يرخي بظلاله نعيماً على سير المعرفة والعلوم البشريّة. حيث يزوّد الاستقراء الاستنباط بمقدماتٍ كليّة مأخوذة من الواقع صحيحة وصادقة كما هي في المجتمع، وبدوره يبحثُ الاستنباط في نتائج الاستقراء وله منه مكان المُراجَع والمَدَقَق؛ لأنّ القضايا الكليّة التي نصل إليها بالملاحظة والتجريب لا نتمكن من التأكد منها إلا بتعميمها على الجزئيات الجديدة (إبراهيم، 1999: 13)، أيّ أنّ كلاهما يرفدُ بعضه الآخر، ويثمر ذلك عن توطيد أسس وصحة التفكير والمنطق البشريّ.

- المصادر الثانوية: تمثلت بالمراجع والكتب، والرسائل العلمية والمجلات والدوريات، والمواقع الإلكترونية.

- المصادر الأولية: تمثلت بالاستبانة التي جرى تصميمها من أجل جمع البيانات اللازمة حول واقع التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية، والممارسات المهنية للمحاسب.

## الإطار النظري للبحث

### 10. لمحة تاريخية حول المحاسبة

ظهر علم المحاسبة منذ العصور الأولى، حيث ذكرت المحاسبة في تاريخ الإمبراطورية البابلية، وأيضاً جاءت في شرائع حمورابي، كما كان الفيلسوف الصيني الشهير كونفيشيوس قد عمل محاسباً لدى الحكومة في القرن الخامس قبل الميلاد. غير أن التطور الرئيسي في المحاسبة كان في القرن الثالث عندما ظهر القيم المزدوج (دائن ومدين) في إيطاليا، وكان ذلك نتيجة لنمو العمليات التجارية وتوسعها إلى مواقع مختلفة (الفراء، 2020: 13). وفي القرن التاسع عشر وخلال الثورة الصناعية التي تلت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية، كبرت أحجام الشركات وتزايدت أعداد الموظفين وتتنوعت الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعة مما جعل التجار وأصحاب الشركات يبحثون عن مصادر تمويل جديدة عبر إصدار أسهم لمستثمرين جدد (الراشد، 1998: 107).

وبالنسبة لمهنة المحاسبة في فلسطين، فلم تحظ باهتمام بالغ قبل خمسينات القرن الماضي، لكن مع تزايد أحجام المنشآت وتعاضم عملياتها، أصبحت مهنة المحاسبة من أهم المهن، وفي كافة مجالات الحياة والمؤسسات.

### 1.10 مفهوم المحاسبة

عُرفت المحاسبة بأنها: "من أقدم المهن التي تسهم في تطوير منظمات الأعمال، وأنها كل الممارسات التي يقوم بها الشخص المؤهل علمياً وعملياً داخل المنظمة وتسهم في تسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية، وإعداد التقارير ذات العلاقة والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات" (التائب، 2014: 7).

كما عُرُفت بأنها "مهنة منظمة تختص بتسجيل وتلخيص وتبويب الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدات الاقتصادية، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معا عبر مراحل مختلفة من الزمن" (مدوخ، 2015: 14).

ويتضح للباحثين من خلال التعريفات السابقة أن هناك اتفاق حول مفهوم المحاسبة على أنه علم يهتم بتفاصيل مالية ومادية لضمان تسجيل كافة العمليات الاقتصادية والمالية، وبناء الخطط وإعداد الموازنات؛ وذلك بالاستناد إلى مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية، وفي ضوء ما سبق يعرف الباحثون المحاسبة بأنها "علم يختص بترجمة الأحداث والأنشطة التي تقوم بها المنشأة بالاستناد على مجموعة من المعايير والمبادئ إلى بيانات قابلة للتسجيل والتحليل والتصنيف والتلخيص، وإعداد التقارير واستخلاص نتائج الأعمال واتخاذ القرارات المناسبة".

### 2.10 إعداد المحاسب لممارسة المهنة

لا شك أن مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية والأخلاقية المطلوبة تقع على عاتق عدد من الجهات، ومن أبرز هذه الجهات مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال صياغة وتبني ومواكبة سياسات وأساليب تعليمية حديثة تركز على إكساب الطالب الجامعي القدرات والمهارات المهنية اللازمة وتنمي لديه التفكير التحليلي والابتكاري والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك في اتجاهها (Nassar et al., 2013: 193). فالأسلوب التقليدي المتبع حالياً لا يؤهل الطالب الجامعي بالقدر المطلوب ليمارس مهنة المحاسبة باقتدار، كما أن هذا الأسلوب لا يأخذ في اعتباره مفهوم شاع حديثاً في الأوساط التعليمية وهو مفهوم المهارات القابلة للنقل (Transferable Skills)، بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يمكن أن تفيد مكتسبها

عند انتقاله إلى مرحلة التوظيف. وعليه فإن جودة التعليم المحاسبي تلعب الدور الهام في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق (Nassar et al., 2013: 193).

### 3.10 المهارات الواجب توافرها في التعليم المحاسبي لممارسة مهنة المحاسبة

تقع على عاتق الجامعات وبرامج المحاسبة فيها مسؤولية اكساب الطلبة مهارات تساعد على ممارسة المهنة بدقة وموضوعية، وفيما يلي عرض لأهم هذه المهارات، ومن وجهات نظر مختلفة: كما أورد (الحبيطي، 2003: 11 - 13) بأن التعليم المحاسبي يجب أن يشمل المهارات التالية:

- مهارات التفكير الجيدة والقدرة على حل المشكلات.
- مهارات الاتصال والتواصل.
- مهارات اكتشاف المعلومات البيئية التي يتم خلالها ممارسة مهنة المحاسبة.
- احتراف المهنة بأخلاقياتها المتعارف عليها.
- الدافع على استمرارية التعليم مدى الحياة.
- مهارات التعامل بكفاءة مع الظروف الصعبة.
- معلومات فنية حول مهنة المحاسبة، وعلومها كالتدقيق، والضرائب، والتوثيق واصدار التقارير.
- تقنيات وأنظمة المعلومات المحاسبية.

في حين أن دراسة (أحمد، 2004: 11-12) أكدت أن ممارسة مهنة المحاسبة بحاجة إلى ما يلي:

- تدريب المحاسب على أعمال تقييم الشركات، والترويج لبيع حصص المساهمات في رأس المال.
- تطوير أنظمة التعليم المحاسبي باستمرار لتتلاءم قدراتهم ومهاراتهم مع احتياجات سوق العمل، ليس فقط من النواحي الفنية والمعرفية، لكن أيضا من حيث القدرات الشخصية، واتخاذ القرارات، والمهارات المرتبطة بالقيادة، والعمل تحت ضغوط العمل، وضمن فريق.
- المعرفة بأساليب تكنولوجيا المعلومات، وربطها بالمحاسبة وممارسة مهنة المحاسبة.
- المعرفة الجيدة بإجراء البحوث التطبيقية في المحاسبة.

أما جمعية المحاسبين الدوليين فأكدت بأن بيئة الأعمال المعاصرة تتطلب خريجاً مؤهلاً لأداء العمل المحاسبي وممارسته في سوق العمل، من خلال اكسابه عدة مهارات مهنية وصفات تساعد على ممارسة مهنة المحاسبة، وتنقسم هذه المهارات إلى ما يلي:

### 1. المهارات الإدراكية: وتتضمن المهارات التالية (محمد، 2016: 200-201):

- مهارات فنية: يجب تزويد الطالب بمهارات فنية مختلفة وأهمها:

- **مهارات تشغيل المعرفة المهنية:** مثل مهارات استخدام برامج المحاسبة، وتقنيات المعلومات المحاسبية، ومهارات استخدام المعادلات الاحصائية والرياضية المستخدمة.
- **مهارات تطبيق المعرفة المهنية:** مثل مهارات تطبيق النظرية المحاسبية، ومهارات القياس المحاسبي، ومهارات كتابة التقارير المهنية، ومهارات اعداد الموازنات.
- **مهارات تحليلية وبنائية:** تتمثل بمهارات تحليل البيانات والمعلومات المحاسبية وتبويبها لأغراض مختلفة، ومهارات تصميم النظم المحاسبية المساعدة، وتصميم نماذج القرار وتحليلها، وتحليل درجة المخاطر.
- **مهارات تقييمية:** وتتضمن مهارات إمكانية اعداد التقديرات في مواقف الغموض، ومهارات اتخاذ القرارات، ومهارات تقييم النظم المحاسبية ومخرجاتها، ومهارات التفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات المحاسبية.
- **مهارات التعليم المحاسبي طويل الأجل:** وتتطلب فهم المستجدات بشأن المعرفة المحاسبية والقدرة على التعلم الذاتي.

## 2. المهارات السلوكية: وتتضمن المهارات التالية (محمد، 2016: 200 - 201):

- **المهارات الشخصية:** مثل التفاعل، والحوار، التوجيه الجيد والمهارات المرتبة بالمهنة من تعامل مع الإدارة، والزلاء، والموردين، وكل المرتبطين بالمهنة.
- **مهارات اجتماعية:** مهارات الاتصال، والقدرة على توصيل المعلومات، والتكيف والتحفيز، والعمل ضمن فريق، وطرح الأسئلة، ومهارات تقبل النقد، والتعامل مع الآخرين.
- **مهارات تنظيمية:** تتضمن مهارات البناء، والتخطيط التنظيمي.
- **مهارات تحمل المسؤولية:** تتضمن مهارات العمل الفعال، والتصرف بمسؤولية، واتباع الأسس الأخلاقية للمهنة.

## 4.10 مفهوم وأهمية التعليم المحاسبي

التعليم المحاسبي دعامة مهنة المحاسبة، حيث يوفر التعليم المحاسبي كوادر مؤهلة تمتلك المعارف والمهارات التي تمكنها من ممارسة عملها بشكل طبيعي (السقا والحمداني، 2012: 47). ويعد التعليم المحاسبي أحد حقول المعرفة ويحتل أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات وحقول المعرفة الأخرى، وتأتي أهميته لخصوصية النظرة إلى المحاسبة، والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي

في نطاق أي مجتمع من المجتمعات، وتتبع أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة ذاتها، وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (جبار، 2015: 17).  
ويُعرف التعليم المحاسبي بأنه كافة المعارف والخبرات والمهارات التي تتضمنها برامج المحاسبة الأكاديمية لتعزيز ممارسات المهنة الأخلاقية والمهنية بما يتضمن ثلاث جوانب رئيسة التعليم العلمي والعملية والتقني (Howieson, 2003: 77). ولقد أشارت العديد من الأدبيات السابقة لأهمية المحاسبة، فأكد كل من (Herring & Izard, 1992: 12) أن أهم الفوائد التي تعود للتعليم المحاسبي تتمثل في الآتي:

- **الفوائد المعرفية:** هي تلك العوائد التي تعبر عن المعرفة ومهارات حل المشكلات التي يكتسبها الطالب من التعليم المحاسبي.
  - **الفوائد السلوكية:** هي تلك العوائد التي تتمثل بمهارات التعامل مع الآخرين وكافة الأطراف المعنية والمهارات السلوكية والأخلاقية.
  - **الفوائد التأثيرية:** هي كافة العوائد التي تتمثل بالتأثيرات النفسية والتي تجعل الطالب مميزاً ولديه القدرة في التفكير والتخطيط المستقبلي للمهنة.
- وبالتالي، يستنتج الباحثون بأن التعليم المحاسبي المتكامل يعتبر حجر الأساس في تأهيل المحاسب المؤهل علمياً ومهنياً وتقنياً، وبذلك يكون هدف التعليم المحاسبي هو نقل المعرفة والمهارات اللازمة لممارسة المهنة مستقبلاً.

#### 5.10 الممارسات المهنية لمهنة المحاسبة:

لمهنة المحاسبة مجموعة من الممارسات المهنية، اتفق عليها علماء المحاسبة، والاتحادات المحاسبية المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

**الأمانة:** إن الأمانة عنصر هام ومبدأ هام في أي عمل كان فمن الواجب أن يكون المحاسب أميناً ومستقيماً في أداء عمله مميزاً عن غيره، فلا بد أن يتحلى المحاسب بهذه الميزة وأن تكون مبادئه الثابتة والراسخة فالأمانة أساس العمل (علي، 2009: 5 - 25).

**الموضوعية والاستقلال:** إن الموضوعية والاستقلال أساس الحياد والعدل فلا بد من المحاسب أن يتحلى بهن وأن يكون غير متسرع في إصدار القرارات أو الأحكام إلا بعد التأكد والتروي وجمع الأدلة والإثباتات الكافية ويجب أن يكون مستقلاً وبعيداً عن مزاج وأهواء الإدارة وسلطتها ولذلك فإن مدقق الحسابات الخارجي له دور كبير فيجب أن يكون مستقلاً تماماً وبعيداً كل البعد عن أهواء وآراء إدارة الشركة فهو



الذي يتخذ حكمه ويعطي رأيه كمراجع بشكل مستقل وموضوعي ودون تحيز أو عدم استقلال ويجب أن يكون رأيه شاملاً لما دقق دون أي لبس (السقا والحمداني، 2012: 48).

**الكفاءة المهنية والعناية الواجبة:** إنه من الواجب على المحاسب أن يقوم بمستوى معين وكفاءة معينة إذا ما كلف بتدقيق حسابات شركة ما وعادة يقاس هذا المستوى والمجهود المبذول حسب قدرات الشخص المتوسط وإن لم يجد المدقق في الاعتذار بعدم القيام بتلك المهمة إذاً يجب على المحاسب الالتزام بمبدأ الكفاءة المهنية والعناية الواجبة. يجب على المحاسب أن يؤدي عمله بكفاءة مهنية عالية فإن لم يجد في نفسه هذه الكفاءة لإنجاز مهمة ما فعليه أن يعتذر للعميل عن القيام بتلك المهمة، وتنقسم الكفاءة المهنية للمحاسب إلى مرحلتين مستقلتين: اكتساب الكفاءة المهنية، والمحافظة على الكفاءة المهنية (علي، 2009: 5 - 25).

**السلوك المهني:** إن كان المحاسب متصفاً بما سبق ذكره فإن ذلك ينعكس على سلوكه، حيث إن سلوك المحاسب المهني يتأثر بمهارات المحاسب، وصفاته، والتزامه بصفات المهنة وأخلاقياتها (علي، 2009: 5 - 25).

**المعايير الفنية:** يجب على المحاسب أن يلتزم بالعمل المهني وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المرتبطة بمهنة المحاسبة والتي تصدرها الهيئة أو الجمعية المهنية للمحاسبين وأيضاً يجب عليه أن يلتزم بتعليمات العميل أو رب العمل طالما أنها لا تتعارض مع متطلبات الأمانة والموضوعية والاستقلال (علي، 2009: 5 - 25).

**الثقة:** يجب على المحاسب المهني الذي يزاول مهن المحاسبة والمراجعة أن يكون على قدر عال من الثقة والمسؤولية وأن يلتزم فريق عمله بسلوكيات وأخلاقيات المهنة (علي، 2009: 5 - 25).

**السرية:** يلتزم المحاسبون باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني، ويجب على المحاسبين أن يراعوا المحافظة على السرية باستمرار ما لم يحصلوا على رخصة محددة بالإفصاح عن معلومات أو كان هناك واجب قانوني أو مهني بالإفصاح، ويجب على فريق العمل بمكتب المراجعة المحافظة على سرية المعلومات، ولا تتعلق السرية بالإفصاح عن المعلومات فحسب وإنما تتطلب أيضاً أن لا يستخدم المحاسب أو يبدو بمظهر من يستخدم هذه المعلومات لمصلحته الشخصية أو لمصلحة شخص ثالث (جبار، 2015: 17).

ويرى الباحثون أن ممارسة مهنة المحاسبة بحاجة إلى عناية ودقة وسرية وموضوعية، وعلى المحاسب أن يكون قادراً على فهم التطورات والتغيرات، وأن يتمتع بالمرونة الكافية لتغيير وجهة نظره حسب مقتضيات الموقف، وطبيعة التعديلات التي تطرأ على المهنة ومعاييرها المحاسبية.

## الدراسة الميدانية

### 11. منهج الدراسة

سوف يتم الاعتماد على منهجين في الدراسة وهما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، حيث توجد علاقة وثيقة بين المنهجين يرخي بظلاله نعيماً على سير المعرفة والعلوم البشريّة. حيث يزود الاستقراء الاستنباط بمقدماتٍ كليّة مأخوذة من الواقع صحيحة وصادقة كما هي في المجتمع، وبدوره يبحثُ الاستنباط في نتائج الاستقراء وله منه مكان المُراجَع والمَدَقَق؛ لأنّ القضايا الكليّة التي نصل إليها بالملاحظة والتجريب لا نتمكن من التأكد منها إلا بتعميمها على الجزئيات الجديدة (إبراهيم، 1999: 13)، أي أنّ كلاهما يرفدُ بعضه الآخر، ويثمر ذلك عن توطيد أسس وصحة التفكير والمنطق البشريّ.

### 1.11 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من فئتين؛ الفئة الأولى تمثلت بكافة أعضاء هيئة التدريس بكلية الأعمال المالية والادارية، والبالغ عددهم نحو (20) عضو هيئة تدريس، أما الفئة الثانية فكانت عبارة عن جميع طلبة قسم المحاسبة بدرجة البكالوريوس والبالغ عددهم خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2021/2020) نحو (181) طالباً وطالبة، منهم (138) دبلوم، و(43) بكالوريوس، وكانت نسبة الطلبة الذكور (63%)، بينما بلغت نسبة الإناث (37%). ويوضح الباحثون فيما يلي نبذة مختصرة حول كلية فلسطين التقنية - دير البلح:

حيث نشأت الكلية عام 1992 بإمكانيات متواضعة في تجهيزاتها وتخصصاتها، إلا أن الحاجة إلى التعليم التقني والتدريب الفني ازدادت لأجل مواكبة هذا التطور الهائل في نظام الحياة والمجتمع الذي صاحبه نقص حاد في المهندسين والفنيين المتخصصين المؤهلين تقنياً. وبدت الحاجة إلى إيجاد كوادر ماهرة وقادرة على القيام بمهام المهندس المتخصص والفني في مختلف التخصصات، واستجابة لتلك العوامل برزت كلية فلسطين التقنية كمؤسسة تقنية تعليمية متخصصة رائدة تعمل على دمج استخدام الحاسوب والتقنيات المتطورة في الحياة، وصقل العقلية العلمية المبدعة والمبتكرة لمواكبة التطورات العلمية المتسارعة. وتسعى كلية فلسطين التقنية - دير البلح من خلال تبنيها لمنهج التخطيط الاستراتيجي لرسم

صورة واضحة للكلية للسنوات الخمس القادمة، وذلك لتطوير الكلية وتعزيز مكانتها في خدمة وتنمية المجتمع المحلي.

وقد حرصت كلية فلسطين التقنية دير البلح منذ أكثر من سبعة وعشرين عاماً على إعداد الكفاءات المبدعة والموائمة لمتطلبات سوق العمل والتي تتميز بأخلاق المهنة دعماً منها في بناء الاقتصاد الوطني ، ومن منطلق السعي نحو مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي فقد قامت الكلية بافتتاح برامج للبكالوريوس والدبلوم، وذلك بفتح (8) تخصصات بكالوريوس متنوعة إضافة إلى (16) تخصصاً لدرجة الدبلوم والسعي الجاد لفتح المزيد من التخصصات النوعية خلال الفترة القادمة مما دفع الكلية إلى التوسع خارج الرقعة الجغرافية التي تغطيها بإنشاء مقر جديد لها في مدينة غزة عام (2015) ضم في جنباته كافة التخصصات التي تطرحها الكلية الأم وشهد إقبالاً لافتاً منذ افتتاحه نظراً لنوعية البرامج التي تطرحها الكلية وتناسبها مع احتياجات السوق المتغيرة. واستجابة لتلك المتغيرات لتطوير السياسات التعليمية فإن الكلية عملت على رفع جودة العملية التعليمية، والتحسين، والتطوير المستمر في مختلف التخصصات التقنية فيها، وأدخلت نظام التعليم الإلكتروني كأحد الأنظمة المساندة للدراسة من أجل تطوير تكنولوجيا التعليم بالكلية إضافة إلى تطوير وتحديث بعض التخصصات لتواكب المتغيرات الحديثة واستحداث مركز التدريب المهني التابع لقسم التعليم المستمر والذي يضم (10) تخصصات مهنية تقنية.

فيما يتعلق برؤية الكلية فنتمثل في الآتي: "نحو جامعة تقنية رائدة ترقى بالإنسان والوطن بما يلبي احتياجات المجتمع المتجددة ويحقق التنمية المستدامة". أما رسالة الكلية: "تلتزم كلية فلسطين التقنية - دير البلح بتقديم برامج تقنية وأكاديمية متميزة تساهم في إعداد مخرجات وطنية مؤهلة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير لخدمة المجتمع وبنائه من أجل الرفعة والتطور".

ومن أهم غايات الكلية:

- 1- تطوير التعليم التقني والأكاديمي في مختلف التخصصات لسد احتياجات المجتمع وفقاً للمعايير الوطنية والعالمية.
- 2 - تحسين البيئة التعليمية التعلمية من أجل تقديم وتوفير الخدمات والتسهيلات المناسبة لجميع العاملين والطلبة بالكلية.
- 3 - تعزيز وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية للكلية بما يتفق مع رؤية ورسالة الكلية وغاياتها الاستراتيجية.
- 4 - تنمية الموارد المالية للكلية وترشيد النفقات بما يحقق التوازن في الموازنة والاعتماد الكامل على الذات.

5 - تطوير قدرات الكلية كي تتبوأ دوراً مميزاً في تنمية وتلبية حاجات المجتمع.  
(<https://www.ptcdb.edu.ps/ar/about>)

ويعمل في الكلية نحو (189) موظفاً وموظفة منهم متفرغين، منهم بعقود ودوام جزئي، وتعمل الكلية على تطوير كافة تخصصاتها الإدارية والمالية، وتمنح درجتي الدبلوم والبكالوريوس في كثير من التخصصات.

### 2.11 عينة الدراسة

اختيرت عينة الدراسة من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار (20) عضو هيئة تدريس بالكلية، إضافة إلى (60) طالباً وطالبة، فاستجاب منهم (12) عضو هيئة تدريس، و(54) طالباً وطالبة.

### 3.11 أداة الدراسة

اطلع الباحثون على عدد من الدراسات السابقة والبحوث ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي، والممارسات المهنية والأخلاقية للمحاسب، وجرى مشورة ذوي الاختصاص، وبناءً على ذلك تم تحديد مجالات الاستبانة، وصياغة العبارات المناسبة، فكانت الاستبانة عبارة عن (32) فقرة، تتوزع إلى أربع مجالات رئيسية، وذلك على النحو الآتي:

**المتغير المستقل:** واقع التعليم المحاسبي بكلية فلسطين التقنية (22) فقرة تتوزع إلى مجالين:

**المجال الأول:** التأهيل الأكاديمي (8 فقرات).

**المجال الثاني:** التأهيل العملي (14 فقرات).

**المتغير التابع:** الممارسات المهنية والأخلاقية للمحاسب، ويتضمن (16) فقرة تتوزع إلى مجالين:

**المجال الأول:** الممارسات المهنية (8 فقرات).

**المجال الثاني:** الممارسات الأخلاقية (8 فقرات).

### 4.11 الأسلوب الإحصائي

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فروضها، استخدم الباحثون مجموعة من الاختبارات الوصفية والاستدلالية، وهي على النحو الآتي:

التكرارات والنسب المئوية: (Frequencies and Percent) ويستخدم هذا الأمر للتعرف إلى تكرار استجابات الفئة.

معاملات الارتباط: (Correlation Coefficient) للتحقق من صدق الاستبانة وثباتها، والعلاقة بين المتغيرات.

طريقة التجزئة النصفية: (Split-Half Coefficient) للتعرف إلى ثبات الاستبانة.  
 معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha Coefficient) للتعرف إلى ثبات استبانة الدراسة.  
 اختبار التوزيع الطبيعي: (Normal Test) ويستخدم هذا الأمر للتعرف إلى طبيعة البيانات إذا كانت تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا، حيث تم استخدام اختبار كولمغروف- سمرنوف (-Sample Kolmogorov Smirnov) لمناسبته لطبيعة العينة.  
 المتوسط الحسابي: (Mean) ويستخدم هذا الأمر للتعرف إلى طبيعة استجابات العينة على فقرات ومجالات الاستبانة.  
 الانحراف المعياري: (Standard deviation) ويستخدم للتعرف إلى انحرافات استجابات العينة عن الوسط الحسابي لتقديراتهم.  
 الوزن النسبي: (Percentage) ويستخدم هذا الاختبار للتعرف إلى الوزن النسبي لاستجابات العينة على فقرات ومجالات الاستبانة وتفاعلهم حولها.  
 اختبار (One Sample T -Test): للتعرف إلى الفروق بين المتوسط الفعلي، والمتوسط الحيادي.  
 اختبار: (Independent Samples T - Test) للتعرف إلى الفروق بين مجموعتين مستقلتين.  
 اختبار: (One Way ANOVA) للتعرف إلى الفروق بين ثلاث مجموعات فأكثر.

### 5.11 الوصف الاحصائي لعينة الدراسة

تناول الباحثون من خلال الجدول (1) وصفاً إحصائياً لعينة الدراسة لفئتي الدراسة طلبة برامج المحاسبة وأعضاء هيئة التدريس بالكلية:

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة

النسبة المئوية	العدد	البيان	الصفة
18.20	12	عضو هيئة تدريس	
81.80	54	طالب	
100.0	66	الإجمالي	جنس الطلبة
61.1	33	ذكر	
38.9	21	أنثى	
100.0	54	الإجمالي	برنامج الطلبة
48.15	26	دبلوم	
51.85	28	بكالوريوس	
100.0	54	الإجمالي	جنس عضو هيئة التدريس
75.00	9	ذكر	
25.00	3	أنثى	
100.0	12	الإجمالي	

دور التعليم المحاسبي في تنمية المهارات المحاسبية لطلاب كلية فلسطين التقنية ..

25.00	3	5 سنوات فأقل	سنوات الخدمة
41.67	5	6 – 10 سنوات	
8.33	1	11 – 15 سنة	
25.00	3	أكثر من 15 سنة	
100.0	12	الإجمالي	المستوى التعليمي
66.67	8	ماجستير	
33.33	4	دكتوراه	
100.0	12	المجموع	

يتضح من الجدول أن عينة الدراسة تنقسم إلى (18.20%) أعضاء هيئة تدريس بالكلية، و(81.80%) من الطلبة منهم (61.1%) ذكور، و(38.9%) إناث، ومنهم (48.15%)، و(51.85%).

### 6.11 اختبار التوزيع الطبيعي

جرى تحديد طبيعة منحنى البيانات من خلال استخدام اختبار كولمجروف – سمرنوف (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)، لمناسبته لطبيعة عينة الدراسة، وهذا يفيد في طبيعة الاختبارات الواجب استخدامها معلمية أو غير معلمية، والجدول رقم (2) يوضح النتائج:

جدول (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة

م.	البيان	عدد الفقرات	قيمة الاختبار	قيمة (SIG.)
1	التعليم المحاسبي	16	0.657	0.511
2	الممارسات المهنية والأخلاقية	16	0.378	0.705

\*\* (Z) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.01) تساوي (2.58)

\* (Z) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) تساوي (1.96)

يوضح الجدول رقم (2) أن جميع قيم (Sig.) الاحتمالية كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05، ( $sig. > 0.05$ )، وكانت قيم (Z) المحسوبة أقل من قيمة (Z) الجدولية، وعليه يمكن القول بأن الاستبانات تتبع توزيعاً طبيعياً، وعليه يجب استخدام الاختبارات المعلمية في هذه الدراسة.

## 7.11 تحليل البيانات

جرى استخدام اختبار ت للعينة الواحدة (One Sample T test)؛ من أجل تبويب وتحليل البيانات، والوقوف على درجة موافقة عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ومجالاتها، حيث تم تحليل بيانات المتغير المستقل، ثم المتغير التابع، وفيما يلي توضيح للنتائج:

## 1 - تحليل بيانات المتغير المستقل:

جدول رقم (3): اختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المجال الأول "التأهيل الأكاديمي"

م.	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	تقدم الكلية مقررات دراسية محاسبية تتناسب مع طبيعة الظروف المحيطة.	3.53	0.827	70.60	5.21	0.000	5
2	يشرف على برنامج المحاسبة أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة.	3.97	0.992	79.40	7.94	0.000	1
3	يحرص أعضاء هيئة التدريس على التأهيل الأكاديمي للطلاب.	3.591	0.928	71.82	5.17	0.000	4
4	يقدم برنامج المحاسبة موضوعات محاسبية نظرية تتناسب مع قدرات الطلبة.	3.515	1.06	70.30	3.96	0.000	6
5	تعزز المقررات الدراسية ميول الطالب نحو مهنة المحاسبة.	3.273	1.09	65.46	2.034	0.046	7
6	تساعد المقررات النظرية على فهم الإطار والمعايير المحاسبية.	3.656	1.072	73.12	4.90	0.000	3
7	يوجد مقررات دراسية نظرية مترابطة ومتسلسلة حسب سنوات الإعداد للمحاسب.	3.667	0.997	73.34	5.43	0.000	2
8	تقوم الكلية بتحديث برامجها ومقرراتها المحاسبية للتوافق مع تطور المهنة.	3.08	1.10	61.60	0.56	0.578	8
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.533</b>	<b>0.718</b>	<b>70.66</b>	<b>6.028</b>	<b>0.000</b>	

\*\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.627)

\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.00)

يتضح من الجدول (3) أن معظم قيم الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، ولم تصل لدرجة الحياد (3)، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وجاءت جميعها موجبة.

الجدول يبين أن واقع التعليم المحاسبي الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية جاء أعلى من المتوسط بنسبة (70.66%)، وجاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأولى وتنص على (يشرف على برنامج المحاسبة

أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة)، بوزن نسبي (79.40%)، ويرجع ذلك إلى اهتمام الكلية بطرق تعيين وتوظيف الأكاديميين، وتوفر أعضاء هيئة تدريس لديهم خبرات مؤهلات مناسبة، بينما جاءت الفقرة رقم (8) بالمرتبة الأخيرة وتنص على (تقوم الكلية بتحديث برامجها ومقرراتها المحاسبية للتوافق مع تطور المهنة)، بوزن نسبي (61.60%)، وهذا يرجع إلى أن تغيير المقررات بحاجة إلى جهود كبيرة، وتفضل الكلية تطوير وإعداد طبقات جديدة بدلاً من التغيير بشكل كامل. لكن يتضح أن التأهيل العلمي جاء بمستوى مرتفع، وهذا يدل على اهتمام الكلية بكافة المقررات النظرية، وتوفير أدوات لتطوير تخصص المحاسبة بالكلية لأن التخصص يحظى بإقبال من طلبة الثانوية.

جدول رقم (4): اختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المجال الثاني "التأهيل العملي"

م.	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	قيمة (SIG.)	الرتبة
1	تتيح الكلية للطالب فرصة التدريب في مؤسسات خارجية.	2.515	1.33	50.30	-2.97	0.004	8
2	يتوفر بالكلية مختبرات لتدريب الطلبة على ممارسة مهنة المحاسبة.	2.88	1.21	57.60	-0.82	0.42	6
3	يتضمن تخصص المحاسبة مقررات عملية تساعد الطالب على التكيف مع بيئة العمل مستقبلاً.	2.864	1.20	57.28	-0.92	0.360	7
4	يتوفر بالجامعة مقررات عملية تعزز مهارات الطالب في مجالات المحاسبة والتدقيق.	3.00	1.15	60.00	0.000	1.00	5
5	يبحث عضو هيئة التدريس على تطبيق القيود والمعايير المحاسبية بشكل عملي.	3.258	1.057	65.16	1.98	0.052	2
6	تقدم الكلية برامج محاسبية تسهم في تطوير أداء الطالب في استخدام الحاسوب.	3.35	1.03	67.00	2.75	0.008	1
7	يتوفر موضوعات ترتبط بالتقنيات المحاسبية الحديثة.	3.23	0.873	64.60	2.11	0.038	3
8	تقدم الكلية سبل تطبيق المعايير المحاسبية عبر البرامج الحاسوبية.	3.015	0.999	60.30	0.123	0.902	4
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.013</b>	<b>0.831</b>	<b>60.26</b>	<b>0.130</b>	<b>0.897</b>	

\*\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.627)

\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.00)

يتضح من الجدول (4) أن معظم قيم الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن معظم المتوسطات الحسابية دالة إحصائياً، ولم تصل لدرجة الحياد (3)، وكانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وجاءت معظمها سالبة.



الجدول يبين أن واقع التعليم المحاسبي العملي في كلية فلسطين التقنية جاء في حدود المتوسط بنسبة (60.62%)، وهي نسبة متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (6) بالمرتبة الأولى وتتص على (تقدم الكلية برامج محاسبية تسهم في تطوير أداء الطالب في استخدام الحاسوب)، بوزن نسبي (67%)، وهي نسبة متوسطة، ولعل ذلك يرجع إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة لتطوير المختبرات، بينما جاءت الفقرة رقم (1) بالمرتبة الأخيرة وتتص على (تتيح الكلية للطالب فرصة التدريب في مؤسسات خارجية)، بوزن نسبي (50.30%)، وجاءت النسبة متوسطة لأنه تم إلغاء فترة التدريب في الكلية، ويتضح أن التعليم المحاسبي العملي جاء متوسطاً، وبحاجة إلى تطوير لأن كلية فلسطين التقنية تتبع طرق وأنظمة لا توفر فرصاً للطالب لتطوير نفسه ومهاراته من خلال التدريب في المؤسسات والبنوك والشركات.

## 2 - تحليل بيانات المتغير التابع:

جدول رقم (5): اختبار (T) للعينة الواحدة ل فقرات المجال الثالث "الممارسات المهنية"

م.	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	قيمة (SIG.)	الرتبة
1	تعد البرامج التي تقدمها الكلية مناسبة لظروف وسوق العمل في قطاع غزة.	3.273	1.13	65.46	1.96	0.054	4
2	يكتسب الطالب المهارات والقدرات التي تناسب طبيعة العمل في قطاع غزة.	3.212	1.14	64.24	1.51	0.137	6
3	يمتلك الطالب المهارات الكافية ليكن مدققاً للحسابات مستقبلاً.	3.22	1.06	64.40	1.63	0.109	5
4	تقدم الكلية برامج أكاديمية تتنوع فيها أنواع المحاسبة التي يمكن للطالب أن يكتسبها.	3.35	1.03	67.00	2.75	0.008	3
5	تهتم الكلية بجوانب ممارسة مهنة المحاسبة من النواحي المهنية والأخلاقية.	3.58	1.11	71.60	4.21	0.000	1
6	يخضع الطالب لعدد ساعات كافي لتطوير مهاراته وقدراته.	3.10	1.21	62.00	0.609	0.544	7
7	تمنح الكلية الطالب فترة تدريب تجعله قادراً على الاندماج بمتطلبات سوق العمل المحاسبي.	2.576	1.359	51.52	-2.54	0.014	8
8	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	3.515	0.949	70.30	4.41	0.000	2
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.225</b>	<b>0.814</b>	<b>64.50</b>	<b>2.25</b>	<b>0.028</b>	

\*\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.627)

\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.00)

يتضح من الجدول (5) أن معظم قيم الاحتمال (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن معظم المتوسطات الحسابية وصلت لدرجة الحياد (3)، وكانت معظم قيم (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية، وجاءت معظمها سالبة.

الجدول يبين أن مستوى الممارسات المهنية للطالب جاء متوسطاً بنسبة (64.50%)، وجاءت الفقرة رقم (5) بالمرتبة الأولى وتنص على (تهتم الكلية بجوانب ممارسة مهنة المحاسبة من النواحي المهنية والأخلاقية)، بوزن نسبي (71.60%)، وذلك لأن المعايير المهنية والأخلاقية من أهم عوامل تطوير أداء المحاسب مستقبلاً وقدرته على التكيف مع متطلبات السوق، بينما جاءت الفقرة رقم (7) بالمرتبة الأخيرة وتنص على (تمنح الكلية الطالب فترة تدريب تجعله قادراً على الاندماج بمتطلبات سوق العمل المحاسبي)، بوزن نسبي (51.52%)، وهذا يرجع إلى إلغاء الكلية لفترة التدريب المتاحة للطلبة منذ عدة سنوات، وبشكل عام جاء مستوى الممارسات المهنية متوسطاً وهذا يدل على أن الكلية لا تولي اهتمام بتدريب الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل، وعلى الكلية الاهتمام بهذا الجانب لأنه من جوانب المنافسة مع الكليات والجامعات الأخرى.

جدول رقم (6): اختبار (T) للعينة الواحدة لفقرات المجال الرابع "الممارسات الأخلاقية"

م.	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	قيمة (SIG.)	الترتبة
1	تهتم الكلية بأخلاقيات مهنة المحاسبة.	3.91	0.956	78.20	7.72	0.000	1
2	تخصص الكلية مقررات دراسية لتنمية أخلاق مهنة المحاسبة.	3.424	1.138	68.48	3.03	0.004	5
3	تتضمن برامج الكلية موضوعات تعزز تحري الدقة لدى طلبتها.	3.344	1.011	66.88	2.72	0.008	6
4	يبحث عضو هيئة التدريس الطلبة على الموثوقية في جمع البيانات والمعلومات المحاسبية.	3.61	1.04	72.20	4.75	0.000	3
5	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على تحري الصدق في إجراء المعاملات المحاسبية.	3.894	0.979	77.88	7.42	0.000	2
6	تنمي الكلية روح التعاون لدى طلبتها.	3.515	1.04	70.30	4.02	0.000	4
7	تقيم الكلية ندوات وورش عمل لتطوير الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة.	2.727	1.248	54.54	-1.78	0.080	8
8	توفر الكلية أدوات تقييم لاكتساب الطلبة لأخلاقيات المهنة.	2.864	1.299	57.28	-0.85	0.397	7
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.41</b>	<b>0.877</b>	<b>68.20</b>	<b>3.79</b>	<b>0.000</b>	

\*\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.627)

\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.00)

يتضح من الجدول (6) أن معظم قيم الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن معظم المتوسطات الحسابية لم تصل لدرجة الحياد (3)، وكانت معظم قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وجاءت معظمها موجبة.

الجدول يبين أن مستوى الممارسات الأخلاقية للطالب جاء أعلى من المتوسط بنسبة (68.20%)، وجاءت الفقرة رقم (1) بالمرتبة الأولى وتنص على (تهتم الكلية بأخلاقيات مهنة المحاسبة)، بوزن نسبي

(78.20%)؛ لأن أخلاقيات مهنة المحاسبة تجعل المحاسب يتمتع بالصدق والدقة والوضوح والموضوعية في تناول مهامه ومسؤولياته وبالتالي ينعكس ذلك على قدرته على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بينما جاءت الفقرة رقم (7) بالمرتبة الأخيرة وتتص على (تقييم الكلية ندوات وورش عمل لتطوير الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة)، بوزن نسبي (54.54%)، وذلك يرجع إلى أن عقد الورش والندوات بحاجة إلى إمكانات ودعم من المؤسسات التعليمية الأخرى، وهو غير متاح بشكل مستمر لذا فإن الاهتمام بالندوات وورش العمل لم يكن بالمستوى المطلوب، ويرى الباحثون بأن أخلاقيات مهنة المحاسبة ذات أهمية بالغة بالنسبة لممارسة المهنة، وتساعد في تكيف الطالب مع متطلبات سوق العمل بكافة المؤسسات والشركات.

### 8.11 اختبار الفرضيات

**فرض رئيسي أول:** يوجد دور للتعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.  
من أجل التحقق من الفرض الرئيسي الأول، استخدم الباحثون اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل إيجاد العلاقة الخطية بين التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية وتنمية مهارات الطالب المحاسب، وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول رقم (7): معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التعليم المحاسبي ومهارات الطالب المحاسب

المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط	قيمة (F)	قيمة (SIG.)
التعليم المحاسبي (الأكاديمي والعملي) مهارات الطالب المحاسب (المهنية والأخلاقية)	0.798	0.636	0.630	111.89	0.000

يتضح من الجدول رقم (7) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب أكاديمياً وعملياً وممارساته المهنية والأخلاقية (0.798)، وكان معامل التفسير (0.636)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل الأكاديمي والعملي في كلية فلسطين التقنية يؤثر

بنسبة (63.60%) في ممارسات المحاسب المهنية والأخلاقية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (8): نموذج انحدار بين التعليم المحاسبي ومهارات الطالب

النموذج	المعامل	قيمة (BETA)	قيمة (T)	قيمة (SIG.)
الثابت	0.251		0.85	0.399
التعليم المحاسبي	0.937	0.798	10.58	0.000

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{مهارات الطالب المحاسب} = 0.251 + (0.937 \times \text{التأهيل الأكاديمي والعملي})$$

النتائج الواردة تؤكد على قبول الفرض القائل: يوجد دور للتعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ويرى الباحثون بأن التأهيل الأكاديمي والعملي يتضمن مقررات تهتم بمبادئ ومعايير ممارسة المحاسبة وتطبيقاتها، كما أن كلية فلسطين التقنية تسعى لتعزيز ميول واتجاهات وقيم وأخلاقيات طلبتها، ويتضمن برنامج المحاسبة على مقرر يتعلق بأخلاقيات المهنة والمعايير المحاسبية لذا فإن هذه المقررات لها أثر ودور مهم في تنمية مهارات الطالب المحاسب حيث اتفقت مع دراسة (محمد، 2015: مدوخ، 2015).

ويتفرع عن الفرض السابق الفروض التالية:

الفرض الفرعي الأول: يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

من أجل التحقق من الفرض الفرعي الأول استخدم الباحثون اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل إيجاد العلاقة الخطية بين التأهيل الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية وتنمية الممارسات المهنية للطالب المحاسب، وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول رقم (9): معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التأهيل الأكاديمي والممارسات

المهنية					المتغيرات
معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (SIG.)	
0.721	0.519	0.512	69.17	0.000	التعليم المحاسبي (الأكاديمي)
					مهارات الطالب المحاسب (المهنية)

يتضح من الجدول رقم (9) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب أكاديمياً وممارساته المهنية (0.721)، وكان معامل التفسير (0.519)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية يؤثر بنسبة (51.90%) في ممارسات المحاسب المهنية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (10): نموذج انحدار بين التأهيل الأكاديمي والممارسات المهنية

النموذج				النموذج
معامل	قيمة (BETA)	قيمة (T)	قيمة (SIG.)	
0.340	0.961	0.340	0.340	الثابت
0.817	0.721	8.32	0.000	التأهيل الأكاديمي

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{الممارسات المهنية} = 0.340 + (0.817 \times \text{التأهيل الأكاديمي})$$

النتائج الواردة تؤكد على قبول الفرض القائل: يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت مع دراسة (محمد، 2016: مدوخ، 2015: Jermias, 2017) ولم تتفق مع دراسة (مطر وآخرون، 2015: الفطيمي، 2014) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد دور للإعداد العملي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

من أجل التحقق من الفرض الفرعي الثاني، استخدم الباحثون اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل إيجاد العلاقة الخطية بين التأهيل العملي في كلية فلسطين التقنية وتنمية الممارسات المهنية للطلاب المحاسب، وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول رقم (11): معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التأهيل العملي والممارسات

المهنية					المتغيرات
معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (SIG.)	
0.706	0.499	0.491	63.73	0.000	التعليم المحاسبي (العملي) مهارات الطالب المحاسب (المهنية)

يتضح من الجدول رقم (11) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب عملياً وممارساته المهنية (0.706)، وكان معامل التفسير (0.499)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل العملي في كلية فلسطين التقنية يؤثر بنسبة (49.90%) في ممارسات المحاسب المهنية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (12): نموذج انحدار بين التأهيل العملي والممارسات المهنية

النموذج	المعامل	قيمة (BETA)	قيمة (T)	قيمة (SIG.)
الثابت	1.140		4.207	0.000
التأهيل العلمي	0.692	0.706	7.983	0.000

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{الممارسات المهنية} = 1.140 + (0.692 \times \text{التأهيل العملي})$$

النتائج الواردة تؤكد على قبول الفرض القائل: يوجد دور للإعداد العلمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت مع دراسة (مدوخ، 2015: محمد، 2015) ولم تتفق مع دراسات (محمود وآخرون، 2015: مطر وآخرون، 2015: Chen et al., 2009) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

**الفرض الفرعي الثالث:** يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.  
من أجل التحقق من الفرض الفرعي الثالث، استخدم الباحثون اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل إيجاد العلاقة الخطية بين التأهيل الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية وتنمية الممارسات الأخلاقية للطلاب المحاسب، وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول رقم (13): معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التأهيل الأكاديمي

والممارسات الأخلاقية					المتغيرات
معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (SIG.)	
0.649	0.421	0.412	46.573	0.000	التعليم المحاسبي (الأكاديمي) مهارات الطالب المحاسب (الأخلاقية)

يتضح من الجدول رقم (13) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب أكاديمياً وممارساته الأخلاقية (0.649)، وكان معامل التفسير (0.421)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية يؤثر بنسبة (42.10%) في ممارسات المحاسب الأخلاقية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (14): نموذج انحدار بين التأهيل الأكاديمي والممارسات الأخلاقية

النموذج	المعامل	قيمة (BETA)	قيمة (T)	قيمة (SIG.)
الثابت	0.609		1.455	0.151
التأهيل الأكاديمي	0.793	0.649	6.824	0.000

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{الممارسات الأخلاقية} = 0.609 + (0.793 \times \text{التأهيل الأكاديمي})$$

النتائج الواردة تؤكد على قبول الفرض القائل: يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت الدراسة مع (مدوخ، 2015: محمد، 2015) ولم تتفق مع (الصوالحة وعبيدات، 2014) أرباب العمل ومكاتب التدقيق الخارجي الفرض الفرعي الرابع: يوجد دور للإعداد التقني في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

من أجل التحقق من الفرض الفرعي الرابع، استخدم الباحثون اختبار تحليل الانحدار البسيط من أجل إيجاد العلاقة الخطية بين التأهيل العلمي في كلية فلسطين التقنية وتنمية الممارسات الأخلاقية للطالب المحاسب، وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول رقم (15): معامل الارتباط ومعامل التحديد وقيمة F وقيمة الاحتمال للعلاقة بين التأهيل العلمي والممارسات

#### الأخلاقية

المتغيرات	معامل الارتباط	معامل التحديد	الارتباط الحقيقي	قيمة (F)	قيمة (SIG.)
التعليم المحاسبي (العملي)	0.613	0.375	0.366	38.474	0.000
مهارات الطالب المحاسب (الأخلاقية)					

يتضح من الجدول رقم (15) بأن قيمة الاحتمال (Sig.) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمستقل دالة إحصائياً، حيث بلغ معامل الارتباط بين تأهيل المحاسب عملياً وممارساته الأخلاقية (0.613)، وكان معامل التفسير (0.375)، وهذا يدل على أن التغير الحاصل في طبيعة التأهيل العملي في كلية فلسطين التقنية يؤثر بنسبة (37.50%) في ممارسات المحاسب الأخلاقية داخل سوق العمل. وفيما يلي بيان لمعادلة الانحدار:

جدول رقم (16): نموذج انحدار بين التأهيل العملي والممارسات الأخلاقية

النموذج	المعامل	قيمة (BETA)	قيمة (T)	قيمة (SIG.)
الثابت	1.459		4.477	0.000
التأهيل العملي	0.647	0.613	6.203	0.000

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة الاحتمال (Sig.) كانت أقل من مستوى الدلالة للمتغير والثابت، وبناءً على النتائج الواردة في الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$\text{الممارسات الأخلاقية} = 1.459 + (0.647 \times \text{التأهيل العملي})$$



النتائج الواردة تؤكد على قبول الفرض القائل: يوجد دور للإعداد التقني في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت الدراسة مع (مدوخ، 2015) ولم تتفق مع (محمود وآخرون، 2015، مطر وآخرون، 2015) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. فرض رئيسي ثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الصفة (الطالب، عضو هيئة التدريس). من أجل اختبار الفرض الرئيسي الثاني، تم استخدام اختبار (T) للفروق بين مجموعتين مستقلتين، وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول رقم (17): اختبارات للفروق بين مجموعتين تبعاً لمتغير الصفة

النموذج	الصفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	قيمة (SIG.)
التعليم المحاسبي (الأكاديمي والعملي)	عضو هيئة تدريس	12	4.005	0.554	4.726	0.000
	طالب	54	3.11	0.602		
مهارات الطالب المحاسب (الممارسات المهنية والأخلاقية)	عضو هيئة تدريس	12	3.87	0.563	2.765	0.007
	طالب	54	3.194	0.802		

\*\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.01) تساوي (2.627)  
\* (T) الجدولية عند درجات حرية (65) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (2.00)

يتضح من الجدول أن قيم الاحتمال جاءت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وأن قيم ت المحسوبة أكبر من قيمة ت الجدولية، وبالتالي توجد فروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة، ويجب قبول الفرض البديل التالي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الوسيط (عضو هيئة التدريس، الطالب). حيث يتضح أن الفروق جاءت لصالح أعضاء هيئة التدريس.

## 11. 9 مناقشة نتائج الدراسة

تشير نتائج الدراسة إلى وجود دور للتعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب. ويرى الباحثون بأن التأهيل الأكاديمي والعملي يتضمن مقررات تهتم بمبادئ ومعايير ممارسة المحاسبة وتطبيقاتها، كما أن كلية فلسطين التقنية تسعى لتعزيز ميول واتجاهات وقيم وأخلاقيات

طلبتها. ويتضمن برنامج المحاسبة مقررأ يتعلق بأخلاقيات المهنة والمعايير المحاسبية، لذا فإن هذه المقررات لها أثر ودور مهم في تنمية مهارات الطالب المحاسب حيث اتفقت مع دراسة (محمد، 2015: مدوخ، 2015). كما تؤكد الدراسة على قبول الفرض القائل: يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت مع دراسة (محمد، 2016: مدوخ، 2015: Jermias, 2017) ولم تتفق مع دراسة (مطر وآخرون، 2015: الفطيمي، 2014). كما أن نتائج الدراسة تشير أيضاً إلى وجود دور للإعداد العلمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت مع دراسة (مدوخ، 2015: محمد، 2015) ولم تتفق مع دراسة (محمود وآخرون، 2015: مطر وآخرون، 2015: Chen et al., 2009). كما أن نتائج الدراسة تشير أيضاً إلى وجود دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت الدراسة مع (مدوخ، 2015: محمد، 2015) ولم تتفق مع (الصوالحة وعبيدات، 2014) أرباب العمل ومكاتب التدقيق الخارجي، كما أن نتائج الدراسة تشير أيضاً إلى وجود دور للإعداد التقني في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب حيث اتفقت الدراسة مع (مدوخ، 2015) ولم تتفق مع (محمود وآخرون، 2015، مطر وآخرون، 2015).

## 12. نتائج وتوصيات الدراسة

### 1.12 نتائج الدراسة واستنتاجاتها

1. يوجد دور للتعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
2. يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
3. يوجد دور للإعداد العملي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات المهنية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
4. يوجد دور للإعداد الأكاديمي في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
5. يوجد دور للإعداد التقني في كلية فلسطين التقنية في تنمية الممارسات الأخلاقية لدى الطالب المحاسب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية في تنمية مهارات الطالب المحاسب تعزى لمتغير الصفة (الطالب، عضو هيئة التدريس)، وكانت تلك الفروق جاءت لصالح أعضاء هيئة التدريس.

## 2.12 توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحثون بالآتي:

1. ضرورة ربط المقررات النظرية بطبيعة سوق العمل، وأخلاقيات وممارسات مهنة المحاسبة في قطاع غزة.
2. ضرورة أن تهتم كلية فلسطين التقنية بمقررات تتعلق بأخلاقيات المهنة والمقررات العلمية.
3. منح الطالب فرص تدريب واسعة في مؤسسات وشركات نظراً لضعف التأهيل العملي في الكلية.
4. ضرورة أن يولي أعضاء هيئة التدريس أهمية بالغة لجوانب أخلاقيات المحاسب.
5. ضرورة أن تتبع الجامعات سبل جديدة في تدريب وتطوير الطلبة المحاسبين مثل نظام التدريب بأنظمة المحاكاة.
6. ضرورة أن ترفع كلية فلسطين التقنية مستوى تعاونها مع مؤسسات المجتمع المحلي، والجهات المختصة والجهات المتعاونة في مجال تدريب المحاسبين.
7. ضرورة أن يكون هناك توافق وتكامل بين عمل نقابات المحاسبة والمراجعة وبين كلية فلسطين التقنية ومؤسسات المجتمع المحلي الخاصة والعامة.

## 3.12 البحوث المستقبلية

تقترح الدراسة إجراء عدد من البحوث المستقبلية كما يلي:

- دراسة واقع التعليم المحاسبي في قطاع غزة في ضوء معايير المحاسبة الدولية.
- إجراء دراسة للكشف عن واقع التعليم المحاسبي من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة ببرامج المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.
- إجراء دراسات حول مستوى الأداء المحاسبي من النواحي المهنية والأخلاقية للمحاسبين الجدد من وجهة نظر أرباب العمل.

## قائمة المراجع المراجع العربية

أحمد، سمير السيد، (2004)، احتياجات سوق العمل للتعليم المحاسبي في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي الثالث للمحاسبين المصريين، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

البحيبي، عصام، (2010)، نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين وتقييم الوضع الحالي للمهنة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (18)، العدد (2)، فلسطين.

التائب، عادل عبد السلام، (2014)، كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، المنعقد بتاريخ 4/28 إلى 5/1 - 2014، الأردن.

الحيبي، قاسم محسن، (2003)، متطلبات سوق العمل من خرجي كليات الإدارة والتجارة في القطاعين العام والخاص، الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، سوريا.

حلس، سالم عبدالله، (2005)، تقييم فاعلية التدريس في قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية وذلك من وجهة نظر الطلبة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، المجلد (13)، العدد (1)، غزة - فلسطين.

الذنيبات، علي عبد القادر، (2012)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير المحاسبية، الطبعة الثالثة، عمان، شركة مطابع الأرز.

الراشد، وائل، (1998)، مشاكل مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، المجلد (16)، العدد (2).

الرحاحلة، محمد ياسين، (2006)، تقييم تدريس المحاسبة في جامعة آل البيت، مجلة المنارة، المجلد (14)، العدد (1)، عمان.

الرسائل العلمية:

الشريف، إدريس عبد المجيد، (2006)، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة، بحث مقدم للمؤتمر الوطني حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح - جامعة طرابلس، طرابلس - ليبيا

العلوي، كمال، (2012)، مبادئ المحاسبة المالية وتدقيق الحسابات الممارسات النظرية والعملية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفكر العربي.

عمر، محمد عبد الحليم، (2000)، "القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، جامعة الأزهر، القاهرة.

الفر، عائد. (2020). واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والأردنية من وجهة نظر المحاسبين والمُشغلين في الشركات التجارية: "دراسة مقارنة". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

القطيمي، محمد مفتاح، (2014)، دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، ليبيا.

قطناني، خالد، وعويس، خالد، (2009)، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، منشورات كلية الزهراء، مسقط، سلطنة عمان.

محمد، فتح الإله محمد أحمد، (2016)، مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة والاتحاد الدولي للمحاسبين من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد (9)، العدد (23).

محمود، أسامة عبد اللطيف، وآخرون (2015): دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.

مدوخ، خيام، (2015)، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

المريش، سلوى، (2007)، دور التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين القانونيين على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

مطر، محمد ونور، عبد الناصر، والرمحي، نضال، (2015)، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر: نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق، 9 - 10 / أيلول / 2015، جمعية المحاسبة القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

نوفل، محمد نعمان (2010): مآزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد (1)، العدد (3).

الموقع الإلكتروني لكلية فلسطين التقنية، الرابط: <https://www.ptcdb.edu.ps/ar/about>

## المراجع الأجنبية

Chen, J., Damte, D., Banatte, J. M., & Mapp, J. (2009). Information technology competencies expected in undergraduate accounting graduates. *Research in Higher Education Journal*, 3, 1-7.

Duff, A., Hancock, P., & Marriott, N. (2020). The role and impact of professional accountancy associations on accounting education research: An international study. *The British Accounting Review*, 52(5), 1-14.

Jermias, J. (2017). Development of management accounting practices in Indonesia. *The Routledge Handbook of Accounting in Asia*, 104.

Nassar, M., Al-Khadash, H., & Mah'd, O. (2013). Accounting education and accountancy profession in Jordan: The current status and the processes of improvement. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(11), 107-119.

Howieson, B., (2003). Accounting Practice in the New Millennium: Is Accounting Education Ready to meet the Challenge? *The British Accounting Review*, 35(2), 69-103.

Herring III, H. C., & Izard, C. D. (1992). Outcomes assessment of accounting majors. *Issues in Accounting Education*, 7(1), 1-17.

**المعلومات البيوغرافية للباحث:**

الاسم: غادة إياد أبو ربحان  
المؤهل العلمي: بكالوريوس  
التخصص: محاسبة وتمويل  
الاهتمامات: مساعد باحث

البريد الإلكتروني: [monts-ser06@gmail.com](mailto:monts-ser06@gmail.com)

**المعلومات البيوغرافية للباحث:**

الاسم: منتصر أحمد حجازي  
المؤهل العلمي: دكتوراه  
التخصص: المحاسبة  
الاهتمامات: باحث

البريد الإلكتروني: [monts-ser06@gmail.com](mailto:monts-ser06@gmail.com)

**المعلومات البيوغرافية للباحث:**

الاسم: نسمة سيد سعيد  
المؤهل العلمي: بكالوريوس  
التخصص: محاسبة وتمويل  
الاهتمامات: مساعد باحث

البريد الإلكتروني: [monts-ser06@gmail.com](mailto:monts-ser06@gmail.com)

استبانة الدراسة - نسخة عضو هيئة التدريس

كلية فلسطين التقنية

قسم الأعمال الإدارية والمالية

تخصص محاسبة وتمويل



السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم الأعمال الإدارية والمالية.

يقوم الباحثون بإجراء دراسة بعنوان: "واقع التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة"، وذلك بهدف الحصول على درجة البكالوريوس من تخصص المحاسبة والتمويل. ونكون شاكرين لكم تفضلكم بالإجابة عن هذا الاستقصاء مؤكداً لكن أن المعلومات التي سنحصل عليها من هذا الاستقصاء ستعامل بسرية، ولن نستخدم إلى لأغراض البحث العلمي فقط، وإننا إذ نشكركم على كريم تعاونكم ونتمنى لكم دوام التوفيق.

الباحثون:

أنثى

6 - 10 سنوات

أكثر من 15 سنة

ماجستير

ذكر

5 سنوات فأقل

11 - 15 سنة

بكالوريوس

دكتوراه

الجنس:

سنوات الخدمة:

11 - 15 سنة

المستوى التعليمي:

ثانياً: فقرات الاستبانة

م. التأهيل الأكاديمي

درجة الموافقة

كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
------------	-------	--------	--------	-------------

1. تقدم الكلية مقررات دراسية محاسبية تتناسب مع طبيعة الظروف المحيطة.
2. يشرف على برنامج المحاسبة أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة.
3. يحرص أعضاء هيئة التدريس على التأهيل الأكاديمي للطالب.

4.	يقدم برنامج المحاسبة موضوعات محاسبية نظرية تتناسب مع قدرات الطلبة.
5.	تعزز المقررات الدراسية ميول الطالب نحو مهنة المحاسبة.
6.	تساعد المقررات النظرية على فهم الإطار والمعايير المحاسبية.
7.	يوجد مقررات دراسية نظرية مترابطة ومتسلسلة حسب سنوات الإعداد للمحاسب.
8.	تقوم الكلية بتحديث برامجها ومقرراتها المحاسبية للتوافق مع تطور المهنة.
م.	التأهيل العملي
	كبيرة جداً      كبيرة متوسطة      منخفضة جداً
1.	تتيح الكلية للطالب فرصة التدريب في مؤسسات خارجية.
2.	يتوفر بالكلية مختبرات لتدريب الطلبة على ممارسة مهنة المحاسبة.
3.	يتضمن تخصص المحاسبة مقررات عملية تساعد الطالب على التكيف مع بيئة العمل مستقبلاً.
4.	يتوفر بالجامعة مقررات عملية تعزز مهارات الطالب في مجالات المحاسبة والتدقيق.
5.	يبحث عضو هيئة التدريس على تطبيق القيود والمعايير المحاسبية بشكل عملي.
6.	تقدم الكلية برامج محاسبية تسهم في تطوير أداء الطالب في استخدام الحاسوب.
7.	يتوفر موضوعات ترتبط بالتقنيات المحاسبية الحديثة.
8.	تقدم الكلية سبل تطبيق المعايير المحاسبية عبر البرامج الحاسوبية.
م.	الممارسات المهنية
	كبيرة جداً      كبيرة متوسطة      منخفضة جداً
1.	تعد البرامج التي تقدمها الكلية مناسبة لظروف وسوق العمل في قطاع غزة.



2. يكتسب الطالب المهارات والقدرات التي تتناسب طبيعة العمل في قطاع غزة.
3. يمتلك الطالب المهارات الكافية ليكن مدققاً للحسابات مستقبلاً.
4. تقدم الكلية برامج أكاديمية تتنوع فيها أنواع المحاسبة التي يمكن للطالب أن يكتسبها.
5. تهتم الكلية بجوانب ممارسة مهنة المحاسبة من النواحي المهنية والأخلاقية.
6. يخضع الطالب لعدد ساعات كافي لتطوير مهاراته وقدراته.
7. تمنح الكلية الطالب فترة تدريب تجعله قادراً على الاندماج بمتطلبات سوق العمل المحاسبي.
8. يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

درجة الموافقة

م. الممارسات الأخلاقية

كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
------------	-------	--------	--------	-------------

1. تهتم الكلية بأخلاقيات مهنة المحاسبة.
2. تخصص الكلية مقررات دراسية لتنمية أخلاق مهنة المحاسبة.
3. تتضمن برامج الكلية موضوعات تعزز تحري الدقة لدى طلبتها.
4. يحث عضو هيئة التدريس الطلبة على الموثوقية في جمع البيانات والمعلومات المحاسبية.
5. يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على تحري الصدق في إجراء المعاملات المحاسبية.
6. تنمي الكلية روح التعاون لدى طلبتها.
7. تقيم الكلية ندوات وورش عمل لتطوير الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة.
8. توفر الكلية أدوات تقويم لاكتساب الطلبة لأخلاقيات المهنة.

ملحق رقم (3) استبانة الدراسة - نسخة الطلبة

كلية فلسطين التقنية  
أعمال إدارية ومالية  
تخصص محاسبة وتمويل



طلبة المحاسبة (دبلوم - بكالوريوس) الأعزاء .

يقوم الباحثون بإجراء دراسة بعنوان: "واقع التعليم المحاسبي في كلية فلسطين التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة"، وذلك بهدف الحصول على درجة البكالوريوس من تخصص المحاسبة والتمويل. ونكون شاكرين لكم تفضلكم بالإجابة عن هذا الاستقصاء مؤكداً لكن أن المعلومات التي سنحصل عليها من هذا الاستقصاء ستعامل بسرية، ولن تستخدم إلى أغراض البحث العلمي فقط، وإنما إذ نشكركم على كريم تعاونكم ونتمنى لكم دوام التوفيق.

الباحثون: منتصر أحمد حجازي

نسمة سيد سعيد

غادة إياد أبو ريحان

أنثى

ذكر

بكالوريوس

دبلوم

الجنس:-

البرنامج:-

ثانياً: فقرات الاستبانة

م. التأهيل الأكاديمي

درجة الموافقة

كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
------------	-------	--------	--------	-------------

1. تقدم الكلية مقررات دراسية محاسبية تتناسب مع طبيعة الظروف المحيطة.
2. يشرف على برنامج المحاسبة أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة.
3. يحرص أعضاء هيئة التدريس على التأهيل الأكاديمي للطلاب.
4. يقدم برنامج المحاسبة موضوعات محاسبية نظرية تتناسب مع قدرات الطلبة.
5. تعزز المقررات الدراسية ميول الطالب نحو مهنة المحاسبة.
6. تساعد المقررات النظرية على فهم الإطار والمعايير المحاسبية.

		7. يوجد مقررات دراسية نظرية مترابطة ومتسلسلة حسب سنوات الإعداد للمحاسب.
		8. تقوم الكلية بتحديث برامجها ومقرراتها المحاسبية للتوافق مع تطور المهنة.
		م. التأهيل العملي
	كبيرة كبيرة متوسطة منخفضة منخفضة جداً	
	كبيرة كبيرة متوسطة منخفضة منخفضة جداً	
		1. تتيح الكلية للطالب فرصة التدريب في مؤسسات خارجية.
		2. يتوفر بالجامعة مختبرات لتدريب الطلبة على ممارسة مهنة المحاسبة.
		3. يتضمن تخصص المحاسبة مقررات عملية تساعد الطالب على التكيف مع بيئة العمل مستقبلاً.
		4. يتوفر بالجامعة مقررات عملية تعزز مهارات الطالب في مجالات المحاسبة والتدقيق.
		5. يحث عضو هيئة التدريس على تطبيق القيود والمعايير المحاسبية بشكل عملي.
		6. تقدم الكلية برامج محاسبية تساهم في تطوير أداء الطالب في استخدام الحاسوب.
		7. يتوفر موضوعات ترتبط بالتقنيات المحاسبية الحديثة.
		8. تقدم الكلية سبل تطبيق المعايير المحاسبية عبر البرامج الحاسوبية.
		م. الممارسات المهنية
	درجة الموافقة	
	كبيرة كبيرة متوسطة منخفضة منخفضة جداً	
	كبيرة كبيرة متوسطة منخفضة منخفضة جداً	
		1. تعد البرامج التي تقدمها الكلية مناسبة لظروف وسوق العمل في قطاع غزة.
		2. يكتسب الطالب المهارات والقدرات التي تتناسب طبيعة العمل في قطاع غزة.
		3. يمتلك الطالب المهارات الكافية ليكون مدققاً للحسابات مستقبلاً.
		4. تقدم الكلية برامج أكاديمية متنوعة فيها أنواع المحاسبة التي يمكن للطالب أن يكتسبها.

5.	تهتم الكلية بجوانب ممارسة مهنة المحاسبة من النواحي المهنية والأخلاقية.
6.	يخضع الطالب لعدد ساعات كافي لتطوير مهاراته وقدراته.
7.	تمنح الكلية الطالب فترة تدريب تجعله قادراً على الاندماج بمتطلبات سوق العمل المحاسبي.
8.	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

م.	الممارسات الأخلاقية	درجة الموافقة
1.	تهتم الكلية بأخلاقيات مهنة المحاسبة.	كبيرة جداً
2.	تخصص الكلية مقررات دراسية لتنمية أخلاق مهنة المحاسبة.	كبيرة
3.	تتضمن برامج الكلية موضوعات تعزز تحري الدقة لدى طلبتها.	متوسطة
4.	يحث عضو هيئة التدريس الطلبة على الموثوقية في جمع البيانات والمعلومات المحاسبية.	منخفضة
5.	يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على تحري الصدق في إجراء المعاملات المحاسبية.	منخفضة جداً
6.	تنمي الكلية روح التعاون لدى طلبتها.	
7.	تقيم الكلية ندوات وورش عمل لتطوير الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة.	
8.	توفر الكلية أدوات تقويم لاكتساب الطلبة لأخلاقيات المهنة.	

## معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا دراسة تطبيقية بمدينة الخمس

صالح فتح الله الدوفاني

مفتاح عثمان الرفاعي

كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب

كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب

[dofasaleh@gmail.com](mailto:dofasaleh@gmail.com)

[mu.arifai.27@gmail.com](mailto:mu.arifai.27@gmail.com)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.10>

تاريخ النشر 2021.05.09

تاريخ القبول 2021.02.24

تاريخ الاستلام 2021.01.27

### ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسام البطاقات المصرفية بالمصارف التجارية في مدينة الخمس والبالغ عددهم ستة. الدراسة توصلت إلى عدة نتائج، لعل من أهمها هناك معوقات إدارية تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا وهي (مركزية إصدار البطاقات المصرفية، ونقص عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف)، بالإضافة إلى معوقات فنية وهي (ضعف شبكات الاتصال الخاصة بالمنظومات المصرفية، والانتقطاع المتكرر للتيار الكهربائي). الدراسة أوصت بإعطاء الصلاحيات لفروع المصارف بإصدار البطاقات المصرفية لعملائها، وزيادة عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية، وربط المنظومات المصرفية بشبكة المعلومات الدولية عن طريق شبكات الاتصال الفضائية.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي، المعوقات، البطاقات المصرفية، أزمة السيولة

### Obstacles towards the use of bank cards to solve Liquidity problems in Libya An empirical study in Al-Khums city

Miftah O. Arifae

Salih F. Aldoufni

Elmergib University

Elmergib University

[mu.arifai.27@gmail.com](mailto:mu.arifai.27@gmail.com)

[dofasaleh@gmail.com](mailto:dofasaleh@gmail.com) Abstract

### Abstract

The study aims to identify the obstacles and difficulties that face the use of bank cards to solving the liquidity crisis in Libya. In order to achieve this aim, the study applied an analytical descriptive approach. The population of this study included the managers of the banking sector and the owners of sales' points in the city of Alkhums. The study relied on the primary data collected by face to face interviews. The study found two main difficulties including administrative difficulties (centralized issue of banking cards) and technical difficulties (absent of adequate infrastructure). Thus, the study strongly recommended that branches of the banking sector should be permitted to issue banking cards. In addition, the banking sector should improve its infrastructure.

**Keywords:** Bank cards, Automated teller machines, Liquidity crisis.

## 1. المقدمة

لقد أصبحت التكنولوجيا المعاصرة إحدى أهم الأدوات الاستراتيجية في مجال الأعمال المصرفية لتحقيق ميزات تنافسية، وهذا يفرض على المصارف تحديات كبيرة، فالبينة المصرفية تشهد تحولات عميقة ومتسارعة نتيجة التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم المعلومات أدت إلى ظهور أدوات جديدة للأنشطة المصرفية من أهمها البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية (قدومي، 2008، ص 294).

إن قيام المصارف التجارية بإصدار البطاقات المصرفية وتقديم الخدمات الإلكترونية تسهل عمل المصارف وتتيح لها تقديم الخدمات للعملاء بكل يسر وسهولة، سواء من حيث الوقت والجهد، وتساعد في الانتقال من الدفع والسحب النقدي إلى الدفع والسحب الغير النقدي، ومن هنا يتوجب على المصارف تدليل كل الصعوبات والمخاطر سواء من الناحية الإدارية المتعلقة بالمصارف ومن الناحية الفنية المتعلقة بالبنية التحتية والتكنولوجيا، حتى يتسنى لكل العملاء استخدام البطاقات المصرفية والاستفادة من الخدمات الإلكترونية مما يساعد في حل أزمة السيولة.

## 2. البحوث السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الخدمات الإلكترونية المصرفية والبطاقات المصرفية، نورد منها ما يلي

• **دراسة (المختار والفيتوري، 2017)** هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الخدمات الإلكترونية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية والدور الذي تلعبه للحد من أزمة السيولة في هذه المصارف، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء عينة الدراسة والمتمثلة في رؤساء أقسام الوسائل الإلكترونية بالمصارف الليبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الوسائل الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة، ومن توصيات الدراسة تطوير البنية التحتية للاتصالات وتأهيل وتنمية وتطوير العاملين بالقطاع المصرفي في مجال الخدمات الإلكترونية، والعمل على رفع الوعي لدى عملاء المصارف بأهمية الخدمات الإلكترونية من خلال حملات أعلانية وعقد المؤتمرات والندوات.

• **دراسة (عقيل وآخرون، 2017)** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية العاملة في مدينة الخمس، واعتمدت

الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان لجمع آراء عينة من عملاء المصارف الذين يتعاملون بالبطاقات المصرفية، توصلت إليها الدراسة أن من أهم صعوبات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ضعف شبكات الاتصال والانقطاع المتكرر لتيار الكهرباء، الاعتقاد بأن الشراء نقداً أقل تكلفة من الشراء بالبطاقات المصرفية، وغياب الوعي المصرفي والائتماني يؤدي إلى استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في مجالات ضيقة، وكذلك ضعف الاعلان والاشهار فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية، عدم توفر الوعي الكامل لدى العاملين بالجهاز المصرفي بأهمية التكنولوجيا وما لها من دور في توفير الوقت والجهد والتكلفة، ومن توصيات الدراسة العمل على نشر الوعي المصرفي الإلكتروني بين عملاء المصارف من خلال نشر النشرات الإرشادية والتوعوية والتسويقية.

- **دراسة (مسعود، 2017)** هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع وسائل الدفع الإلكتروني وكيفية عملها ومدى مساهمتها في حل أزمة السيولة بليبيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مصرف الجمهورية فرع (حي دمشق)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن استخدام المصارف للوسائل الإلكترونية أصبح واقعاً مما يستلزم تطوير الكادر الوظيفي وتدريبه للارتقاء بمستوى البطاقات المصرفية، ووسائل الدفع الإلكترونية تؤثر إيجابياً في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة السيولة، وأن الوسائل الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل لعدم وجود بنية تحتية حديثة، وهناك مخاطر وتحديات تقلل من فاعلية وسائل الدفع الإلكترونية، ومن توصيات الدراسة على المصارف استخدام التقنية الحديثة المتطورة في أعمالها الإلكترونية.
- **دراسة (شعبور ومرابطي، 2016)** هدفت الدراسة إلى الوقوف على أنواع وسائل الدفع الإلكتروني وآلية عملها وكذلك التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مسؤولي البنوك الجزائرية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن البطاقات المصرفية لم تلقى النجاح المنتظر ويتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستخدمين لهذه البطاقات وكذلك عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الإلكتروني.
- **دراسة (الحاج، 2014)** تهدف الدراسة إلى توضيح الطبيعة القانونية للعمليات المصرفية الإلكترونية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا تتوفر قوانين تحكم المعاملات الإلكترونية بشكل عام بالجزائر

- **دراسة (شاهين، 2013)** هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة مقومات العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في جميع مسؤولي الإدارات العليا والتنفيذية في المصارف التجارية في فلسطين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا تتوفر الكوادر البشرية المؤهلة للعمليات الإلكترونية المصرفية.
- **دراسة (عبيد، 2012)** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع البنوك الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في العاملون في البنوك العاملة في مدينة جنين بفلسطين، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة هي العمل على تعزيز استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لممارسة العمل المصرفي.
- **دراسة (شاهين، 2010)** هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأنواع أدوات الدفع الإلكترونية المطبقة في بنك فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء مسؤولي الوحدات المختصة بتطبيق الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في العمل المصرفي الإلكتروني في بنك فلسطين، ومن أهم نتائج الدراسة إن اهتمام المصارف بتنوع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي منها البطاقات الإلكترونية المصرفية جاءت نتيجة تطور البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنوع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على العملاء وجذب عملاء جدد، ومن توصيات الدراسة دعم بحوث تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بهدف ضمان انتشارها، والعمل على تطوير أداء الكادر الوظيفي وتدريب العاملين لارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية المقدمة.
- **دراسة (الأسطل، 2009)** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق وممارسة التسويق الإلكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر المستويات الإدارية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين لدى المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا في البنوك العاملة في قطاع غزة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك صعوبات تواجه عملاء المصارف منها ضعف شبكة الانترنت وانقطاع الكهرباء، وأوصت الدراسة بضرورة توفر الخصوصية والسرية في المعاملات الإلكترونية المصرفية لأنها جزء من سياسة التعامل مع العملاء والحفاظ على معلوماتهم وأسرارهم في التعاملات المصرفية.



- **دراسة (قدومين، 2008)** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وتحديات الصرافة الإلكترونية في الأردن، واستخدمت الدراسة أسلوب قائمة الاستبيان لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في العاملين في البنوك الأردنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه عدم توفر الكفاءة الكافية وجهل بعض العملاء بالصرافة الإلكترونية كان من أحد أهم أسباب عدم انتشار الصيرفة الإلكترونية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعريف بالخدمات الإلكترونية المصرفية والتحديات والصعوبات التي تواجهها، يلاحظ أنها من خارج البيئة الليبية باستثناء دراستي (المختار والفيثوري، 2017؛ مسعود، 2017) واللذان أجريتا على الموظفين بالمصارف الليبية، فضلا عن دراسة (عقيل وآخرون، 2017) التي استهدفت عملاء المصارف التجارية في ليبيا ممن يتعاملون ببطاقات الدفع الإلكترونية. غير أن الدراسة الحالية أجريت حول المعوقات التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية من وجهة نظر الموظفين بالمصارف التجارية الليبية وأصحاب نقاط البيع في مدينة الخمس، والتي استفادت من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة وأدواتها، بالإضافة إلى وضع أسئلة المقابلة الشخصية.

### 3. مشكلة البحث

نظراً لتفاقم أزمة السيولة في ليبيا والذي يعود لجملة من الأسباب (سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية)، وتأثير هذه الأزمة على الحياة اليومية للمواطنين بشكل خطير، وللمساهمة في حل هذه الأزمة، قام مصرف ليبيا المركزي بوضع الضوابط المنظمة للتعامل بالبطاقات المصرفية في منشوره رقم 2015/5 الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2015، بالإضافة إلى المنشور رقم 2017/4 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2017 الخاص بتعديل العملات والأسقف المطبقة على البطاقات المصرفية. حيث أكد المصرف المركزي على ضرورة قيام المصارف التجارية بإصدار البطاقات المصرفية وتفعيل الصراف الآلي وتوزيع أجهزة نقاط البيع. إلا أنه على أرض الواقع، يلاحظ قلة التعامل بهذه البطاقات سواء في المحلات أو المستشفيات... الخ. وفي هذا الشأن، أكد المختار و الفيثوري (2017) على أن الوسائل الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال، وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة، وبناء على ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي

ما المعوقات التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا؟

#### 4. فرضية البحث

وللإجابة على التساؤل السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية

**التساؤل الفرعي الأول** ما المعوقات الإدارية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا؟

**التساؤل الفرعي الثاني** ما المعوقات الفنية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا؟

#### 5. هدف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية

- التعرف على المعوقات الإدارية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا.
- التعرف على المعوقات الفنية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا.

#### 6. أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أنها تساعد المصارف التجارية الليبية التي تتعامل بالبطاقات المصرفية في تطوير وتحسين خدماتها الإلكترونية بما يساهم في حل أزمة السيولة، وذلك من خلال ما يتكشف من نتائج تتوصل إليها الدراسة الحالية حول معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة وما تقدمه من توصيات حيالها.

#### 7. حدود البحث

**الحدود الموضوعية** اقتصرت الدراسة على تناول موضوع المعوقات (الإدارية والفنية) التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة.

**الحدود البشرية والمكانية** اقتصرت الدراسة على استطلاع وجهة نظر أصحاب نقاط البيع (المحلات التجارية والمستشفيات) المتواجدة بمدينة الخمس، بالإضافة إلى رؤساء أقسام البطاقات المصرفية بالمصارف التجارية العاملة في مدينة الخمس.

**الحدود الزمنية** تم إجراء الدراسة خلال سنة 2019.

## الإطار النظري للبحث

### 8. 1 البطاقات المصرفية

هي بطاقات إلكترونية تصدرها المصارف لعملائها تتيح لهم سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي وشراء وتحويل الأموال عن طريق أجهزة نقاط البيع، وتأخذ البطاقات المصرفية عدة أشكال من أهمها والمتوفر حاليا في ليبيا كما ذكرها شاهين (2013).

- **بطاقات الخصم المباشر:** وهي بطاقات إلكترونية تمكن العملاء من السحب من الصراف الآلي والشراء عن طريق أجهزة نقاط البيع وذلك بالخصم المباشر من الحساب الجاري للعميل.
- **بطاقات الدفع المسبق:** وهي بطاقات إلكترونية يتم شحنها بمبلغ محدد يستطيع العميل عن طريقها السحب من الصراف الآلي والشراء عن طريق أجهزة نقاط البيع في ظل المبلغ المحدد مسبقا.

8. 2 **أجهزة الصراف الآلي:** هو جهاز آلي يسمح للعملاء عن طريق البطاقات المصرفية بسحب النقود في أي وقت، (المختار والفيتوري، 2017).

8. 3 **نقاط البيع:** هي عبارة عن أجهزة آلية موجودة في المحلات والأسواق والمستشفيات وتجري عن طريقها عمليات التحويل عبر اتصال مباشر بالمصارف من خلال شبكة اتصال معينة، ويتم ذلك بتمرير البطاقة المصرفية في هذه الأجهزة وإدخال الرقم السري بعد تحديد القيمة (شاهين، 2010).

8. 4 **أصحاب نقاط البيع:** وهم الشركات والمستشفيات والمحلات وغيرها، المتحصلين على أجهزة نقاط البيع من المصارف التجارية لاستخدامها في تقديم الخدمات وبيع السلع.

8. 5 **معوقات استخدام البطاقات المصرفية:** أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية (المختار و الفيتوري، 2017؛ عقيل وآخرون، 2017؛ الحاج، 2014؛ شاهين، 2013؛ (الأسطل، 2009) ويمكن تقسيمها إلى معوقات إدارية وفنية ومن أهمها

#### أولا المعوقات الإدارية

- لا تتوفر قوانين تحكم المعاملات الإلكترونية.
- عدم توفر الوعي الكامل لدى العاملين بالجهاز المصرفي بأهمية التكنولوجيا وما لها من دور في توفير الوقت والجهد والتكلفة.

● جهل بعض العملاء بالصيرفة الإلكترونية كان من أحد أهم أسباب عدم انتشار الصيرفة الإلكترونية.

● ضعف الاعلان والاشهار فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية.

● الاعتقاد بأن الشراء نقدا أقل تكلفة من الشراء بالبطاقات المصرفية.

### ثانيا المعوقات الفنية

● عدم وجود بنية تحتية حديثة (ضعف شبكات الاتصال والانقطاع المتكرر لتيار الكهربائي).

● لا تتوفر الكوادر البشرية المؤهلة للعمليات الإلكترونية المصرفية.

**6.8 السيولة المصرفية:** وقد عرفها مسعود (2017) على أنها قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها المالية المتمثلة في تسديد جميع التزاماتها النقدية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، وهذا يعني إن عدم قدرة المصارف على توفير نقدية (سيولة) لمواجهة التزاماتها ينتج عنها أزمة سيولة وهو ما يعرف بنقص السيولة لدى المصارف.

### الإطار العملي للبحث

#### 1.9 منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وتحديد جوانبها.

**1.1.9 مجتمع الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة في أصحاب نقاط البيع في مدينة الخمس ورؤساء أقسام البطاقات الإلكترونية المصرفية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس.

**2.1.9 عينة الدراسة:** ومن خلال البحث والاستقصاء تبين إن الجهات التي تتعامل بالبطاقات الإلكترونية المصرفية بمدينة الخمس (اصحاب نقاط البيع) في البيع وتقديم الخدمات للمواطنين هي (مستشفى المتوكل، وشركة بريق النصر لبيع المواد الغذائية، ومركز جراند ليبيا للبصريات)، بينما كانت المصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس التي تصدر بطاقات مصرفية لعملائها هي (مصرف الجمهورية فرع المرقب، ومصرف الجمهورية فرع الميناء الخمس، ومصرف الوحدة فرع الخمس).

**3.1.9 أداة جمع البيانات:** استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية لجمع البيانات وذلك لتناسبه مع عدد عينة الدراسة بالإضافة إلى كونه يساعد الباحثان في الحصول على أكبر قدر من المعلومات بالمقارنة مع أسلوب قائمة الاستبيان، وتم صياغة ثمانية أسئلة مقسمة على تساؤلات الدراسة (خمسة أسئلة تخص تساؤل الدراسة الأول المتعلق بالمعوقات الإدارية، وثلاثة

معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا ..

أسئلة تخص تساؤل الدراسة الثاني المتعلق بالمعوقات الفنية)، وقام الباحثان بإجراء المقابلات حسب التواريخ التالية

ت	الجهة	تاريخ المقابلة	الصفة
1	مستشفى المتوكل	الثلاثاء الموافق 2019/1/15 الساعة 1900 مساءً	المدير المالي للمستشفى
2	مركز جراندي ليبيا للبصريات	الأربعاء الموافق 2019/1/16 الساعة 1700 مساءً	صاحب المركز
3	شركة بريق النصر لبيع المواد الغذائية	الخميس الموافق 2019/1/17 الساعة 1700 مساءً	المدير المالي لشركة

ت	الجهة	تاريخ المقابلة	الصفة
1	مصرف الجمهورية فرع المرقب	الأربعاء الموافق 2019/1/16 الساعة 1200 ظهراً	رئيس قسم البطاقات والخدمات الإلكترونية
2	مصرف الوحدة فرع الخمس	الخميس الموافق 2019/1/17 الساعة 1000 صباحاً	رئيس قسم البطاقات والخدمات الإلكترونية
3	مصرف الجمهورية فرع الميناء الخمس	الخميس الموافق 2019/1/17 الساعة 1300 ظهراً	رئيس قسم البطاقات والخدمات الإلكترونية

## 2.9 عرض وتحليل أسئلة وإجابات المقابلات الشخصية

### 1.2.9 الأسئلة الخاصة بالتساؤل الأول المتعلق بالمعوقات الإدارية التي تحد من

استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا.

السؤال الأول: ما هي المعوقات المتعلقة بإجراءات حصول العملاء على البطاقات المصرفية؟

والمعوقات المتعلقة بإجراءات التعاقد والحصول على أجهزة نقاط البيع؟

أفاد أغلب أصحاب نقاط البيع بأن إجراءات الحصول على الأجهزة تأخذ وقتاً طويلاً رغم استيفاء

جميع الشروط والمطلوبات الخاصة بإجراءات التعاقد والحصول على الأجهزة، وكذلك

نرى أن مماثلة الموظفين هو أحد أسباب طول الفترة حيث تصل إلى ستة أشهر.

في حين ان رؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف أكدوا بأن فترة حصول العملاء

على بطاقاتهم تمتد من شهرين إلى ثلاثة أشهر وذلك لأن عملية إصدار البطاقات هي عملية

مركزية خاصة بإدارة البطاقات بإدارة الفروع مما يترتب عليها طول هذه الفترة نظراً للكبير

المقدم للحصول على البطاقات من كل الفروع، كذلك أكدوا على نقص الموظفين بأقسام البطاقات

والخدمات الإلكترونية حيث لا يوجد إلا موظف واحد بهذه الأقسام وهو نفسه رئيس القسم، والأعمال

المطلوب من هذا القسم كبيرة مقارنة بعدد الموظفين وهي قبول الطلبات من العملاء ومراجعتها وإحالتها إلى إدارة البطاقات بإدارة الفروع وتسليم البطاقات الجاهزة للعملاء بعد تفعيلها ومتابعة شكاوى العملاء بخصوص البطاقات وهذه الأعمال تتطلب أكثر من موظف.

**السؤال الثاني:** ما هي المعوقات المتعلقة بخصوص حصول أصحاب نقاط البيع على أموالهم؟ أفاد كل أصحاب نقاط البيع أنها من أكثر المعوقات حدة هي الحصول على الأموال وذلك لأنهم لا يحصلوا على الأموال إلا نادراً وبقدر قليل جداً وهذا يعتبر أحد أهم العوائق التي تؤدي إما إلى إيقاف التعامل بنقاط البيع أو زيادة الأسعار للسلع والخدمات نظراً لارتفاع الأسعار عن طريق الشراء بالتحويلات المصرفية من مصادر البضائع.

فيما أكد رؤساء الأقسام في المصارف بأن المصرف ملزم بإعطاء أصحاب نقاط البيع أموالهم حتى لا تتوقف عمليات البيع عن طريق نقاط البيع إلا أن المصارف في ظل أزمة نقص السيولة لا تستطيع توفير كامل المبالغ لأصحابها ولكن تحاول المصارف إعطاء جزء من هذه الأموال حتى ولو كان رمزياً حسب قدرة المصارف.

**السؤال الثالث:** ما هي المعوقات المتعلقة بحصول العملاء وأصحاب نقاط البيع على أي معلومات تتعلق بعمليات الخصم والإضافة؟

أكد أصحاب نقاط البيع على أنه لا توجد أي معوقات بخصوص الحصول على أي معلومات حيث يستطيع أصحاب نقاط البيع الحصول عليها في أي وقت وبعده وسائل (كشف حساب من الصرف، نظام الرسائل SMS عن طريق 16016، والاتصال بالهاتف).

كما أكد رؤساء أقسام البطاقات والخدمات المصرفية الإلكترونية بأن العميل يستطيع الحصول على أي معلومات عن جميع حركات الإضافة والخصم عن طريق الحصول على كشف حساب خلال ساعات الدوام الرسمي للمصارف بالإضافة إلى الحصول على أي معلومات في أي وقت خلال الأربع والعشرين ساعة وذلك من خلال الاشتراك في نظام SMS عن طريق 16016 أو من خلال تطبيق خاص بنقاط البيع مرتبط بشبكة الانترنت، وأفادوا أيضاً بأن أصحاب نقاط البيع يستطيعون الحصول على أي معلومات عن طريق طلب كشف حساب أو الاتصال بأرقام خاصة خلال ساعات الدوام الرسمي، بالإضافة إلى أن هناك ميزة في أجهزة نقاط البيع تتيح لأصحابها الحصول على كشف بجميع حركات الإضافة في نهاية اليوم.

**السؤال الرابع:** ما هي المعوقات المتعلقة بقيمة العمولات على عمليات الشراء والبيع والسحب عن طريق البطاقات المصرفية؟

أكد أصحاب نقاط البيع بأنه ليس هناك أي معوقات تذكر بخصوص قيمة العمولات على عمليات الشراء والبيع والسحب عن طريق البطاقات المصرفية.

معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا ..

فيما أفاد رؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بأن قيمة العمولات المترتبة على استخدام العملاء للبطاقات كانت متفاوتة بين المصارف حيث كانت كالتالي مصرف الوحدة ربع دينار، عن أي عمليات سحب أو شراء فيما كانت عمولة مصرف الجمهورية واحد دينار عن كل عملية سحب أو شراء.

**السؤال الخامس:** ما هي المعوقات المتعلقة بالدعاية والإعلان بخصوص البطاقات المصرفية وأجهزة نقاط البيع؟

أكد أصحاب نقاط البيع بأنه يتم الدعاية والإعلان عن طريق الملصقات الحائطية في الأماكن العامة داخل المدينة، أما بالنسبة للدعاية والإعلان عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي لم تستخدم إلا عن طريق نقطة بيع واحدة وهي مستشفى المتوكل فقط.

كذلك أفاد رؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف ليس هناك أي معوقات تذكر، وأضافوا أيضاً بأن هناك صفحات خاصة لكل مصرف بوسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) تقوم بالإعلان عن أي أمور تتعلق بالبطاقات بالإضافة إلى الرد عن أي استفسارات عن طريق هذه الصفحات.

### 2.2.9 الأسئلة الخاصة بالتساؤل الثاني المتعلق بالمعوقات الفنية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا.

**السؤال الأول:** ما هي المعوقات المتعلقة بشبكات الاتصال التي تعتمد عليها أجهزة نقاط البيع؟  
أكد أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية على أنها من أكثر المعوقات الفنية حدة وهي انقطاع الاتصالات وذلك بسبب ضعف شبكة الاتصال، وأيضاً اعتماد أجهزة نقاط البيع على شبكة اتصال واحدة فقط وهي (شبكة المدار) وانقطاع التيار الكهربائي عن أبراج التغطية بشبكات الاتصال ومنظومة المصرف، وأفاد المشاركون بالدراسة بأن ما زاد هذه المعوقات أن أغلب أبراج التغطية لشبكة المدار لا يوجد بها شاحن كهربائي أو به عطل.

**السؤال الثاني:** ما هي المعوقات المتعلقة بجودة أجهزة نقاط البيع وصيانتها؟  
أكد أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية على أن جودة الأجهزة جيدة، وبالنسبة لصيانتها فهي من مسؤولية إدارة التسويق بالمصارف.

كما أفاد رؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بأن هناك صعوبات تتعلق بالصيانة من حيث عدم وجود مختصين للصيانة بالمصرف بل يتم استدعاءهم من إدارة البطاقات بإدارة الفروع بالإضافة إلى نقص قطع الغيار، أما بالنسبة لأجهزة نقاط البيع فلم تسجل أية مشاكل فنية إلى حد الآن مع وجود قسم خاص لصيانة هذه الأجهزة على مستوي الفروع.

**السؤال الثالث:** ما هي المعوقات المتعلقة بوسائل الأمان الخاصة بالبطاقات؟

أكد أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية أن وسائل الأمان تعتبر جيدة حيث لم تسجل أي مشاكل سابقا، إلا أنه يحدث في بعض الأحيان تكرار لعملية الخصم على العميل بسبب ضعف شبكة الاتصال، ولكن يتم حل هذه المشكلة وذلك بإحضار العميل كشف حساب يثبت فيه تكرار الخصم ويتم تعويضه إما بترجيع المبلغ بالتحويل المصرفي أو تعويضه بخدمة أو سلعة بقيمة الخصم.

كما أفاد رؤساء أقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بعدم وعي بعض العملاء بمخاطر إعطاء الرقم السري الخاصة بالبطاقات.

## 10. مناقشة النتائج

### أولا ما يخص المعوقات الإدارية

أفاد المشاركون بالدراسة بوجود مجموعة من المعوقات الإدارية تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، ومن أهمها إن إجراءات الحصول على الأجهزة تأخذ وقتا طويلا رغم استيفاء جميع الشروط والمطلوبات الخاصة بإجراءات التعاقد والحصول على الأجهزة، وأكدوا على أن سبب ذلك يرجع لمركزية إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية حيث تتولى إدارة البطاقات بإدارة الفروع بإصدارها مما يترتب عليها طول هذه الفترة نظرا للكم الكبير المقدم للحصول على البطاقات من كل الفروع، وكذلك نقص الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية حيث لا يوجد إلا موظف واحد بهذه الأقسام وهو نفسه رئيس القسم، وهو ما يتفق مع نتائج (شاهين، 2013)، ويقول قدومين (2008) في هذا الشأن أن عدم توفر الكفاءة الكافية وجهل بعض العملاء بالصيرفة الإلكترونية كان من أحد أهم أسباب عدم انتشار الصيرفة الإلكترونية، فيما أوصى شاهين (2010) بالعمل على تطوير أداء الكادر الوظيفي وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية المقدمة.

أضاف المشاركون أنه من المعوقات الإدارية أيضا، عدم حصول أصحاب نقاط البيع على الأموال من المصارف مما يترتب عليها إيقاف التعامل بنقاط البيع أو زيادة الأسعار للسلع والخدمات نظراً لارتفاع الأسعار عن طريق الشراء بالتحويلات المصرفية من مصادر البضائع، وقلة اهتمام أصحاب نقاط البيع بالدعاية والإعلان عن التعامل بالبطاقات المصرفية في تقديم الخدمات والبيع وخاصة على صفحات التواصل الاجتماعي، وهم ما يتفق مع ما أكده عقيل وآخرون (2017) بأن من معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية ضعف الاعلان والاشهار فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية، بينما أوصى المختار و الفيتوري (2017) بالعمل على رفع الوعي لدى عملاء المصارف بأهمية الخدمات الإلكترونية من خلال حملات أعلانية وعقد المؤتمرات والندوات.



## ثانيا ما يخص المعوقات الفنية

أفاد المشاركون بالدراسة بوجود مجموعة من المعوقات الإدارية تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، ومن أهمها ضعف شبكات الاتصال الخاصة بالمنظومات المصرفية، واعتمادها على شبكة اتصال واحدة فقط وهي (شبكة المدار)، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، مما يجعل أجهزة نقاط البيع خارج التغطية وذلك لان أغلب أبراج التغطية لشبكة المدار لا يوجد بها شاحن كهربائي أو به عطل فني، وهم ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (عقيل وآخرون، 2017)، فيما أكد (المختار و الفيتوري، 2017؛ مسعود، 2017) على أن الوسائل الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة، فيما أكد الأسطل (2009) على أن من أكثر المعوقات حدة التي تواجه عملاء المصارف عند التسويق الإلكتروني ضعف شبكة الانترنت وانقطاع الكهرباء.

وأفاد المشاركون أيضا بعدم وجود مختصين للصيانة بالمصرف بل يتم استدعاءهم من إدارة البطاقات بإدارة الفروع بالإضافة إلى نقص قطع الغيار، وفي هذا الشأن أوصت دراسة مسعود (2017) على ضرورة قيام المصارف باستخدام التقنية الحديثة المتطورة في أعمالها الإلكترونية المصرفية.

علاوة على ذلك، أكد المشاركون على أن عدم وعي بعض العملاء بمخاطر إعطاء الرقم السري الخاصة بالبطاقات يعد أيضا من المعوقات الفنية، وقد أوصت دراسة (الأسطل، 2009) بضرورة توفر الخصوصية والسرية في المعاملات الإلكترونية المصرفية لأنها جزء من سياسة التعامل مع العملاء والمحافظة على معلوماتهم وأسرارهم في التعاملات المصرفية.

## 1 النتائج والتوصيات

### 1.11 النتائج

من خلال إجابات المشاركين بالدراسة على أسئلة المقابلات الشخصية حول المعوقات (الإدارية والفنية) التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، توصلت الدراسة للنتائج التالية

- المعوقات الإدارية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا
- تأخر الحصول على أجهزة نقاط البيع، ومركزية إصدار البطاقات المصرفية عن طريق إدارة البطاقات بإدارة الفروع بالمصارف فقط مما يترتب عليها التأخر في تسليم البطاقات للعملاء.

- نقص عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف مما ينعكس سلباً على سرعة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.
- عدم توفير المصارف القدر الكافي من النقود اللازمة لأصحاب نقاط البيع لعمليات الشراء مما يترتب عليها زيادة السلع والخدمات المباعة بواسطة البطاقات المصرفية.
- قلة اهتمام أصحاب نقاط البيع بالدعاية والإعلان عن التعامل بالبطاقات المصرفية في تقديم الخدمات والبيع وخاصة على صفحات التواصل الاجتماعي.
- المعوقات الفنية التي تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا
- ضعف شبكات الاتصال الخاصة بالمنظومات المصرفية، واعتمادها على شبكة اتصال واحدة فقط وهي (شبكة المدار).
- الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، مما يجعل أجهزة نقاط البيع خارج التغطية وذلك لأن أغلب أبراج التغطية لشبكة المدار لا يوجد بها شاحن كهربائي أو به عطل فني.
- عدم وجود مختصين لصيانة أجهزة نقاط البيع بالمصرف بل يتم استدعاءهم من إدارة البطاقات بإدارة الفروع، بالإضافة إلى نقص قطع الغيار الخاصة بأجهزة نقاط البيع.
- تكرار عملية الخضم على العميل بسبب ضعف شبكة الاتصال، وقلة وعي عملاء المصارف بمخاطر إعطاء الرقم السري الخاص بالبطاقات المصرفية.

## 2.11 التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بالآتي
- العمل على منح الصلاحيات لفروع المصارف بإصدار البطاقات المصرفية لعملائها لتقادي تأخر حصولهم على بطاقتهم المصرفية.
  - زيادة عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف مع تدريبهم وتأهيلهم للقيام بأعمالهم بالصورة السليمة.
  - توفير القدر الكافي من النقود لأصحاب نقاط البيع اللازمة لعمليات الشراء لضمان استمرارهم في البيع بالبطاقات المصرفية.
  - ربط المنظومات المصرفية بشبكة المعلومات الدولية عن طريق شبكات الاتصال الفضائية لتقادي مشاكل ضعف الاتصالات والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.
  - العمل بحملات توعوية للمواطنين بمخاطر إعطاء الرقم السري الخاص بالبطاقات المصرفية.
  - عمل دراسات مستقبلية عن معوقات استخدام البطاقات المصرفية من وجهة نظر العملاء.

## المراجع

- الأسطل، رنده عمران مصطفى (2009)، واقع استخدام التسويق الإلكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين.
- الحاج، شراريد محمد (2014)، مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، بحث تخرج ليسانس غير منشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرياح الجزائر.
- شامية، عبدالله (2016)، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي
- شاهين، أيمن أحمد (2013)، مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.
- شاهين، علي عبدالله (2010)، نظم الدفع الإلكترونية و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها، مجلة جامعة الأزهر بغزة، جامعة الأزهر، المجلد (12)، العدد (1) 511-546.
- شعبور، سماح، ومرابطي مصباح (2016)، وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر واقع وتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي الجزائر.
- عبيد، شاهر (2012)، دور الخدمات الإلكترونية المصرفية في تعزيز الميزة التنافسية في قطاع البنوك في محافظة جنين، المؤتمر الاقتصادي نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، رام الله فلسطين جامعة القدس المفتوحة.
- عقيل، جمعة فرحات، وآخرون (2017)، معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية بمنطقة الخمس، المؤتمر العلمي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، الخمس-ليبيا كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب.
- قدومي، ثائر عدنان (2008)، العوامل المؤثرة في انتشار الصرافة الإلكترونية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، المجلد (11)، العدد (2) 293-312.
- المختار، ميلاد سالم، و الفيتوري، محمد عثمان (2017)، دور وسائل الدفع الإلكتروني في حل أزمة نقص السيولة، المؤتمر العلمي حول السياسات النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد-ليبيا جامعة بني وليد.
- مسعود، أجمد سعد (2017)، وسائل الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة، المؤتمر العلمي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، الخمس-ليبيا كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب.

المعلومات البيوغرافية للباحث

الاسم: صالح فتح الله الدوفاني

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: محاسبة

البريد الإلكتروني: [dofasaleh@gmail.com](mailto:dofasaleh@gmail.com)

المعلومات البيوغرافية للباحث

الاسم: مفتاح عثمان الرفاعي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: محاسبة

البريد الإلكتروني: [mu.arifai.27@gmail.com](mailto:mu.arifai.27@gmail.com)

## تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري

### للمراجع الخارجي

حسام الزروق عامر امحمد

ديوان المحاسبة الليبي

[husamalzaroo@gmail.com](mailto:husamalzaroo@gmail.com)

<https://doi.org/10.36602/jesb.2021.v08.01.10>

عبد النبي امحمد فرج

الأكاديمية الليبية- طرابلس

[abduunabif@gmail.com](mailto:abduunabif@gmail.com)

تاريخ النشر: 2021.05.08

تاريخ القبول: 2021.04.22

تاريخ الاستلام: 2021.03.12

### ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى التحقيق في تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ذلك الأثر على المكونات الرئيسية لمخاطر المراجعة (الخطر الطبيعي، خطر الرقابة، خطر الاكتشاف). حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، والتي تم جمعها من عينة الدراسة من المراجعين بديوان المحاسبة الليبي ومكاتب المراجعة الخارجية. نتائج الدراسة تشير إلى وجود تأثير كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي من خلال زيادة التركيز على البنود والأرصدة التي تكون أكثر عرضة للأخطاء المقصودة وغير المقصودة. إضافة إلى وجود تأثير كبير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة من خلال قدرة المراجع المتخصص على تقييم مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية التي ينفذها العميل. كما أن النتائج تظهر وجود تأثير من كبير إلى متوسط للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقدير خطر الاكتشاف من خلال التخطيط بشكل أفضل لعملية المراجعة. الكلمات المفتاحية: التخصص القطاعي، مخاطر المراجعة، إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي.

## The impact of the sectoral specialization of the alternative auditor on the audit risk in light of the mandatory periodic change of the external auditor

Abdunnabi M. Faraj  
Libyan Academy – Tripoli  
[abduunabif@gmail.com](mailto:abduunabif@gmail.com)

Husam A. Emhemed  
Libyan Audit Bureau  
[husamalzaroo@gmail.com](mailto:husamalzaroo@gmail.com)

### Abstract

The study aims to examine the effect of the sectoral specialization of the alternative auditor on the audit risk in light of the mandatory periodic change of the external auditor. To achieve this goal, a descriptive-analytical approach was applied and a questionnaire was used to collect data from the study sample, which consisted of the

**auditors in the Libyan Audit Bureau and auditors in audit firms. The results indicate that there is a significant impact of the sectoral specialization of the alternative auditor on evaluating Natural risk. Also, they indicate that there is a significant impact of the sectoral specialization of the alternative auditor on assessing the risk of control. In addition, they showed that there is a significant impact of the sectoral specialization of the alternative auditor on estimating the risk of discovery through better planning of the audit process.**

**Keywords:** Sectoral specialization, Audit risk, Mandatory periodic change of the external auditor

## 1. المقدمة

إن الأحداث التي شهدتها العالم في الفترة الأخيرة والمتمثلة في انهيار كثير من الشركات والبنوك حول العالم على سبيل المثال: Enron، World com في الولايات المتحدة الأمريكية، Olympus في اليابان، Irish Bank في إيرلندا، Vivendi في فرنسا، National Kidney Foundation في سنغافورة... إلخ) والتي أدت إلى إفلاس العديد من الأطراف المرتبطة بهذه الشركات، وهو ما قاد البحوث والجهات الحكومية لإجراء المزيد من الدراسات للبحث عن أسباب هذه الانهيارات ومعالجة مسبباتها حرصاً منهم لمنع تكرارها في المستقبل.

وكانت نتائج هذه الدراسات تحتوي على جملة من الأسباب لعل أهمها فشل مزاولي مهنة المراجعة في اكتشاف العديد من الأخطار أو التواطؤ بعدم إنذار أصحاب المصالح بهذه الأخطار والتي ساهمت في حدوث هذه الانهيارات (خدش والسرطاوي، 2010). وقد ترتب على ذلك توجيه الانتقادات لمهنة المراجعة باعتبارها طرف أساسي تقوم عليه نظرية الوكالة وصمام فعال في كبح أو تسريع هذه الانهيارات، خاصة بعد القيام بالعديد من استطلاعات الرأي في أمريكا عقب انهيار شركة Enron وظهور قائمة "من تثق به؟" وتصنيف المراجعين في مرتبة رجال السياسة وبإعني السيارات المستعملة، بعد إن كانوا في السابق من أكثر الأشخاص ثقة واعتقاد 73% من الخاضعين للمسح بأن المراجعين الخارجيين يقومون بما يأمرهم به عملائهم حتى لو تطلب ذلك فساد استقلالهم (القشي، 2013).

وهو ما ولد الضغط المتزايد على مزاولي ومنظمي مهنة المراجعة والمهتمين بها لإجراء المزيد من الدراسات المتخصصة حول حقيقة هذه الانتقادات والافتراضات القائمة عليها والاستفادة من نتائجها في إرجاع الثقة للمهنة وإصدار المعايير والتشريعات التي تحافظ على مستوى الثقة والجودة المطلوبة منها في الواقع العملي.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسات المتخصصة إلى أن انهيار عدة شركات فيما مضى نتج بسبب فشل عملية المراجعة نتيجة لفقدان استقلالية المراجع (أبو رياش، 2013) أو كفاءته في اكتشاف

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

مخاطر المراجعة نتيجة لعدم تفهمه لقطاع العميل أو النشاط التابع له. وهذا ما أكد عليه المحامي الأمريكي (Amhawitz) عندما بين بأن زيادة عدد القضايا المرفوعة ضد شركات المراجعة في الآونة الأخيرة كان نتيجة لقبولهم مهام في مجالات لا يتوافر لديهم فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي للقيام بها (الخرندار، 2008).

ولذلك سعت عدد من الدول إلى إصدار بعض التشريعات الإضافية والتي تعمل على دعم استقلالية المراجع لزيادة كفاءة أدائه المهني، ولعل من أبرز هذه التشريعات إلزام الشركات محل المراجعة بتغيير مراجعيها الخارجيين بعد فترة معينة من الزمن على سبيل المثال لا الحصر كافة دول الاتحاد الأوروبي والصين والفلبين والهند واندونيسيا والسعودية وقطر (محمود، 2015؛ Ewelt-Knauer et al, 2012)، وذلك استجابة للدراسات التي أوصت بهذا التغيير كوسيلة دعم إضافية لها العديد من المميزات، لعل أهمها زيادة ثقة المستثمرين خصوصاً وأصحاب المصالح عمومًا في استقلالية عمل المراجع وتقريره المهني، إضافة لمواجهة بعض المشاكل السابقة والتي أدت لهذه الانهيارات. وبالرغم من أن هذا الإجراء سيدعم في الغالب استقلالية المراجع بشكل كبير، إلا أنه قوبل بالرفض من العديد من الجهات المهنية والأكاديمية وذلك تماشيًا مع الحجة التي تشير إلى أن هذا التغيير سيزيد من فرص احتمال تعامل العميل مع مراجع بديل ليست لديه المعرفة الكافية ببيئة وتعاملات العميل مما يؤدي به للفشل في اكتشاف والتقرير عن مخاطر المراجعة.

ولذلك سعت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المراجعين العاملين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية أو بديوان المحاسبة الليبي حول تأثير التخصص القطاعي في نشاط محدد على كفاءة المراجع البديل في اكتشاف والتقرير عن مخاطر المراجعة، وذلك استجابة لدعوات المؤيدين لسياسة التغيير الدوري للمراجع ووجهة نظرهم التي تطالب بتطبيقها إلزاميًا على كافة عملاء المراجعة.

## 2. مشكلة البحث

إن تبني بعض الدول والتكتلات الدولية لإجراءات قانونية تلزم بضرورة التغيير الدوري للمراجع الخارجي بعد عدد معين من السنوات جاء كاستجابة للدراسات التي تنادي بهذا التغيير من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: أولها دعم استقلالية المراجع، وثانيها تنمية الحصة السوقية لبعض الشركات المحلية والصغيرة والتي يمارس من خلالها المراجع المهنة، أما ثالثها فهو إلقاء نظرة متجددة على العميل.

إلا أن البعض مازال يدعو إلى التشكيك في فعالية هذه الإجراءات بناءً على النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات (ينظر على سبيل المثال: Kown et al, 2010؛ Cameran et al, 2009)، المهتمة بالزامية التغيير الدوري للمراجع، حيث يستند معارضو تقييد فترة التعامل على حجة رئيسية تتمثل في ضعف المعرفة التي تكون متوفرة عن أنشطة وبيئة النشاط التي يعمل فيها عميل المراجعة لدى المراجع البديل، وبما يؤدي لعدم قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش ودقة تحديده لإجراء اختبارات الالتزام ومراجعة تقديرات الإدارة مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض جودة عملية المراجعة أو إلى فشلها.

وأن هذه المعرفة لا يكتسبها المراجع إلا من خلال طول فترة التعامل مع الشركة محل المراجعة خاصة في ظل التنوع الكبير لأنشطة هذه الشركات والقطاعات التي تعمل فيها، وكذلك زيادة المعايير المتخصصة لكل نشاط أو قطاع على حدة (الحداد، 2008)، وفي ذات السياق أوضحت دراسة (خرواط و أبو الطويرات، 2013) أن حدوث الفشل في عملية المراجعة قد يكون بسبب عدم تفهم المراجع وإلمامه ببيئة ونشاط عميل المراجعة ومعاملاته، مما يؤدي به إلى الفشل في اكتشاف والتبليغ عن أية مخاطر تحتويها القوائم المالية للعميل.

أما الحجة الثانية لمعارضو إلزامية التغيير فتتمثل في أن المراجع الحالي سيكون عازماً عن استثمار موارده وطاقاته في التعرف على بيئة وأنظمة الشركة العميلة عندما يكون هنالك تغيير إلزامي للمراجع أو قد يفقد الاهتمام بالشركة محل المراجعة في السنوات الأخيرة من فترة تعامله؛ ويرجع ذلك إلى أن المراجع الحالي غير المتخصص والذي يقترب موعد تغييره لن يجد الحافز الكافي لاستثمار وتطوير قدراته أو قدرات فريقه في التطورات الحاصلة ببيئة ونشاط العميل في السنوات الأخيرة من تعامله؛ لأنه يعلم مسبقاً بحدود بقائه كمراجع للعميل في هذا النشاط، وهو ما سيؤدي للحد من قدرة المراجع وأعضاء الفريق التابع له على اكتشاف والتبليغ عن أية مخاطر لعملية المراجعة، خاصة إذا كان لا يوجد لديه عميل آخر بنفس النشاط.

ومن هنا تبرز المشكلة الرئيسية للدراسة والتي اعتمدت في مضمونها على أهم الحجج التي أرتكز عليها كل طرف، حيث أن إلزامية التغيير الدوري تزيد من استقلالية المراجع وتدفعه للتبليغ عن أية مخاطر قام باكتشافها أثناء عملية المراجعة نتيجة لعلمه مسبقاً بعدم قدرته على الاحتفاظ طويلاً بالعميل، إلا أنها في ذات الوقت تؤدي إلى خلق مشكلة فشل عملية المراجعة الناتجة عن زيادة احتمالية عدم قدرة المراجع البديل على اكتشاف وتحديد مخاطر المراجعة والتي تتكون من الخطر الطبيعي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف بسبب محدودية فترة التعامل وعدم فهمه لبيئة العميل في السنوات الأولى من التعامل، أو تكون نتيجة لفقدان اهتمام المراجع بالتطورات الحديثة

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

في بيئة العمل بالسنوات الأخيرة للتعامل؛ بسبب تنوع العملاء في نشاطات مختلفة، وبما يؤدي إلى تنوع سلة مخاطر التقاضي بالنسبة للمراجع.

ولتجنب هذه المشكلة جاء مدخل التخصص القطاعي للمراجع البديل كأحد المداخل التي أثبتت العديد من الدراسات السابقة (موسى و افتوحة، 2016؛ الزواوي والشاوش، 2015) قدرته الفعالة في تحسين كفاءة وفعالية عملية المراجعة. ومن هنا انطلقت فكرة الدراسة والتي اختلفت عن الدراسات السابقة في أنها جاءت لمعرفة وجهة نظر المراجعين الخارجيين بالبيئة الليبية في مدى تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على هذه المشكلة بينما الدراسات السابقة اقتصر على معرفة تأثير التخصص القطاعي على مخاطر المراجعة ولكنها لم تتطرق لمدى تأثيره على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي وبالتالي تم طرح التساؤل الآتي:

**هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟**

وللإجابة بدقة على التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة تم تجزئته إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟
- هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟
- هل يوجد تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقدير خطر الاكتشاف في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي؟

### 3. فرضية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة تم وضع فرضية رئيسة وثلاثة فرضيات فرعية مشتقة منها، وهي:

**الفرضية الرئيسية:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

**الفرضية الفرعية الأولى:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم الخطر الطبيعي في ظل التغيير الدوري للمراجع الخارجي".



**الفرضية الفرعية الثانية:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع البديل على تقييم خطر الرقابة في ظل التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

**الفرضية الفرعية الثالثة:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع على تقدير خطر الاكتشاف في ظل التغيير الدوري للمراجع الخارجي".

#### 4. هدف البحث

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها في النقاط الآتية:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى معرفة ما إذا كان هناك تأثير للتخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين الممارسين للمهنة في مكاتب المراجعة الخارجية أو من خلال المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي. كذلك توضيح تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل في قطاع أو نشاط معين في اكتشاف والتقرير عن مخاطر المراجعة (الخطر الطبيعي - خطر الرقابة - خطر الاكتشاف) وبما يؤدي للحد من فشل عملية المراجعة في السنوات الأولى أو الأخيرة من التعامل، نتيجة لعدم فهم المراجع البديل لخصوصية نشاط بعينه في السنوات الأولى من التعامل أو بسبب فقدان الاهتمام به عند اقتراب موعد مغادرته.

#### 5. أهمية البحث

من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة فإن أهميتها تتلخص في الآتي:

- تبرز أهمية الدراسة في كونها تأتي مكملة للدراسات والتقارير المهمة بإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي حول العالم، خاصة بعد إثارة هذه القضية من جديد في الأوساط البحثية بعد اعتماد كثير من الدول والتكتلات الدولية لإلزامية التغيير ولعل آخرها دول الاتحاد الأوروبي، كما أنها تعتبر من الدراسات الحديثة التي تربط ما بين التخصص القطاعي للمراجع البديل باعتباره مدخلاً مهماً في تحديد واكتشاف مخاطر المراجعة وبين دعم الاستقلالية اللازمة للتبليغ عن هذه المخاطر والمتمثلة في التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي.
- تسهم الدراسة في توجيه أنظار الباحث وصناع السياسات والهيئات ذات العلاقة بالمهنة لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع وبما يسלט الضوء على إيجابيات التخصص القطاعي في تقليل مشكلة عدم تفهم المراجع البديل لبيئة وأنشطة العميل في السنوات الأولى لعملية

المراجعة وبما يؤدي به إلى عدم الاكتشاف والتبليغ عن مخاطر المراجعة في ظل إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي، وهو ما يشكل إضافة مهمة لإثراء فكر المراجعة بشكل عام.

- يؤمل أن تسهم النتائج والتوصيات التي تشير إليها الدراسة في دفع المراجعين الخارجيين إلى الاهتمام بالتخصص القطاعي للمراجع الخارجي، وذلك من أجل رفع مستوى جودة وقيمة خدمات المراجعة.

### الإطار النظري للبحث

#### 6. نبذة تاريخية عن التغيير الطوعي للمراجع الخارجي

ظهر أول اقتراح بضرورة إلزام عملاء المراجعة بتغيير مراجعهم الخارجيين في سنة 1939م وذلك للحد من التلاعب الذي حدث في حسابات شركة "Mckesson & Robbins" والذي مثل حدثاً كبيراً وهاماً لفشل مهنة المراجعة في تلك الفترة (جربوع، 2008)، إلا أن ذلك الاقتراح أو السياسة ظل لفترة طويلة حبيس النقاش ولم يتم تطبيقه فعلياً إلا في النصف الأخير من القرن الماضي. ولقد أوضحت دراسة كلاً من (Zeff, 2003؛ ابو رياش، 2013) أن تاريخ تطبيق التغيير الطوعي للمراجع الخارجي ومن غير إلزام كانت الرائدة به الشركة الأمريكية المعروفة باسم "Du Pont" والتي كانت تغير مراجعها الخارجيين كل فترة زمنية معينة وذلك اقتناعاً منها بأن التغيير الدوري للمراجع الخارجي سيظهر الصورة الكاملة لوضع الشركة ويبعث الموثوقية في سجلات وحسابات الشركة بسبب زيادة نزعة الشك المهني عند المراجع البديل، واختلاف استراتيجية المراجعة وكذلك المساهمة في زيادة قدرة المراجع لإبداء رأي فني محايد عن الوضع المالي للشركة والتبليغ عن أية مخاطر قد تم اكتشافها؛ نتيجة لتوفر الاستقلالية للمراجع البديل في كافة مراحل المراجعة وبما يُمكن من الحفاظ على استمرار شركة العميل ونموها.

هذا وطبقت الشركة سياسة التغيير الطوعي للمراجع وبشكل غير منتظم طوال الفترة من 1910 وحتى سنة 1954م (أي بما يعادل 44 سنة من عمر الشركة تقريباً) حيث تعاقب تسعة مراجعين على مراجعة الشركة خلال الفترة المذكورة. كما تراوحت فترة التعامل مع المراجع الواحد ما بين سنة إلى تسعة سنوات متتالية، إلا أنه في سنة 1954م اتخذت شركة "Du Pont" قرارها بالتوقف عن تطبيق هذه السياسة المميزة ورأت أنه من المفيد الاستمرار وبشكل دائم مع شركة Price Waterhouse Company كمراجع خارجي، ويرجع ذلك للجهود الكبيرة من هذه الأخيرة في مراجعة التعاملات الدولية لشركة "Du Pont" والتي تميزت بالضخامة والانتشار والتعقيد (أبو رياش، 2013).

## 7. مفهوم إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

يمكن التمييز بين التغيير الطوعي والإلزامي للمراجع الخارجي وذلك بوجود قوانين أو لوائح تنظيمية من جهات خارجية تلزم عملاء المراجعة بتغيير مراجعهم الخارجيين بعد فترة معينة من السنوات، أما التغيير الطوعي للمراجع فهو اتخاذ قرار من قبل الجمعية العمومية للعميل بعدم الاستمرار في التعامل مع المراجع الحالي ودون تحديد فترة زمنية معينة، أي أن عملية التغيير الدوري الإلزامي للمراجع الخارجي تستند على عوامل خارجية ليست بيد الشركة (عميل المراجعة) أما التغيير الطوعي للمراجع فيستند على عوامل داخلية بيد الشركة (عميل المراجعة). ويقصد بالإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي هو قيام "المنشآت والشركات بتغيير مراجعها بعد قضائهم مدة زمنية في العمل لديها وتختلف تلك المدة الزمنية من بلد لآخر حسب سياسة التغيير التي يتبناها البلد" (أبورياش، 2013، ص 51)، كما يقصد بها أيضاً "وجود قانون أو تشريع يتم بموجبه اتخاذ الجمعية العمومية للشركة قراراً بإنهاء العلاقة التعاقدية مع المراجع الحالي واختيار مراجع آخر بديلاً عنه بالرغم من قيامه بمهامه على أكمل وجه" (سليمان، 2017، ص 19).

## 7. الحجج المؤيدة والمعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

إن موضوع إلزامية تغيير المراجع الخارجي لم يكن وليد هذا العقد بل كان مثار نقاش عالمي يمتد إلى ما يقارب الخمسة عقود سابقة (Khasharmeh & Said, 2014)، إلا أن وتيرة هذا النقاش تزداد بمرور الوقت وتكون فيها أكثر حدة عند بروز فضائح مالية أو وجود أية إجراءات جديدة ستتخذ من صناع ومنظمي المهنة في العالم، وإن هذا الزخم العالمي حول هذا الموضوع يدل على أهميته المؤثرة في المهنة، وفيما يلي عرض مختصر للحجج المؤيدة والمعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي:

### 1.7 الحجج المعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

يشكك البعض في جدوى إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي بناءً على النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات والتقارير المهمة بإلزامية التغيير الدوري للمراجع، حيث يستند معارضو إلزامية التغيير على بعض الحجج والتي كان من أبرزها خسارة المعرفة المتراكمة للمراجع السابق والناشئة عن طول فترة التعامل مع عميله، نتيجة لإلزامية التغيير (Harris & Whisenant, 2012)، وبما يؤدي إلى تعيين مراجع بديل ليست لديه الخبرة والدراسة الكافية لاكتشاف والتبليغ عن مخاطر المراجعة، وهو ما دعمته دراسة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، عندما

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

أكدت على وجود دلائل مهمة تفيد بحدوث القسم الأكبر لحالات فشل عملية المراجعة أثناء السنة الأولى والثانية من تولي أية مهمة جديدة للمراجعة (FAO، 2004) وهذا الفشل لعملية المراجعة في السنوات الأولى يعزى إلى عدم تفهم المراجع البديل لبيئة ونشاط العميل، خاصة في ظل التنوع الكبير للأنشطة وتطور الأنظمة الإلكترونية والقوانين المنظمة لكل نشاط، وكذلك التوجه نحو إصدار معايير مهنية متخصصة لكل قطاع على حدة وهو ما يعني صعوبة إمام المراجع البديل والفريق التابع له بكل القطاعات والمهام والمسؤوليات الناتجة عن هذا التغيير. وهذا ما ساقه أيضاً المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عندما بين أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي لا يحقق المصلحة العامة التي يهدف لها، لأنه يحد أو يحجم من قدرة المراجع على أن يكون ويحافظ على الخبرة العميقة والمتراكمة عن العميل وظروف عمله وبيئة الأنشطة التي ينتمي لها والتي تعد ضرورية للاكتشاف المبكر للمشاكل والمخاطر التي تهدد العمل وحلها (AICPA, 1992).

### 1.7. الحجج المعارضة لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي

إن سياسة إلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي لها العديد من المناصرين والذين يدافعون عنها وبشدة من خلال نتائج دراسات وتقارير وأبحاث المنظمات والأكاديميين والمهتمين بها (على سبيل المثال: Hussey & Lan, 2001؛ جريوع، 2008؛ Harris & Whisenant, 2012؛ أبورياش، 2013؛ مشتهي، 2014) والتي أثبتت فعاليتها في الحد من بعض الآثار غير المقصودة والضارة بالمهنة. حيث يركز مدافعي أو مناصري التغيير على حجة رئيسة مفادها أن طول فترة التعامل بين المراجع وعميله تؤدي إلى تكوين وتطوير العلاقات الشخصية والمادية غير الطبيعية بين الطرفين وهو ما قد يؤثر سلباً على استقلالية المراجع الذهنية والظاهرية، وبما يؤدي إلى التأثير في رأيه المهني، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين:

**السبب الأول:** إن طول فترة التعامل تؤدي إلى تقليل مقاومة المراجع لضغوط الإدارة حول الموافقة على سياسة معينة غير شائعة أو مرغوبة لثقتة بالعمل (تهديد المصلحة الشخصية) أو لعدم تعريض مسار العائد المادي الممنوح له على فترة طويلة من الزمن للخطر والذي قد يكون مصدر مهم لإيرادات المراجع وهو ما يعرف بتهديد التبعية الاقتصادية.

ويتناسب هذا مع أن تهديد العميل للمراجع بالفصل يكون منخفض نسبياً عندما تكون فترة التعامل طويلة المدى، ولعل ذلك يرجع إلى أن طول فترة التعامل تؤدي إلى تقليل حافز المراجع للقيام بواجباته المهنية ويكون أكثر ليونة واتفاقاً مع العميل لثقتة به أو لعدم فقدان العائد المادي الذي تعود عليه (Harris & Whisenant, 2012 Cammeran et al, 2005)

**السبب الثاني:** إن فترة التعامل الطويلة تزيد من تأثير تهديد الألفة نتيجة لاعتماد المراجع وفريقه على الأغلب وبشكل ثابت نفس آلية وإجراءات المراجعة السابقة ودون تطويرها، وذلك لثقتهم النابعة من أنهم على علم تام بأنشطة ومعاملات وبيئة العمل ومستويات الخطر الموجودة لديه علاوة على ذلك عدم وضعهم لبرامج صارمة ومبتكرة لجمع أدلة أو قرائن أو دلائل كان قد تحقق منها المراجع في السنوات السابقة ولم يخضعها للتقييم في الفترة الحالية، وهو ما يعني عدم اكتشاف المراجع وفريقه لأيّة مخاطر لعملية المراجعة فشل في اكتشافها بالسابق أو أية مخاطر جديدة نتجت في الفترة الحالية.

#### 8. مفهوم التخصص القطاعي

إن التخصص في اللغة هو كلمة مشتقة من الفعل خصص أي خصه بالشيء يخصه خصًا وخصوصًا وخصوصية، وأختصه أفرد به دون غيره، ويقال: أختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد، وخص غيره واختصه بیره، وخصه بكذا: أعطاه شيئاً كثيراً (ابن منظور، د ت، ص 1173)، أما (Oxford dictionary, 2004, p720) نقلاً عن الشيباني وتوما، (2012: 105) فقد عرفه على أنه "الحاجة إلى معرفة خاصة وعميقة بموضوع معين أو فرع معين من المعرفة"، أما مفهوم التخصص من وجهة نظر الباحث في العلوم المعرفية الأخرى فيعرف على أنه المعرفة الكبيرة والإلمام الكافي بجميع النواحي لقطاع معين (موسى، 2017).

فالتخصص هو إلمام الشخص بالمعرفة والمهارة العلمية والعملية في نشاط محدد بذاته، مما يمكنه من أداء مهامه بطريقة كفؤة ومتميزة ودون الوقوع في أية أخطاء في الغالب، إضافة إلى أن الشخص المتخصص يتميز عن أقرانه غير المتخصصين بالتقاطه لأيّة معلومات جديدة في مجال نشاطه بطريقة أكفأ وأشمل وأسرع مما سيتيح له ملاحظة الفروق بين دقائق الأمور بطريقة أفضل (طروش، 2009)، وأن ذاكرة المتخصص في نشاط أو قطاع معين تتميز باحتوائها على تصوراً أكثر كمالاً وشمولية مقارنة بالشخص غير المتخصص، إضافة لامتلاك المتخصص حصيلة معرفية وفنية كبيرة من استراتيجيات اتخاذ القرار وأنسب الطرق لتنفيذ تلك الاستراتيجيات وهو ما يعطي للشخص المتخصص القدرة على الإبداع والتميز في مجال عمله.

أما في مجال المراجعة فقد تعددت تعريفات التخصص القطاعي بناءً على الزاوية التي ينظر إليه منها، بحيث عرّف فريق من الباحث المتخصص القطاعي من منظور شركات المراجعة الخارجية بشكل عام أما الفريق الآخر فقد عرفه من منظور المراجع الخارجي المزاوّل للمهنة في شركة المراجعة الواحدة.

### 1.8 منظور التخصص القطاعي لشركة المراجعة الخارجية

يقصد بالتخصص القطاعي في أبسط معانيه هو اكتفاء أو اقتصار شركة المراجعة على مراجعة العملاء الذين ينتمون لنفس النشاط أو القطاع (منصور، 2012) أو بشكل أكثر تحديداً يمكن شرح مفهوم التخصص القطاعي للشركة بأنها الشركة التي تقوم بتوجيه استثماراتها وتخصيص مواردها في خلق وتوليد المعرفة والخبرة والتقنية الملائمة والمتعلقة بقطاع معين بحيث يكون لها حصة جوهرية من سوق هذا القطاع مقارنة بالآخرين (عبد الرحمن، 2012).

### 2.8 منظور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي

عرف أحد الباحث التخصص القطاعي للمراجع بأنه "امتلاك كفاءة ومعرفة كبيرة ومهارة عالية في مجال معين، فهي تمثل المعرفة التي يكتسبها المدقق نتيجة للتخصص في مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة" (بلال وشيخي، 2020، ص 716) في حين يرى (المقطري وقريط و الاديمي، 2011، ص 413) بأن التخصص القطاعي هو عبارة عن "المعرفة المتعمقة في نشاط اقتصادي معين".

أما (طروش، 2009، ص 21) فيعرف المراجع المتخصص "بأنه التخصص في مراجعة نشاط اقتصادي معين بما يؤدي إلى تراكم الخبرات والمعارف عن النشاط في ذاكرة المراجع تجعله يتميز عن غيره من المراجعين غير المتخصصين في أداء مهام عملية المراجعة بكفاءة عالية". وفي ذات السياق يبين (عبد الرحمن، 2012، ص 146) أن المقصود بالتخصص القطاعي للمراجع هو "أن يتوافر لدى المراجع (أو مكتب المراجعة) الظروف الموضوعية- من آليات بحث وقواعد بيانات وقواعد خبرة أو معرفة -لأداء خدمات المراجعة لقطاع متخصص في نشاط وفقاً للتصنيف الدولي للأنشطة".

والجدير بالذكر أن هناك عدة وسائل وطرق للحصول على المعرفة المتخصصة سواء للمراجع أو لأعضاء الفريق التابع له، ولعل أهم هذه الوسائل هي عدد السنوات التي قام المراجع وفريقه بالمراجعة فيها لنشاط معين أو قيام المراجع وأعضاء الفريق التابع له بالتدريب والتأهيل والتعليم المستمر في نشاط معين، أو من خلال تقديم الخدمات الاستشارية في نشاط محدد أو من خلال المشاركة والتعاقد مع خبراء أو شركات مراجعة أخرى في نشاط معين (Meza, 2010)

### الإطار العملي للبحث

تناول هذا الجزء من البحث وصفاً كاملاً، ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة، وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة؛ لإجراء التحليل

الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

### 9. مدخل المراجعة على أساس الخطر

يعد مدخل المراجعة على أساس الخطر من أهم التطورات الحاصلة في مهنة المراجعة، حيث يهدف أساسًا إلى تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفعالية في أداء عملية المراجعة، وذلك من خلال تحديد أكثر المجالات حساسية لوجود الأخطاء الجوهرية بالقوائم والتقارير المالية ومن ثم اختيار أكثر إجراءات المراجعة ملاءمة لتطبيقها على تلك المجالات، وذلك لضمان عدم المبالغة أو التقصير في إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي في أداء مهمته. هذا ويقصد بالأخطاء الجوهرية بصفة عامة بأنها تلك الأخطاء التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية والتي إذا ما تم التعرف عليها أو اكتشافها من قبل متخذ القرار لكان هناك احتمالية أكبر لأن يتخذ قرار مغاير لما تم اتخاذه في السابق.

وتنشأ الأخطاء الجوهرية التي تكوّن مخاطر المراجعة حسب ما بينته المعايير الدولية من مصدرين رئيسيين وهما الأخطاء المقصودة (الغش) والأخطاء غير المقصودة (الخطأ العفوي) (التميمي، 2006) والعامل الذي يميز الخطأ المقصود عن الخطأ غير المقصود هو ما إذا كان الأجراء الأساسي الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود (IFAC, 2015) وتحدث الأخطاء المقصودة من قبل فرد أو أكثر من الإدارة أو الموظفين أو المكلفين بالحوكمة أو الأطراف الخارجية بغية الحصول على منفعة غير مشروعة أو غير قانونية، وتشمل في ذلك زيادة أو تخفيض مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع وتضليل مستخدمي القوائم والتقارير المالية للعميل.

أما الأخطاء غير المقصودة أو العفوية فهي ارتكاب أخطاء عفوية تتم عن جهل أو قلة تأهيل أو خبرة من قبل أحد الموظفين العاملين في أحد المستويات الإدارية لمنشأة العميل والتي تؤثر في صحة ودقة المعلومات المالية التي يتم عرضها بهذه القوائم والتقارير المالية.

### 1.9 مفهوم مخاطر لمراجعة

تعرف مخاطر المراجعة حسب المعيار المراجعة الدولي رقم (400) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها "المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأى غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري" (IFAC, 2009: 19)، بينما يعرفها معيار المراجعة الأمريكي رقم (47) بأنها "الخطر الناتج عن فشل المراجع -دون أن يدري- في تعديل رأيه بشكل مناسب بخصوص قوائم مالية بها تحريفات جوهرية" (شريم وبركات، 2011: 171)، أما في

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

معايير المراجعة المصرية فتعرف على أنها "خطر قيام المزاوّل بإصدار رأي غير مناسب وذلك بسبب وجود تحريف هام في المعلومات الخاصة بموضوع المهمة" (الهيئة العامة لسوق المال، 2008، ص 19).

## 2.9 مكونات المراجعة

يوجد إجماع كبير بين العديد من الهيئات والمنظمات القطاعية والجهات ذات العلاقة حول العالم على إن مكونات مخاطر المراجعة تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة تتمثل في الآتي:

### 1.2.9 الخطر الطبيعي

ويطلق عليه البعض الخطر الضمني أو الموروث أو المتلازم أو المتأصل وأياً كانت هذه التسميات فإن جوهرها واحد، وقد أصدرت كل من المنظمات والهيئات والجهات ذات العلاقة العديد من التعريفات والتي قد تختلف في صيغتها إلا أنها تتفق من ناحية الجوهر، فقد عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC,1995) على إنه قابلية حدوث خطأ مادي معين يؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متجانسة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء أو في أرصدة أو مجموعات مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية فعالة.

وعرفته المعايير المصرية بأنه "مخاطر تعرض أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات بطبيعتها لتحريفات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها بأخطاء في أرصدة أو فئات أخرى، مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية مناسبة" (الهيئة العامة لسوق المال، 2008: 20).

كما عرف أيضًا على أنه "احتمال وجود أخطاء مادية أو مخالفات يمكن أن تحدث في نظام معالجة البيانات الخاص بإعداد القوائم المالية، ومجال هذه الأخطار هي طبيعة نشاط العميل والخصائص المميزة لعمليات معينة وفاعلية النظام المحاسبي لدى العميل وكفاءة المحاسبين العاملين لديه" (الزواوي والشاوش، 2015: 134).

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يمكن ملاحظة أنها اتفقت على أن الخطر الطبيعي هو احتمال وجود تحريف جوهري (مقصود أو غير مقصود) ومؤثر في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ويكون نتيجة لما يلي:

- طبيعة النشاط التي تنتمي إليه المنشأة محل المراجعة.
  - حساسية أو قابلية فئة معينة من المعاملات أو الحسابات أو الأرصدة لهذه التحريفات.
  - عدم وجود سياسات وإجراءات فعالة لنظام الرقابة الداخلية تمنع حدوثها.
- وعموماً يعد الخطر الطبيعي من أهم أنواع مكونات مخاطر المراجعة بسبب طبيعته الخاصة فهو خطر موروث أي موجود مسبقاً من عميل المراجعة، وبالتالي فلا يستطيع المراجع التحكم فيه أو تغييره عند قيامه بعملية المراجعة، وبالتالي عليه أن يوليّه اهتماماً كبيراً في عملية التقييم لعملية



المراجعة لأن التقييم الدقيق والمناسب لهذا الخطر يعني الرفع من كفاءة وفعالية عملية المراجعة إلى مستويات أكبر (موسى و افتوحة، 2016؛ خلاط، 2012).

### 2.2.9 خطر الرقابة

أن ما يميز خطر الرقابة عن الخطر الطبيعي هو أن هذا النوع من المخاطر يكون داخلي بشكل كامل بحيث يرتبط بشكل كبير بقرارات الإدارة حول مدى رغبتها في دعم نظامها الداخلي للرقابة على عكس الخطر الطبيعي والذي يكون خليط مزدوج ما بين نوع نشاط العميل وبيئته الداخلية وبين خصوصية النشاط المنتمي إليه العميل وبيئته الخارجية، ولذلك هنالك العديد من الباحث يرون أن هنالك تداخل كبير بين مسببات الخطر الطبيعي ومسببات خطر أعمال العميل. أما وجه الشبه بين هذان النوعان (الخطر الطبيعي وخطر الرقابة) في أنه يطلق عليهما معاً خطر الشركة محل المراجعة (خطر العميل) أو "خطر الحدوث" وتعود سبب هذه التسمية لأنهما يمثلان وجود خطأ جوهري (مقصود أو غير مقصود) وهام قبل حدوث عملية المراجعة كما أنهما يرتبطان بشكل كامل بعميل المراجعة وبالتالي فإن دور المراجع الخارجي يكون منصباً بشكل رئيس على التقييم الدقيق لهما في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة المطلوبة لتخفيض النوع الأخير من مكون مخاطر المراجعة -خطر الاكتشاف- (الجرد، 2013؛ خرواط وأبو الطويرات، 2013؛ الخطيب، 2012).

ويمكن تعريف خطر الرقابة في أبسط معانيه بأنه الخطر الناتج عن ضعف فعالية نظام الرقابة الداخلية وعدم قدرته على منع واكتشاف الأخطاء (لييب وآخرون، 2017) كما يعرف أيضاً على أنه "قابلية حدوث خطأ جوهري في رصد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تندمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من دون أن تمنع أو تكتشف وتصحح في الوقت المناسب من قبل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية" (IFAC, 1995, p23)، ويتشابه هذا التعريف مع التعريف الذي ساقه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يعرفه على أنه "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات والذي قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من العمليات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت مناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية" (نور وآخرون، 2007، ص 71).

### 3.2.9 خطر الاكتشاف

يمثل خطر الاكتشاف المكون الثالث والأخير من مكونات مخاطر المراجعة، ويعرف على أنه "خطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية وعدم قدرة المدقق على اكتشاف التحريف من خلال إجراءات التدقيق التي يقوم بها رغم بذله للعناية القطاعية المعقولة" (IASCA, 2013, p 47)،

أما المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى فتعرف خطر الاكتشاف بأنه "مخاطر أن تعجز إجراءات التحقق التي يطبقها المراقب عن اكتشاف أخطاء في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء في أرصدة أو فئات أخرى" (الهيئة العامة لسوق المال، 2008، ص 20).

وفي ذات السياق يعرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) على أنه "الخطر الناتج من أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بمراجع الحسابات إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو في نوع آخر من العمليات" (نقلاً عن نور وآخرون، 2007، ص 72).

وتتشابه التعريفات السابقة للمنظمات المهنية مع التعريفات التي أوردها العديد من المهتمين بهذا الشأن، إذ تعرف إحدى الدراسات خطر الاكتشاف على أنه تلك "المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات" (ليبب وآخرون، 2017، ص 331) مما سبق يمكن ملاحظة عدم وجود اختلاف في تعريف خطر الاكتشاف بين أي من المنظمات المهنية والبحاث وإجماعهم على أن خطر الاكتشاف هو دالة لفعالية إجراءات المراجع، أي أنه يرتبط بشكل مباشر بإجراءات المراجع وهو ما يدل على قدرة المراجع على إدارة خطر الاكتشاف من خلال تحكمه في طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التي يريد تطبيقها، فعلى سبيل المثال قد يخفض المراجع من نطاق إجراءات الاختبارات الجوهرية والتي تستخدم لجمع الأدلة والقرائن عن بنود أو حسابات معينة إذا ما تبين أن مستوى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة منخفضين في هذه الحسابات أو البنود ويحدث العكس تماماً إذ قد يرفع المراجع من نطاق إجراءات اختباراته الجوهرية التي يستخدمها لجمع الأدلة والقرائن عن بنود أو حسابات معينة إذا كان مستوى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة مرتفعين في هذه البنود أو الحسابات.

## 10. تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة

لغرض عرض وتحليل وتفسير تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة تم عرض هذه الجزئية حسب المكونات الرئيسية لمخاطر المراجعة وذلك كالآتي:

### 1.10 تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على الخطر الطبيعي

إن المستوى الفعلي للخطر الطبيعي لبعض الحسابات والمعاملات يكون مختلفاً بحسب طبيعة النشاط الذي ينتمي له عميل المراجعة وذلك لأن طبيعة وخصوصية النشاط ستحدد أهمية ونوع

ونطاق المسببات التي تكون لها قوة أكبر في التأثير على مستوى الخطر الفعلي الموجود في هذه المعاملات أو الحسابات لدى عميل المراجعة والتي من الممكن لنظام رقابته الداخلي في ذلك النشاط عدم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وبالتالي فإن التخصص القطاعي للمراجع البديل سيلعب دوراً مفصلياً في التأثير على الخطر الطبيعي والملازم لنشاط معين، وذلك لأن المراجع البديل المتخصص سيأخذ بعين الاعتبار مسببات حدوث الخطر الطبيعي وأماكن تأثيرها في بعض الحسابات أو المعاملات وتوقيت حدوثها وحجم النطاق المتأثر بها والتي من المحتمل عدم منعها أو اكتشافها من قبل النظام الرقابي للعميل في نشاط معين (بسبب عدم حدوثها أو تكرارها في ذلك النشاط أو بسبب سهولة التلاعب بها أو نتيجة لتعقد وضخامة المعاملة أو بسبب القيود الذاتية في نظام الرقابة الداخلية للعميل في نشاط معين). ومن تم سيكون تقديره أقرب ما يكون للدقة من تقديرات المراجعين غير المتخصصين في ذلك النشاط (Low, 2004)، خاصة وأن الخطر الطبيعي يتكون من خليط من المؤثرات الداخلية والخارجية والتي تسبب في حدوث أخطاء جوهرية ومهمة يعجز نظام الرقابة الداخلية للعميل عن اكتشافها أو منعها في الوقت المناسب.

## 2.10 تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على خطر الرقابة

يتطلب تقييم خطر الرقابة من المراجع الخارجي الحصول على المعرفة الكافية والملاءمة لنظام الرقابة الداخلية للعميل، وذلك من أجل تحديد مدى كفاءة هذا النظام في منع أو اكتشاف أية تحريفات جوهرية قد حدثت نتيجة لبعض المؤثرات الداخلية أو الخارجية، إضافة لتحديد حجم وكمية وتوقيت الاختبارات اللازمة لتحديد درجة اعتماد المراجع عليه في منع الأخطاء، مع وجوب التنكير أنه لا يمكن للمراجع الاعتماد بشكل كامل على نظام الرقابة الداخلية للعميل في منع التحريفات (أي أن خطر الرقابة يساوي صفر) وذلك بسبب عدم وجود نظام رقابة داخلية فعال بشكل مثالي. ويمكن للمراجع الخارجي الحصول على هذه المعرفة المبدئية واللازمة والتي نصت عليها العديد من المعايير المهنية قبل الموافقة على أداء أية مهمة مراجعة أو بعدها والتي تعد هي الأساس في تقييم مخاطر المراجعة بصفة عامة والخطر الرقابي بصفة خاصة بإتباع إحدى الطريقتين التاليتين أو كلاهما معاً في حالة وجود الطريقة الثانية:

**الطريقة الأولى:** يتم ذلك من خلال الاتصال مع المراجع الذي يعد مسؤولاً عن عملية المراجعة في السنة السابقة، أو من خلال الاجتماعات التي يعقدها المراجع الخارجي مع لجنة المراجعة والمراجع الداخلي وباقي موظفي العميل بخصوص آلية وبيئة إجراءات الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والرقابية المتبعة في أنظمتها أو من خلال استخدامه للإرشادات والأدلة التي تضعها بعض الجهات

المهنية مثل الأدلة التي يضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كالمناهج الدراسية أو المجالات الدورية والمتخصصة بنشاط معين والتي تقوم بوضع بعض الإرشادات لتوضيح إشارات الخطر في النظم المحاسبية والرقابية بقطاع معين، أو من خلال ملفات التسليم والاستلام بين المراجعين والتي توضح الاستنتاجات حول نقاط الضعف في الأنظمة المحاسبية والرقابية وأية مجالات خطر قد تصاحبها.

**الطريقة الثانية:** تتمثل في حصول المراجع على هذه المعرفة بنظم الرقابة الداخلية للعميل من خلال التخصص القطاعي للمراجع، حيث أن طبيعة وبيئة هذه النظم المحاسبية والرقابية تكون متشابهة إلى حد ما بين عملاء النشاط الواحد، وهو ما سيعطي المراجع نظرة متخصصة في عموميات عمل هذه النظم وأهم النقاط الرقابية التي يجب أن يتسم بها أي نظام رقابي داخل هذا النشاط، إضافة إلى إحاطة المراجع المتخصص بأهم إشارات الخطر التي يمكن أن تؤثر في مدى اعتماده على النظم الرقابية في اكتشاف ومنع ومعالجة التحريفات والأخطاء الجوهرية والمؤثرة في عدالة القوائم المالية.

وبالتالي فإن هذا الكم الكبير من المعلومات المتوفر لدى المراجع البديل والمتخصص سيسهل عليه إجراءات دراسة نظم الرقابة الداخلية وهو ما يترتب عليه ارتفاع درجة دقة التقييم لخطر الرقابة على نحو أفضل من غيره من المراجعين غير المتخصصين بسبب تكرار عملية المراجعة في نشاط محدد مما أكسبه المعرفة المتخصصة واللازمة للتركيز على البنود والعناصر والمؤثرات التي من الممكن لنظام الرقابة الداخلية في نشاط معين عدم اكتشافها إما بسبب سهولة التلاعب بها أو نتيجة لتعقد وضخامة المعاملة أو بسبب عدم تكرارها في ذلك نشاط.

وعليه فإن التخصص القطاعي يمكن المراجع من تكوين صورة متكاملة عن نظام الرقابة الداخلية الأكثر إحكامًا في النشاط المتخصص به (المقطري وآخرون، 2011) نتيجة لإمكانية توفير المعلومات بشكل أكثر يسراً عن خصائص النظام الرقابي الفعال في النشاط الذي اختار العمل فيه. ويتناسب هذا مع النتيجة التي عرضتها دراسة (الفرجاني، 2007) حينما أفادت بأن التخصص سيسهم في رفع قدرة المراجع على تقييم إجراءات الرقابة، وعلى أية أخطار أو انتهاكات لإدارة العميل لنظم الرقابة الداخلية بسبب سهولة الحصول على المعلومات عن سمعة واستقامة ونزاهة إدارة العميل في القطاع المستهدف. إضافة لتحديد حجم وكمية وتوقيت ونطاق الاختبارات اللازمة والملاءمة للحكم على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء بسبب هذه المعرفة العميقة عن النشاط الذي ينتمي إليه عملائه وهو ما ينعكس إيجاباً على تخفيض مخاطر المراجعة إلى حدودها الدنيا.

### 3.10 تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على خطر الاكتشاف

يكون تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي عند حده الأقصى عندما يتعلق الأمر بخطر الاكتشاف وذلك لأن هذا النوع من المخاطر يرتبط مباشرة بالجهد المبذول من قبل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، وتعتبر كل من إجراءات المراجعة التحليلية واستخدام أسلوب المعاينة في المراجعة من أهم العوامل المؤثرة في خطر الاكتشاف. وبالتالي فإن هذا يعني مقدرة المراجع على التحكم والسيطرة عليه عند القيام بعملية المراجعة إذا ما تم التقييم الدقيق والمناسب للخطر الطبيعي وخطر الرقابة لأن مستوى خطر الاكتشاف يرتبط عكسياً بهما نتيجة وجود علاقة التبعية بينهم، هذا ويجمع العديد من البحوث على أن خطر الاكتشاف ينشأ نتيجة لأحد المسببات التالية أو لمزيج منها (الزاوي والشاوش، 2015؛ على وخالد، 2015؛ موسى وافتوحة، 2016):

- قيام المراجع باستخدام أسلوب الفحص الاختباري.
- استخدام المراجع لإجراءات مراجعة غير ملائمة لاكتشاف التحريفات.
- استخدام المراجع لإجراءات غير سليمة في وقت معين في اكتشاف التحريفات الجوهرية.
- التفسير الخاطئ من قبل المراجع لنتائج إجراءاته التي استخدمها في عملية المراجعة.
- عدم وجود الخبرة والكفاءة الملائمة للمراجع الخارجي، وعدم تخصيصه للموارد والإمكانات الملائمة لعملية المراجعة.

وبالتالي فإن التخصص القطاعي سيعمل على تفتيت العوامل الخمس الأخيرة المسببة لخطر الاكتشاف؛ نتيجة لأن استخدام المراجع لإجراءات غير ملائمة بطبيعة أو بنطاق أو بتوقيت الاختبار يكون نتيجة لعدم تفهم المراجع لطبيعة وخصائص العمل والنشاط المنتمي له ويمكن تأكيد هذا من خلال تشديد المعايير الدولية على ضرورة فهم وإدراك المراجع للبيئة التي ينتمي لها العمل، وذلك لما لها من تأثير كبير في الرفع من جودة عملية المراجعة.

### الإطار العملي

#### 11 منهجية البحث

تناول هذا الجزء من الدراسة عرض أداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ومن ثم الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً اختبار الفرضيات للوصول إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

#### 1.11 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، إذ تم مراجعة الأدب المتصل من أجل بناء فقرات الاستبانة لكل فرضية فرعية على حدة، بعد ذلك تمت عملية مراجعتها وتنقيحها واعتمادها. ولتحقيق أهداف الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها، استخدمت الدراسة عدد من

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.23) وفق الآتي:

- تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والحدود العليا) المستخدمة في الدراسة، تم حساب المدى  $4 = (5 - 1)$ ، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفترة أي  $0.8 = (5/4)$ ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا.
- استخدم المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة، كما يفيد أيضًا في ترتيب الفقرات حسب أهميتها وفقًا لأعلى متوسط حسابي.
- استخدم الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى تشتت إجابات أفراد الدراسة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة عن متوسطه الحسابي، ويلاحظ أنه كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الإجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كانت قيمة الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فمعناه عدم تركيز الاستجابات وتشتتها).
- استخدم اختبار T لمتوسط عينة واحدة (One Simple Test) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

## 11. 2 مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين الليبيين المسجلين بنقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين الذين يمارسون المهنة في الوقت الحالي، إضافة إلى المراجعين العاملين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي- طرابلس، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على عينة عشوائية من المراجعين القانونيين المشتغلين بالمنطقة الغربية وعينة عشوائية من المراجعين العاملين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي - طرابلس، حيث حالت الظروف التي تمر بها البلاد حاليًا دون تضمين المراجعين بالمناطق الأخرى لعينة الدراسة، وبلغت عينة الدراسة (49) مراجع موزعة بين المراجعين القانونيين الممارسين للمهنة لسنة 2021م من خلال مكاتب المراجعة الخارجية إضافة لمراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

## 10. 1. 3 اختبارات الصدق والصلاحية:

الصدق من وجهة المحكمين: تم عرض الاستبانة على عدد (3) من المحكمين من ذوي الاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتفاء الفقرات لأبعاد الاستبانة، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

## صدق المقياس:

## أولاً: الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، ويبين جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الإحصائية (SIG.)
1.	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية	.697**	.000
2.	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية	.914**	.000
3.	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة	.874**	.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي (0.361)

يتبين من الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

## الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك وفق الآتي:

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات " الاستبانة " والدرجة الكلية للمجال

م.	معامل الارتباط	م.	معامل الارتباط	م.	معامل الارتباط
1	.403*	1	.668**	1	.707**
2	.474**	2	.558**	2	.740**
3	.540**	3	.637**	3	.703**
4	.540**	4	.881**	4	.628**
5	.507**	5	.695**	5	.650**
6	.646**	6	.467**	6	.759**
7	.508**	7	.854**	7	.616**
8	.693**	8	.821**	8	.437*
9	.536**	9	.726**	9	.586**
		10	.816**		

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.01)$ .

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية "28" تساوي (0.361)

من الجدول السابق تبين أن: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال التي تنتمي إليه الفقرة، دالة عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

**ثبات أداة الدراسة:** نعني بثبات أداة الدراسة: أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد؛ أي أن النتائج لا تتغير، تحت نفس الظروف والشروط، يعني أن هناك استقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير، وقد تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

**معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient** استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي في جدول (4).

جدول (4) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	الفقرات	المجال
0.827	0.684	9	أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة في الشركات الفلسطينية
0.946	0.895	10	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية
0.908	0.825	9	دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة
0.971	0.943	28	جميع المجالات معاً

\*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ



واضح من النتائج الموضحة في جدول (4)، أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، وكذلك لجميع فقرات الاستبانة، وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، ولجميع فقرات الاستبانة، وهو يعد بمثابة الحد الأقصى لما يمكن أن يصل إليه معامل صدق الاختبار، وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال احصائياً، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحه لتكون أداة قياس مناسبة وفعالة لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها بثقة.

### اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولموجوروف-سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.582)، والقيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي (0.887)، لجميع مجالات الدراسة، وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

### 4.1.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

للإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences؛ لتفريغ وتحليل البيانات من واقع الاستبانة؛ حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وهي: (النسب المئوية والتكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا كرونباخ، واختبار كولموجوروف-سمرنوف، اختبار T-Test في حالة عينة واحدة، T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test)، اختبار (One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

وقد تم استخدام درجة ثقة (95%) في اختبار كل الفروض الإحصائية للدراسة، بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%)، وهي النسبة المناسبة لطبيعة الدراسة.

### 11. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

نتائج الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية على ما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي والتكاليف الضريبة في الشركات الفلسطينية.

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

تمت الإجابة على هذه الفرضية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6) تحليل محاور وفقرات ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات

الفلسطينية									
م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "SIG."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة	
1	أثر ممارسة المحاسبي على المترتبة في الشركات الفلسطينية	3.66	0.41	13.879	.000	73.27	3	مرتفعة	
2	دور ممارسة المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية	4.01	0.63	13.664	.000	80.22	1	مرتفعة	
3	دور ممارسة المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة لجميع المجالات معاً	3.94	0.39	20.516	.000	78.86	2	مرتفعة	
		3.88	0.41	18.043	.000	77.51		مرتفعة	

\*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$

وقد تبين من الجدول السابق أنّ: قد حصل المجال الثاني " دور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية"، على أعلى درجة موافقة بنسبة (80.22%) وهو بدرجة موافقة (مرتفعة)، بينما حصل المجال الأول " أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية"، على أقل درجة موافقة بنسبة (73.27%)، وهو بدرجة (متوسطة) أنّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات أبعاد ممارسة التحفظ المحاسبي وأثره على التكاليف الضريبية في الشركات الفلسطينية يساوي (3.88)، وجاء بوزن نسبي (77.51%) وقيمة الاختبار (18.04) وأنّ القيمة الإحتمالية (Sig.) تساوي 0.000. ويستدل من النتائج السابقة على أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات أبعاد ممارسة التحفظ المحاسبي على ضريبة الدخل في الشركات الفلسطينية بشكل عام.

#### الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي وبين مبلغ الضريبة المترتبة على الشركات الفلسطينية، تمت الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

## جدول رقم (7) فقرات محور أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي للحد من المبالغة في تقدير الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية.	3.917	0.645	12.07	.000	78.333	3	مرتفعة
2	عدم استخدام التحفظ المحاسبي يعمل على إعطاء معدي القوائم المالية مجال للتلاعب في هذه القوائم لتخفيض الدخل ومن ثم تخفيض الضريبة المترتبة..	3.944	0.902	8.88	.000	78.889	2	مرتفعة
3	يحد التحفظ المحاسبي من إمكانية المبالغة أو التقليل في تقدير الأصول	4.069	0.678	13.38	.000	81.389	1	مرتفعة
4	تقوم الإدارة بإعادة تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة لغايات ضريبية.	3.750	1.071	5.94	.000	75.000	6	مرتفعة
5	تقوم الإدارة بحساب الاستهلاك لغايات الضريبة بطريقة معجلة.	3.778	1.091	6.05	.000	75.556	5	مرتفعة
6	ترحل الأصول المالية بالقيم العادلة والتي هي أقل من التكلفة ولكن يتم اجراء تعديل مماثل لغايات الضريبة	3.611	0.928	5.59	.000	72.222	9	مرتفعة
7	يعترف بتكاليف البحث كمصروف في الفترة المالية التي يتم انفاقها فيه.	3.917	0.835	9.32	.000	78.333	3	متوسطة
8	التحفظ المحاسبي يحد من امكانية تخفيض قيمة الضريبة للشركات	3.694	0.944	6.24	.000	73.889	8	مرتفعة
9	التحفظ المحاسبي يعمل على انتاج قوائم مالية ذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها عند التحاسب الضريبي.	3.750	1.004	6.34	.000	75.000	6	مرتفعة
	المحور ككل	3.663	0.406	13.88	.000	73.269		مرتفعة

وقد تبين من الجدول السابق أنَّ: المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يحد التحفظ المحاسبي من إمكانية المبالغة أو التقليل في تقدير الأصول" يساوي (4.07) الدرجة الكليّة من (5) ؛ أي أنَّ المتوسط الحسابي النسبي (81.389%)، قيمة الاختبار (13.38)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة،

وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

المتوسط الحسابي للفقرة السادسة: "ترحل الاصول المالية بالقيم العادلة والتي هي أقل من التكلفة، ولكن يتم اجراء تعديل مماثل لغايات الضريبة"، يساوي (3.611) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (72.22%)، قيمة الاختبار (5.59) وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويلاحظ الباحث حصول هذه الفقرة على نسبة مرتفعة، ولكنها أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

بشكل عام يمكن القول بأنّ المتوسط الحسابي يساوي (3.663)، وأنّ المتوسط الحسابي النسبي يساوي (73.27%)، قيمة الاختبار (13.88)، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 ؛ لذلك يعتبر مجال "أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على الضريبة المترتبة في الشركات الفلسطينية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام في الشركات الفلسطينية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة دراسة (صماري وآخرون 2019) والتي توصلت إلى أنّ الشركات يمكن أن تستخدم التحفظ المحاسبي كوسيلة لتقليص الأعباء الضريبية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي وبين التخطيط الضريبي في الشركات الفلسطينية، تمت الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

## جدول رقم (8) محور ممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند المقارنة بين شراء الأصول أو استئجارها وأيهما أفضل من الناحية الضريبية.	4.06	0.77	11.68	.000	81.11	3	مرتفعة
2	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند المقارنة بين طرق البيع النقدي أو البيع بالتقسيط طويل الأجل.	4.07	0.88	10.34	.000	81.39	2	مرتفعة
3	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد سياسة توزيع الأرباح وحجز الاحتياطيات القانونية والاختيارية.	3.88	0.90	8.22	.000	77.50	9	مرتفعة
4	يتم استخدام التخطيط الضريبي عند الحاجة لشراء الأصول هل يتم شراءها من خلال القروض أو الاستئجار أو التأجير التمويلي.	3.81	1.02	6.73	.000	76.11		مرتفعة
5	يتم استخدام التخطيط الضريبي من خلال إعادة تبويب مصروف المرتبات وما في حكمها ومكافآت مجلس الإدارة وبدلاتها لتحقيق وفورات ضريبية.	3.90	0.98	7.81	.000	78.06	8	مرتفعة
6	يتم الاستفادة من التكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية.	4.04	0.85	10.44	.000	80.83	4	مرتفعة
7	استخدام بنود تكلفة يتم خصمها من الأرباح بدلاً من بنود لا تعد تكلفة مثل التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل الذاتي.	3.97	0.87	9.46	.000	79.44	5	مرتفعة
8	يتم التحفظ المحاسبي عند اختيار الأسلوب المحاسبي المناسب عند تقييم المخزون لغرض التخطيط الضريبي.	3.93	0.98	8.03	.000	78.61	6	مرتفعة
9	يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد لغرض التخطيط الضريبي.	4.15	0.85	11.51	.000	83.06	1	مرتفعة
10	ممارسة التحفظ المحاسبي تمكن الشركات من نقل الدخل بعيداً عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة لغرض التخطيط الضريبي.	3.93	0.98	8.03	.000	78.61	6	مرتفعة
	المحور ككل	4.01	0.63	13.66	.000	80.22		مرتفعة

وقد تبين من الجدول السابق أن: المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة" يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد لغرض التخطيط الضريبي" يساوي (4.15) الدرجة

الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (83.06%)، قيمة الاختبار (11.51) وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 ؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة" يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد سياسة توزيع الأرباح وحجز الاحتياطات القانونية والاختيارية"، يساوي (3.88) الدرجة الكلية من (5)؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (77.52%)، قيمة الاختبار (8.22)، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويلاحظ الباحث حصول هذه الفقرة على نسبة مرتفعة، ولكنها أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكلٍ عام يمكن القول بأنّ المتوسط الحسابي يساوي (4.01)، وأنّ المتوسط الحسابي النسبي يساوي (80.22%)، قيمة الاختبار (13.66)، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك يعتبر مجال " دور لممارسة التحفظ المحاسبي في التخطيط الضريبي لدى الشركات الفلسطينية" دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$ ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام في الشركات الفلسطينية، وتتوافق نتيجة اختبار هذه الفرضية مع ما توصلت إليه دراسة (علي، 2014)، بوجود علاقة طردية بين التخطيط الضريبي والتحفيز المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السودانية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين الضرائب المؤجلة في الشركات الفلسطينية؛ تمت الإجابة على هذه الفرضية باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة، وهي ثلاثة أم لا، كما هو مبين في الجدول التالي:

## جدول رقم (9) فقرات محور دور ممارسة التحفظ المحاسبي في وجود الضريبة المؤجلة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	ممارسة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالقيمة الدفترية بسعر أقل من القيمة السوقية وبالتالي عدم ارتفاع قيمة الربح المحاسبي وقيمة الأصول.	4.15	0.66	14.73	.000	83.06	3	مرتفعة
2	يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الربح الخاضع للضريبة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد والاعتراف بالتكاليف وقت حدوثها.	4.21	0.73	14.04	.000	84.17	2	مرتفعة جداً
3	التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية المستقبلية والذي ينتج عنها ضرائب مؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.	4.28	0.74	14.73	.000	85.56	1	مرتفعة جداً
4	تأجيل الالتزامات الضريبية باتباع سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية طالما الشركة تحقق أرباح وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 12.	4.10	0.72	13.02	.000	81.94	4	مرتفعة
5	استخدام التحفظ المحاسبي يعتبر مفيداً لأغراض الضريبة على الأرباح لأنه يعمل على إظهار قيمة أرباح الشركة بأقل من قيمتها السوقية.	3.94	0.89	9.04	.000	78.89	6	مرتفعة
6	أن ممارسة التحفظ المحاسبي لا يهدف للتهرب الضريبي بل إلى تأجيل الضريبة إلى فترات لاحقة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.	3.99	0.85	9.87	.000	79.72	5	مرتفعة
7	عند ممارسة التحفظ المحاسبي بعض الإيرادات المعترف بها محاسبياً لا تخضع للضريبة مثل أرباح بيع الأسهم والسندات.	3.60	0.88	5.74	.000	71.94	9	مرتفعة
8	تكاليف الضريبة المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة أو التغير في معدلات الضريبة عند تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي تؤدي إلى تخفيض الوعاء الضريبي .	3.86	0.66	11.13	.000	77.22	8	مرتفعة
9	يتم قياس الضرائب المؤجلة أصول وخصوم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بموجب معدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة التي يسدد فيها الالتزام أو يتحقق فيها الأصل مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي.	3.88	0.85	8.69	.000	77.50	7	مرتفعة
	المحور ككل	3.94	0.39	20.52	.000	78.86		مرتفعة

وقد تبين من الجدول السابق أنّ: المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية المستقبلية والذي ينتج عنها ضرائب مؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12" يساوي (4.28) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (85.56%)، قيمة الاختبار (14.73) ، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " عند ممارسة التحفظ المحاسبي بعض الإيرادات المعترف بها محاسبياً لا تخضع للضريبة مثل أرباح بيع الأسهم والسندات " يساوي (3.60) الدرجة الكلية من (5) ؛ أي أنّ المتوسط الحسابي النسبي (71.94%)، قيمة الاختبار (8.22) ، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000؛ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويلاحظ الباحث حصول هذه الفقرة على نسبة مرتفعة، ولكنها أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

بشكل عام يمكن القول بأنّ المتوسط الحسابي يساوي (3.94) ، وأنّ المتوسط الحسابي النسبي يساوي (78.86%)، قيمة الاختبار (20.52) ، وأنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 ، لذلك يعتبر مجال " هل هناك دور ممارسة التحفظ المحاسبي في تكون الضريبة المؤجلة" دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \geq 0.05$  ، مما يدل على أنّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي (3)، وهذا يعني أنّ هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام في الشركات الفلسطينية.

## 12. مناقشة النتائج:

حيث تتفق نتائج الدراسة فيما يتعلق بالفرضية الأولى مع الاستنتاجات التي توصلت إليها دراسة (صماري وآخرون، 2019) ، والتي توصلت إلى أنّ الشركات تستخدم التحفظ المحاسبي كوسيلة لتقليل الأعباء الضريبية، أمّا الفرضية الثانية فتتفق مع ما توصلت إليه دراسة (علي، 2014) ، بوجود علاقة طردية بين التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السودانية، أمّا الفرضية الثالثة تتفق النتيجة مع نتيجة دراسة (صماري، 2019)، والتي توصلت إلى أنّ التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل كبير على الضرائب المؤجلة عند إعداد التقارير المالية.



### 13. النتائج والتوصيات:

#### 1.13 النتائج:

- توجد علاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي، وبين ضريبة الدخل في الشركات الفلسطينية؛ حيث أنّ التحفظ المحاسبي يحد من إمكانية المبالغة، أو التقليل في تقدير الأصول.
- عدم استخدام التحفظ المحاسبي يعمل على إعطاء معدي القوائم المالية مجال للتلاعب في هذه القوائم لتخفيض الدخل، ومن ثمّ تخفيض الضريبة المترتبة على الشركات الفلسطينية.
- يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد لغرض التخطيط الضريبي.
- يتم ممارسة التحفظ المحاسبي عند المقارنة بين طرق البيع النقديّ أو البيع بالتقسيط طويل الأجل عند التخطيط الضريبي في الشركات الفلسطينية.
- التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية المستقبلية، والذي ينتج عنها ضرائب مؤجلة وفق المعيار المحاسبي الدولي.
- يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الربح الخاضع للضريبة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد والاعتراف بالتكاليف وقت حدوثها.

#### 2.13 التوصيات:

- العمل على التقيد بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية للشركات الفلسطينية بنسبة مقبولة.
- قيام الجهات الرقابية بمتابعة مدى تقيد الشركات الفلسطينية بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية؛ لكي تعكس هذه القوائم حقيقة المركز المالي لهذه الشركات.
- التأكيد من عدم استخدام الشركات الفلسطينية للتحفظ المحاسبي من أجل تخفيض الدخل، ومن ثم تخفيض الضريبة.
- العمل على زيادة شفافية القوائم المالية من خلال التقيد بالتحفظ المحاسبي.
- الالتزام بمبادئ الحوكمة لضمان جودة التقارير المالية للشركات الفلسطينية.

## المراجع

ابراهيم، نبيل " نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري، دراسة تطبيقية، مؤتمر المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار، جمعية الضرائب المصرية، 16-17 سبتمبر 2012.

جودة، رأفت، والعمور، سالم" (2017) مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية في الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة - دراسة ميدانية" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية \_ المجلد الثاني، العدد (7) ص (275-290).

حماد، مصطفى (2018) " دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية - دراسة تطبيقية " مجلة الفكر المحاسبي. كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، المجلد (22) العدد (3) ص (305 - 361).

حمدان، علام (2011) " أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38) العدد (2) ص (514 - 533).

شهيد، رزان، عبس، فاطمة (2017) " قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية \_ دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثاني والأربعون، (2) ص (134 - 142)

سعد الدين، ايمان (2014) تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، مجلة المحاسبة والمراجعة، ص (342).

الشيخ علي، مفيد (2015) " قياس أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثيره برأس المال للشركات المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية"، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد (19) العدد (2) ص (330-304).

صبرينة، شرافة (2018) " التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ( I F R S / A S )مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (18) العدد (1) ص (153 - 174).

عبد الملك، أحمد (2012) " أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الاول، ص (1-41).

رشا الغول، التحفظ المحاسبي، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية 2015.

صماري، رابح وتجانبة، حمزة، وعرعار، سعد الله " دور التقط المحاسبي في التقليل من التهرب الضريبي من خلال الضرائب المؤجلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2019.

العدي، ابراهيم "أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية"، مجلة جامعة البعث المجلد (38) العدد (17)، سوريا 2016 ص 69-90

علي، (2014) "دراسة تحليلية للعلاقة بين ممارسة التخطيط الضريبي والتحفيز المحاسبي بالقوائم المالية لشركات المساهمة السودانية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السودانية"

قزال اسماعيل، يدير فارس، قزال احلام (2019) بعنوان " العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية - المجلد الثالث، العدد الأول. ص (248-231)

القضاة، ليث، والكبيسي، عبد الستار (2016) "تطوير نموذج ( Basu) لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البنوك التجارية الأردنية" المملكة الأردنية الهاشمية، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (43) ملحق (1) ص (511-530)

المديولي، داليا (2017) " مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة" جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- كلية التجارة، العدد الأول- المجلد الرابع والخمسون، ص (1-38).

النجار، جميل (2014) " قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين". البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (17) العدد (2).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2013) " قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي"

Valipour H, Talebnia, G and Javanmard, S (2011). "The interaction of smoothing and conditional accounting conservatism", African Journal of Business Management, Vol 34 No 5 (2011) pp 1330

Llin; F, C. Wu, T. Fang and J. Wun, 2014. The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation. Economic Modelling 37: 164-174

Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. The accounting review, 82(3), 759-796., <https://doi.org/10.2308/accr.2007.82.3.759>

Abed, S., Al-Badainah, J., & Serdaneh, J. A. (2012). The level of conservatism in accounting policies and its effect on earnings management. International Journal of Economics and Finance, 4(6), 78-85.

تأثير التخصص القطاعي للمراجع البديل على مخاطر المراجعة في ظل إلزامية ..

Watts, R. L. (2003). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities, Accounting Horizons, 17 (4), 287– 301,  
<https://doi.org/10.2308/acch.2003.17.4.287>

المعلومات البيو جرافية للباحث:

الاسم: حسام الزروق عامر امحمد

الدرجة العلمية: ماجستير

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: المراجعة، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، نظرية

المحاسبة، المحاسبة الدولية، المحاسبة المالية

البريد الإلكتروني: [husamalzaroo@gmail.com](mailto:husamalzaroo@gmail.com)

المعلومات البيو جرافية للباحث:

الاسم: عبد النبي امحمد فرج

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: محاسبة

الاهتمامات: نظم المعلومات المحاسبية، لمحاسبية المالية، نظرية المحاسبة،

التحليل المالي، المراجعة، المحاسبة الدولية، التقييم المالي، دراسات الجدوى

الاقتصادية، منهاج البحث العلمي

البريد الإلكتروني: [abduunabif@gmail.com](mailto:abduunabif@gmail.com)

## الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي

محمد لطائف غزالي

إيكا يونيا فوزية

عبد الرحمن رمضان البجاب

جامعة سونان أمبيل الإسلامية

جامعة سونان أمبيل الإسلامية

الجامعة الأسمرية الإسلامية

[muhammadlathoif@gmail.com](mailto:muhammadlathoif@gmail.com)

[ika.yunia@perbanas.ac.id](mailto:ika.yunia@perbanas.ac.id)

[abdulrhmanalbhbah@gmail.com](mailto:abdulrhmanalbhbah@gmail.com)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.11>

تاريخ النشر: 2021.05.12

تاريخ القبول: 2021.03.07

تاريخ الاستلام: 2021.02.05

### الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة آلية عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي من حيث (المكونات، عدد الأعضاء، المهام)، والكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه المصرف والرقابة الشرعية في عملية التطوير. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام دراسة الحالة والمقابلات النوعية لفهم الظاهرة، حيث تم جمع البيانات من خلال إجراء المقابلات المباشرة مع عينة الدراسة والتي تشمل المديرين والموظفين في مجال الرقابة الشرعية بالمصرف الإسلامي الليبي. تشير نتائج الدراسة إلى أن المصرف الإسلامي له تأثير كبير على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الرقابة الشرعية لها الدور الهام والفعال بالمصرف. النتائج تشير أيضا إلى أن المصرف يواجه بعض المعوقات التي تؤثر عليه كالظروف السياسية والاقتصادية، وضعف الكادر الوظيفي الذي يؤثر على عملية التطوير. الدراسة توصي المصرف الإسلامي الليبي بالاهتمام بقسم التطوير والبحوث الشرعية، وتطوير الكادر الوظيفي بإجراء دورات تدريبية متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

*الكلمات الدالة: المصرف الإسلامي الليبي، الرقابة الشرعية، التطوير.*

### Sharia supervision and its role in the development of Islamic banks: a case study of the Libyan Islamic Bank

Abdulrahman R. Albahbah  
Asmarya University

Ika Y. Fauzia  
University of Sunan Ampel

Muhammad L. Ghazali  
University of Sunan Ampel

[abdulrhmanalbhbah@gmail.com](mailto:abdulrhmanalbhbah@gmail.com)

[ika.yunia@perbanas.ac.id](mailto:ika.yunia@perbanas.ac.id)

[muhammadlathoif@gmail.com](mailto:muhammadlathoif@gmail.com)

### Abstract

The study aims to examine the mechanism of the work of sharia control in the Libyan Islamic Bank in terms of (components, number of members, specialities, tasks), to reveal the role of Sharia control and its contribution to the development of the bank, and to identify the obstacles and difficulties facing the bank and legitimate control in the development process. To achieve this aim, a case study and qualitative interviews are employed. As such, interview data are seen as particularly useful for the purpose of a case study, through direct interviews with the study sample, which includes members of the Sharia supervision in the bank. The results indicate that the Libyan Islamic Bank has a great impact on society in economic and social terms, and the Sharia control has an important and effective role in the bank. They also indicate

that there are some problems and obstacles facing the bank, such as political and economic conditions, lack of qualified staff in Islamic banking that affects the development process. The study recommends that the Libyan Islamic Bank should pay attention to the Department of Development and Sharia Research, and should train bank's staff on Islamic banking practices and techniques.

*Keywords: Libyan Islamic Bank, Sharia supervision, Development.*

## 1. المقدمة

المجتمع الإسلامي عاش فترة من الزمن يعتمد على أفكار ونظم مالية مأخوذة من الغرب، فانتشرت البنوك التقليدية في المجتمعات الإسلامية، وبقيت فترة من الزمن وأصبحت هذه المصارف أماكن للربا العلي ولا يمكن إصلاحه. (الشبيلي، 2009). فللمصرف أهمية كبيرة في حياة الإنسان المعاصر، وأفراد المجتمع الإسلامي يتحروا بأن لا يتعاملوا بالربا، ومن هنا كان جديرا بهذه المجتمعات إيجاد البديل لهذه المصارف التقليدية وفق الشريعة الإسلامية فظهرت المصارف الإسلامية. (العليات، 2006). ولا يخفى على أحد أن المصارف والمؤسسات الإسلامية المالية حديثة النشأة، إذا ما قورنت بالمصارف التقليدية، فلا بد من وجود نظام شرعي يكون لها المرجع، ويكفل لها المشروعية، ويوضح ويبين لها الطريق والمسار والأدوات والوسائل التي تتبعها، فكانت هيئة الرقابة الشرعية بمختلف أشكالها ومكوناتها ومسمياتها تقوم بهذه الوظائف، وذلك من أجل الوصول بها إلى بر الأمان (عبدالقادر، 2013).

وفي ليبيا، أقيمت أولى المؤتمرات الدافعة لنشأة الصيرفة الإسلامية في منتصف سنة 2008م بمدينة طرابلس تحت عنوان المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية. ولتنظيم عمل هذه المصارف، صدر عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي القانون رقم (46) لسنة 2012م الخاص بتعديل أحكام القانون السابق رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، فباشرت بعض المصارف الكبرى العاملة في ليبيا عملها والتي استكملت متطلبات الشريعة فيما يتعلق بعقود المرابحة واستثنت مصارف أخرى لعدم وجود رقابة شرعية فيها. ولو حظ أن بعض المصارف العاملة والتي تعتبر في طور التحول عن ضعف مستوى الأداء سواء في العنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف سببه حادثة الصيرفة الإسلامية داخل البلاد (مسعود ومحمد، 2020).

وتعاني المصارف الإسلامية الليبية من عدم وضوح الدور الفعلي لأعمال الرقابة الشرعية بسبب حادثة النشأة، وعدم إحاطة بعض الموظفين والإداريين داخل هذه المصارف بدراية كافية بأحكام المعاملات المالية الإسلامية (الطاهر والقذافي، 2016). غير إنه في الفترات القادمة سوف تزيد أهمية الدور الذي يقوم به نظام الرقابة الشرعية في تحسين وتطوير كفاءة المصارف الإسلامية، وفق

معايير الشريعة الإسلامية، حتى تلعب الرقابة الشرعية دور كبير في دفع إدارة المصرف الإسلامي لتحقيق أداء نوعي لمواكبة كل ما هو جديد في المستقبل، واسترجاعها لمقاصد النظم الاقتصادي الإسلامي (عبادة، 2018).

## 2. الدراسات السابقة

• **دراسة (الدين، 2010):** تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة الرقابة الشرعية، وتعتبر من الأسس المهمة التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، ويجب أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية ببعض الامتيازات التي من بينها الاستقلالية، والإلزامية على إدارة المصرف حتى تؤدي دورها بشكل فعال، ووضحت الفرق بين الرقابة الشرعية وبين المراجعة القانونية والمحاسبية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الرقابة الشرعية من الفروق الجوهرية التي تميز بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، والرقابة الشرعية ضرورية لضمان التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، ويجب أن تكون الرقابة مستقلة حتى لا يتم التأثير عليها من جانب الإدارة.

• **دراسة (مصطفى، 2012):** لقد تطرق الباحث إلى الرقابة الشرعية بصفة خاصة، مع إعطاء صورة عامة حول عدد من أنواع الرقابة: الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، الرقابة المصرفية من المصرف المركزي. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: لا تستطيع الهيئة الشرعية القيام بمهام التدقيق الشرعي، لأن لكل منهما المهام الخاصة به، صعوبة توفر المدققين الشرعيين المؤهلين علمياً ومهنياً للعمل في المصارف الإسلامية، لم يتم الاستفادة بشكل كاف من معايير المراجعة الدولية ومعايير الضبط والمعايير الشرعية في أداء مهمة التدقيق الشرعي.

• **دراسة (عبدالقادر، 2013):** تطرق هذا البحث إلى مفهوم الرقابة الشرعية، والأساس الذي تستند إليه في قيامها بالمهام المطلوبة منها، وأهمية وجودها في المصارف الإسلامية كصمام أمان لضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تعرض البحث لبيان مجالات عمل هيئة الرقابة الشرعية التنفيذية، مع ذكر نماذج تطبيقية لها، وأخيراً تمت مناقشة العوائق التي تعترض تطبيق الهيئة لمهامها وسبل تجاوز هذه العوائق. أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية رقابة مشروعة يشهد لها بالاعتبار الشرعي الكتاب والسنة وأفعال الصحابة والمعقول، وأن إنشاء هيئات للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو أمر ضروري لضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية.

• **دراسة (علي، 2014):** تطرقت هذه الدراسة إلى دور هيئة الرقابة الشرعية في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالفتوى والضوابط الشرعية، وذلك من خلال الالتزام بالفتوى والمرشد الفقهي. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن هيئات الرقابة الشرعية تقوم بصياغة العقود المنضبطة شرعاً كما

تقوم بإعداد المرشد الفقهي التي تساعد العاملين في أداء مهامهم، ضعف التدريب في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية.

• **دراسة (إسكافي، 2018):** تطرقت هذه الدراسة أن الرقابة الشرعية في فلسطين لها عدة أشكال من حيث وضعها التنظيمي، فبعض المصارف اعتبرتها دائرة مستقلة، وبعض المصارف اعتبرتها وحدة، وإن الوضع المثالي أن تكون دائرة مستقلة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن الرقابة الشرعية في فلسطين لها عدة أشكال من حيث الوضع التنظيمي، وإنها تعاني من عدم الاستقلال المالي والإداري وبذلك لا تستطيع الرقابة الشرعية القيام بواجبها بكل موضوعية وحيادية وشفافية.

### التعليق على الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بإعطاء صورة عامة عن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ولكنها جاءت مكملتها وشملت موضوع الرقابة ودوره في تطوير المصرف، وأيضاً تختلف عنها من حيث المكان والزمان (ليبيا، 2020).

### 3. مشكلة البحث

أغلب أصحاب الفائض المالي في المجتمعات الإسلامية يسعون إلى التعامل بالحلال، ويرفضون المشاريع المحرمة، ويرون في وجود المصارف الإسلامية تلبية لطموحهم بإيداع أموالهم في المصرف لاستثمارها. كما أن المصارف الإسلامية تسعى إلى تحقيق ذات الهدف من جانب آخر، وهو الفوز بأموال هؤلاء الأفراد أصحاب الفائض المالي. وما يجمع الطرفين لتحقيق الهدف المشترك هو موافقة أعمال المصارف الإسلامية لنصوص الشريعة الإسلامية التي تتم وتمارس من خلال وجود رقابة شرعية في هذه المصارف. وقد أولت مجموعة من الأدبيات على المستوى الدولي اهتماماً كبيراً في موضوع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (على سبيل المثال: Mukhibad, 2019; Prayitno, & Setyowati, 2020; Adam et al., 2020; Moawad, 2021; Waqqosh, & Diana, 2021).

غير أنه في ليبيا، وعلى الرغم من وجود دراسات حول المصارف الإسلامية (على سبيل المثال: Masoud, 2014; Abdalla et al., 2015; Zaed et al., 2016; Stela and Masoud, 2019; Abdulsalam, 2016; Elkrggli and Yahya, 2018; Masli et al., 2019)، إلا أن موضوع الرقابة الشرعية مازال حديثاً، ولم يتم التعمق فيه بشكل كاف، حيث يحتوي على العديد من العناصر التي لم تدرس دراسة كافية، ومن أهمها طبيعة الرقابة الشرعية والانتقادات الموجهة لها في هذا المصرف، وما إذا كان المصرف يعمل حقيقة بالضوابط والأصول والأحكام الصحيحة التي وضعتها هيئة الرقابة الشرعية متخذة من الشريعة الإسلامية مرجعاً لها. لذلك جاءت هذه الدراسة لعرض صورة



متكاملة عن آلية عمل الرقابة الشرعية، ودراسة ومعرفة قدرة ومرونة الرقابة الشرعية من حيث النظرة الإسلامية في إيجاد الحلول المالية ومواكبة العصر الحديث وذلك من خلال تطوير المصرف الإسلامي الليبي.

#### 4. أسئلة البحث

تشمل أسئلة البحث السؤالين التاليين:

- ماهي آلية ممارسة عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟
- ما هو دور الرقابة الشرعية في تطوير المصرف الإسلامي الليبي<sup>1</sup>؟

#### 5. أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- دراسة آلية ممارسة عمل الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، من حيث مكوناتها، وعدد الأعضاء، ومرجعية الرقابة فيه، ومقارنتها بالعديد من المصارف العاملة في العالم الإسلامي.
- الكشف عن دور الرقابة الشرعية ومساهمتها في تطوير المصرف الإسلامي الليبي، ويتطلب التطوير التحقق من السلامة الشرعية قبل الكفاءة الاقتصادية، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه عملها.

#### 6. أهمية البحث

هناك جانبين مهمين تدور حولهما الدراسة وهما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية وسوف نتطرق إلى بيان كلا منهما:

##### 1. الأهمية النظرية:

- هذه الدراسة ذات أهمية من الناحية النظرية، لأنها تهتم وتدرس موضوعا ذو أهمية متزايدة للعديد من الباحثين وهو الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، لأن هذا النوع من الرقابة يتميز بوجود نوعين من الرقابة وهي (مصرفية - ذاتية).
- المساهمة والكتابة في أحد جزئيات الاقتصاد الإسلامي وهو المصارف الإسلامية وتوضيح وإبراز دور هيئة الرقابة الشرعية على مواكبة التطورات.

<sup>1</sup> التطوير: تغيير حالة المصرف إلى الأفضل وتمييزه، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات الحديثة وفق أسس الشريعة الإسلامية.

## 2. الأهمية التطبيقية:

- إن الأهمية التي يبرزها الجانب التطبيقي لهذه الدراسة معرفة الدور الأساسي والمهم للرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي وإعطاء صورة متكاملة عنها.
- الرقابة الشرعية تعطي للمصرف الصبغة الشرعية، وتوفر ارتياح لدى العاملين في المصرف وزيادة عدد العملاء وإمكانية التوسع جغرافياً، ولا يحدث هذا إلا عن طريق إزالة الشبهات والتأكد من الالتزام بالشرعية الإسلامية في جميع المعاملات.
- الإجابة على كثير من التساؤلات التي يطرحها الناس حول الرقابة الشرعية المصرفية وكافة المعاملات المالية.

## 7. منهجية البحث

تم استخدام دراسة الحالة والمقابلات النوعية لفهم الظاهرة والحصول على البيانات المطلوبة من خلال استخدام المقابلات. حيث يُنظر إلى بيانات المقابلات على أنها مفيدة بشكل خاص لغرض دراسة الحالة، والتي تهدف هذه المقابلات النوعية إلى فهم وجهة نظر من أجريت معهم المقابلات (Kvale & Brinkmann, 2009; Bryman, 2016)، لغرض وصف الظاهرة المدروسة أو المشكلة عن طريق جمع معلومات مقننة عنها وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، ثم الوصول إلى نتائج (درويش، 2018). إبراهيم (2000) يؤكد أن المنهج الكيفي يعتمد على دراسة الحالة والمقابلات العميقة والملاحظة، حيث إنه قائم على الوصف، وإنه يعتمد على الدراسة الميدانية، حيث يتمكن الباحث من جمع البيانات وتدقيقها وتفسيرها وصولاً إلى فهم الواقع المراد فهمه. فيما يشير صابر وخفاجة (2002) إلى أن عملية جمع البيانات والحقائق يجب أن تخضع لأسلوب علمي، وذلك بمجموعة من الخطوات يجب اتباعها وهي كالاتي:

- أهمية الحاجة إلى حل مشكلة البحث.
  - تحديد الأهداف وضع التساؤلات العلمية.
  - اختيار مصادر ومراجع المعلومات.
  - القيام بالمقابلات والملاحظات.
  - تصنيف البيانات بدقة.
  - تحليل النتائج ووصفها وتفسيرها في عبارات واضحة.
  - وضع الاقتراحات والحلول المناسبة لمشكلة البحث.
- وكل هذه الخطوات لمعرفة مستوى وكفاءة هيئة الرقابة الشرعية والالتزام بالشرعية الإسلامية في جميع المعاملات ودورها في تطوير المصارف الإسلامية.

## 8. المصارف الإسلامية

### 1.8 مفهوم المصارف الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي من خلال الخصائص التي يتميز بها عن المصرف الربوي، ومن خلال التتبع والنظر والاطلاع على التعريفات، وجد أنها متشابهة، وتتضمن نفس المفردات ومن هذه التعريفات:

1. "المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها وجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا" (الزحيلي، 1997).

2. "المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الإسلامي". (بابلي، 1989).

من التعريفات السابقة يمكن استنتاج مجموعة من النقاط ويتم تلخيصها كالآتي:

- إن المصرف مؤسسة مالية، أي أن عمله الرئيسي هو الأموال.
- وظيفة المصرف هي تجميع الأموال واستثمارها وتوظيفها وتمييتها.
- أداء الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأصولها.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

### 2.8 خصائص المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تتميز بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية ومن أهم هذه الخصائص:

- عدم التعامل بالربا: وهي صفة مميزة للمصارف الإسلامية، فإن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، أيًا كان شكلها أخذًا أو عطاءً، أي أنها لا تدفع فوائد ربوية على الودائع المودعة بواسطة الزبائن، وإنما لا تأخذ فوائد عن القروض التي تقدمها (الشواري، 2002).
- الارتباط بالعقيدة الإسلامية: المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من ناحية الحلال والحرام، فلا يستطيع مخالفة القرآن الكريم وسنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فلا يجرؤ على تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله (الزحيلي، 2016).

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إن ما أهم ما يتميز به المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي هو الصفة الاجتماعية، باعتبار أن للمال وظيفة اجتماعية، لذا فإن الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول الدين الإسلامي الحنيف.
- الاستثمار في المشاريع الحلال: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر، أو الاستثمار بالمشاركة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسلع المحرمة كالخمور، منتجات التبغ، الذبيح الغير الإسلامي (عمارة، 1996).
- المشاركة في الربح والخسارة: تظهر هذه الخاصية في صيغتي المشاركة والمضاربة، ففي المشاركة يتشارك العميل والمصرف في الربح والخسارة، أما في المضاربة يتشارك العميل والمصرف في الربح بنسبة يتفقان عليها، وفي الخسارة فيخسر المصرف ماله ويخسر المضارب جهده.
- وجود هيئة الرقابة الشرعية: يخضع المصرف الإسلامي لعدة أنواع من الرقابة، الرقابة الشرعية، والرقابة المالية المصرفية، والرقابة الإدارية، والرقابة الشرعية هي الفارق الجوهرية التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية.

## 9. الرقابة الشرعية

المصارف الإسلامية بحملها هذا الاسم فإن مسؤوليتها عظيمة بشأن هذا الدين، ويكون واقعها موافقا لما يحتويه هذا الاسم من أحكام وأخلاق وسلوك، ولكي تظهر شخصية وهوية المصرف الإسلامي، فمن الطبيعي تمييزه عن المصرف التقليدي، ولكي يتحقق هذا التمييز، لابد أن يلتزم بما يحل وبما يحرم من المعاملات، ولهيئة الرقابة الشرعية الدور الكبير في ضمان هذا الأمر.

### 1.9 مفهوم الرقابة الشرعية

إن الرقابة الشرعية مفهوم حديث ذو هيكلية معينة، وهذا المفهوم بحاجة إلى توضيحه وتحديدته وضبط حدوده وبيان مفرداته، ومعرفة المعنى المراد منه وتوضيح صورته حتى يختلط بغيره من المفاهيم.

عُرفت الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بعدة تعريفات منها:

- "أحد أجهزة المصرف الإسلامي الحديثة لمساعدته في تحقيق أهدافه" (الكفراوي، 2007: 227).
- "التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى" (عبدالكريم، 2006: 32).
- تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: هيئة الرقابة الشرعية بما يلي: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إمام بفقهِ

المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة" (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2005).

### 2.9 أهمية الرقابة الشرعية

إن الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الحديثة في المؤسسات المالية، وهي الأساس الذي يعتمد عليه المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (السبكي، 1991) وتتلخص أهمية وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في الآتي:

- عدم المعرفة الكاملة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل العاملين في المصارف الإسلامية، مما يلزم وجود هيئات رقابية متخصصة في المعاملات المالية المعاصرة.
- في هذا الوقت الذي تنوعت وتطورت فيه الصور التجارية، وانتشرت فيه أنواع جديدة من المعاملات مثل بطاقات الائتمان والحسابات بمختلف أنواعها والتجارة الإلكترونية، التي ليس لها حكم في المصادر الفقهية القديمة، حتى إن وجدت فإن العاملين في النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم.
- إن المعاملات والعمليات المصرفية بشكل عام، وفي الاستثمار والتمويل بشكل خاص تحتاج إلى رأي الرقابة الشرعية؛ نظرا لتمييز هذه المعاملات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، وبالتالي فإن العاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا مع اتصال مباشر ومستمر مع الرقابة الشرعية، لأنهم بحاجة إلى الفتوى أثناء عملهم (الهاجري، 2018).
- وجود الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي يعطي له الصبغة الشرعية، كما أن وجود الرقابة الشرعية يعطي ارتياحا للمتعاملين مع المصرف.
- إن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل بها المصارف الإسلامية هي أنظمة وضعية من صنع البشر، بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي، مما يجعل من الضروري وجود رقابة شرعية، تعمل على إنقاذ المصارف الإسلامية من الغرق في مستنقع المحرمات (العليات، 2006).

### 3.9 مراحل الرقابة الشرعية

لابد من أن يتم هذا وفق ثلاث مراحل لغرض تحقيق الهدف الأساسي من الرقابة:

### المرحلة الأولى: الرقابة الشرعية السابقة للتنفيذ

وتسمى الرقابة الوقائية، وتتمثل في دراسة البيانات والمعلومات للعمليات التي تريد إدارة المصرف تنفيذها، وتقوم هيئة الفتوى بإعطاء رأيها قبل قيام المصرف بخطوات التنفيذ، وبيان موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية (عاشور، 2002).

### المرحلة الثانية: الرقابة الشرعية أثناء التنفيذ

وتسمى الرقابة العلاجية، وهي مراجعة وتدقيق العمليات المصرفية التي قام بها المصرف الإسلامي، وتتمثل في المتابعة الشرعية للعمليات من خلال مراحل التنفيذ المختلفة، بهدف التأكد من التزام المصرف بالفتوى الصادرة وتطبيقها كما صدرت، ومتابعة التصحيح أول بأول (عبدالكريم، 2006)

### المرحلة الثالثة: الرقابة الشرعية اللاحقة للتنفيذ

وتسمى الرقابة التكميلية، وتتمثل في مراجعة كل العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي بعد استكمال التنفيذ، وتتناول الأعمال العادية والمتكررة والتوجيهات الصادرة عن جهة الاختصاص، وتقوم الرقابة الشرعية في نهاية كل عام بتقييم عمل المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية، لأن هذا الأساس الذي قامت عليه (عبدالكريم، 2006).

## 10. المصرف الإسلامي الليبي

هو أول مصرف إسلامي ليبي مملوك بالكامل من قبل القطاع الخاص الليبي، وهو مؤسسة مالية إسلامية يقوم بممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات النافذة عنها، ويمارس أعماله على أساس الوساطة المالية والاستثمارية في مجال قبول أموال المودعين، وتوظيف الأموال في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار، سواء كان على شكل مشاركات أو مضاربات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية الأخرى، بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية لأفراد المجتمع الليبي (المصرف الإسلامي الليبي، 2020).

وقد تأسس هذا المصرف بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في 11/11/2014 رقم 25 لسنة 2014، وبناءً على ترخيص مزاولة النشاط الصادر عن محافظ مصرف ليبيا المركزي المؤرخ في 08/01/2017 رقم 2 لسنة 2017، وتم تأسيسه من قبل رجال الأعمال الليبيين وبعض المواطنين ونخبة من المصرفيين الليبيين. وتأسس على هيئة شركة مساهمة ليبية تلتزم بممارسة الصيرفة الإسلامية بكافة الصيغ التمويلية. ويتمثل دور إدارة هذا المصرف في تطوير المصرف في التالي:

- التوسع والانتشار جغرافياً، وفتح فروع جديدة للمصرف في مختلف المدن الليبية، وعدد الفروع حتى هذه اللحظة ثمانية فروع.
- تهتم الإدارة بالتطور التكنولوجي لمنافسة المصارف الأخرى العاملة في ليبيا، حيث يقدم المصرف العديد من الخدمات والتي من أهمها: الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، خدمة الرسائل القصيرة، كشف الحساب الإلكتروني، الصراف الآلي، خدمة نقاط البيع.
- تحسين وتطوير الخدمات المصرفية، ومتابعة كل ما هو جديد في الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع هيئة الرقابة الشرعية لتقديم جميع الخدمات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

### 1.1. الدراسة الميدانية

قام الباحث بإجراء الميدانية من خلال عدد من المقابلات مع عدد من مسؤولي المصرف الإسلامي الليبي عن آلية الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي ودورها في تطويره والمعوقات التي تواجهها، وذلك كما يلي:

#### 1.1.1 آلية الرقابة الشرعية

لقد قام الباحث بإجراء المقابلة مع مدير المصرف الإسلامي الليبي وسؤاله عن: ماهي مكونات الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلاً<sup>2</sup>:

عند الحديث عن مكونات الرقابة الشرعية نجد أن هناك عدة نماذج لأنظمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حول العالم الإسلامي، فقد تكون على صورة هيئة مكونة من علماء (شريعة- فقه معاملات- حديث)، تقوم بإصدار الرأي الشرعي فيما يعرض عليها من تساؤلات، أو مراقب شرعي أو مستشار شرعي يتبع تطبيق الفتوى الشرعية في المعاملات المستخدمة في المصرف، سواء أصدرت عن هيئة المؤسسة ذاتها، أو عن الهيئات الأخرى، وتتخذ الرقابة أشكال إدارية وتنظيمية كثيرة ولكن مهما اختلفت مسمياتها ومكوناتها في حقيقة الأمر كلها تسعى إلى هدف واحد، وهو التزام المصرف في تنفيذ جميع معاملاته بأحكام ومبادئ تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وأكمل قائلاً: ويسمى هذا النظام المتبع في الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي بهيئة الرقابة الشرعية، وفقاً لأحكام قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م وتعديله رقم (46) لسنة 2012م بشأن تعديل القانون وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ومنشورات مصرف ليبيا المركزي حيث تتكون الرقابة الشرعية:

- هيئة الفتوى الشرعية: وظيفتها الفتوى ودراسة ما يعرض عليها من أمور.

<sup>2</sup> مدير المصرف الإسلامي الليبي، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر/ 2020.

- إدارة التدقيق الشرعي: متابعة العمل من ناحية ما تصدره الفتوى.
- وإن من الخطط المستقبلية لإدارة التدقيق أن يتم تقسيمها إلى:
  - قسم متابعة الفتوى
  - قسم متابعة الفروع.
  - قسم متابعة تطوير المنتجات.

قام الباحث بسؤال عضو هيئة الفتوى الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، ما هو عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلاً<sup>3</sup>:

قد نص معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) - تعيين هيئة الرقابة الشرعية في الفقرة رقم (7) المتعلقة بعدد الأعضاء على ما يلي " يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة" (معيار المحاسبة والمراجعة، 2005).

ومن هذا المرجع فإن عدد أعضاء هيئة الفتوى الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي هو ثلاثة أعضاء، وثلاثة أعضاء في إدارة التدقيق الشرعي، مؤهلين ولهم خبرة في مجالات متخصصة ليقوموا بعملهم على أكمل وجه بإذن الله، ويأتي اشتراط هذا العدد من عدة جوانب:

- إن فتوى العدد أفضل وأسلم للمصرف من فتوى الفرد الواحد.
  - إن العمليات المصرفية معقدة ومتشابكة، مما يجعل من الصعب على العضو الواحد الإمام بها ودراستها بعمق وكفاية.
  - موقع الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمصرف، يفرض هذا العدد، لإيجاد نوع من التناسق بين عدد أعضاء الرقابة الشرعية وعدد أعضاء مجلس الإدارة.
  - ضمان توافر النصاب الملائم في اتخاذ القرار عند اجتماع الهيئة في حالة تغيب أحد من الأعضاء.
- قام الباحث بسؤال عضو هيئة الفتوى الشرعية ماهي مرجعية الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلاً<sup>4</sup>:

لابد لكل هيئة شرعية أن تعتمد مرجعية شرعية لكافة أعمالها حتى تكون جميع قراراتها وفتاويها على أساس سليم وفهم واضح وقاعدة ثابتة، وقد قررت هيئة الرقابة الشرعية في هذا المصرف أن تكون مرجعيتها كالاتي:

- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وقواعدها الكلية، وأحكامها المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية.

<sup>3</sup> عضو هيئة الفتوى في المصرف الإسلامي الليبي، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر / 2020.

<sup>4</sup> عضو هيئة الفتوى في المصرف، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر / 2020.



- ما يصدر عن مصرف ليبيا المركزي من مناشير وقرارات عن طريق الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.
  - المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- إن هيئة الرقابة الشرعية جعلت مرجعيتها في الدرجة الثالثة المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين (AAOIFI)، وهذه المعايير في الحقيقة من أهم الضوابط الشرعية لعمل المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر، وإن هذه المعايير معتمدة في 90% من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.
- فتاوى وقرارات وتوصيات الندوات والمجامع الفقهية.
- إن فتاوى وقرارات وتوصيات الندوات والمجامع الفقهية هي المرجع الرابع ولها أهمية كبيرة، حيث إن الاجتهاد الجماعي الذي تمارسه مجامع الفقه الإسلامي المعاصر، يعد ركنا ومعلما من معالم الفقه الإسلامي في العصر الحديث، حيث إنها تتصدى لكثير من القضايا المعاصرة.

## 2.11 دور الرقابة الشرعية في تطوير المصرف الإسلامي الليبي

قام الباحث بسؤال عضو هيئة الفتوى الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي، وسؤال مدير التدقيق الشرعي، ما هو دور الرقابة الشرعية في تطوير المصرف الإسلامي الليبي؟ فكانت إجابتهما<sup>5</sup>:

- لقد قامت الرقابة الشرعية بتطوير العمل المصرفي في العديد من المجالات، سواء في المعاملات، أو إيجاد البدائل الشرعية لما حرم من معاملات التي تمارسها المصارف التقليدية، والتي من أهمها:
- مجال صيغ التمويل: إن لهيئة الرقابة الشرعية الدور الكبير في تطوير الأعمال المصرفية وذلك من خلال تطبيق القواعد الشرعية على العقد واستثناء ما جاء مخالفا له، وإيجاد البديل الشرعي المتفق مع القواعد، ومن أهم هذه الصيغ:

أ- المرابحة: وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أكثر صيغ التمويل استخداما، وفي الفترة الأولى كانت صيغ المرابحة الأمر بالشراء مقتصرة على السيارات، ولكنها تطورت وأصبحت في مواد البناء والأثاث والبضائع والآلات وغيرها.

ب- البيع بالتقسيط: إن من خطط المصرف الإسلامي الليبي في المستقبل تمويل العديد من الخدمات، كالخدمات الصحية والدراسة والتعليم والحج والعمرة، ويقسّط سعر هذه الخدمات على أقساط شهرية مريحة، تتضمنها هامش الربح، ومدة التقسيط، والتي صممت وفق أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية.

ج- المشاركة: هذه الصيغة خاصة بالتجار ورجال الأعمال، ونسبة المخاطرة فيها كبيرة، فتطورت المشاركة من أسلوبها الثابت الذي يعتمد على الشراكة الدائمة وتحديد نسبة مساهمة كل طرف من

<sup>5</sup> عضو هيئة الفتوى في المصرف، ومدير التدقيق الشرعي، المقابلة، طرابلس 14 ديسمبر / 2020.

أطرافها، إلى المشاركة المنتهية بالتمليك، بحيث يتنازل المصرف عن جزء من حصته إلى المشارك إلى أن تكون ملكية المشروع كاملة له بعد فترة من الزمن.

د- بطاقات الدفع المسبق: هذا النوع من البطاقات تحكمه شروط تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ومن أهمها: أن يكون سعر التحويل بسعر الصرف المعلن عليه يوم الدفع.

هـ- الاستصناع: لقد قامت هيئة الرقابة الشرعية بتطوير صيغة الاستصناع إلى التمويل العقاري، إذ ينوي المصرف طرح هذه الصيغة في السوق الليبي قريبا، وذلك من أجل تسهيل امتلاك العقار السكني كالشقة والمنزل والأرض.

● مجالات تطويرية أخرى: ومن أمثلة ذلك:

أ- إن الرقابة الشرعية هي الواجهة الشرعية للمصرف ومرآته أمام العملاء، فهي وسيلة جذب وطمأنينة لهم، فهي من عناصر المزيج التسويقي التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي الليبي لزيادة حصته في السوق.

ب- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدراسة الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، فإن تأكد سلامتها الشرعية تقوم باستخدامها في المصرف الإسلامي الليبي، حتى لا تكون هناك ميزة للمصرف التقليدي.

ج- ابتكار قائمة خدمات مصرفية جديدة وذلك بالتعاون مع المختصين في علم الاقتصاد.

د- توعية الموظفين في المصرف، وتصحيح الأخطاء لهم، وحثهم على بذل الجهد والعطاء، وبالتالي فهو ينعكس إيجابا على المصرف.

قام الباحث بسؤال مدير التدقيق الشرعي ماهي المهام التي تقوم بها الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي والتي لها علاقة بالتطوير؟ فأجاب قائلا<sup>6</sup>:

إن الرقابة الشرعية تقوم بعدة مهام تتعلق بعملية التطوير ومن أهمها:

● توعية العاملين في المصرف الإسلامي الليبي بقواعد العمل المصرفي الإسلامي، وشرح أسس الفقه للأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية، وهذا يسهم في تقديم خدمة تتصف بالمصداقية والسلامة الشرعية.

● الإجابة على الأسئلة والاستفسارات المقدمة من العاملين بالمصرف أو المتعاملين معه، أو المساهمين، وذلك لأن الفتوى لا تأتي إلا من عالم بالشريعة الإسلامية تتوفر فيه شروط وخصائص معينة.

6 مدير التدقيق الشرعي، المقابلة، طرابلس 22 ديسمبر / 2020.

- المشاركة في وضع اللوائح ونماذج العقود الشرعية للمعاملات، ومراجعتها وتصحيحها والتصديق عليها وتطويرها، والفهم الجيد لجزيئات وتفصيل العقود المقترحة من بداية الفكرة إلى التصور النهائي لها، وجميع القرارات من وضع حجر الأساس للمصرف إلى بداية عمله.

### 3.11 المعوقات التي تواجه المصرف الإسلامي الليبي

#### 1.3.11 معوقات متعلقة بالمصرف

قام الباحث بسؤال مساعد المدير في المصرف الإسلامي الليبي، ماهي المعوقات التي يواجهها

المصرف الإسلامي الليبي؟ فأجاب قائلاً<sup>7</sup>:

إن المصرف الإسلامي الليبي تواجهه عدة معوقات ويمكن تلخيصها كالآتي:

- حداثة تجربة المصرف الإسلامي الليبي.
- ضعف الكادر الوظيفي، القلة من موظفي المصرف متخصصون في فقه المعاملات ومجال العمل المصرفي الإسلامي.
- عدم الاستقرار السياسي في البلاد: لم تشهد ليبيا استقرار سياسي منذ سنة 2011 إلى سنة 2020، ومرت عليها الكثير من الحكومات.
- عدم الاستقرار الاقتصادي: لم تشهد استقرار اقتصادي وخاصة في سعر العملات الأجنبية بعد أن كان سعر الدولار 1.27 دينار وصل في السوق الموازي إلى 9 دنانير، وتم تعديل الصرف من المصرف المركزي إلى 3.9 دينار ثم إلى 3.6 دينار، وآخر قرار سيعمل به في سنة 2021 سيكون سعر الصرف 4.48 دينار.
- معوقات تواجه المصرف من الناحية الشرعية: تعدد الفتوى في بعض المسائل لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- جائحة كورونا: أثرت على المصرف وذلك بعدم إنجاز بعض الأعمال أو تأجيل بعض الخطط المستقبلية.

#### 2.3.11 معوقات متعلقة بالتطوير

قام الباحث بسؤال مدير التدقيق الشرعي ماهي المعوقات التي تواجهها الرقابة الشرعية عند

التطوير؟ فأجاب قائلاً<sup>8</sup>:

تواجه الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي العديد من المعوقات كغيرها من المصارف

الإسلامية في العالم الإسلامي، وكل هذه المعوقات تؤثر على التطوير، ومن أهم هذه المعوقات:

7 مساعد المدير، المقابلة، طرابلس 22 ديسمبر/ 2020.

8 طارق البوعيشي، المقابلة، طرابلس 22 ديسمبر/ 2020.

- قلة معرفة وفهم علماء الشريعة للممارسات المالية الحديثة، وتعدد الفتوى واختلافها، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح.
- نقص عدد العلماء والمتخصصين في مجال العمل المصرفي الإسلامي، والمشاكل الاقتصادية الحديثة، وهذا يقتضي من جميع الإدارات المرتبطة بالاستثمار في تطوير وتدريب العلماء لابتكار صيغ معاملات جديدة تحت إشراف المختصين في الشريعة الإسلامية.
- التطور السريع في المعاملات الاقتصادية، مما يصعب على الرقابة الشرعية متابعتها، وبيان حكم الشريعة الإسلامية فيها، لأنه يجب التوصل إلى القرارات في الوقت المطلوب وبسرعة وبدون أي تأخير، لأن التأخير يتسبب في عدة مشاكل وتضيق معه الفرص الاستثمارية، وذلك من خلال إنشاء لجنة للبحوث تابعة لهيئة الرقابة الشرعية تساعدها في إجراء البحوث، لحل المشكلات والمعوقات التي تواجهها.
- في المصرف الإسلامي الليبي لا توجد علاقة بين آليات هيئات الرقابة الشرعية وآليات عمل هيئات التطوير، والفصل واضح بينهما، رغم الأهمية واشترائهما في تصميم المنتجات والمعاملات المصرفية.

## 12. النتائج والتوصيات

### 1.12 النتائج

توصلت الدراسة لعدة نتائج تتلخص في الآتي:

- إن الرقابة الشرعية في المصرف الليبي الإسلامي تتكون من هيئة الفتوى الشرعية والتي تهتم بالجانب النظري، وإدارة التدقيق الشرعي والتي تهتم بالجانب العملي، وهو من أفضل النماذج المستخدمة لأنظمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حول العالم الإسلامي، ومقر الرقابة الشرعية في مبنى الإدارة العامة التي تقوم بمراقبة جميع الفروع.
- إن الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي الليبي عنصر مهم وفعال في تطويره، لأنها تمتلك الجانب الشرعي الذي هو الأساس في عملية التطوير والتجديد، ولا يعني ذلك بالانقلاب على النصوص الشرعية والأحكام، بل هو الانطلاقة منها، ولا يخفى على أحد أن التطوير مازال في بدايته مقتصرًا على جذب الزبائن وتطوير الأعمال المصرفية ومازال الطريق أمامها طويل لمواكبة المستجدات في الأعمال المصرفية.

- إن المصرف الإسلامي الليبي تواجهه عدة مشاكل ومعوقات منها ما يخص المصرف بصفة عامة كالظروف السياسية والاقتصادية وجائحة كورونا، ومنها ما يخص التطوير بصفة خاصة كحدثة نشأة المصرف، وضعف الكادر الوظيفي المتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

## 2.12 التوصيات

- أن تقوم إدارة المصرف بتعيين هيئة رقابة شرعية في كل فروع المصرف، ولا تكتفي بذلك في موقع الإدارة العامة، وأن يكون كل موظف بالمصرف مراقبا شرعيا على نفسه، لأن الرقابة الذاتية هي من أهم أنواع الرقابة.
- المزيد من الاهتمام بقسم البحوث الشرعية، وتطوير المنتجات لمواكبة كل ما يستجد من العمل المصرفي الإسلامي، المتمثل في إيجاد صيغ تمويل جديدة، وتحسين الخدمات المصرفية وتطويرها، لمواجهة التطورات الكبيرة في الصناعة المصرفية، وثبتت قدرتها على التكيف، والبقاء المتواصل مع مستجدات العمل المصرفي.
- وضع خطط لتطوير الموارد البشرية لتكون لهم القدرة على التعامل مع المعاملات والمنتجات الإسلامية، وذلك بتوعية الموظفين بقواعد الصيرفة الإسلامية، والأحكام الشرعية للمعاملات المصرفية، من خلال إقامة الندوات وورش العمل والدورات الخاصة التي ترفع من مستواهم حتى يتم إعداد كوادر خاصة في هذا المجال.

## المراجع

- إبراهيم، مروان عبدالمجيد. (2000) أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الورق للنشر، ط 1، عمان الأردن.
- إسكافي، معتصم محمود نعمان. (2018) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح، مؤتمر الصيرفة الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- بابلي، محمود. (1989) المصارف الإسلامية ضرورة حتمية، دار المكتب الإسلامي، بيروت.
- درويش، محمود أحمد. (2018) مناهج البحث في العلوم الإنسانية، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- الدين، محمد أكرم، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها، شروطها، وطريقة عملها، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- الزحيلي، محمد. (1997) المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق.
- الزحيلي، وهيبه. (2016) أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية دار المكتبي، ط (2)، دمشق.
- السبكي، تاج الدين (1991) الأشباه والنظائر، تحرير: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الشبلي، يوسف بن عبدالله، " الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية وضوابطها أحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف"، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 19، الشارقة، ابريل 2009.
- الشواري، محمد عبدالحميد. (2002) إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المصارف، الإسكندرية.
- صابر، فاطمة عوض. خفاجة، مرفت علي. (2002) أسس ومبادئ البحث العلمي، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية.
- الضريير، الصديق. (2001) الهيئات الشرعية، بحث مقدم للمؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، البحرين.
- الطاهر، المكاشفي الخضر. القذافي، البصيري البشير. (2016) واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية، دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية (الجفرة)، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، جامعة سرت، كلية إدارة الأعمال الجفرة - ليبيا.
- عاشور، يوسف حسين. (2002) مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية، المكتبة المركزية، فلسطين.
- عباده، إبراهيم عبدالحليم. (2018) استقلال هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة، الأردن: دراسة تحليلية نقدية، جامعة اليرموك.
- عبدالقادر، هيام محمد. (2013) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، الأردن: دراسة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، قسم المصارف الإسلامية، المجلد (40)، العدد 1.
- عبدالكريم، حمزة. (2006) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر، الأردن.
- علي، محمد العوض العبيد. (2014) هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالضوابط الشرعية"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- العليات، أحمد عبدالغفور. (2006) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الكفراوي، عوف محمود. (2007) النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية.
- لعمارة، جمال. (1996) المصارف الإسلامية، دار النبا للنشر والتوزيع، الجزائر.
- مسعود، محمد خليفة أحمد ومحمد، مصطفى عمر. (2020) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا، المجلة الدولية لدراسات الاقتصادية، المجلد (3)، العدد 13، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا.
- المصرف الإسلامي الليبي. (2020) على شبكة المعلومات، متوفر على <https://www.lib.com.ly>
- مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى. (2012) نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.
- الهاجري، أحمد. (2018) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأولية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2005)، معيار الضبط رقم 1 معتمد 1997، البحرين.
- Abdalla, M. A., Aziz, M. R., & Johari, F., (2015). Analyzing The Impact of Banking Laws and Legislations on the Converting of Conventional Banks into Islamic in Libya. *International Journal of Management and Applied Research*, 2 (4), 156-171.

- Adam, H. M., Wiwoho, J., & Harahap, B. (2020, May). Accusing the Existence of Sharia Supervisory Board. In International Conference on Law, Economics and Health (ICLEH 2020) (pp. 731-737). Atlantis Press.
- Bryman, Alan. *Social research methods*. Oxford university press, 2016.
- Elkrghli, S. and Yahya, A., 2018. Bankers' Views Towards Islamic Banking and Islamic Marketing: The Case of Libyan Main Wahda Bank in Benghazi City. *Management Studies*, 6 (1), 37-55.
- Kvale, S., & Brinkmann, S. (2009). Interviews: Learning the craft of qualitative research interviewing. sage.
- Masli, A. M., Mangena, M., & Harradined, D. The Role of Audit Committees in the Libyan Banking Sector as it Transforms into an Islamic System. *International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 5(2), 1-22.
- Masoud, N., (2014). Does Islamic banking contribute to Sharia law: Critical issues on Libyan banking and financial markets. [online], (April 17, 2017) Available at: SSRN [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2426291](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2426291)
- Moawad, A. T. M. K. (2021). Sharia Monitoring of the Investment Industry-The Most Prominent Challenges and The Most Appropriate Solutions. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 18(1), 4257-4265.
- Mukhibad, H. (2019). The Role of Sharia Supervisory Boards in Meeting Maqasid Syariah—Study on Islamic Banks in Indonesia. *European Journal of Islamic Finance*, 13, 1-10.
- Prayitno, G., & Setyowati, R. F. (2020). The Existence of Sharia Supervisory Board in Sharia Fintech: Legal Basis and Problematic in Indonesia. *Syariah: Jurnal Hukum dan Pemikiran*, 20(2), 135-144.
- Stela, A.K.A. and Abdulsalam, A.A.A., (2016). The Citizens satisfaction level on the Islamic banking system of Libya. *Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 7 (6), 12-22.
- Waqqosh, A., & Diana, W. T. (2021). The role of sharia supervisory board in determining the Sharia cooperative Kasparian Cahaya Madani (study of Islamic economic perspective analysis). in *Proceeding International Seminar of Islamic Studies*, 2 (1), 824-832.
- Zaed, M., Garoum, O. and Aldaif, M., (2016). Origin of the Islamic Banking Business in Traditional Libyan Banks. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 6 (4), 422-425.

المعلومات البيوغرافية للمباحث:

الاسم: إيكيا يونيا فوزية

المؤهل العلمي: دكتوراه

التخصص: الاقتصاد الإسلامي

الاهتمامات: الاقتصاد الإسلامي ومقارنته بالاقتصاد التقليدي،

والتسويق الإسلامي

البريد الإلكتروني: ika.yunia@perbanas.ac.id

المعلومات البيوغرافية للمباحث:

الاسم: عبدالرحمن رمضان البجاح

المؤهل العلمي: بكالوريوس

التخصص: الاقتصاد والمالية الإسلامية

الاهتمامات: البحوث المتعلقة بمجال الصيرفة الإسلامية

والاقتصاد الإسلامي بشكل عام.

البريد الإلكتروني: dulrhumanalbhbah@gmail.com

## تضخم أسعار الغذاء: الأسباب والعلاج

### "حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2018"

محمد علي السنوسي

عضو هيئة تدريس

كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة

[mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly)

عبد الحميد عبد السلام المقصبي

عضو هيئة تدريس

كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة

[a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.12>

تاريخ النشر الإلكتروني: 2021.05.16

تاريخ القبول: 2021.04.09

تاريخ التسليم: 2021.03.11

#### ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تطورات أسعار الغذاء المحلي لبعض السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة من 2000 إلى 2018. كما هدفت إلى تحديد أهم العوامل المسببة لتضخم أسعار الغذاء، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات لمعالجتها، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي ومراجعة الأدبيات التطبيقية في تحديد أهم العوامل التي أثرت على أسعار الغذاء. وقد تم تقسيم العوامل إلى نوعين حسب مصادرها؛ عوامل العرض وعوامل الطلب. ووجدت الدراسة أن بعض عوامل العرض مثل الإنتاجية الزراعية، والأراضي الصالحة للزراعة، والعمالة الزراعية، وأسعار الغذاء العالمية، قد أثرت بشكل إيجابي على أسعار الغذاء المحلية. ومن بين عوامل الطلب التي لها علاقات إيجابية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية: سعر الصرف الموازي وعرض النقود والنفقات الحكومية وزيادة السكان. كما أظهرت النتائج أن متوسط دخل الفرد، الذي كان يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليس له علاقة ذات معنوية مع تغيرات أسعار الغذاء خاصة بعد عام 2011. وأخيراً خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات لحل المشكلة ومنها: إصلاح القطاع الزراعي لرفع الإنتاج والإنتاجية، تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبناء احتياطات غذائية استراتيجية لمواجهة نقص الإمدادات الغذائية وزيادة الأسعار.

الكلمات الدالة: تطورات أسعار الغذاء، تضخم أسعار الغذاء، عوامل الطلب، عوامل العرض.

#### Food Price Inflation: Causes and Treatments

#### "The state of the Libyan economy during the period 2000-2018"

Mohamed Alsanusi

Faculty of Economics and Political Science Misurata University

[mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly)

Abstract

Abdulhameed Elmagsabi

Faculty of Economics and Political Science Misurata University

[a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly)

The study aimed to review local food price developments for some staple food commodities during the period 2000 to 2018. It also aimed to identify the most important factors causing food price inflation, as well as presenting some proposals for its treatment. The study used descriptive analysis and review of applied literature in identifying the most important factors that impacted food prices. The factors were divided into two categories



according to their origin; supply factors and demand factors. The study found that some supply factors as agricultural productivity, agriculture arable land, agricultural labor and global food prices all have positively affected local food prices. Among demand factors that have positive relationships with the rise in food prices were; the parallel exchange rate, money supply, government expenditures and the increase in the population. Per capita income, which was represented by Per capita GDP, has no significant relationship with food price changes, especially after the year 2011. Finally, the study concluded with some recommendations to solve the problem including reforming the agricultural sector to raise production and productivity, achieving self-sufficiency, and building strategic food reserves to face food supply shortages and price increases.

*Keywords: Food price inflation, domestic food prices, demand factors, supply factors*

## 1. المقدمة

تحظى مشكلة تضخم أسعار الغذاء باهتمام دولي من قبل السياسيين والاقتصاديين والمؤسسات والمنظمات المهتمة بالشؤون الإنسانية كالفقر والحرمان الغذائي وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في الفترة 2007-2008م وذلك لما لها من أثر سلبي على مستوى معيشة الأفراد.

إن ارتفاع أسعار الغذاء في ليبيا بشكل متسارع في السنوات الأخيرة دفع بمعدلات التضخم العام إلى الأعلى نظرا للوزن المهم الذي يساهم به الغذاء في سلة انفاق المستهلك حيث يقدر بحوالي 36.6% في المتوسط حسب النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وهو رقم لا يمثل نمط الاستهلاك في الظروف التي تعيشها البلاد في السنوات الأخيرة، حيث قدرت كتلة الأمن الغذائي للأمم المتحدة أن الاسر في ليبيا تتفق في المتوسط حوالي 53% من إجمالي نفقاتهم، وأن 31% من الأسر تتفق أكثر من 65% (Food security cluster, 2019).

ما تشهده دولة ليبيا في الوقت الحالي من حروب وصراعات وفوضى سياسية وأمنية وأزمات مالية واقتصادية مصحوبة بارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية بلغت 33% في مايو 2017م حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، ساهمت فيها أسعار الغذاء بنسبة كبيرة أدت إلى تدهور قيمة الدينار الليبي وتدهور القوة الشرائية للمستهلك، وأضافت مشكلة حقيقية أخرى تهدد الأمن الغذائي للعديد من الأسر الفقيرة وخاصة التي قد يصل وزن الغذاء في سلة الإنفاق لديها إلى مستويات مرتفعة جدا تؤدي إلى إنفاق معظم دخولها على الغذاء.

عند تدهور مستوى المعيشة إلى الحد الذي قد تصل فيه بعض طبقات المجتمع إلى الحرمان الغذائي فإن الدولة تصبح مسؤولة عن توفير الأمن الغذائي والحفاظ على مستوى معيشي أفضل للأفراد، حيث أن صعوبة الحصول على هذه الاحتياجات البشرية الأساسية من الأمن الغذائي

ومستوى معيشي أفضل يؤدي إلى انهيار الثقة في الحكومة وتظهر الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات والامتعاض الشعبي الذي قد يقود إلى المزيد من الفوضى تعبيراً عن المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.

ورغم أن ترك الأسعار تتحرك بحريّة مهم لتحديد ما الذي يجب إنتاجه وكيف ينتج وعلى من سيوزع الناتج، حيث أن نظام الأسعار يعمل بآلية معينة للإجابة على هذه التساؤلات حسب النظرية الاقتصادية، وهو مؤثر وحافز لتغيير الناتج والاستهلاك وتوزيع الدخل، إلا أنه عندما تحدث ظواهر غير مرغوب فيها مثل التضخم لابد من وجود دور للحكومة للتدخل في تلك الآلية واتخاذ سياسات اقتصادية من شأنها الحد من هذه الظواهر والتي قد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد وقد تصل أيضاً إلى فقدان الأمن الغذائي لدى طبقات كبيرة من المجتمع.

إن الاتجاه التصاعدي الحاد في أسعار الغذاء في السنوات الأخيرة وما تتعرض له الأسر في ليبيا من انخفاض في مستوى المعيشة إلى درجة الحرمان الغذائي لدى العديد منها، يجعل من الضروري البحث عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار الغذاء واقتراح سبل لعلاج هذه الأسباب أو الحد من خطورتها، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذه الورقة إلى أربعة محاور بداية بالمقدمة متضمنة المشكلة والأهداف في المحور الأول، ثم عرض مختصر لتطورات أسعار الغذاء العالمية وأسعار الغذاء المحلية وانتقال أسعار الغذاء العالمية إلى المحلية، أما المحور الثالث فيشتمل على محددات أسعار الغذاء في ليبيا، والختام بالمحور الرابع الذي سيتناول النتائج ومقترحات علاج المشكلة.

## 2. تضخم أسعار الغذاء

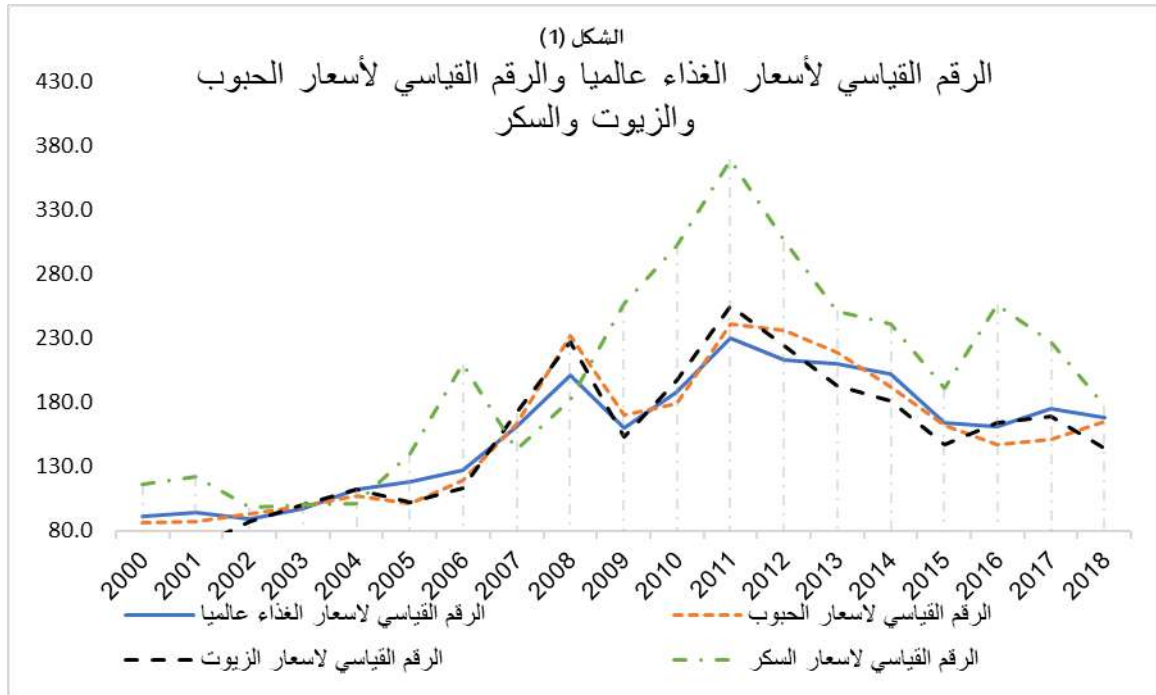
نظراً لأن ليبيا تعتبر دولة منفتحة اقتصادياً على العالم، حيث أنها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، فإن أسعار الغذاء العالمية تلعب دوراً مهماً في تطورات أسعار الغذاء المحلية وبالتالي من المهم عرض تطورات أسعار الغذاء العالمية بالإضافة إلى تطورات أسعار الغذاء المحلية.

### 1.2 تضخم أسعار الغذاء العالمية:

بناءً على الأرقام القياسية لأسعار الغذاء العالمية التي تعدها منظمة الغذاء العالمية FAO باعتبار متوسط أسعار عامي 2002-2004 سنة أساس والموضحة بالشكلين التاليين نلاحظ أنه ومنذ العام 2000م أخذت أسعار السلع الزراعية العالمية في الارتفاع حتى العام 2006م، ازدادت بعدها حدة

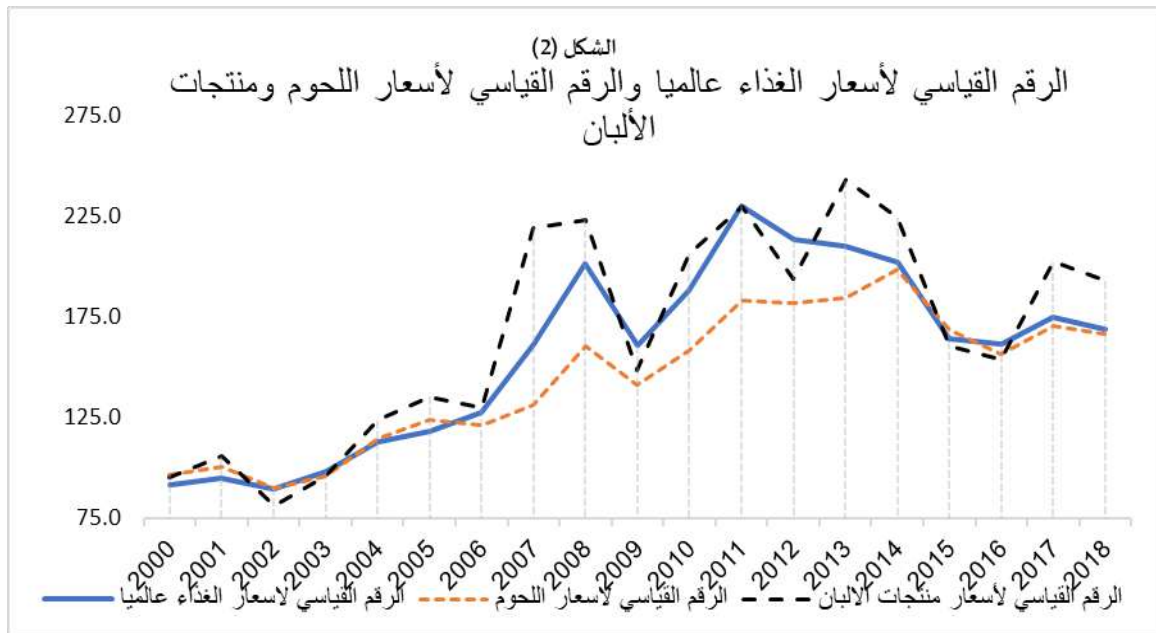
الارتفاع بشكل متسارع في العام 2007م والعام 2008م حيث سجلت فيها أرقاماً قياسية، وأخذت بعدها في الانخفاض حتى العام 2011م حيث عادت الأسعار للارتفاع الحاد فاقت حدته أسعار عام 2008م، وفي العام 2013م بدأت أسعار السلع الزراعية تتجه نحو الانخفاض حتى العام 2019م ولكنها لم تنخفض إلى مستويات ما قبل العام 2004م، وأظهر الرقم القياسي لأسعار الحبوب تصاعداً بلغ أقصاه في عام 2011م عند 240.9 نقطة، بعد أن كان 85.8 نقطة في العام 2000م، بزيادة قدرها 180.7% ثم اتخذت اتجاهها تنازلياً حتى العام 2019م حيث سجل 164 نقطة كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الزيوت النباتية هو الآخر من 67.2 نقطة عام 2000م إلى 254 نقطة عام 2011م ثم تراجع بعد ذلك إلى 125 نقطة بنهاية عام 2018م، وارتفع أيضاً الرقم القياسي لأسعار السكر إلى أقصى مستوى له في عام 2011م عند 368.9 نقطة ثم تراجع إلى 179.6 نقطة نهاية العام 2018م، أما أسعار اللحوم ومنتجات الألبان فسجلت ارتفاعاً هي الأخرى منذ العام 2000م حيث بلغ الرقم القياسي في تلك السنة مستوى 96.5 و 95.3 نقطة على التوالي، ووصل إلى أقصاه في عام 2014م عند 198 نقطة بالنسبة للحوم وإلى أقصاه في عام 2013م عند 242.7 نقطة بالنسبة لمنتجات الألبان.

هذه التطورات في الأرقام القياسية يمكن ملاحظتها بصورة أفضل من خلال الشكل البياني (1) والشكل البياني (2) اللذان يعبران عن تحركات أسعار السلع الغذائية العالمية منذ العام 2000م وحتى العام 2019م، كما نلاحظ أن الأسعار قد شهدت ارتفاعاً شديداً في الفترة الزمنية الممتدة من 2006م إلى 2008م والفترة من 2010م إلى 2011م نتيجة لمجموعة من العوامل المشتركة بين الفترتين اختلفت في التوقيت والقوة، من أهمها صدمات العرض قصيرة الأجل الناتجة عن الأحوال الجوية وانخفاض المخزون العالمي من الغذاء وبعض السياسات التجارية الحمائية التي اتخذتها بعض الدول المصدرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متوسطة إلى طويلة الأجل منها زيادة الطلب على الوقود الحيوي وارتفاع أسعار الطاقة (Trostell et al., 2011).



\* المصدر: بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 4 يناير 2020

[www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en](http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en)



\* المصدر: بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 4 يناير 2020

[www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en](http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en)

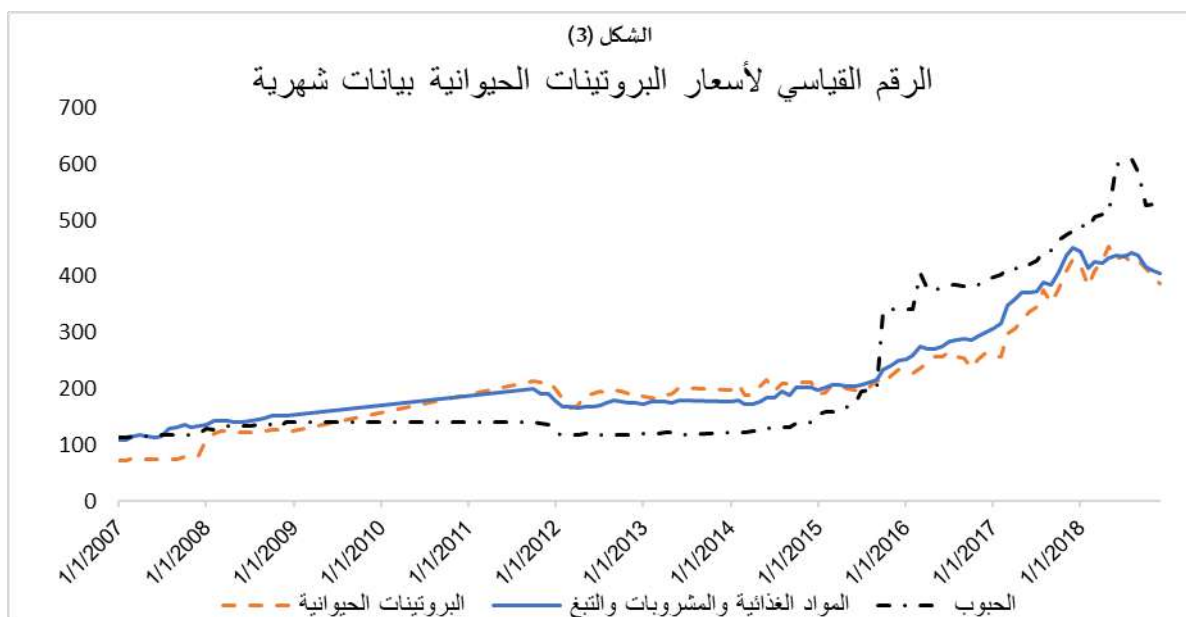
## 2.2 تضخم أسعار الغذاء المحلية

ليبيا ليست استثناء مما حدث عالميا في تضخم أسعار الغذاء باعتبارها دولة صافي مستورد للغذاء، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في بعض السياسات الاقتصادية منها رفع الدعم عن بعض السلع الغذائية منذ العام 2005م.

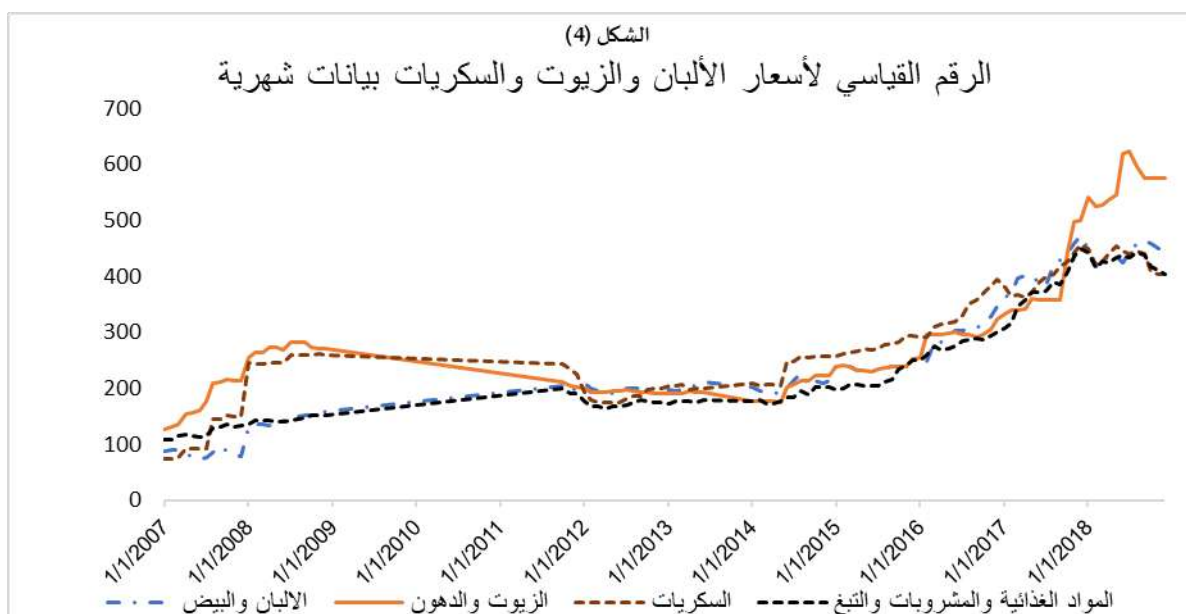
لقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية في السنتين 2007-2008م إلى درجة تدعو للقلق حول الأبعاد التي ستعكس على الأفراد والاقتصاد بعد أن كانت مستقرة لفترة طويلة دامت لأكثر من ثلاثين عاما لم تتأثر فيها أسعار السلع الغذائية كثيراً بموجات التضخم العالمية التي حدثت في أواسط السبعينات وبداية التسعينات.

إن الزيادة في أسعار الغذاء إذا ما قيست بالرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات والتبغ في ليبيا نجدها قد بدأت متذبذبة منذ الربع الأول من عام 2004م، حيث كانت 109.8 مع الشهر الأول ثم انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى 88.2 في نهاية الربع الأخير من نفس العام وبعد ذلك أخذت في الزيادة تدريجيا حتى نهاية العام 2006م، ثم زيادات متسارعة خلال الفترة 2007-2008م تباطأت الزيادات بعد ذلك قليلاً، ولكنها ما لبثت أن عادت للزيادات المتسارعة مرة أخرى وبلغت أقصاها في منتصف العام 2011م، ومنذ بداية العام 2012م اتخذت أسعار الغذاء اتجاها تصاعديا حتى نهاية العام 2014م حين كان التصاعد متسارعا أيضا، وسجل الرقم القياسي للأسعار رقما قياسيا بلغ 450.5 بنهاية العام 2017م قبل أن يبدأ في التراجع ولكنه لم يصل إلى مستويات ما قبل 2015م.

وارتفاع الرقم القياسي في أسعار الغذاء جاء نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار في معظم مكوناته من المواد الغذائية ونستطيع أن نرى ذلك من الشكلين (3و4) اللذان يوضحان تزايد معدلات التضخم منذ بداية العام 2007م في كل من البروتينات الحيوانية والدهون والزيوت والحبوب والسكريات، حتى وصل إلى أقصاه مع بداية العام 2018م مندفعاً بقوة منذ العام 2015م.



\* المصدر: بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد - ليبيا - سنة الأساس 2003.



\* المصدر: بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد - ليبيا - سنة الأساس 2003

### 3. أسباب تضخم أسعار الغذاء

العوامل المسببة في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع أو التضخم يمكن إسنادها إلى عوامل جذب الطلب والتي تنشأ أساساً من الزيادة في الطلب من مصادره المختلفة وعوامل ضغط التكاليف التي تنشأ من زيادة تكاليف الإنتاج، أي أن التضخم انعكاس لتفاعل الطلب والعرض مدفوعاً بتلك العوامل، وارتفاع أسعار السلع الغذائية يأتي من نفس المصادر مع اختلاف طبيعة الإنتاج الزراعي،

حيث يستغرق الانتاج الزراعي فترة أطول من السلع الأخرى ويتميز الطلب على السلع الزراعية بضعف المرونة، وبالتالي فإن التغيرات في الطلب سوف تنعكس على التغيرات في الأسعار بدلا من التغيرات في العرض على المدى القصير .

يقول (Tadesse et al. 2014) أن العوامل المؤثرة في أسعار السلع الزراعية تنقسم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى عوامل خارجية متمثلة في الأحوال الجوية وأسعار الطاقة وصددمات الإنتاج وصددمات الطلب، وهي عوامل رئيسية مستقلة تحدث طفرات أو تذبذبات شديدة أحيانا في أسعار السلع الزراعية، والمجموعة الثانية عبارة عن عوامل شرطية تعزز من التغيرات في الأسعار مثل البيئة السياسية وشفافية الأسواق، أما المجموعة الثالثة فهي متغيرات داخلية تساهم في تعظيم الصدمات وتشتمل على السياسات التجارية والمضاربة والمخزون العالمي من الغذاء .

أما (Roache 2010) فقد أرجع العوامل التي ساهمت في ظهور طفرات الارتفاع الشديد في الأسعار العالمية للغذاء إلى عوامل طلب مثل زيادة الطلب على الوقود الحيوي وعوامل عرض مثل القيود التجارية وعوامل اقتصادية كلية مثل عرض النقود وأسعار الصرف والنمو الاقتصادي.

وقد ذكر (Trostle et al. 2011) أن ارتفاع أسعار الغذاء يعود إلى عوامل طويلة الأجل اشتملت على زيادة عدد السكان عالميا، وزيادة متوسط دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد من الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة انتاج الوقود الحيوي وانخفاض قيمة الدولار وتباطؤ الإنتاجية الزراعية.

في هذه الدراسة سيتم تقسيم العوامل المحددة لأسعار الغذاء إلى عوامل عرض وعوامل طلب.

### 1.3 عوامل العرض

عوامل العرض قد تكون محلية أو دولية تنتقل إلى السوق المحلي عن طريق أسعار الواردات، أحد العوامل الدولية الذي أشارت إليه العديد من الدراسات بأنه كان أحد أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية في الموسم 2007-2008م تمثل في نقص المخزون العالمي من الحبوب، حيث انخفضت نسبة المخزون إلى الاستخدام من الحبوب عالميا إلى 18.8% بعد أن كانت تعادل 23% في الموسم 2004-2005م، مما زاد من التوقعات باستمرار تدهور المخزون العالمي من الحبوب وبالتالي وضع ضغط إلى الأعلى على الأسعار العالمية للحبوب وساهم في الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية في العام 2007م والنصف الأول من العام 2008م (FAO, 2008).

سبب آخر من الأسباب الدولية في ارتفاع أسعار الغذاء هو قيام بعض الدول المصدرة باتخاذ إجراءات تجارية حمائية مثل وضع قيود على التصدير أو منعه مما يضاعف من نقص المعروض ويؤدي إلى زيادة أكبر في أسعار الغذاء، كذلك أدى تحويل إنتاج الحبوب نحو صناعة الوقود الحيوي إلى نقص المعروض العالمي وبالتالي ارتفاع أسعارها (Capehart et al, 2008)

و(Roache,2010).

توجد عوامل عرض أخرى تصنف من متوسطة إلى طويلة الأجل تلعب دوراً هاماً في زيادة أسعار السلع الزراعية وهي عوامل مشتركة بين المحلية والدولية مثل انخفاض الإنتاجية وانكماش مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة نتيجة التصحر أو استغلالها للأغراض غير الزراعية، بالإضافة إلى إهمال الاستثمار في الزراعة ونقص اليد العاملة في الزراعة والهجرة إلى المدن وشح المياه الجوفية.

في دولة صافي مستورد مثل أثيوبيا وجد (Loening et al. (2009 أن أسعار الغذاء المحلية تتأثر بدرجة رئيسية بأسعار الصرف وأسعار الغذاء العالمية، أيضاً وجد (Norazaman et al. (2018 أن أهم محددات أسعار الغذاء في ماليزيا هي أسعار الغذاء العالمية وسعر الصرف الحقيقي وذلك من خلال النتائج التي تحصل عليها من استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM).

مما سبق يمكن تحديد عوامل العرض المتعلقة بارتفاع أسعار الغذاء في ليبيا في الآتي:

### 1.1.3 أسعار الغذاء العالمية

إن أحد أهم مصادر التغير في سعر السلعة هو تأثيرها بالتغير الذي يحدث في السعر خلال مراحل تسويقها، أو التغير الذي يحدث في سعر السلعة في سوق أو مكان آخر وهذه العملية تسمى عملية انتقال السعر (price transmission) وينقسم إلى نوعين: النوع الأول يسمى انتقال رأسي للسعر، وهو التغير الذي يحدث في سعر السلعة نتيجة تغير السعر في كل مرحلة من مراحل التسويق، والنوع الثاني يسمى انتقال أفقي للسعر وهو التغير الذي يحدث في سعر السلعة نتيجة تغير السعر في سوق أو مكان آخر وهو ما يهمننا في هذا الجزء، ونظراً لكون ليبيا دولة صافي مستورد للغذاء تعتبر أسعار الواردات من أهم مصادر التغيرات في أسعار الغذاء المحلية.

توجد العديد من الدراسات التي تفسر عملية انتقال الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية ونذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي قام بها (Silvabalasinjam (2018 لاختبار درجة انتقال أسعار الغذاء إلى الأسواق المحلية في مجموعة من الدول في جنوب آسيا من خلال تحليل بيانات شهرية لسلسلة زمنية امتدت لثمان وعشرون عاماً باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستطاع أن يستنتج وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية والرقم القياسي لأسعار الغذاء في تلك الدول، وذلك من خلال النتائج التي أظهرتها مروونات انتقال الأسعار.

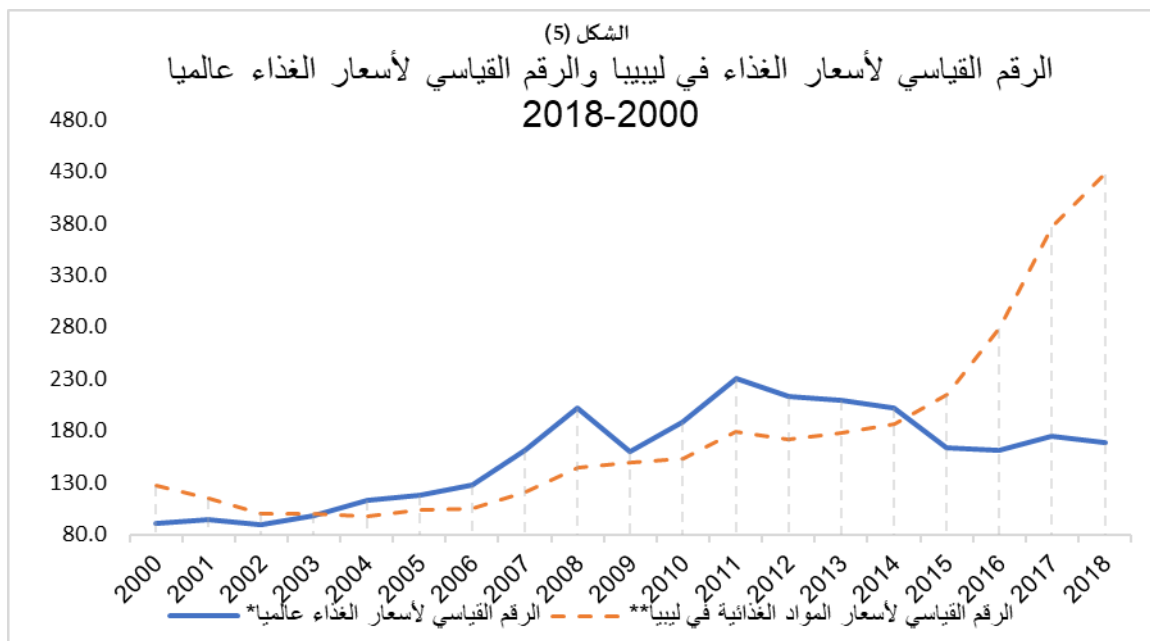
أيضاً باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقييم انتقال أسعار الأرز العالمية إلى أسعار الأرز المحلية في رواندا وجد (Tuyishime, N (2014 أن العلاقة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية للأرز كانت معنوية جداً حيث أوضحت النتائج أن ما يتراوح بين 68% و82%



من التغيرات التي تحدث في الأسعار العالمية تنتقل إلى أسعار الأرز المحلية، كما أن Dawe (2008) يرى عملية انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى المحلية تعتمد على مجموعة من العوامل منها السياسات التجارية وتكاليف النقل والظروف الجغرافية ومستوى الاكتفاء الذاتي وأسعار الصرف.

باعتبار ليبيا دولة صافي مستورد للغذاء حيث تستورد حوالي 80% من احتياجاتها الغذائية (World food program, 2016) فمن المتوقع أن تكون أسعار واردات الغذاء العالمية من أهم مصادر التغيرات في أسعار الغذاء المحلية، ومن خلال الشكل (5) نلاحظ أن التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا منذ سنة 2004م وحتى سنة 2012م كان متوافقا مع التغيرات في الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية ثم أخذ الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا في الارتفاع ببطء بينما الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية أخذ في الانخفاض بين السنتين 2012م و2013م، ولكن بعد سنة 2014م شهد الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا ارتفاعاً كبيراً في حين كان الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية يتجه نحو الانخفاض، ويرجع ذلك إلى وجود عوامل أخرى تسببت في الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء المحلية، حينما بدأت أسعار الغذاء العالمية في الانخفاض، مثل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (أو انخفاض قيمة الدينار الليبي) وزيادة عرض النقود وانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة ترك المزارعين لأراضيهم وتهجيرهم بسبب الحروب.

وعند قياس العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا منذ سنة 2000 وحتى 2013 بمعامل ارتباط بيرسون Pearson وهو قياس لدرجة ارتباط متغيرين" من خلال برنامج Excel نجده موجباً وقوياً ويساوي 0.8982 أي أن حوالي 90% من التغيرات التي تحدث في أسعار الغذاء العالمية تنتقل إلى أسعار الغذاء المحلية، أما للفترة من 2014 وحتى 2018 فكان معامل الارتباط سالباً ويساوي -0.4019 وذلك للأسباب التي ذكرت سابقاً.



المصدر: \* بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 4 يناير 2020

[www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en](http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en)

### 2.1.3 الإنتاجية الزراعية:

تلعب الإنتاجية الزراعية دوراً مهماً في نمو الزراعة وإنتاج الغذاء، فهي تقيس كمية المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج، وتتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية التي يمكن للمنتج السيطرة عليها مثل حجم المزرعة ومهارات الإدارة والقدرة على الاستثمار، كما تتأثر الإنتاجية أيضاً بمجموعة من العوامل التي لا يمكن للمزارع السيطرة عليها وتشمل هذه العوامل الظروف الجوية والسياسات الحكومية والتقنيات الحديثة في الزراعة.

يوضح الجدول رقم (1) أن متوسط الإنتاجية مقاسة بالكيلو جرام من الناتج لكل هكتار في ليبيا انخفضت تدريجياً خلال السنوات الماضية من الفترة 2001-2005م إلى الفترة 2016-2017م لكل من الحبوب والخضر، أما بالنسبة إلى البقول فنلاحظ أنها ارتفعت ثم تراجعت في الفترة 2016-2017.

انخفاض الإنتاجية مقاسة بالكيلو جرام لكل هكتار تعني انخفاض في الناتج لهذه السلعة الأساسية وبالتالي نقص المعروض مع الارتفاع المتوقع للطلب نتيجة عوامل جذب الطلب التي سيأتي ذكرها لاحقاً يؤدي إلى زيادة أسعارها.

جدول رقم (1) متوسط الإنتاجية لكل هكتار

متوسط الإنتاجية كيلوجرام/هكتار			الفترة
الخبز	البقول	الحبوب	
17851	1573	833	2005-2001
16466	1625	783	2010-2006
14572	1880	755	2015-2011
14380	1610	740	2017-2016

تم احتسابه من قبل الباحثين من خلال بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية - أعداد مختلفة.

### 3.1.3 الأيدي العاملة الزراعية:

يعتبر نقص الأيدي العاملة أحد الأسباب المهمة في انخفاض الإنتاج وارتفاع أجورها وبالتالي المساهمة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بفعل ضغط التكاليف، فكما نلاحظ من الجدول رقم (2) إن متوسط أعداد القوى العاملة الزراعية في ليبيا قد تناقص من 98.75 ألف عامل خلال الفترة 2004-2001م إلى 55 ألف عامل خلال الفترة من 2013-2016م، وبالرغم من تزايد القوى العاملة الكلية إلا أن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية قد تراجعت من 5.1% إلى 2.28% خلال نفس الفترات.

عند عدم توفر العمالة الكافية فإن العمال يقومون بالمطالبة بأجور أعلى وهذا يؤدي إلى تضخم الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الذي يؤدي إلى ما يسمى بضغط التكاليف على الأسعار ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

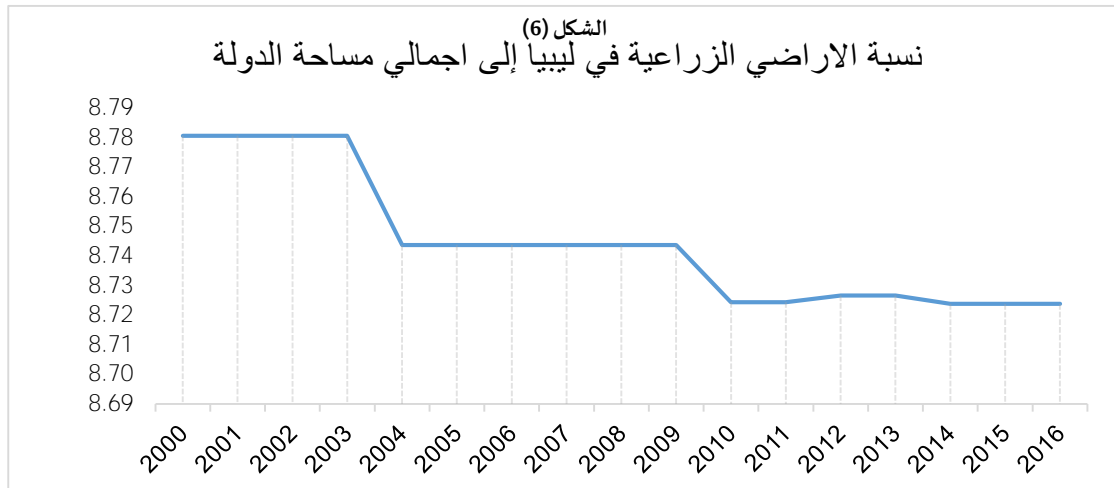
جدول رقم (2) القوى العاملة الكلية والزراعية في ليبيا

متوسط القوى العاملة /ألف نسمة			الفترة
القوى الكلية	القوى الزراعية	الزراعية/الكلية	
1935.15	98.75	5.10%	2004-2001
1799.95	88.38	4.90%	2008-2005
1972.98	82.38	4.20%	2012-2009
2413.00	55.00	2.28%	2016-2013

تم احتسابه من قبل الباحثين من خلال بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية - أعداد مختلفة.

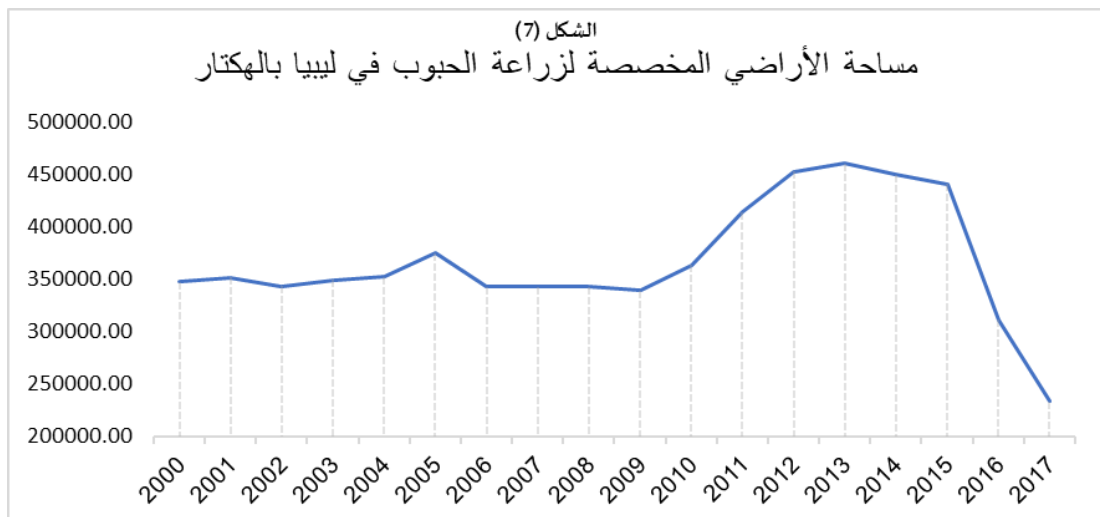
### 4.1.3 مساحة الأراضي الزراعية:

في ليبيا نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الأراضي المخصصة للزراعة كما يوضح الشكل (6)، وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضا انخفاض كبير في مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب منذ العام 2015م حسب ما يوضحه الشكل (7)، وتبعه أيضا انخفاض في إنتاج ليبيا من الحبوب منذ العام 2015م، حيث أن إنتاج ليبيا من الحبوب في سنة 2014 بلغ 304440 طن متري في حين أنه في سنة 2017م بلغ 178922 طن متري فقط كما هو موضح بالشكل (8). إن تحول الأراضي الزراعية مع مرور الزمن إلى الأغراض غير الزراعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص مصادر المياه وإهمال الاستثمار في الزراعة والهجرة إلى المدن ونقص الأيدي العاملة، هي عوامل جميعها ساهم في تناقص الإنتاج الزراعي والذي بدوره أدى ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء ولكن على فترة طويلة المدى.



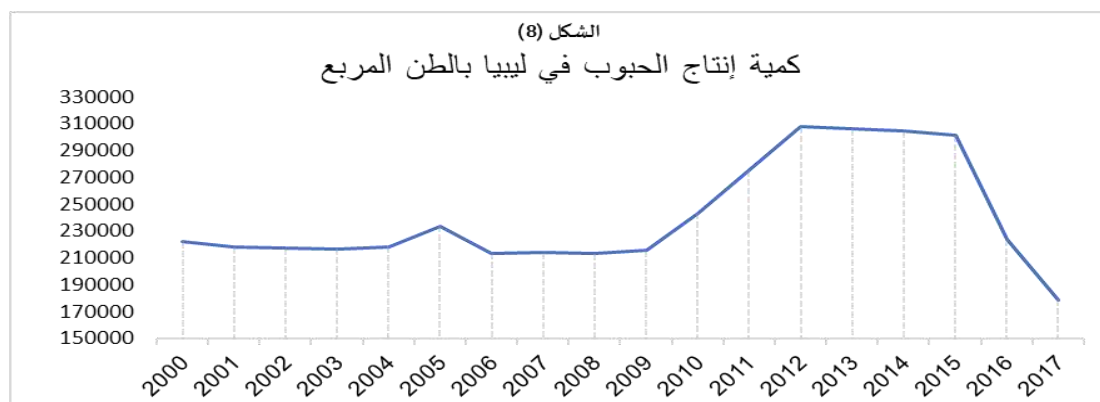
المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LYB>



المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY>



المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY>

### 2.3 عوامل الطلب:

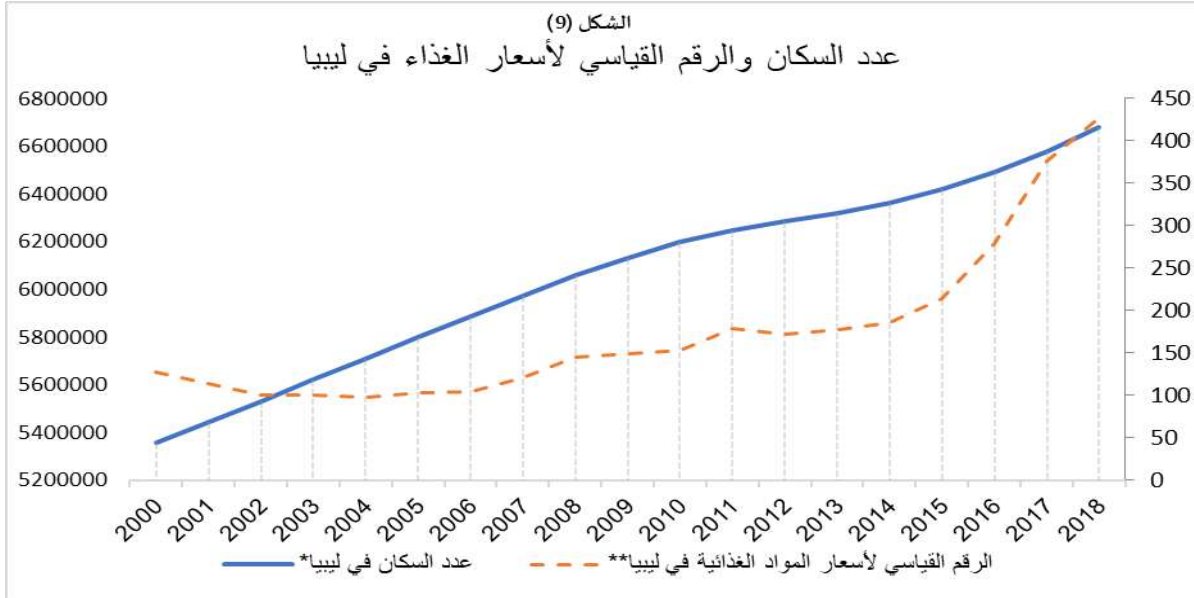
عوامل الطلب من جهة أخرى تصنف بأنها عوامل طويلة الأجل، يمكن أن تكون دولية تنتقل إلى السوق المحلي عن طريق أسعار الواردات، حيث أن العديد من المصادر تتفق بأن الدافع وراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً هو الطلب القوي والمتزايد في الدول النامية نتيجة زيادة الاستهلاك فيها، والذي من المتوقع أن يستمر في المستقبل بسبب زيادة عدد السكان والنمو الاقتصادي السريع والزيادة في القوة الشرائية وتغير نمط الاستهلاك نحو المزيد من اللحوم والألبان ومنتجاتها والطلب على الوقود الحيوي في الدول المتقدمة (OECD,2008) و (Trostle,2008) و (FAO,2011) و (2011) , (Capehart. et al) و (et al Tadesse ,2014) وذكر (Roache (2010) أن العوامل التي ساهمت في ظهور طفرات الارتفاع الشديد في الأسعار العالمية للغذاء هي الطلب على الوقود الحيوي والنمو الاقتصادي.

وقد حدد (Trostle et al. (2011) عوامل الطلب التي ساهمت في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة 2002-2008م والفترة 2010-2011م بأنها عوامل مشتركة وطويلة الأجل أهمها زيادة عدد السكان ومتوسط دخل الفرد وتغير نمط الاستهلاك نحو الزيادة في استهلاك اللحوم والألبان ومنتجاتها.

### 1.2.3 عدد السكان:

إن العلاقة بين عدد السكان والطلب على الغذاء هي علاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية، فزيادة أعداد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وإذا كانت الزيادة في المعروض من الغذاء أقل من الزيادة في حجم الطلب فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد شهد عدد السكان في ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة كما هو واضح بالشكل (9) حيث كان عدد السكان في سنة

2000م حوالي 5 مليون و 357 ألف نسمة ليصل في سنة 2018م لحوالي 6 مليون و 678 ألف نسمة، وعند قياس الارتباط بين أسعار الغذاء وعدد السكان باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين أن 79.5% من الزيادات التي تحدث في عدد السكان يقابلها زيادات في أسعار الغذاء.



المصدر: \* موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

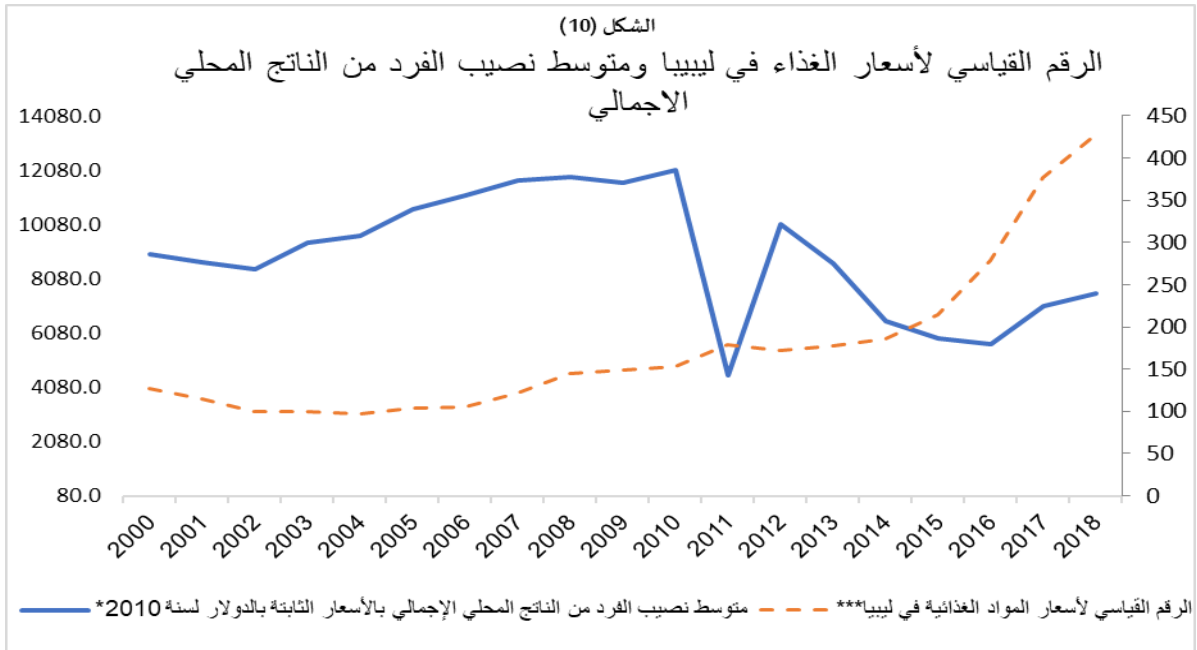
<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY>

\*\* بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد - ليبيا

### 2.2.3 متوسط دخل الفرد في ليبيا:

يعتبر الدخل من أهم العوامل المؤثرة في الطلب، والعلاقة بين حجم الدخل والطلب على سلعة ما تكون علاقة طردية ما عدا في حالة السلع الرديئة، وباستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن متوسط دخل الفرد، يتضح لنا من خلال الشكل (10) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان متصاعدا من سنة 2000م وحتى سنة 2010م ليشهد انخفاضا كبيرا في سنة 2011م نظراً لانخفاض صادرات النفط في تلك السنة، ورغم ارتفاع متوسط نصيب الفرد في سنة 2012م إلا أن الاتجاه بعد تلك السنة كان اتجاها هابطا بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا وكذلك بسبب الإغلاقات المتكررة للنفط.

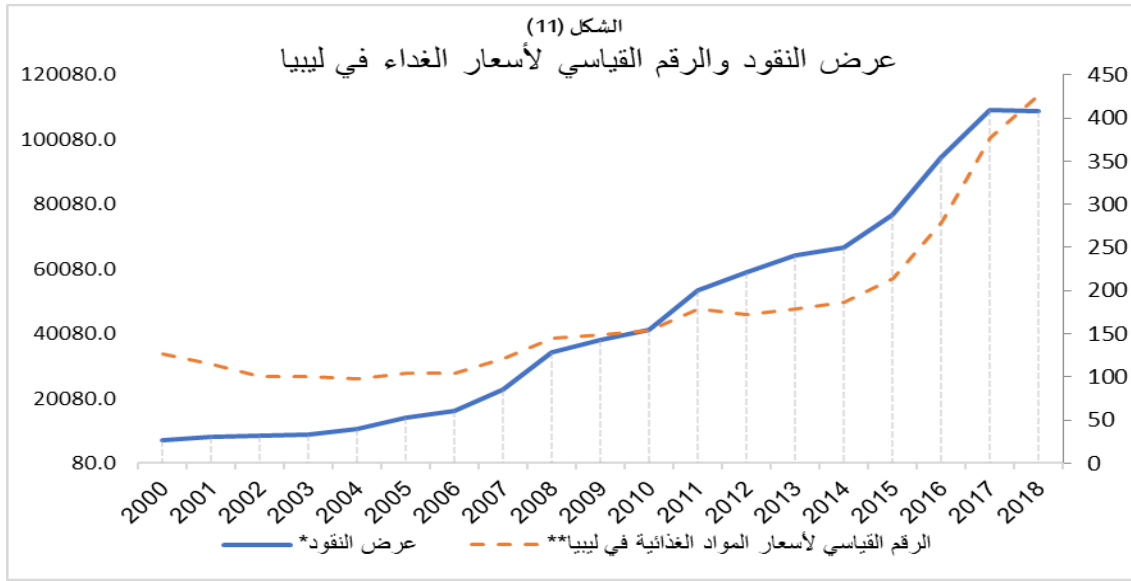
إن معامل ارتباط بيرسون بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار الغذاء في ليبيا كان 64% خلال الفترة من 2000م إلى 2010م إلا أنه وبعد سنة 2011م كان منخفضا جدا نظرا لظهور عوامل أخرى أثرت على الرقم القياسي لأسعار الغذاء بشكل أكبر من تأثير متوسط دخل الفرد.



### 3.2.3 عرض النقود:

بناءً على نظرية كمية النقود فإن التغيير في عرض النقود ينتج عنه تغيير في مستوى الأسعار أو تغيير في عرض السلع والخدمات أو كلاهما معاً ولذلك يرى النقوديون أن الزيادة السريعة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة سريعة في مستوى الأسعار إذا كان معدل النمو في عرض النقود أكبر من معدل النمو في عرض السلع والخدمات، وعند إسقاط ذلك على السلع الغذائية ستكون الزيادة في أسعارها سريعة عند زيادة عرض النقود، نظراً لضعف مرونة العرض في الأجل القصير، وإذا صاحب ذلك حدوث ظروف جوية غير مناسبة تؤدي إلى نقص المعروض فإن أسعار السلع الغذائية سوف تقفز لأعلى بشكل سريع.

عند تتبع تطور عرض النقود الضيق (M1) في ليبيا خلال الفترة من 2000م إلى 2018م مع تطور أسعار الغذاء نلاحظ أن كلاهما قد أخذ في الاتجاه التصاعدي منذ العام 2006م وحتى العام 2014م حين ازدادت حدة الارتفاع بعد ذلك في كلا المتغيرين، وكما هو ملاحظ بشكل واضح في الشكل (11)، ويدعم ذلك معامل ارتباط بيرسون بينهما الذي كان موجبا وقويا حيث بلغ 0.926 أي أن أكثر من 92% من الزيادات التي حدثت في عرض النقود قد رافقتها زيادات في أسعار السلع الغذاء.



المصدر: \* النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة.

\*\* بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد - ليبيا

#### 4.3.2 أسعار الصرف الأجنبي: (دينار لكل دولار)

إن أسعار الصرف قد تكون أحد عوامل الطلب، لأنه عند ارتفاع سعر الصرف "انخفاض قيمة العملة المحلية" تصبح أسعار الواردات أعلى، وبالتالي تحدث زيادة في الطلب على السلع المحلية فتؤدي إلى التضخم بسبب جذب الطلب، أو قد تكون أحد عوامل العرض لأن ارتفاع سعر الصرف يعني ارتفاع تكلفة الاستيراد التي تمرر للمستهلك وبالتالي نحصل على تضخم بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد.

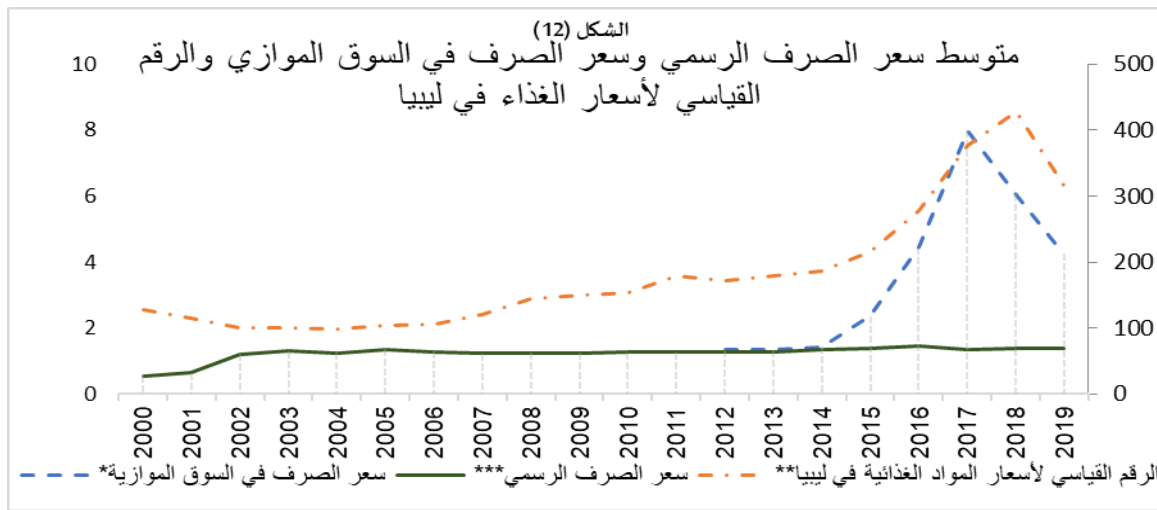
إن التغيرات في أسعار السلع الغذائية الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف تأتي عن طريق التغيرات في أسعار الواردات، فالواردات تعكس تكلفة السلع المستوردة بالعملة المحلية وبالتالي فهي تتغير بتغير أسعار الصرف، وعملية انتقال التغيرات في أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية إما أن تكون مباشرة من خلال التغيرات في أسعار السلع المستوردة للاستهلاك المباشر أو من خلال التغيرات في تكلفة واردات عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع، وبما أن ليبيا تعتمد على استيراد معظم احتياجاتها من السلع الغذائية، فمن المتوقع أن يكون انتقال التغيرات في أسعار الصرف سريع وبشكل مباشر من خلال أسعار الواردات.

من خلال الشكل (12) نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي شبه مستقر ولم يشهد تغيرات ذات أهمية منذ سنة 2002 وحتى سنة 2014م بينما كانت هناك زيادات في أسعار السلع الغذائية خلال الفترة 2006م حتى 2008م والفترة 2010م حتى 2011م نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية كما ذكرنا سابقاً، بالإضافة إلى أن معامل ارتباط بيرسون كان 40% لكامل الفترة.



تضخم أسعار الغذاء: الأسباب والعلاج ..

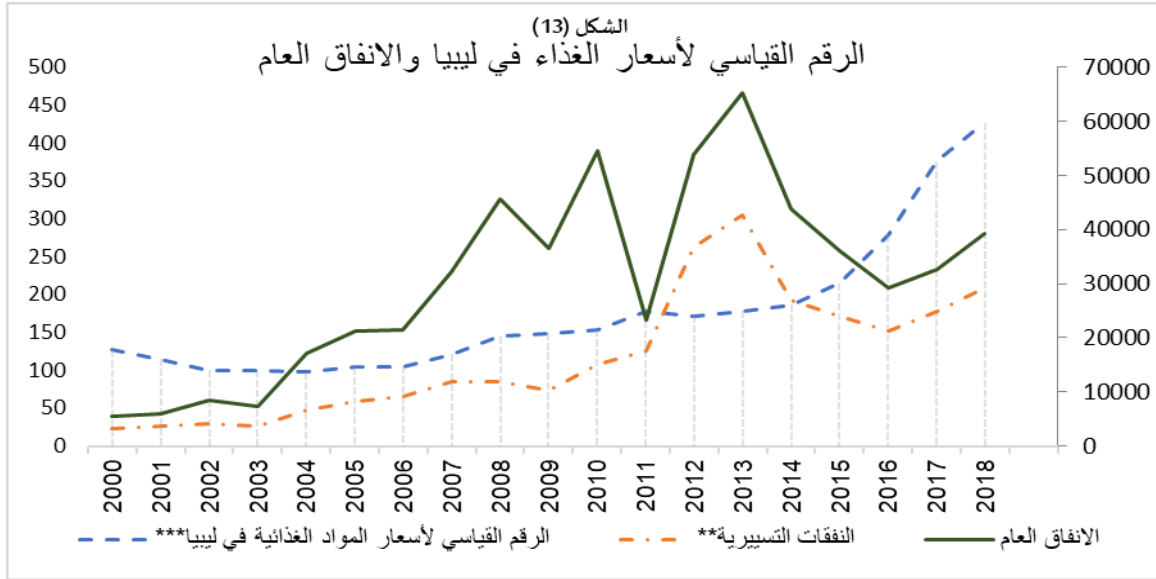
استمرت أسعار الغذاء المحلية في الارتفاع منذ سنة 2012م وحتى سنة 2014م عندما أصبح ذلك الارتفاع متسارعا ومتزامنا مع ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازية، حيث تهيأت الظروف لظهور السوق الموازية وبدأ سعر الصرف الموازي يلعب دورا مهما في ارتفاع أسعار الغذاء حيث وصل معامل ارتباط بيرسون إلى 93%، واستمرار ارتفاع أسعار الغذاء المحلية في سنة 2018م بالرغم من تراجع أسعار الصرف وذلك يرجع إلى أن قرار فرض الرسوم على العملة الصعبة تم في الربع الرابع من سنة 2018م وهذا جعل أسعار الغذاء تحتاج بعض الوقت للاستجابة للانخفاض في سعر الصرف وهذا يتضح من خلال الانخفاض الذي حصل في سنة 2019م.



### 5.2.3 الانفاق العام:

يؤثر الانفاق العام بشكل كبير على الطلب المحلي على الغذاء، والشكل رقم (13) يوضح أن هناك ارتباط بين الإنفاق العام والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية عند قياسه بمعامل ارتباط بيرسون بلغ 77% للفترة من 2000 إلى 2010م بينما بلغ 34% لكامل الفترة وذلك لوجود عوامل أخرى أثرت في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية منذ عام 2011م.

نلاحظ أيضا أن معامل ارتباط بيرسون بين النفقات التسييرية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية لكامل الفترة كان أكبر حيث بلغ 59%، وقد يرجع ذلك إلى أن النفقات التسييرية والتي تشكل في معظمها مرتبات وما في حكمها تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الغذاء.



#### 4. نتائج وتوصيات الدراسة:

من كل ما تقدم يمكن تلخيص النتائج ومقترحات العلاج في النقاط التالية:

##### 1.4 نتائج البحث

قامت هذه الدراسة باستعراض تطورات أسعار الغذاء العالمية والمحلية لأهم السلع للفترة الزمنية 2000-2019م، كما قامت بتحليل وصفي للعلاقة التي تربط التغيرات في أسعار الغذاء المحلية مع بعض العوامل المتوقع أن يكون لها دور في ارتفاع أسعار الغذاء.

لقد أظهرت الدراسة أن أسعار الغذاء تتأثر بمجموعة من العوامل المترابطة والمتداخلة وبالتالي تم تقسيمها إلى عوامل عرض وعوامل طلب، وتم الوصول إلى النتائج التالية لأسباب تضخم أسعار الغذاء المحلية:

1. إن أسعار الغذاء عرضة للتقلبات والصدمات الفجائية بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يجعل من الصعب التحكم في الناتج في الأجل القصير، وبالتالي عند حدوث تغير في الأحوال الجوية أو حدوث كوارث طبيعية فإن ذلك سيؤثر سلباً على الناتج وبالتالي تحدث صدمات في العرض تتعكس في صورة ارتفاع في الأسعار نظراً لضعف مرونة الطلب على السلع الغذائية في الأجل القصير.

2. من أهم عوامل الطلب هو عدد السكان ومتوسط دخل الفرد، وقد أظهرت النتائج أن عدد السكان له ارتباط موجب مع أسعار الغذاء، وفي السنوات الأخيرة نتيجة تدفق المهاجرين غير الشرعيين فإن

عدد السكان له تأثير أكبر مما يبدو من نتائج الدراسة وذلك لأن احصائيات السكان لم تشمل المهاجرين.

3. أما متوسط دخل الفرد والذي تم تمثيله بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فلم يكن له علاقة ذات أهمية وخاصة بعد سنة 2011م حيث نلاحظ استمرار ارتفاع أسعار الغذاء مع انخفاض متوسط دخل الفرد وذلك بسبب وجود عوامل الطلب الأخرى التي تم ذكرها في الدراسة وكان لها تأثير أكبر على أسعار الغذاء من تأثير متوسط دخل الفرد.

4. من العوامل التي يمكن اعتبارها عوامل طلب أيضا نجد أن سعر الصرف الرسمي لم يكن له تأثير ذو أهمية في ارتفاع أسعار الغذاء، حيث كان شبه مستقر مع ارتفاع أسعار الغذاء ولو بشكل بطيء، ولكن منذ العام 2014م بعد ظهور السوق الموازية كان سعر الصرف في السوق الموازية أثره قويا على أسعار الغذاء وصلت فيه نسبة التغيرات في أسعار الغذاء المصاحبة للتغيرات في سعر الصرف في السوق الموازية عند قياسها بمعامل ارتباط بيرسون إلى 93%.

5. عرض النقود بالمفهوم الضيق كان له أيضا علاقة طردية على أسعار الغذاء حيث توافقت الزيادات في أسعار الغذاء مع الزيادات التي حصلت في عرض النقود عند قياسها بمعامل ارتباط بيرسون إلى حوالي 92%، وكذلك الانفاق العام وخاصة النفقات التسييرية حيث أن معامل ارتباط بيرسون بين النفقات التسييرية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية بلغ 59%.

#### 4. 2 توصيات الدراسة:

لعلاج المشكلة يجب أن ننظر أولا للبيئة التي تنشأ منها، فظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء هي ظاهرة عالمية وليبيا دولة صافي مستورد للغذاء والعالم أصبح شبه متكامل في إطار العولمة، لذلك يجب على السياسات المتبعة لعلاج المشكلة أن تراعي تطورات الأسواق العالمية والعوامل الدولية المتعلقة بالعرض والطلب العالمي على السلع الزراعية بالإضافة إلى المحلية.

كما يجب مراعاة سرعة فاعلية السياسات المتبعة، هل هي للعلاج في الأجل القصير أم الأجل الطويل، ويجب ألا تعيق السياسات بعضها البعض.

إن التغيرات في الأسعار نتيجة عدم التوازن بين الطلب والعرض على السلع الغذائية في الأجل القصير غالبا ما يكون ناتجا عن أسباب تتعلق بالعوامل الجوية وتغيرات المناخ وعوامل تتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتجارية، أما التغيرات في الأجل الطويل فهي غالبا تنتج عن عوامل تتعلق بالإنتاجية الزراعية أو عوامل تتعلق بالنمو السكان وزيادة الدخل وتغير نمط الاستهلاك.

#### 4. 3 مقترحات مستقبلية

##### 1.3.4 الحلول قصيرة الأجل المقترحة:

1. التحكم في عرض النقود نظراً لسرعة انعكاس الزيادة في عرض النقود على أسعار السلع الغذائية نتيجة لضعف مرونة الطلب والعرض للسلع الغذائية في الأجل القصير.
2. اتباع سياسات نقدية طارئة لتعديل سعر الصرف والحفاظ على استقراره في المستقبل والقضاء على السوق الموازية.

##### 2.3.4 الحلول المقترحة متوسطة وطويلة الأجل:

1. وضع استراتيجيات لشراء الغذاء وعقد اتفاقيات مع الدول المصدرة للغذاء لضمان أسعار معتدلة وتقادي التقلبات.
2. العمل على بناء احتياطي استراتيجي لمواجهة الكوارث وصددمات الإنتاج والتجارة الخارجية.
3. اتباع سياسيات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل الخبرات والتقنية الحديثة وزيادة كفاءة الإنتاج.
4. توفير مصادر التمويل للتنمية الزراعية والإنتاج وتقديم الإعانات المالية والمادية للمستثمرين في قطاع الغذاء والزراعة.
5. الاستثمار في البنية التحتية الزراعية مثل استصلاح الأراضي وإنشاء الطرق ووسائل التخزين والكهرباء والتسويق.
6. توفير التمويل اللازم للمزارعين أثناء الأزمات والظروف الجوية غير المناسبة.
7. مكافحة الفساد المالي والإداري والنقود الرخيصة التي يحصل عليها بعض الأفراد دون عناء.
8. الاهتمام بالبحوث والإرشاد الزراعي ونشر المعرفة بين المزارعين.
9. البحث عن أراض جديدة للاستصلاح الزراعي وحماية الأراضي الزراعية الحالية من عوامل التعرية وزحف الصحراء.
10. البحث عن مصادر مائية جديدة وترشيد استهلاك المتوفر منها واستخدام التقنيات الحديثة في الري.

#### قائمة المراجع

Capehart, T. Richardson, J. (2008). Food price inflation: Causes and impacts.

Congressional Research Service Report for Congress. Washington, DC.

<https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/>

- Dawe, David. (2008). Have recent increase in international cereal price been transmitted to domestic economies? The experience in seven large Asian countries. Econpapers.repec.org > RePEc:fao: wpaper:0803
- Food security cluster, Libya Food security sector bulletin. 2019 <https://fscluster.org/libya>
- Loening, Josef L., Durevall, Dick, and Birru, Yohannes A, Inflation Dynamics And Food Prices In An Agricultural Economy: The Case Of Ethiopia. Policy Research Working Papers. June 2009
- Norazman U.Z, Khalid H, Ghani G.M, (2018) Food inflation: A study on key determinants and price transmission process ses for Malaysia. International Journal of Business and Society 19(1):117–138. Retrieved from <http://www.researchgate.net/journal/>
- OECD. (2008a). Rising food prices: Causes and consequences. Paris: Organization for Economic Co–operation and Development.
- Roache, Shaun K., What Explains the Rise in Food Price Volatility? (May 2010). IMF Working Paper No. 10/129, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1617028>
- Silvabalasinjam, Varnasiry, (2018), Global Food Price transmission to Domestic prices South Asia, Department of Economics University of Oslo
- Tadesse G, Algieri B, Kalkuhl M, von Braun J (2014) Drivers and triggers of international food price spikes and volatility. Retrieved from [www.journals.elsevier.com](http://www.journals.elsevier.com/food-policy) > food–policy
- Trostle, R. (2008) Global Agriculture Supply and Demand: Factors Contributing to the Recent Increase in Food Commodity Prices. A Report from the Economic Research Service. Washington, DC. <http://www.ers.usda.gov/Publications/WRS0801/WRS0801.pdf>
- Trostle, R., D. Marti, S. Rosen and P. Wescott, 2011. "Why Have Food Commodity Prices Risen Again?" ERS, USDA. [www.ers.usda.gov/publications/pub-details](http://www.ers.usda.gov/publications/pub-details)
- Tuyishime,N. ( 2014) An Assessment Of The Transmission Of International Prices Into Rwanda's Rice Markets, Master of Science in Agricultural and Applied Economics, University of Nairobi <http://hdl.handle.net/11295/71360>

World food program, Rapid food security assessment, Libya (November 2016), retrieved from <https://reliefweb.int>

[www.fao.org](http://www.fao.org) › world food situation different issues

المقصبي، عبد الحميد، الفضيل، عبد الحميد، (2019)، تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 2012-2018 م الأسباب والآثار وسبل المعالجة، كتاب المؤتمر الأكاديمي الثالث، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد جامعة مصراتة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة. <http://www.aoad.org> موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY>

مصلحة الإحصاء والتعداد - ليبيا - منشورات مختلفة.

النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة.



المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: محمد علي السنوسي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: الاقتصاد الجزئي

البريد الإلكتروني: [mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly)

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: عبد الحميد المقصبي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: اقتصاد زراعي، تحليل كمي

البريد الإلكتروني: [a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly)

## تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية

فوزي محمود الملافي الحسومي

المعهد العالي للعلوم والتقنية

[foze28@gmail.com](mailto:foze28@gmail.com)

<https://doi.org/10.36602/jesb.2021.v08.01.13>

تاريخ النشر: 2021.05.21

تاريخ القبول: 2021.02.28

تاريخ الاستلام: 2021.02.01

### المخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لا سيما في جامعة الزاوية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. أظهرت نتائج الدراسة وجود قناعة لإدارة جامعة الزاوية بأهمية تطبيق نظام الجودة. كما أشارت النتائج لوجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية الإدارية، ووجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية التشريعية حيث أن هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعة. النتائج أظهرت أيضا وجود عوائق مالية لتطبيق الجودة في الجامعة فضلا عن وجود عوائق بشرية لتطبيق الجودة في الجامعة. الدراسة أوصت بضرورة التغلب على التحديات الإدارية والبشرية والمالية والفنية والتشريعية لتطبيق الجودة في الجامعة.

*الكلمات الدالة: الجودة، التعليم العالي، التحديات، جامعة الزاوية.*

### Challenges of quality higher education in Libya: an applied study on Zawia University

Fouzi Mahmoud Alhasoumi

Higher Institute of Science and Technology

[foze28@gmail.com](mailto:foze28@gmail.com)

### Abstract

The study aims to identify the challenges facing the implementation of quality in higher education institutions in Libya, especially at Zawia University. The descriptive and analytical approach was used for this purpose and the questionnaire was used as a tool for data collection. The results of the study showed that the administration of Zawia University is convinced of the importance of implementing the quality system. The results also indicated that there are challenges to implementing quality from an administrative point of view as well as from a legislative point of view, due to deficiencies in legislation that regulate the quality requirements at the university. The results also showed that there are financial obstacles and human obstacles to the implementation of quality at the university. The study recommended the necessity of overcoming the administrative, human, financial, technical and legislative challenges to implement quality at the university.

**Key words:** Quality, Higher education, Challenges, Zawia University.

## 1. المقدمة

تلعب الجامعات دورا مهما وأساسيا في تحقيق التنمية والنهضة للمجتمعات، ويأتي هذا الدور نتيجة للتأثير المتبادل بين الجامعات، والمجتمع، فمعظم المشكلات التي تواجه الجامعة تعود إلى مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن درجة تطور الجامعة ترتبط ارتباطا مباشرا بدرجة تطور المجتمع، ما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة مخرجاتها ونوعيتها من أجل مواءمة مخرجاتها مع متطلبات قطاعات العمل وحاجاته والتغيير المستمر في تصميم البرامج والتخصصات، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي لكي تكون قادرة على مواكبة التطورات وصنع التغييرات. (الربيعي، 2008: 63)

وأصبح الاهتمام بموضوع الجودة في المؤسسات التعليمية يحظى باهتمام بالغ لدى المعنيين لدوره الكبير في التحسين المستمر، من توفير مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات ورغبات المتعلمين وحاجاتهم في تحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية (الظالمي وآخرون، 2012: 150).

## 2. الدراسات السابقة

• **دراسة (الحداد، 2010):** هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تتم الممارسة العملية للإدارة الإستراتيجية في جامعة عمر المختار في ليبيا. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الجامعة لديها رسالة محددة ومكتوبة ومنشورة ولكن ليس لجميع الأطراف، أكدت عينة الدراسة أن للرسالة تأثير إيجابي على الأداء الجامعي، لا تعتبر الرسالة بمثابة مرشد حقيقي لاتخاذ الإجراءات والقرارات الاستراتيجية، لا يشارك جميع المدراء بالجامعة بوضع أهدافها وأن هذه الأهداف عند وضعها لا تتصف بالخصائص العملية للأهداف من حيث الدقة والوضوح والقابلية للقياس بشكل جيد، لا تقوم الإدارة بالجامعة بتحليل البيئة الخارجية بتحديد الفرص والتهديدات فيها ولا البنية الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف، لا تستخدم الجامعة الأساليب الوصفية في التحليل البيئي ولا في عملية الاختيار الاستراتيجي، لا تستخدم الجامعة أسلوب تحليل مصفوفة SWOT في تحليل البيئة وفي تحديد البدائل الاستراتيجية، لا يوجد في الجامعة نظام معلومات فعال يساعد في وضع الاستراتيجيات ويساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

• **دراسة (إدريس أ، 2012):** هدفت الدراسة للتعرف عن أهم المعوقات التي تواجه الجامعات المصرية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الكليات. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان أهمها: أن الجامعات الخاضعة للدراسة تعاني من العديد من المعوقات التي تبرر مستوى نجاحها المتواضع في تطبيق نظمها الخاصة بإدارة الجودة والاعتماد، ومن بين تلك المعوقات نقص التمويل، وعدم المشاركة الفعالة في الأنشطة الطلابية وعمليات الجودة من جانب أعضاء هيئة التدريس، وعدم كفاءة خدمات الدعم



المقدمة بواسطة العاملين بسبب افتقارهم للقدرات والمهارات المناسبة، وعدم التشجيع والتحفيز المالي للمبتكرين والمبدعين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب، والصراعات الوظيفية، وافتقار التعاون الفعال والدعم المالي من جانب منظمات الأعمال في المجتمع المحلي، وافتقار الاتصال والحوار مع الطلاب، والبيروقراطية في الإجراءات والروتين في القوانين واللوائح.

• **دراسة (قادة، 2012):** هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، والتعرف على أهداف تطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية، والوقوف على واقع تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: الإدارة في المؤسسات التعليمية تتميز بالجودة، والمناهج التعليمية لا تتناسب مع تطبيق الجودة بالمؤسسات التعليمية.

• **دراسة (دربي، 2015):** هدفت الدراسة إلى تقصي معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة قاريونس والتحقق من وجود هذه المعوقات من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ووضع أولويات لعوامل إعاقة تطبيق إدارة الجودة بالجامعة. توصلت الدراسة إلى ترجيح وجود معوقات لإدارة الجودة بالجامعة، وقد رجح أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة وجود المعوقات العشر التي تضمنها الاستبيان المطبق بالدراسة ولكن بنسب مئوية متفاوتة. وفي ضوء هذه النتائج تقدمت الباحثة ببعض التوصيات جاء على رأسها ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الجودة بجهود منظمة وحثيثة، وإعداد بيئة الجامعة لتفعيل الجودة قبل تطبيقها بشكل فعلي.

• **دراسة (قمبر، 2016):** هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة التعليم المحاسبي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد بجامعة الزاوية. توصلت الدراسة إلى افتقار أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية لعدة جوانب للجودة، مثل نقص خدمات الدعم الأكاديمي المناسبة كأجهزة والتجهيزات الداعمة للتخصص، والإمكانيات المادية ممثلة في المرافق والخدمات المساندة، ووجود معوقات تمنع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.

• **دراسة (أبوشعالة وأبوجلالة، 2019):** هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بليبيا وكذلك درجة أهميتها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تحديد بعض عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي بكلاً مجاله المؤسساتي والبرامجي، كانت القيمة التقديرية لأهمية عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي بليبيا مرتفعة بشكل موضوعي وبمقاييس علمية وعالمية.

• **دراسة (الحكيمي والناصر، 2019):** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقدير عينة من العاملين بجامعة صنعاء لمعوقات تطبيق نظام الجودة الشاملة وأهم عوامل النجاح المستقبلية للتغلب على تلك المعوقات، وفق متغيرات الكلية والموقع الوظيفي وسنوات الخبرة. أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقدير المعوقات البشرية والمالية والمادية كانت بدرجة كبيرة جداً، بينما جاءت المعوقات التنظيمية والقيادية بدرجة كبيرة، كما ظهرت المقترحات القيادية والبشرية والمالية بدرجة كبيرة جداً، بينما جاءت المقترحات التنظيمية

بدرجة كبيرة. وأظهرت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المستوى الوظيفي لصالح رؤساء الأقسام العلمية، كما أظهرت عدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية لمتغير سنوات الخبرة.

• **دراسة (Sameena, 2020):** هدفت الدراسة للتعرف على جودة الخدمة في المؤسسات التعليمية بدولة الإمارات العربية المتحدة. توصلت الدراسة إلى أن المؤثر على الطلاب في تحقيق الجودة في المجموعة الأولى هو التعاطف والموثوقية، والمجموعة الثانية الضمان والموثوقية، والمجموعة الثالثة الموثوقية وجودة الخدمة الأساسية.

• **دراسة (Zineldin et al., 2011):** هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج جديد لضمان الجودة ودراسة العوامل الرئيسة التي تؤثر على إدراك الطلاب الرضا التراكمي للطلاب من خلال الأبعاد السلوكية لرضا الطلاب والمتمثلة في العوامل التالية التقنية والوظيفة والبنية التحتية والتفاعل والبيئة في مؤسسات التعليم العالي. توصلت الدراسة إلى إعادة الهندسة وإعادة تصميم عمليات إدارة الجودة والاتجاه المستقبلي لاستراتيجيات جودة التعليم أكثر فاعلية.

• **دراسة (Dwaikat, 2020):** هدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج شامل لتقييم جودة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن العوامل القائمة على المدخلات لها تأثير أقوى على العوامل القائمة على العملية التعليمية، وأن العوامل القائمة على العملية لها تأثير أقل على العوامل القائمة على المخرجات، العوامل المستندة على المخرجات: اعتماد معايير التدريس الدولية، البنية التحتية للتعليم، وبيئة العمل والدراسة، من خلال جودة الطلاب وجودة أعضاء هيئة التدريس لها تأثير كبير على جودة المخرجات للبرامج الأكاديمية.

### علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة تحديات تطبيق الجودة، واختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المكان والزمان وعينة ومجتمع الدراسة.

### 3. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجهها الجامعات الليبية في تطبيق الجودة في الجامعة، وافتقار أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية لعدة جوانب للجودة، مثل نقص خدمات الدعم الأكاديمي والإمكانات المادية، وجود معوقات تمنع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي (قمبر، 2016)، ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت عملية الجودة في مؤسسات التعليم العالي (على سبيل المثال: الحداد، 2010: دربي، 2016: أبوشعالة وأبوجلالة، 2019) والتي أظهرت قصور واضح في تطبيق الجودة، لذلك سعى هذه الدراسة لمعرفة التحديات التي تواجه الجودة من الناحية القيادية والبشرية والإدارية

والتقنية والمالية والتشريعية، بأحد الجامعات الليبية (جامعة الزاوية) كدراسة حالة، وفي هذا الإطار تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالية:

#### ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة والمرتبطة به، وهي:

- ما هي التحديات القيادية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟
- ما هي التحديات الإدارية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟
- ما هي التحديات التقنية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟
- ما هي التحديات المالية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟
- ما هي التحديات البشرية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟
- ما هي التحديات التشريعية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية؟

#### 4. فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات القيادية وتطبيق الجودة بجامعة الزاوية
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات الإدارية وتطبيق الجودة بجامعة الزاوية
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المالية وتطبيق الجودة بجامعة الزاوية.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التشريعية وتطبيق الجودة بجامعة الزاوية.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات البشرية وتطبيق الجودة بجامعة الزاوية
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التقنية وتطبيق الجودة بجامعة الزاوية.

#### 5. أهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية وذلك من خلال الأهداف التالية:

- التعرف بالجودة ودورها في مؤسسات التعليم العالي.
- التعرف على التحديات القيادية والإدارية والمالية والتشريعية والبشرية والتقنية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية.
- التعرف على سبل التغلب على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية.

#### 6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- مساعدة المسؤولين في جهودهم لتعزيز عملية الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

- المساهمة في تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة في جامعة الزاوية.
- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتسخيرها في تقديم خدمات بجودة عالية بجامعة الزاوية

## 7. مصطلحات الدراسة

**الجودة:** بأنها مجموعة خصائص ومميزات للمنتج التعليمي على تلبية متطلبات المتعلم، الطالب، سوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية (يحياوي وآخرون أ، 2012: 45).

**جودة التعليم:** تتمثل جودة التعليم في ضمان خصائص الخدمة التعليمية المقدمة لإرضاء المستفيد، ويعد ضمان جودة التعليم العالي أسلوباً لوصف الأنظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من الجامعات ومعاهد التعليم العالي للحفاظ على مستوى معايير الجودة ويتضمن ذلك التدريس وكيفية تعلم الطلاب والمنح الدراسية والبحوث (يحياوي وآخرون ب، 2016: 45).

## 8. الإطار النظري

### 1.8 مفهوم الجودة في التعليم

يقصد بمفهوم الجودة في التعليم ما يلي:

- مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى تحسين البيئة التعليمية، بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بمستوياتها وأشكالها المختلفة والهيئة التدريسية والإدارية والموظفين والتي تهدف جميعها إلى منتج بجودة عالية وهو الطالب (الرملي، 2019: 127).
  - أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنظمة التعليمية للتأكد من فاعلية تحقيق أفضل الخدمات التعليمية والبحثية والاستشارية بأكفأ الأساليب وقلل التكاليف واعي جودة ممكنة (مصطفى، 2015: 120).
  - القيام بكافة الأنشطة والفعاليات الإدارية والأكاديمية والمالية لإشباع حاجات الطلبة ومتطلبات سوق العمل عن طريق التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمة التعليمية للحصول على خريجين بكفاءة ومهارات عالية يحتاجها سوق العمل" (دريب، 2014: 92).
- ويري الباحث بانها التحسين والتطوير المستمر حسب مواصفات ومتطلبات تقوم بها المؤسسات التعليمية بواسطة القيادات الإدارية لإشباع حاجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وخلق بيئة تعليمية مناسبة لتحقيق التفوق والتميز وجودة المخرجات التعليمية بنتائج فعلية حقيقية.

## 2.8 أهداف تطبيق الجودة في التعليم العالي

- ضمان مكانة مرموقة للجامعة والاعتراف بها محليا وعالميا لجودة أدائها وكفاءة مخرجاتها.
- ترسيخ الجودة كأسلوب وفلسفة لإدارات الجامعة على اختلاف كلياتها، والابتعاد عن الأساليب التقليدية وتبني المفاهيم الإدارية الحديثة (أبوالريش، 2014: 332).
- الارتقاء بمستويات الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية، ورفع مستوى الوعي لديهم من خلال الالتزام بنظام الجودة.
- العمل بروح الفريق لتحقيق الترابط والتكامل بين جميع أعضاء الأسرة الجامعية.
- خدمة المجتمع من خلال تطبيق فلسفة الجودة والتحسين المستمر (الزاجي، 2014: 147).

## 3.8 فوائد تطبيق الجودة في التعليم العالي

- **خفض التكاليف:** تحقيق الجودة في المنتج ويعني عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة في أول مرة وهذا يعني تقليل الأشياء التالفة أو إعادة اتخاذها وبالتالي تقليل التكاليف للمنتج التعليمي مسبقا وذلك لأن تحقيق النجاح في الارتقاء بمستوى الجودة العامة للمنتج التعليمي للجامعة قد ينتج عنه زيادة في مستوى التكلفة في نفس الوقت.
  - **تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات:** الإجراءات التي وضعت من قبل الجامعة لإنجاز الخدمات للطالب قد ركزت على تحقيق الأهداف ومراقبتها وبالتالي جاءت هذه الإجراءات طويلة وجامدة مما أثر تأثيرا سلبيا على الخريج.
  - **تحقيق الجودة:** ذلك بتطوير إعداد الطلاب والخدمات حسب رغبتهم واحتياجاتهم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل ويؤدي عدم الاهتمام بالجودة زيادة الوقت لأداء وإنجاز المهام وزيادة أعمال المراقبة وبالتالي زيادة شكاوى المستفيدين من هذه الخدمات.
  - **زيادة الكفاءة:** يساعد نظام إدارة الجودة على التفكير بأسلوب صحيح لتحليل المشكلة ثم تحديد المسؤوليات وتصحيح الأخطاء وتحديد المشكلات والمشاركة في فرض حلول لها ورفع الروح المعنوية للعاملين لتحقيق الأهداف التعليمية للجامعة (عبد الرؤوف، 2014: 24).
  - تمكن المؤسسات من تطوير ميزتها التنافسية والحفاظ على مركزها: لتحقيق هذا يجب أن تقوم المؤسسات بالتفكير الإبداعي ويتضمن فهم قدرات النظام الحالي والتطلع لتحقيق ميزات مستقبلية للمنظمة. (الحسومي، 2018: 106).
- تتمثل دواعي الحاجة إلى ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي من خلال:
- أ) الحفاظ على سمعة الجامعات في ضوء العملية التعليمية.

ب) تحسين جودة العمليات والمخرجات على مستوى المؤسسة الواحدة وتحديد الممارسات الجيدة التي تحقق ذلك وتؤدي بالتالي إلى تحسين النظام ككل (إدريس ب، 2012: 7).

#### 4.8 متطلبات تطبيق الجودة في التعليم العالي

لكي تتجح مؤسسات التعليم العالي في تطبيق الجودة لابد من المتطلبات التالية منها (أبوغزالة، 2015: 89):

- إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة التعليمية: تعتمد فلسفة الجودة على وجود ثقافة مؤسسية جديدة تختلف عن الثقافة التقليدية السائدة في تلك المؤسسة.
- التعليم والتدريب: يجب إخضاع الجميع لعمليات وبرامج التدريب على برامج الجودة، وتعليمهم على الأساليب والأدوات الضرورية لنجاح تطبيقها، وفق أسس متينة وضمان تحقيق النتائج المطلوبة.

#### 9. الإطار العملي

##### 1.9 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس من جامعة الزاوية والبالغ عددهم 2400 عضو هيئة تدريس. في حين أن عينة الدراسة تكونت من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزاوية والبالغ عددهم (58)، وقد تم اختيار العينة عشوائياً من مختلف كليات الجامعة.

##### 2.9 أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استبيان للتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والجدول رقم (1) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة وغير المرجعة:

جدول (1) عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة وغير مسترجعة			
عدد الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات غير المرجعة
المجموع	58	54	4
النسبة	100	93 %	7 %

يعرض جدول رقم (1) نتائج توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة، حيث تم إرجاع 54 استبياناً صالحة للتحليل الإحصائي من أصل 58 تم توزيعها، وهو ما يمثل معدل استجابة 93 %.

## 3.9 وصف عينة الدراسة

جدول (2) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	39	72%
	أنثى	15	28%
العمر	30 - 40	19	35%
	41 - 50	24	44%
	51 - 60	8	15%
	أكبر من 61	3	6%
الشهادة العلمية	ماجستير	28	52%
	دكتوراه	26	48%
التخصص	نظري	42	78%
	عملي	12	22%

يعرض جدول رقم (2) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة يتضح من الجدول أن نسبة 72% من إجمالي أفراد العينة من فئة الذكور ونسبة 44% من إجمالي العينة ينتمون إلى الفئة العمرية من 41 - 50 سنة ونسبة 52% من إجمالي العينة من الحاصلين على درجة الماجستير ونسبة 78% يقومون بتدريس المواد النظرية.

## 4.9 اختبار فرضيات الدراسة

## 1.4.9 التحديات القيادية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية

جدول (3) التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية القيادية

ر	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
11	لا يوجد قناعة لدى الإدارة المركزية بأهمية تطبيق نظام الجودة	1.48	0.86	49.33	غير موافق
22	انخفاض حرص الإدارة المركزية على التواصل المستمر مع مسؤولي الجودة	1.74	0.97	58	محايد
33	المركزية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق الجودة	2.5	0.83	83.33	موافق
44	تدعم الإدارة المركزية عملية تطبيق الجودة	1.7	0.92	56.67	محايد
55	تشجع الإدارة المركزية على إقامة وحضور الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات والورش المتعلقة بالجودة	1.56	0.87	52	غير موافق
66	تحرص إدارة الجامعة على تحسين العمليات الإدارية بصورة مستمرة	1.48	0.86	49.33	غير موافق
	لجميع المحاور	1.74	0.95	58	محايد

تشير معطيات الجدول رقم (3) من خلال مقياس ليكرت الثلاثي إلى أن المعدل العام للفقرات متوسط حسابي قدره 1.74 وانحراف معياري مقداره 0.95، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوى درجة محايد حيث جاءت بالمرتبة الأولى المركزية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق الجودة والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.5 وانحراف معياري 0.83 وهي تقع عند مستوى موافق، حيث جاءت العبارة لا يوجد قناعة لدى الإدارة المركزية بأهمية تطبيق نظام الجودة بأقل متوسط حسابي بلغ 1.48 وانحراف معياري 0.86 بغير موافق، ما يدل على أن هناك قناعة للإدارة المركزية بتطبيق نظام الجودة بالجامعة وهو ما يدل على انخفاض وجود عائق لتطبيق نظام الجودة من الناحية القيادية.

### 2.4.9 التحديات الإدارية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية

جدول (4) التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية الإدارية

ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
11	الخطة المعتمدة للتنفيذ غير مناسبة لتحقيق أهداف الجودة بفاعلية	1.93	0.96	64.33	محايد
22	عدم قابلية الأهداف للقياس والتحقق وغير واضحة	1.81	0.98	60.33	محايد
33	تمتلك إدارة الجامعة خططا استراتيجية لإجراء التغييرات في الجامعة لتحسين النظام الإداري	1.5	0.83	50	غير موافق
44	عدم ارتباط الأهداف بفترة زمنية محددة	1.93	1	64.33	محايد
2 - التنظيم					
11	صعوبة التواصل بين الأقسام والكليات وإدارات الجامعة	2.41	0.91	80.33	موافق
22	قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجوانب الإدارية	2.59	0.81	86.33	موافق
33	الاعتماد في التواصل على الطرق التقليدية	2.52	0.86	84	موافق
44	المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية والتنظيمية	2.63	0.78	87.67	موافق
55	الغموض في الأهداف وعدم وضوحها للتنفيذ	2.44	0.9	81.33	موافق



ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
3 – التوجيه					
11	نمط القيادة السائد في الجامعة يعيق عملية تطبيق الجودة	2.59	0.81	86.33	موافق
22	عدم حرص منسقي الجودة في الجامعة على الاتصال المستمر مع الإدارات الأخرى للمتابعة	1.89	0.99	63	محايد
33	عدم حرص منسقي الجودة في الجامعة على إقامة اجتماعات وورش عمل بخصوص الجودة	2.07	0.98	69	محايد
44	عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق الجودة لا تتم وفق أسس علمية وبدون إشراك منسقي الجودة بالجامعة	2.3	0.96	76.67	محايد
4 – الرقابة					
11	غياب آلية المراقبة الفعالة في العمليات الإدارية وفق أسس ومتطلبات الجودة	2.37	0.93	79	موافق
22	تقوم إدارة الجامعة بالمتابعة لاكتشاف الأخطاء وتقييم أداء العمل حسب معايير ومقاييس الجودة	1.85	0.99	61.67	محايد
33	يتميز نظام الرقابة بالمرونة لمواجهة التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل المختلفة	2	1	66.67	محايد
44	يوجد للجامعة دليل أداء واضح للمراقبة والمتابعة	2.24	0.94	74.67	محايد
الدرجة الكلية					
		2.07	0.99	69	محايد

تشير معطيات الجدول رقم (4) إلى أن متوسط العبارات التي تقيس التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية الإدارية وقد بلغت الدرجة الكلية للفقرات متوسط حسابي قدره 2.07 وانحراف معياري مقداره 0.99، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوى درجة محايد حيث جاءت فقرة تمتلك إدارة الجامعة خططا استراتيجية لإجراء التغيرات في الجامعة لتحسين النظام الإداري بأقل متوسط حسابي قدره 1.5 وبمستوى موافقة غير موافق لوظيفة التخطيط، جاءت فقرة صعوبة التواصل بين الأقسام والكليات وإدارات الجامعة بأقل متوسط حسابي بلغ 2.41 وبمستوى موافقة موافق لوظيفة التنظيم، جاءت العبارة عدم حرص منسقي الجودة في الجامعة على الاتصال المستمر مع الإدارات الأخرى للمتابعة والتي بلغ متوسطها الحسابي 1.89 وهي تقع عند مستوى محايد لوظيفة التوجيه، جاءت العبارة تقوم إدارة الجامعة بالمتابعة لاكتشاف الأخطاء وتقييم أداء العمل حسب معايير ومقاييس الجودة بأقل متوسط حسابي بلغ 1.85 تقع عند مستوى محايد لوظيفة الرقابة، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية الإدارية.

### 3.4.9 التحديات البشرية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية

جدول (5) التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية البشرية

ر	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
11	تستقطب إدارة الجامعة الكوادر البشرية المؤهلة في التخصصات المختلفة لتحقيق أهداف الجامعة	2.44	0.9	81.33	موافق
22	تنظم الجامعة برامج تدريبية لجميع أعضاء هيئة التدريس لمواكبة متطلبات الجودة	1.8	0.95	60	محايد
33	قلة الوعي بثقافة الجودة والخوف من عملية التقييم	2.26	0.97	75.33	محايد
44	ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تطبيق متطلبات الجودة في الجامعة	2.04	1	68	محايد
55	ضعف الثقة بنتائج تطبيق نظام الجودة	1.81	0.98	60.33	محايد
66	يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية الميدانية ومناقشة مقترحاتهم وأفكارهم لجميع المحاور	1.37	0.78	45.67	غير موافق
		1.95	0.99	65	محايد

تشير معطيات الجدول رقم (5) إلى أن المعدل العام للفقرات متوسط حسابي قدره 1.95 وانحراف معياري مقداره 0.99، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوى درجة محايد حيث جاءت بالمرتبة الأولى تستقطب إدارة الجامعة الكوادر البشرية المؤهلة في التخصصات المختلفة لتحقيق أهداف الجامعة والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.44 وانحراف معياري 0.9 وهي تقع عند مستوى موافق، حيث جاءت العبارة يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية الميدانية ومناقشة مقترحاتهم وأفكارهم بأقل متوسط حسابي بلغ 1.37 وانحراف معياري 0.78 بغير موافق، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية البشرية.

### 4.4.9 التحديات التشريعية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية

جدول (6) التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية التشريعية

ر	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
11	الغموض في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالجودة بالجامعة	2.39	0.89	79.67	موافق
22	ضعف القوانين والأنظمة المستخدمة في تطبيق الجودة	2.3	0.94	76.67	محايد
33	هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعات	2.15	0.99	71.67	محايد
44	غياب العدالة في تطبيق الأنظمة والقوانين والغموض في تطبيقها بالجامعات	2.41	0.91	80.33	موافق
55	المطالبة بإعداد لوائح وقوانين متطورة تسهم في تحقيق الجودة في الأداء	2.44	0.9	81.33	موافق
	لجميع المحاور	2.34	0.93	78	موافق

تشير معطيات الجدول رقم (6) إلى أن المعدل العام للفقرات متوسط حسابي قدره 2.34 وانحراف معياري مقداره 0.93، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوى درجة موافق حيث جاءت بالمرتبة الأولى المطالبة بإعداد لوائح وقوانين متطورة تسهم في تحقيق الجودة في الأداء والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.44 وانحراف معياري 0.9 وهي تقع عند مستوى موافق، حيث جاءت العبارة هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعات بأقل متوسط حسابي بلغ 2.15 وانحراف معياري 0.99 بمحايد ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية التشريعية.

#### 5.4.9 التحديات المالية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية

جدول (7) التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية المالية

ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
11	ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية	2.74	0.67	91.33	موافق
22	تمنح إدارة الجامعة مكافآت لأعضاء هيئة التدريس لمشاركتهم المتميزة في تحقيق الجودة في العمل	1.3	0.71	43.33	غير موافق
33	يلبي نظام الحوافز المعمول به بالجامعة طموحات ورفع مستوى الولاء والانتماء لدى أعضاء التدريس بالجامعة	1.15	0.52	38.33	غير موافق
4	تطبيق الجودة بالجامعة يحتاج مبالغ مالية كبيرة	2.52	0.86	84	موافق
54	ضعف الموارد المالية يؤثر على تطبيق الجودة بالجامعة	2.7	0.71	90	موافق
	لجميع المحاور	2.08	1.00	69.33	محايد

تشير معطيات الجدول رقم (7) إلى أن المعدل العام للفقرات متوسط حسابي قدره 2.08 وانحراف معياري مقداره 1.00، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوى درجة محايد حيث جاءت بالمرتبة الأولى ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.74 وانحراف معياري 0.67 وهي تقع عند مستوى موافق حيث جاءت العبارة يلبي نظام الحوافز المعمول به بالجامعة طموحات العاملين ورفع مستوى الولاء والانتماء لدى العاملين بالجامعة بأقل متوسط حسابي بلغ 1.15 وانحراف معياري 0.52 بغير موافق، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية المالية.

### 6.4.9 التحديات التقنية التي تواجه تطبيق الجودة في جامعة الزاوية

جدول (8) التحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية التقنية

ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الموافقة
1	قلة المخصصات المالية اللازمة لتوفير التقنية الحديثة	2.78	0.6	92.67	موافق
22	قلة الأجهزة التقنية الحديثة في الجامعة	2.7	0.71	90	موافق
3	نقص العناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتشغيل وصيانة الأجهزة التقنية الحديثة	2.63	0.78	87.67	موافق
4	توفير التقنيات الحديثة في الجامعة يؤدي إلى القيام بالعمليات المختلفة وتحقيق الجودة في العمل	2.78	0.63	92.67	موافق
5	قلة الوسائل التعليمية الحديثة المناسبة للعمل الأكاديمي	2.74	0.67	91.33	موافق
	لجميع المحاور	2.73	0.68	91	موافق

تشير معطيات الجدول رقم (8) إلى أن المعدل العام للفقرات متوسط حسابي قدره 2.73 وانحراف معياري مقداره 0.68، حيث كانت أغلب المتوسطات الحسابية للعبارات بمستوى درجة موافق حيث جاءت بالمرتبة الأولى قلة المخصصات المالية اللازمة لتوفير التقنية الحديثة والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.78 وانحراف معياري 0.78 وهي تقع عند مستوى موافق، حيث جاءت العبارة نقص العناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتشغيل وصيانة الأجهزة التقنية الحديثة بأقل متوسط حسابي بلغ 2.63 وانحراف معياري 0.6 بموافق، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية التقنية.

### 5.9 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

- أظهرت نتائج الدراسة لا توجد قناعة الإدارة المركزية بأهمية تطبيق نظام الجودة بأقل متوسط حسابي بلغ 1.48 وانحراف معياري 0.86 بغير موافق، ما يدل على أن هناك قناعة للإدارة المركزية بتطبيق نظام الجودة بالجامعة وهو ما يدل على عدم وجود عائق لتطبيق نظام الجودة من الناحية القيادية، ما يتوافق مع دراسة أبوشعالة وأبوجلاله (2019).
- أظهرت نتائج الدراسة على وجود تحديات إدارية حيث جاءت فقرة تمتلك إدارة الجامعة خططا استراتيجية لإجراء التغييرات في الجامعة لتحسين النظام الإداري بأقل متوسط حسابي قدره 1.5 وبمستوى موافقة غير موافق لوظيفة التخطيط، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية الإدارية، ما يتوافق مع دراسة أبوشعالة وأبوجلاله (2019).

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في الجامعات بأقل متوسط حسابي بلغ 2.15 وانحراف معياري 0.99 بمحايد، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية التشريعية.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود عوائق مالية لتطبيق الجودة في الجامعة، حيث جاءت العبارة يليبي نظام الحوافز المعمول به بالجامعة طموحات العاملين ورفع مستوى الولاء والانتماء لدى العاملين بالجامعة بأقل متوسط حسابي بلغ 1.15 وانحراف معياري 0.52 بغير موافق، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية المالية، ما يتوافق مع دراسة إدريس أ (2012).
- أظهرت نتائج الدراسة أن نقص العناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتشغيل وصيانة الأجهزة التقنية الحديثة بأقل متوسط حسابي بلغ 2.63 وانحراف معياري 0.6 بموافق، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية التقنية، ما يتوافق مع دراسة قمبر (2016) ودراسة إدريس أ (2012).
- أظهرت نتائج الدراسة وجود عوائق بشرية لتطبيق الجودة في الجامعة، حيث جاءت العبارة يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية الميدانية ومناقشة مقترحاتهم وأفكارهم بأقل متوسط حسابي بلغ 1.37 وانحراف معياري 0.78 بغير موافق، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في جامعة الزاوية من الناحية البشرية. ما يتوافق مع دراسة قمبر (2016) ودراسة إدريس أ (2012).

## 10. نتائج وتوصيات الدراسة

### 1.10 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك قناعة للإدارة المركزية بتطبيق نظام الجودة في جامعة الزاوية وهو ما يدل على عدم وجود عوائق لتطبيق نظام الجودة من الناحية القيادية بالجامعة.
- عدم وجود خططا استراتيجية لإجراء التغييرات في جامعة الزاوية لتحسين النظام الإداري، وهو ما يدل على وجود تحديات إدارية لتطبيق الجودة في الجامعة.
- هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم متطلبات الجودة في جامعة الزاوية، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في الجامعة من الناحية التشريعية.
- نظام الحوافز والدعم المالي المعمول به في جامعة الزاوية لا يليبي طموحات العاملين ورفع مستوى الولاء والانتماء لدى العاملين بالجامعة، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في الجامعة من الناحية المالية.
- أظهرت نتائج الدراسة أن نقص العناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتشغيل وصيانة الأجهزة التقنية الحديثة في جامعة الزاوية، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في الجامعة من الناحية التقنية.

- عدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزاوية على تنفيذ البحوث العلمية ومناقشة مقترحاتهم وأفكارهم، ما يدل على وجود تحديات لتطبيق الجودة في الجامعة من الناحية البشرية.

## 2.10 توصيات الدراسة

- بناء على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- العمل على وضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لتحسين ومواكبة التطورات الإدارية الحديثة في عملية الجودة في جامعة الزاوية.
- ضرورة التغلب على التحديات المتمثلة في الأنظمة والقوانين التي تواجه تطبيق الجودة وتحديثها وتطويرها لنجاح تطبيق الجودة بالجامعة.
- توفير الدعم المالي اللازم لتطبيق الجودة في الجامعة.
- توفير العناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتشغيل وصيانة الأجهزة التقنية الحديثة، وتوفير التقنيات الحديثة لمواكبة التطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية اللازمة لعملية الجودة في الجامعة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على تنفيذ البحوث العلمية وإقامة الندوات وورش العمل والدورات التدريبية خاصة فيما يتعلق بنشر ثقافة الجودة بالجامعة لكل المستويات الإدارية.

## المراجع

- أبوالمريش، حامد صفوان، (2014). واقع إدارة الجودة الشاملة لكليات التربية بجامعة المملكة العربية السعودية، كلية العلوم والتربية، ع 1.
- أبو شعالة، عمر محمد وأبو جلاله، عبد القادر محمد، (2019). عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بليبيا، مجلة كلية الآداب، مصراتة (عدد خاص)، مج 1، ع 2، 25-48.
- أبوغزالة، طلال، (2015). إثر الجودة والاعتماد على تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية، المؤتمر السنوي السابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، الأردن.
- إدريس أ، ثابت عبد الرحمن، (2012). معوقات إدارة الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية الحكومية وفقا لإدراكات القيادات الأكاديمية، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية، المجلد 24، ع 1، 9-83.
- إدريس ب، عبد الله، موسي جعفر، (2012). إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، جامعة الطائف، مجلة عملية محكمة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج 3

الحداد، صابرين، (2010). الممارسة العملية للإدارة الإستراتيجية كمدخل لتحسين أداء الجامعات الليبية: دراسة ميدانية على جامعة عمر المختار. ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر جودة الأداء الجامعي في ليبيا إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع، بنغازي.

الحسومي، فوزي محمود اللافي، (2018). أثر الإدارة الإلكترونية في أداء العاملين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.

الحكيمي، عبدالحكيم عبدالله سيف والناصر، عبد المجيد، (2019). صعوبات تطبيق نظام الجودة الشاملة في جامعة صنعاء، وسبل التغلب عليها، مجلة مسارات علمية، السنة الرابعة العدد الثامن.

دربي، فدوي فرحات، (2015). معوقات تطبيق الجودة في جامعة بنغازي، مجلة الباحث، ع 9، 2015.

دريب، محمد جبر، (2014). معوقات ومتطلبات الجودة الإجرائية لضمانها في التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع 15.

الربيعي، سعيد، (2008). التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، عمان: دار الشروق.

الرملي، فتحي محمد عثمان، (2019). جودة التعليم العالي في حالة الأزمة وما بعدها، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا، مصراتة.

الزاجي، سمية، (2014). مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة، الجزائر.

الظالمي، محسن وآخرون، (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ع 90.

عبدالرؤوف، طارق، (2014). الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

قادة، يزيد، (2012). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

قمبر، جميلة سعيد، (2016). مدي توافر معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي لكليات الاقتصاد في جامعة الزاوية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج 9 ع 24.

مصطفي، إبراهيم عبد الرحمن، (2015). أثر تطبيق معايير الجودة والاعتماد المؤسسي في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المؤتمر السنوي السابع: أثر الجودة والاعتماد في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، الدار البيضاء 7 - 8 ديسمبر 2015.

يحياوي، وآخرون أ، (2012). ضمان جودة التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين.

تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية

يحياوي، وآخرون ب، (2016). دور التخطيط الاستراتيجي في ضمان جودة التعليم العالي بالجامعات الجزائرية، مشاركة علمية في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، الجزائر: جامعة باتنة.

Sameena, T. K. (2020). Students' Perception on Core Service Quality in Higher Education Institutions in UAE. Shanlax International Journal of Education, 8(2), 43-49.

Zineldin, M., Akdag, H. C., & Vasicheva, V. (2011). Assessing quality in higher education: New criteria for evaluating students' satisfaction. Quality in higher education, 17(2), 231-243.

Dwaikat, N. Y. (2020). A comprehensive model for assessing the quality in higher education institutions. The TQM Journal:

<https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/TQM-06-2020-0133/full/html>



المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: فوزي محمود اللافي الحسومي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: ادارة اعمال

الاهتمامات: ادارة اعمال

البريد الالكتروني: foze28@gmail.com



## مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة: دراسة ميدانية

د. عادل عطية العبيدي

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

[adel.alobeidi@uob.edu.ly](mailto:adel.alobeidi@uob.edu.ly)

<https://doi.org/10.36602/jesb.2021.v08.01.14>

د. أمين مرعي الدرياق

كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار

[amin.aldarbag@omu.edu.ly](mailto:amin.aldarbag@omu.edu.ly)

تاريخ النشر: 2021.05.25

تاريخ القبول: 2021.04.01

تاريخ التسليم: 2021.11.30

### ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة لتحديد مدى تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على صحيفة استبيان، وزعت صحيفة الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي وبلغ عدد صحف الاستبيان الصالحة للدراسة (212)، وأظهرت النتائج قصور من قبل المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي في التزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة والتمثلة في لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، والمراجعة الخارجية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في المصارف التجارية العام والخاصة ومصرف ليبيا المركزي.

الكلمات الدالة: الآليات المحاسبية للحوكمة، القطاع المصرفي.

### The extent of the Libyan banking sector's commitment to apply the accounting mechanisms of governance

Adel Alobeidi

Amin Aldarbag

Benghazi University

Omar Al-Mukhtar University

[adel.alobeidi@uob.edu.ly](mailto:adel.alobeidi@uob.edu.ly)

[amin.aldarbag@omu.edu.ly](mailto:amin.aldarbag@omu.edu.ly)

### Abstract

The purpose of this study is to identify the opinion of employees in Libyan commercial banks and the Central Bank of Libya about the extent of commitment to apply the accounting mechanisms of governance in the banking sector. A questionnaire was used to collect the data. The questionnaire was distributed to a random sample of employees in public and private commercial banks and the Central Bank of Libya which were (212). The results showed according to the participants' opinion that all Libyan commercial banks and the Central Bank of Libya have insufficiency to apply the accounting mechanisms of governance 'namely 'audit committees 'internal audit 'laws and legislations and accounting and auditing standards 'and audit. The results also showed that there are no statistically significant differences between the participants' opinion in public and private commercial banks and the Central Bank of Libya about the extent of commitment to apply the accounting mechanisms of governance.

**Keywords** Accounting mechanisms of governance, Banking sector.

## 1. المقدمة

للقطاع المالي عموماً والمصرفي بشكل خاص خصوصية لما يؤديه من دور في الاقتصاد المحلي والدولي، ومن هذه الخصوصية تتبع خصوصية الحوكمة في المصارف، ونظراً لزيادة حجم المخاطر في القطاع المالي والمصرفي في السنوات الأخيرة وما يترتب عليها من آثار، لذا أصبح من الضروري ابتكار طرق جديدة في إدارة الأعمال وتحديث النظم والتشريعات والقوانين من أجل الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي (نقي الدين، 2017)، ومن هذا المنطلق أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الإصدارات لتحسين مبادئ الحوكمة المصرفية من أجل قطاع مصرفي سليم (عبدالرازق، 2009)، وتهدف مبادئ بازل للحوكمة إلى تحسين آليات اتخاذ القرارات داخل المصرف، وتعزيز الدور الرقابي لمجلس الإدارة، والتركيز على أهمية عامل الكفاءة والخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة لكي يتمكنوا من القيام بواجباتهم على أكمل وجه، كما تركز على ضرورة اعتماد مجلس الإدارة على وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية، وضمان ملاءمة سياسات المكافآت مع أهداف المصرف، وإدارة المصرف بشفافية (عكاش ومعمري، 2018).

## 2. البحوث السابقة

عدد من الدراسات تناولت الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي بشكل عام ومنها على سبيل المثال دراسة الساعدي (2014) التي هدفت إلى توضيح مدى قدرة المصارف على تطبيق الحوكمة، وقام Daragi (2018) و Zagoub & بدراسة لتحديد مدى إدراك المساهمين في المصارف التجارية الليبية لمفهوم وممارسات حوكمة الشركات، ودراسة شبشابة (2020) التي هدفت إلى قياس مدى تطبيق توصيات لجنة بازل 2006 في بعض فروع مصرف الصحاري في طرابلس، ودراسة رجب وميهوب (2020) والتي هدفت إلى استعراض تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية العاملة في مدينة مرزق ومدى تطبيق مبادئها، ولكن القليل منها ركز على الآليات المحاسبية للحوكمة سواء أكانت هذه الآليات منفردة أو مجتمعة ومن هذه الدراسات دراسة حمد (2012) التي درست أثر مهام لجان المراجعة على كفاءة المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمهام لجان

المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية حسب وجهة نظر عينة الدراسة، ودراسة عطية (2018) التي هدفت إلى تحديد علاقة مهام وممارسات لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين قيام لجنة المراجعة بمهامها المناط بها والحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف الليبية بالضوابط الخاصة بتكوين لجان المراجعة لما لها من دور كبير في زيادة الثقة والشفافية في القوائم المالية، ودراسة العبيدي والدرياق (2019) التي هدفت إلى تحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية، أظهرت النتائج أن كل الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجان المراجعة لها دور في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية في حال تطبيقها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن هذه الدراسات لم تشمل كل الآليات المحاسبية للحوكمة وإنما كانت تدرس بعض منها وبشكل منفرد باستثناء دراسة العبيدي والدرياق (2019) فقد درست الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري، ولم تحدد أي من الدراسات السابقة مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة، كما أن ما تم استعراضه من دراسات سابقة كان نطاقها محدد بمصرف أو مدينة واحدة، وكذلك لم تشمل الدراسات السابقة مصرف ليبيا المركزي.

### 3. مشكلة البحث

بما أن الحوكمة من خلال أدواتها المختلفة وخاصة الآليات المحاسبية والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، ولجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية لها دوراً كبيراً في تعزيز وتفعيل عمل الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية، فالالتزام بتطبيق آليات وقواعد الحوكمة من قبل مؤسسات الدولة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها (بروش و دهيمي، 2012؛ مشكور و عبد، 2016؛ العبيدي و الدرياق، 2019)، غير أن القطاع المصرفي الليبي - شأنه شأن باقي مؤسسات الدولة - لازال حتى وقتنا الحالي يعاني من سوء الإدارة وتغشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وبشكل متزايد طبقاً لتقارير ديوان المحاسبة عن السنوات الأخيرة 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 (ديوان المحاسبة

الليبي، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019)، وتقارير المنظمة الدولية للشفافية للأعوام 2018 و2019 و2020 والذي أظهر بأن ليبيا تقبع في ذيل القائمة وتعد من الدول الأكثر فساداً عالمياً وعربي، وبحسب آخر تقرير للمنظمة فإن ليبيا تراجعت أربع مراكز عن تصنيفها عن عام 2012، 2019، 2020، (Transparency International, 2021) أصبحت الحوكمة من المعايير الأساسية التي تشدد عليها الهيئات والسلطات الرقابية الدولية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (العبيدي والدياق، 2019)، وقد أصدر مصرف ليبيا المركزي دليلاً للحوكمة في القطاع المصرفي أعتد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010، والذي يتضمن الحد الأدنى من المعايير المطلوب تطبيقها من طرف المصارف الليبية كما جاء في الدليل نفسه، وبحسب ما هو منشور على الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي نلاحظ قصور المصرف المركزي الليبي في متابعة التعديلات التي صدرت عن اتفاقية لجنة بازل III، فالمصرف المركزي الليبي لم يصدر بعد قرار مجلس إدارته رقم 20 لسنة 2010 والصادر في 15 يوليو 2010 - والذي وضع بناءً على مقررات اتفاقية لجنة بازل II وتعديلاتها في 2006 - أي قرار أو دليل للحوكمة يواكب مقررات اتفاقية لجنة بازل III وتعديلاتها أو يصدر تعليمات يلزم بها المصارف التجارية وغيرها من المصارف بالالتزام بتطبيق مقررات اتفاقية لجنة بازل المصادق عليها في 12 نوفمبر 2010 وتعديلاتها والخاصة بالمبادئ التوجيهية للحوكمة في المصارف، والتي بدأ العمل بها مع نهاية سنة 2012، على أن تنقيد المصارف جميعها بتطبيق كامل الاتفاقية قبل بداية سنة 2019 (طبييل وبومدين، 2018)، والأُن تسعى لجنة بازل إلى إصدار مقررات اتفاقية لجنة بازل IV، كل هذه الإصدارات والتعديلات والتغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي ولازال مصرف ليبيا المركزي يعتمد على دليل للحوكمة تم إعداده بناء على مقررات لم يعد يعتد به.

كل هذه المؤشرات تستدعي التساؤل والبحث حول مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بما فيها مصرف ليبيا المركزي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

-ما مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة من وجهة نظر

العاملين فيه؟

#### 4. فرضية البحث

- توجد دلالة إحصائية على وجود قصور في الالتزام. بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي.

• ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية الأربعة التالية:

- توجد دلالة إحصائية على وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاسبية للحكومة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
  - توجد دلالة إحصائية على وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاسبية للحكومة والمتمثلة في لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
  - توجد دلالة إحصائية على وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاسبية للحكومة والمتمثلة في المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
  - توجد دلالة إحصائية على وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاسبية للحكومة والمتمثلة في المراجعة الخارجية في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في القطاع المصرفي (التجاري العام والخاص، مصرف ليبيا المركزي) في تحديد مدى الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة في القطاع المصرفي الليبي.

#### 5. هدف البحث

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة من وجهة نظر العاملين فيه.

#### 6. أهمية البحث

يعاني القطاع المصرفي الليبي من العديد من المشاكل الناتجة عن عدة عوامل منها ما هو خارجي ومنها ما هو متعلق بالقطاع المصرفي، ولعل من أهم هذه المشكلات الداخلية هو تفشي الفساد المالي والإداري وانعدام الثقة في القطاع المصرفي مما حدا بالمودعين إلى تجنب إيداع أموالهم في المصارف مما تسبب في نقص السيولة وما ترتب عليها من مشكلات، وكل ذلك يرجع إلى سوء الإدارة وضعف الرقابة الداخلية، وتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول تسليط الضوء على أسباب فشل القطاع المصرفي في أداء مهامه بالشكل المطلوب من خلال تحديد مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بقواعد ومبادئ وآليات الحوكمة وبشكل خاص الآليات المحاسبية للحكومة.

## 7. حدود البحث

اقتصرت الدراسة على استقصاء وجهة نظر العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة العاملة في ليبيا ومصرف ليبيا المركزي، ولم تشمل الدراسة العاملين في المصارف التخصصية والمصارف الليبية الخارجية.

### الإطار النظري للبحث

#### 8. الآليات المحاسبية للحوكمة

إن الأهمية المتزايدة التي تتمتع بها الحوكمة نابعة من الدور الفعال الذي تلعبه للتقليل من المخاطر التي تواجهها المصارف وذلك من خلال إتباع الآليات السليمة لتحسين الأداء (الجعيد وعبد الرحمن، 2020) وتستند الحوكمة في القطاع المصرفي على مجموعة من الآليات تنظم العلاقة بين إدارة المصرف والأطراف الأخرى المتعاملة معها من مستثمرين ومودعين ومقترضين وغيرهم (بن عيسى، 2017)، وقد صنفت آليات الحوكمة حسب طبيعتها إلى آليات قانونية وآليات رقابية وآليات تنظيمية وآليات محاسبية (الدرياق والعبيدي والكاديكي، 2018) وتستحوذ الآليات المحاسبية للحوكمة على النصيب الأكبر من الإجراءات والأساليب، وكذلك تحظى بالاهتمام والتركيز دون غيرها من الآليات (خليل، 2006)، وتصنف آليات الحوكمة بشكل عام إلى آليات داخلية وآليات خارجية، ومن هذا التصنيف يمكننا تصنيف الآليات المحاسبية للحوكمة إلى آليات محاسبية داخلية وأخرى خارجية

#### 8.1 الآليات المحاسبية الداخلية

تتبع الآليات الداخلية للحوكمة من داخل المصرف وتمثل مجموعة من الأنشطة والفعاليات داخله وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء المصرف لتحقيق أهدافه (الزحيم، 2015)، وتتضمن الآليات المحاسبية الداخلية للحوكمة آليتان هما لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية:

##### 8.1.1.8 لجان المراجعة

تعد لجنة المراجعة من اللجان المهمة والتي أصبح وجودها ضرورياً في المصرف (الخضر، 2017)، فهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (العبيدي والدرياق، 2019)، وقد زاد الاهتمام بالجنة المراجعة بشكل كبير بعد الانهيارات المالية الكبيرة التي حدثت في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، ونتيجة لهذه

الانهيارات ظهرت العديد من القوانين والتقارير في دول مختلفة حول العام تلزم أو توصي الشركات بتشكيل لجان مراجعة منها قانون Sarbanes Oxley سنة 2002 في الولايات المتحدة الذي ألزم الشركات بتشكيل لجان مراجعة، وتقرير Report Smith في المملكة المتحدة سنة 2003 الذي تضمن توصيات تتعلق بدور لجنة المراجعة ومسؤولياتها وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير الدورية (عابي وسردوك، 2017)، وتتركز مسؤوليات لجنة المراجعة على مراجعة القوائم المالية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة (بطاهر وبراهمية، 2019)، والإشراف والمتابعة لأداء المراجعين الداخليين والخارجيين والإشراف على إدارة المخاطر والتأكد من تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب (العبيدي والدرياق، 2019)، وضمان فعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية والإشراف عليها، والتوصية بتعيين المراجع الخارجي وتقييم أعماله وتحديد أتعابه (لخضر، 2017).

### 2.1.8 المراجعة الداخلية

زاد الاهتمام بالمراجعة الداخلية في المصارف نتيجة لزيادة المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي نظرا للتطور الحاصل فيه وزيادة الخدمات التي يقدمها (بن عيسى، 2017)، فدور المراجع الداخلي لم يعد يقتصر على المراجعة المحاسبية للتأكد من سلامة تسجيل العمليات المالية ولكن تطور بتطور القطاع المصرفي لتصبح عملية المراجعة الداخلية أداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وتزويد الإدارة بالمعلومات وبذلك أصبح برنامج المراجع الداخلي يتضمن تقويم لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية مثل العمليات المالية والأداء والالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية وأمن نظم المعلومات وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة والعملاء على حدٍ سواء (شيروف، 2016)، وجاء ضمن معايير الحوكمة التي حددها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (The Institute of Internal Auditors) IIA أن دور المراجع الداخلي يجب أن يشمل إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (زناقي ومعاريف، 2018)، كما أكد IIA على أن المراجعة الداخلية تعد من الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة (كيرزان، 2013).

### 2.8 الآليات المحاسبية الخارجية

بخلاف الآليات الداخلية للحوكمة فإن الآليات الخارجية للحوكمة تمثل العوامل المؤثرة في أداء المصرف والتي مصدرها من خارج المصرف (الزحيم، 2015)، وتتضمن الآليات المحاسبية الخارجية للحوكمة آليتان هما معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات والمراجعة الخارجية:

## 1.2.8 معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

تعد معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات من الآليات المهمة للحوكمة، وتتمثل هذه الآلية في كل المعايير والقواعد والإجراءات واللوائح والتشريعات والقوانين التي تعمل على تحسين أداء المصارف بعيداً عن سوء الإدارة واحتمالات التلاعب والغش والاختلاس (بن عيسى، 2017)، ومن الطبيعي أن تختلف هذه الأنظمة من بلد لآخر مما ينعكس على الكيفية التي يتم بها تطبيق الحوكمة (الزحيم، 2015)، وطبقاً لهذه الآلية تلتزم المصارف بتطبيق معايير المحاسبة المحلية - إن وجد - أو الدولية، وكذلك التزم المراجعين الخارجيين بتطبيق معايير المراجعة المحلية أو الدولية - حسب الأحوال - عند القيام بعملية مراجعة المصارف (الدرياق وأخرون، 2018).

والى جانب معايير المحاسبة والمراجعة يجب أن تتضمن القوانين والتشريعات نصوصاً تنظم عمل المؤسسات المالية في ظل تطبيق حوكمة الشركات (شيروف، 2016)، ومن هذه القوانين في ليبيا على سبيل المثال قانون النشاط التجاري 23 لسنة 2010، و القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012، والقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، والقانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال، والنظام الأساسي لسوق الأوراق المالية، والقانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسيل الأموال وغيرها من القوانين ذات العلاقة.

## 2.2.8 المراجعة الخارجية

يعد المراجع الخارجي عنصراً أساسياً ومهماً من عناصر الحوكمة، فهو الركيزة التي ترتكز عليها الحوكمة الجيدة، ويؤكد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA على أن دور المراجع الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في التحقق مما إذا كانت المصارف تعمل كل ما هو مفروض أن تعمله، واكتشاف ومنع الفساد المالي والإداري بكل أشكاله، ومساعدة متخذي القرار من خلال تزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات والعمليات والنتائج (العبيدي والدرياق، 2019)، وقد أكدت اتفاقية بازل III على دور المراجعة الخارجية في الحوكمة في المصارف من خلال التأكيد على أن تتضمن القوائم المالية المعدة والمنشورة من قبل المصرف على رأي مراجع خارجي مستقل، وعلى السلطات الرقابية التأكد من أن المصارف لديها حوكمة وإشراف كافي على عمل المراجع الخارجي.



كما أن على المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة مراجعة محافظ القروض، ومخصصات خسائر القروض، والأصول المتعثرة، وتقييم الأصول وتداول الأوراق المالية وأنشطتها الأخرى، وتوريق الأصول، ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014).

### الإطار العملي للبحث

في هذا الجزء تم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارة الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة.

### 9.1 منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الكمي في جمع وتحليل البيانات وتم استخدام صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة واستخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي من خلال استخدام  $t$ -test للمتوسطات لتحديد الآليات المحاسبية للحوكمة المطبقة في القطاع المصرفي من وجهة نظر العاملين فيه، وكذلك اختبار التباين ANOVA لتحديد ما إذا كانت هناك فروق بين وجهات نظر العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي.

### 9.1.1 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المصارف التجارية العامة والخاصة تمثلت في أربع مصارف عامة وهي مصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية وثلاثة مصارف خاصة وهي مصرف التجارة والتنمية ومصرف الإجماع العربي والمصرف المتحد بالإضافة إلى مصرف ليبيا المركزي، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بهذه المصارف تمثلت في 150 مشارك من المصارف التجارية العامة و 75 مشارك من المصارف التجارية الخاصة و 60 مشارك من مصرف ليبيا المركزي، وتم توزيع صحيفة الاستبيان عليهم عن طريق التسليم والاستلام المباشر، وقد تم تجميع بيانات الدراسة على فترات خلال سنة 2019 و 2020، وتم استلام 212 صحيفة استبيان صالحة للتحليل من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي بعدد 112 و 58 و 42 صحيفة على التوالي

### 9.1.2 أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب الاستبيان في جمع البيانات من أفراد العينة، والتي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة.

### 9. 1. 2 تصميم استمارة الاستبيان:

استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، واحتوت الصحيفة على ثلاثة أجزاء خُصص الجزء الأول منها للتعريف بالدراسة والقائمين عليها، وخُصص الجزء الثاني للمعلومات الديمغرافية، أما الجزء الأخير فكان لاختبار آراء العاملين بالمصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي حول مدى تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة في القطاع المصرفي الليبي، واستخدم مقياس ليكرت (Likert scale) ذو السبع درجات في هذا الجزء من الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (1)، وقد صمم الجزء الثالث لاختبار أربع آليات محاسبية للحكومة والمستخلصة من دراسة سابقة (العبيدي والدرياق، 2019) وهي:

- لجان المراجعة وتضم 13 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (4).
- المراجعة الداخلية وتضم 13 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (5).
- معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات وتضم 12 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (6).
- المراجعة الخارجية وتضم 13 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (7).

جدول (1) مقياس ليكرت السباعي

البيان	غير مطبق إطلاقاً	غير مطبق	غير مطبق لحدٍ ما	محايد	مطبق لحدٍ ما	مطبق	مطبق جداً
المقياس	1	2	3	4	5	6	7
المتوسط	1-1.85	-1.86	-2.72	-3.58	-4.44	-5.3	7-6.16
المرجح		2.71	3.57	4.43	5.29	6.15	
المقابل							

### 9. 1. 3 اختبارات الصدق والصلاحية

وللتأكد من صلاحية صحيفة الاستبيان تم اختبار ثبات وصدق المقياس باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار الثبات وحساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار الصدق، ويعد ثبات المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من أو تساوي 0.6 ، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة ألفا كرونباخ لكل آلية على حدى وللآليات المحاسبية للحكومة مجتمعة قد تجاوزت القيمة المقبولة مما يعني أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالصلاحية والثبات، وكذلك الحال بالنسبة لصدق المقياس مما يدل على قدرة العبارات على التعبير عن

المتغيرات التي تقيسها بوضوح وموضوعية، كما تدل على أنه سوف يتم التوصل إلى نفس النتائج تقريبا إذا أعيد تطبيق الدراسة على نفس العينة مستقبلا.

جدول رقم (2) قيم ثبات وصدق المقياس

البيان	عدد العناصر	ثبات المقياس Cronbach's Alpha	صدق المقياس
لجان المراجعة	13	0.953	0.976
المراجعة الداخلية	13	0.946	0.972
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	12	0.956	0.978
المراجعة الخارجية	13	0.959	0.979
الآليات المحاسبية للحكومة مجتمعة	51	0.983	0.991

## 9. 2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

### 9.2.1 وصف عينة الدراسة وفق المعلومات الديموغرافية

يوضح الجدول رقم (3) المعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة والتي تبين أن نسبة المشاركين من الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث بكثير، فقد كانت نسبة المشاركون من الموظفين 84% بينما نسبة المشاركات كانت 16%، وكان أغلب المشاركين من الحاصلين على الشهادات الجامعية العليا والتي كانت أكثر من 90%، كما أن عينة الدراسة كانت متنوعة بين مستويات الإدارة المختلفة من العليا والمتوسطة إلى الدنيا، وقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة مجتمعة (10.18، 6.59 على التوالي) وكانت سنوات الخبرة لعينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي أعلى منها بالنسبة للمشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة فقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسنوات الخبرة للمشاركين من مصرف ليبيا المركزي (14.28، 7.76 على التوالي) بينما كانت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسنوات الخبرة للمشاركين من المصارف العامة (8.83، 5.58 على التوالي)، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسنوات الخبرة للمشاركين من المصارف الخاصة (9.8، 6.38 على التوالي).

جدول رقم (3) المعلومات الديموغرافية

البيان	العدد			النسبة			
	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي
الجنس	94	47	37	178	%83.9	%88.1	%84
	18	11	5	34	%16.1	%11.9	%16
الوظيفة		1		1		%1.7	%0.5
	رئيس مجلس إدارة			10		%6.9	%4.7
	مدير إدارة	1	2	1	9	%0.9	%4.2
	مدير فرع	1	1	1	1	%2.4	%0.5
	نائب مدير فرع	1	1	1	1	%1.7	%0.5
	مدير وكالة	3	3	3	3	%5.2	%1.4
	نائب مدير وكالة	14	6	6	36	%14.3	%17
	رئيس قسم	1	1	6	8	%0.9	%3.8
	رئيس وحدة	85	27	28	130	%75.9	%61.3
	موظف	3	3	6	6	%2.7	%2.8
	مساعد مدير إدارة	2			2	%1.8	%0.9
	مساعد مدير فرع	2			2	%1.8	%0.9
	مراجع داخلي	2			2	%1.8	%0.9
	مساعد رئيس قسم	1	1		1	%1.7	%0.5
نائب مدير إدارة				5	%0.9	%2.4	
المؤهل	6	3	6	15	%5.4	%7.1	
معهد متوسط	99	52	19	170	%88.4	%45.2	
معهد عالي	6	1	15	22	%5.4	%10.4	
بكالوريوس أو ليسانس							
ماجستير							

### 2.2.9 نتائج الاختبارات الإحصائية

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل آراء عينة الدراسة عن مدى التزام المصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، وتم ذلك بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر الآليات المحاسبية للحوكمة للمصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي كلاً على حدة ومجمعة، وقد أظهرت النتائج الآتي:

#### 1.2.2.9 تحليل عناصر المتغير لجنة المراجعة

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (4) أن المشاركين من مصرف ليبيا المركزي يرون أن أغلب عناصر المتغير "لجنة المراجعة" غير مطبقة لحدٍ ما باستثناء خمس عناصر كانت آراءهم فيها محايدة بمتوسط حسابي تراوح بين (3.69، 4.24) وهي (تتأكد لجنة المراجعة من التزام المصرف بقواعد الحوكمة، تتأكد لجنة المراجعة من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، تنسق لجنة المراجعة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة، تشرف لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي، توصي لجنة المراجعة بتعيين وإعفاء وتحديد أتعاب المراجع الخارجي) بينما كانت آراء المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة تتجه في أغلبها إلى أن عناصر المتغير "لجنة المراجعة" مطبقة لحدٍ ما، وكمحصلة لآراء العينة ككل كانت المتوسط الحسابي يشير إلى أن عناصر المتغير كلها مطبقة إلى حدٍ ما بمتوسط حسابي تراوح بين (4.75، 5.02).

#### 2.2.2.9 تحليل عناصر المتغير المراجعة الداخلية

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (5) أن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية الخاصة يرون أن جميع عناصر المتغير "المراجعة الداخلية" مطبقة إلى حدٍ ما في المصارف التجارية الخاصة بمتوسط حسابي تراوح بين (4.86، 5.22)، ووافقهم الرأي المشاركون من المصارف التجارية العامة في أغلب عناصر المتغير من أنها مطبقة لحدٍ ما باستثناء عنصرين يرون أنها مطبقة وهما (تقوم المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل المسؤولين عن الحوكمة والتأكد من نزاهتهم، تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة وليس لإدارة المصرف) وبمتوسط حسابي قريب جداً من الحد الأدنى (5.32، 5.30 على التوالي)، أما فيما يتعلق بآراء عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي فكانت تشير في معظمها إلى الحياد باستثناء عنصر واحد وهو (تقدم المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر) فقد كان المتوسط الحسابي لهذا العنصر يشير إلى عدم التطبيق إلى حدٍ ما (3.10)، كانت آراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر المتغير "المراجعة الداخلية" مطبقة إلى حدٍ ما.

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير لجنة المراجعة

البيان	المتوسط الحسابي			الانحراف المعياري		
	عام	خاص	الإجمالي	عام	خاص	المركزي الإجمالي
تعمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الداخلي.	5.26	5.12	3.40	4.85	1.759	1.3982
تعمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الخارجي.	5.35	5.05	3.40	4.88	1.0285	1.3872
تتأكد لجنة المراجعة من التزام المصرف بقواعد الحوكمة.	5.29	5.14	3.98	4.99	1.0958	1.2989
تخصص لجنة المراجعة تقارير مجلس الإدارة وتراجعها.	5.25	5.09	3.12	4.78	1.2044	1.4765

مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة ..

1.5055	0.9423	1.4486	1.2865	4.75	3.12	5.16	5.14	تعمل لجنة المراجعة على الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
1.3153	0.8571	1.2585	1.0946	4.86	3.40	5.17	5.25	تسهم لجنة المراجعة في تحديد المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية.
1.4559	1.2138	1.3545	1.0630	4.83	3.12	5.09	5.35	تسهم لجنة المراجعة في تقييم فاعلية إدارة المخاطر.
1.4589	1.2506	1.4074	1.1502	4.81	3.26	5.14	5.21	تشرف لجنة المراجعة على إعداد التقارير المالية.
1.3081	0.8612	1.4301	1.0714	4.81	3.55	4.91	5.22	تتابع لجنة المراجعة التقارير الواردة من الجهات الرقابية وتعمل على تصحيح التجاوزات.
1.2839	0.8407	1.5151	1.0462	4.82	3.69	5.05	5.12	تتأكد لجنة المراجعة من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
1.3715	1.5492	1.3822	1.1456	5.02	4.12	5.14	5.30	تنسق لجنة المراجعة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
1.2463	1.0415	1.3245	1.0354	4.90	3.81	5.00	5.25	تشرف لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي.
1.3471	1.4451	1.5254	1.0483	4.98	4.24	4.76	5.37	توصي لجنة المراجعة بتعيين وإعفاء وتحديد أتعاب المراجع الخارجي.

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير المراجعة الداخلية

الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي			البيان			
الإجمالي	المركزي	خاص	عام	الإجمالي	المركزي	خاص	عام	
1.3322	1.1252	1.4918	1.1480	4.92	3.95	5.05	5.21	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعديّة لكل المعاملات المالية.
1.3013	1.1737	1.2996	1.1379	4.89	3.81	5.17	5.14	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعديّة لكل المعاملات الإدارية.
1.3835	0.9866	1.4733	1.3322	4.84	3.95	4.93	5.13	تقوم المراجعة الداخلية بتقييم مدى التزام المصرف بمبادئ الحوكمة.
1.3938	0.9283	1.3518	1.3406	4.83	3.67	5.12	5.12	تقوم المراجعة الداخلية بتطوير عملها باستمرار من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.
1.3534	1.2030	1.4561	1.0502	4.89	3.67	4.95	5.32	تقوم المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل

1.2753	0.7544	1.5317	1.0120	4.82	3.67	4.93	5.20	المسؤولين عن الحوكمة والتأكد من نزاهتهم. تقوم المراجعة الداخلية بتقديم خدمات الاستشارات.
1.4922	0.8500	1.5455	1.2754	4.62	3.10	4.88	5.06	تقدم المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر.
1.3258	0.7544	1.3441	1.2661	4.79	3.67	5.02	5.10	تقوم المراجعة الداخلية بفحص نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري.
1.3152	1.1001	1.3437	1.2794	5.00	4.24	5.19	5.20	تضمن المراجعة الداخلية الإفصاح الشامل عن التقارير المالية.
1.3475	1.3190	1.3853	1.1149	4.77	3.67	5.10	5.02	تركز المراجعة الداخلية من خلال عملها على اكتشاف الغش والتزوير.
1.4204	1.3606	1.5107	1.2239	4.96	3.95	5.22	5.21	تتمتع المراجعة الداخلية باستقلالية عن إدارة المصرف وحيادية في أداء عملها.
1.3152	1.0548	1.4808	1.1612	4.99	4.10	5.02	5.30	تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة وليس لإدارة المصرف.
1.4886	1.6937	1.5154	1.2867	4.87	4.10	4.86	5.17	يوجد بالمصرف العدد الكافي من المراجعين الداخليين الأكفاء.

### 3.2.2.9 تحليل عناصر المتغير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (6) أن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية الخاصة يرون أن كل عناصر المتغير "معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات" مطبقة إلى حدٍ ما بمتوسط حسابي تراوح بين (4.86، 5.26)، وأتفق مع آراءهم في أغلب العناصر عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة باستثناء ثلاث عناصر يرون بأنها مطبقة وهي (يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، يلتزم المصرف بتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرفي الليبي، يحرص المصرف على تطبيق معايير الجودة المحلية والدولية) بمتوسط حسابي (5.38، 5.40، 5.33 على التوالي)، بينما ترى عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي أن الغالبية العظمى من عناصر المتغير "معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات" غير مطبقة لحدٍ ما باستثناء ثلاث عناصر كانت آراءهم فيهم محايدة وهي (يلتزم المصرف بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في كل عملياته، يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، يلتزم المصرف بتطبيق القوانين كانت آراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر المتغير "معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين

والتشريعات" مطبقة إلى حدٍ ما. واللوائح المعمول بها في القطاع المصرفي الليبي) بمتوسط حسابي (3.71، 3.88، 4.31 التوالي).

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين

والتشريعات

البيان								
الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				
عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	
5.20	4.95	3.71	4.83	1.3345	1.5266	1.5970	1.5443	يلتزم المصرف بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في كل عملياته. يلتزم المصرف بمعايير الإفصاح والشفافية عن إعداد القوائم المالية. يواكب المصرف التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ويسعى للتغيير بما يتناسب مع التطور في بيئة العمل.
4.93	5.03	3.29	4.63	1.3337	1.4981	1.5026	1.5597	يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية للعاملين به لتوضيح وشرح معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كلا حسب وظيفته.
4.85	5.26	2.86	4.57	1.4092	1.3709	1.0017	1.5820	يتم توضيح الغموض والتفسيرات المختلفة بالمعايير للعاملين. تتابع إدارة المصرف التطورات الصادرة عن الهيئات المهنية في المبادئ والمعايير المحاسبية والمصرفية.
4.83	4.97	3.43	4.59	1.3813	1.3633	1.1923	1.4560	السياسات المطبقة في المصرف تتسجم مع الإصدارات المهنية. تستخدم إدارة المصرف أساليب وآليات مراجعة متطورة تساعد في الحد من الفساد المالي والإداري.
5.11	4.86	3.14	4.65	1.3647	1.3038	1.1385	1.5054	يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.
4.96	5.12	3.29	4.67	1.6545	1.3647	1.2932	1.6587	
5.20	4.98	3.29	4.76	1.3939	1.3571	1.5026	1.5830	
5.23	4.95	3.17	4.75	1.2080	1.4070	1.3236	1.5087	
5.38	4.97	3.88	4.97	1.2312	1.5443	1.4177	1.4681	



1.5657	1.2080	1.5317	1.2997	4.75	3.17	4.93	5.26	يسعى المصرف لتطوير آليات الحوكمة المطبقة باستمرار.
1.2741	1.2195	1.4275	1.0777	5.11	4.31	5.12	5.40	يلتزم المصرف بتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرف الليبي.
1.4469	1.3803	1.4074	1.0937	4.90	3.40	5.14	5.33	يحرص المصرف على تطبيق معايير الجودة المحلية والدولية.

#### 4.2.2.9 تحليل عناصر المتغير المراجعة الخارجية:

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (7) أن آراء عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي في جُل عناصر المتغير "المراجعة الخارجية" كانت محايدة بمتوسط حسابي تراوح بين (3.57، 4.29) باستثناء العنصر (يقدم المراجع الخارجي خدمات استشارية) فإنهم يرون بأنه غير مطبق لحد ما وبمتوسط حسابي (3.38)، بينما كانت عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة ترى أن جميع عناصر المتغير "المراجعة الخارجية" مطبقة إلى حد ما، باستثناء عنصر واحد وهو (يقيم المراجع الخارجي أداء المصرف) فإن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة يرون بأنه مطبق بمتوسط حسابي (5.40)، وكذلك آراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر المتغير "المراجعة الخارجية" جميعها مطبقة إلى حد ما.

#### جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير المراجعة الخارجية

الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي				البيان
عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	
1.3206	1.4018	1.3761	1.1701	4.99	4.29	5.03	5.23	يفحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فاعليته في إدارة المخاطر والرقابة عليه.
1.2930	1.0017	1.4440	1.1854	4.97	4.14	5.05	5.23	يفحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فاعليته في منع الغش والتلاعب والتزوير.
1.2790	0.9370	1.3827	1.2078	4.85	4.00	4.98	5.10	يقيم المراجع الخارجي العمليات الداخلية بالمصرف ويعمل على تحسينها بما يضمن سلامة العمليات المحاسبية والمراجعة.
1.3324	1.0017	1.3954	1.2662	4.78	3.86	4.98	5.02	يبدي المراجع الخارجي رأيه الفني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمصرف بدون تحيز أو ضغط.

1.3163	0.8913	1.4125	1.1558	4.87	3.71	5.07	5.21	يتأكد المراجع الخارجي من أن المصرف ينشر القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها سنويا.
1.4095	1.4167	1.2255	1.2357	4.82	3.57	5.16	5.12	يدعم المراجع الخارجي استقلال المراجع الداخلي ويحمي حيادتيه.
1.3937	1.1617	1.3038	1.3024	4.82	3.67	5.14	5.08	يعمل المراجع الخارجي على تحسين جودة أداء الرقابة الداخلية.
1.3901	1.1617	1.2996	1.2623	4.90	3.67	5.17	5.21	يقدم المراجع الخارجي تقارير دورية عن أداء إدارة المصرف.
1.3313	0.9936	1.4000	1.1795	4.93	3.81	5.07	5.28	يعين المراجعين الخارجيين الأكفاء والمتخصصين في مراجعة المصارف لمراجعة حسابات المصرف.
1.3434	1.0548	1.4990	1.2726	4.88	4.24	4.78	5.17	يسهم المراجع الخارجي في الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.
1.3277	1.0075	1.5159	1.2069	4.93	4.10	5.02	5.20	يقيم المراجع الخارجي البرامج والسياسات والعمليات والنتائج ويقدم تقارير مستقلة بذلك.
1.4366	1.2869	1.3892	1.1713	4.79	3.38	5.00	5.21	يقدم المراجع الخارجي خدمات استشارية
1.3609	0.9358	1.5182	1.1965	5.03	3.95	5.10	5.40	يقيم المراجع الخارجي أداء المصرف

#### 5.2.2.10 تحليل عناصر المتغير "الآليات المحاسبية للحوكمة":

يُظهر الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير "الآليات المحاسبية للحوكمة" لكلاً من عينة الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي، وتبين النتائج أن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة يرون بأن جميع عناصر الآليات المحاسبية للحوكمة تطبق إلى حدٍ ما، بينما ترى عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي أن عناصر الآليات المحاسبية للحوكمة (لجنة المراجعة ومعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات) غير مطبقة لحدٍ ما بمتوسط حسابي (3.55، 3.41 على التوالي)، وكانت آراءهم لباقي العناصر محايدة، وكانت آراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر الآليات المحاسبية للحوكمة مطبقة إلى حدٍ ما

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير الآليات المحاسبية للحوكمة

البيان

عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
1.0988	0.8140	1.1455	0.7418	4.87	3.55	5.06	5.26

لجان المراجعة

1.0646	0.8020	1.1683	0.8292	4.86	3.81	5.03	5.17	المراجعة الداخلية
1.2438	1.1555	1.2010	0.9148	4.76	3.41	5.02	5.19	معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات
1.1080	0.8844	1.1997	0.9025	4.89	3.88	5.04	5.14	المراجعة الخارجية
1.0386	0.8174	1.1211	0.7005	4.85	3.66	5.04	5.19	الآليات المحاسبية للحوكمة

### 3.2.10 اختبار فرضيات الدراسة

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها تم استخدام اختبار  $t$  للمتوسطات  $One-Sample T-Test$ ، وذلك من خلال أولاً تحديد ما إذا كانت هناك دلالة إحصائية على وجود اختلاف بين المتوسط الحسابي لعينة الدراسة والمتوسط الحسابي المفترض للمجتمع، وفي حال وجود اختلاف بينهما يتم تحديد هذا الاختلاف ما إذا كان أكبر أو أقل من المتوسط الحسابي المفترض للمجتمع، وقد تم صياغة الفرضية رياضياً عند متوسط حسابي مفترض للمجتمع  $5.725$  (والذي يمثل المتوسط الحسابي لقيم الحد الأدنى والحد الأعلى للمتوسط المرجح للدرجة المقابلة للخيار "مطبق" حسب المقياس المستخدم في الاستبيان) وبمعدل خطأ  $\alpha = 0.05$  وكانت الفرضية على النحو التالي:

$$H_0: \mu \geq 5.725$$

$$H_a: \mu < 5.725$$

يبين الجدول رقم (9) أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة من مصارف تجارية عامة وخاصة ومصرف ليبيا المركزي وللعينة ككل والمتوسط الحسابي المفترض للمجتمع الدراسة لكل آلية من الآليات المحاسبية للحوكمة وللآليات المحاسبية للحوكمة كوحدة واحدة، فقد أظهرت النتائج أن قيمة  $p$  أقل من قيمة مستوى المعنوية وهو  $0.05$ ، وكذلك قيم  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $t$  الجدولية والتي كانت  $1.96$ .

وبالرجوع إلى الجدول رقم (8) ومقارنة المتوسط الحسابي للعينة مع المتوسط الحسابي المفترض للمجتمع نلاحظ أن قيم جميع المتوسطات للعينة سواء كانت منفردة (مصارف تجارية عامة، مصارف تجارية خاصة، مصرف ليبيا المركزي) أو مجتمعة أقل من قيمة المتوسط الحسابي المفترض للمجتمع وبالتالي فإن المتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع أقل من المتوسط الحسابي المفترض، وبناءً على هذه النتائج يمكننا القول أن هناك دلالة إحصائية على قصور في التزام

القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وهذا يعني صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والفرضيات الفرعية جميعها.

جدول رقم (9) نتائج اختبار t للمتوسطات

الإجمالي		المصرف المركزي		المصارف الخاصة		المصارف العامة		البيان
t	ρ	t	ρ	t	ρ	t	ρ	
-11.362	.000	-17.277	.000	-4.406	.000	-6.649	.000	لجان المراجعة
-11.806	.000	-15.479	.000	-4.501	.000	-7.123	.000	المراجعة الداخلية
-11.239	.000	-12.98	.000	-4.452	.000	-6.778	.000	معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات
-10.995	.000	-13.553	.000	-4.333	.000	-6.295	.000	المراجعة الخارجية
-12.328	.000	-16.351	.000	0-4.65	.000	-8.109	.000	الآليات المحاسبية للحكومة

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية وهي (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين من القطاع المصرفي (التجاري العام والخاص، مصرف ليبيا المركزي) في تحديد مدى الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية في القطاع المصرفي الليبي)، تم استخدام One-way ANOVA، ويعد هذا الاختبار مناسب لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أكثر من مجتمعين مستقلين ((Field, 2009)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين من المصارف العامة والمصارف الخاصة ومصرف ليبيا المركزي حول مدى الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة في القطاع المصرفي، فقد كانت قيم  $p$  أقل من قيمة مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$ . لكل آلية من الآليات المحاسبية للحكومة على حدى ولكل الآليات المحاسبية للحكومة كوحدة واحدة (أنظر جدول رقم 10).

جدول (10) نتائج اختبار ANOVA

البيان	قيمة $p$	قيمة $F$
لجان المراجعة	.000	58.787
المراجعة الداخلية	.000	33.964
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	.000	43.907
المراجعة الخارجية	.000	27.865
الآليات المحاسبية للحكومة مجتمعة	.000	50.469

#### 4.2.10 مناقشة النتائج

أثبتت العديد من الدراسات السابقة أن لتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة دور في رفع كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات المالية (حمد، 2012)، والحد من ممارسات إدارة الأرباح (عطية، 2018)، الحد من تفشي الفساد المالي والإداري (العبيدي والديراق، 2019)، غير أن نتائج هذه الدراسة أثبتت وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة وهذا ما يفسر الحالة المزرية التي يعاني منها القطاع المصرفي الليبي، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الساعدي (2014) من وجود قصور في تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، وعلى الرغم من ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تعارضت مع نتائج دراسة رجب وميهوب (2020) والتي أظهرت أن المصارف العاملة في مدينة مرزق تهتم بالحوكمة وتلتزم بتطبيقها، وأظهرت دراسة شبشابة (2020) أن فروع مصرف الصحاري بطرابلس ملتزم بتطبيق مقررات لجنة بازل III، والجدير بالذكر أن مقررات لجنة بازل II قد تم تعديلها بمقررات لجنة بازل III سنة 2010 وتم تطبيقها سنة 2012 وهذا ما يدعم نتائج هذه الدراسة ويؤكد غياب القطاع المصرفي الليبي عن مواكبة التطورات في القطاع المصرفي على الساحة الدولية.

### 11 النتائج والتوصيات

#### 1.11 النتائج

- أظهرت الدراسة عدد من النتائج والتي تحيب على تساؤلات الدراسة نجملها في الآتي:
- أظهرت نتائج الدراسة قصور في التزام المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، والمراجعة الخارجية.
- أظهرت النتائج أيضا اتفاق المشاركين من المصارف العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي على أن الآليات المحاسبية للحوكمة لا يتم تطبيقها بالشكل الأمثل في القطاع المصرفي الليبي.
- إن نتائج الدراسة تؤكد ما تم مناقشته في مشكلة الدراسة من تقصير مصرف ليبيا المركزي في مواكبة التطورات والتغييرات التي حدثت في معايير الحوكمة ومقررات اتفاقيات بازل وأخرها اتفاقية بازل III، ومراقبة ومتابعة الالتزام بمعايير الحوكمة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

## 2.11 التوصيات

- من خلال ما توصلت إليه الدراسة فإن الباحثين يوصيان بالآتي:
- إن تطبيق آليات وقواعد ومعايير ومبادئ حوكمة الشركات بصفة عامة في القطاع المصرفي الليبي يعد أولوية لمكافحة التسيب الإداري والفساد المالي وعليه فيجب تكاتف الجهود لتعزيز تطبيق آليات الحوكمة والعمل على إرساء قواعدها.
  - على مصرف ليبيا المركزي العمل على تحديث دليل الحوكمة في القطاع المصرفي بما يواكب التطورات في معايير الحوكمة الدولية ومقررات اتفاقية لجنة بازل. III.
  - يجب على مصرف ليبيا المركزي القيام بدوره الرقابي والإشرافي على تعزيز تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي.
  - على مصرف ليبيا المركزي إلزام المصارف التجارية بإعداد تقارير دورية تبين الخطوات المتخذة في مجال تطبيق معايير وقواعد الحوكمة في القطاع المصرفي.
  - على القطاع المصرفي الليبي إذا ما أراد الحد من الفساد والنهوض بنفسه الالتزام بتطبيق آليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات والسعي لتطويرها.

## المراجع

- بروش، زين الدين، و دهيمي، جابر. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.
- بطاهر، بختة، وبراهمية، عمار. (2019). أثر آليات حوكمة الشركات على تحسين كفاءة الأسواق المالية. الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكاليات تمويل الاقتصاديات النامية، 1-17.
- بن عيسى، ريم. (2017). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف - دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 8(1)، 111-130.
- تقي الدين، عبير. (2017). الحوكمة الرشيدة: ماهيتها، معاييرها الدولية، وخطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 4(2)، 352-373.
- الجعيد، نوال، وعبد الرحمن، نجلاء. (2020). أثر الحوكمة على الاداء المالي - دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 1(2)، 1-37.

حمد، سليمان. (2012). أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية. جامعة بنغازي، رسالة ماجستير.

خليل، محمد. (2006). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية - جامعة الزقازيق، 1.

الدرياق، أمين، العبيدي، عادل، والكاديكي، أحمد (2018). مدى التركيز على الآليات المحاسبية للحوكمة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالمراجعة الخارجية عند مراجعة الشركات المساهمة: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين والمراجعين بديوان المحاسبة الليبي. مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح.

- ديوان المحاسبة الليبي. (2015). التقرير العام لسنة 2014.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2016). التقرير العام لسنة 2015.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2017). التقرير العام لسنة 2016.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2018). التقرير العام لسنة 2017.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2019). التقرير العام لسنة 2018.

رجب، محمد، وميهوب، عبدالله. (2020). حوكمة المصارف ومدى تطبيق مبادئها للوقاية من الفساد الإداري في المصارف الليبية: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي المصارف العاملة بمنطقة مرزق. مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 19(1)، 128-137.

الزحيم، علاء. (2015). دور أليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(1)، 152-180.

زناقي، بشير، ومعاريف، محمد. (2018). أثر أليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العامة بولاية عين تموشنت. مجلة البديل الاقتصادي، 5(1)، 332-351.

الساعدي، عمر. (2014). استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية. مجلة الدراسات الاجتماعية، 41، 163-188.

شيشابة، عبدالرازق. (2020). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية من منظور توصيات لجنة بازل: BCBS-2006 من وجهة نظر العاملين بها (مدخل إداري). مجلة الأستاذ، 18(2)، 29-72.

مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة ..

شيروف، نهى. (2016). مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية في إطار إتفاقية بازل 3 - التدقيق مبدأ وآلية من آليات الرقابة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 4، 100-113.

طبييل، عبد السلام، وبومدين، يوسف. (2018). اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد، 9(2)، 93-124.

عابي، خليفة، وسردوك، فاتح. (2017). دور آليات حوكمة الشرمات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية - دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيدين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، 7(12)، 470-483.

عبدالرازق، حبار. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي : حالة دول شمال أفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 5(7)، 75-98.

العبيدي، عادل، والدرياق، أمين. (2019). الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة - المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية - ليبيا أنموذجا، 505-526.

عطية، فاطمة. (2018). عالقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية. جامعة بنغازي، رسالة ماجستير.

عكاش، سمير، ومعمري، نارجس. (2018). واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 4(2)، 265-287.

كيرزان، فاتن. (2013). مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة و الخاصة : دراسة مقارنة. المنارة للبحوث و الدراسات، 19(4)، 85-121.

اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2014). الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 (1-141). صندوق النقد العربي - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي.

لخضر، لعروس. (2017). دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

مشكور، سعود، وعبد، حيدر. (2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري: دراسة عملية على عينة مختارة من المدققين. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 24.



Field, A. (2009). Discovering statistics using SPSS (3rd Editio). SAGE Publications Ltd.

Transparency International. (2019). The corruption perceptions index 2018.

Transparency International. (2020). Corruption perceptions index 2019.

Transparency International. (2021). Corruption perceptions index 2020.

Zagoub, A., & Daragi, H. (2018). 'Concept and Practices of Corporate Governance in Libyan Commercial Banks– A Stakeholders Perspective. Academic Research Journal – .329–300 ,11



المعلومات البيوغرافية للباحث:  
الاسم: د. عادل عطية العبيدي  
الدرجة العلمية: استاذ مساعد  
التخصص: محاسبة  
الاهتمامات: المحاسبة الادارية- الحوكمة - الصيرفة الاسلامية  
البريد الالكتروني: adel.alobeidi@uob.edu.ly



المعلومات البيوغرافية للباحث:  
الاسم: أمين مرعي الدرباق  
الدرجة العلمية: استاذ مساعد  
التخصص: محاسبة  
الاهتمامات: التعليم المحاسبي - المحاسبة المالية - المحاسبة الضريبية - الحوكمة  
- الصيرفة الإسلامية  
البريد الالكتروني: amin.aldarbag@omu.edu.ly

## تحديات التمويل بصيغة المشاركة

### "دراسة ميدانية على المصارف الليبية"

أسامة امحمد سالم الجمل

محاضر في المالية/ كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة

[osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly](mailto:osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly)

تاريخ النشر: 2021.06.27

تاريخ القبول: 2021.03.23

تاريخ الاستلام: 2021.02.22

#### ملخص البحث

سعت هذه الدراسة إلى معرفة التحديات التي تحد من تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، ولتحقيق هذه الغاية تم اختيار خمسة مصارف ليبية تقدم خدمات التمويل الإسلامي هي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الواحة، والمصرف الليبي الإسلامي لإجراء الدراسة الميدانية، وتم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال توزيع قائمة استبانة على موظفي المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، وتم اختبار متغيرات الدراسة بواسطة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاختبارات المعملية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف تتجنب استخدام صيغ التمويل بالمشاركة بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار بصيغة المشاركة، والتحديات المالية والاستثمارية، والتحديات الفنية والإدارية للمصارف.

الكلمات الدالة: التمويل بالمشاركة - مخاطر الاستثمار - التحديات الإدارية والفنية.

## Challenges in Implementing Musharakah Financing Modes

### "Field Study on Libyan Banks"

Osama Emhemed Salem Eljamel

lecturer in finance / Misurata University

[osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly](mailto:osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly)

#### Abstract

This study aims to investigate challenges in implementing Musharakah financing modes in Libyan Banks that offer Islamic financial services by conducting a field study on Libyan Banks which are Jumhourai Bank, Alwaha Bank, Wahda Bank, North Africa Bank and Libyan Islamic Bank by using surveys which are distributed to Libyan Banks staff in order to collect data. Arithmetic mean, standard deviation and laboratory tests are used to know why the banks that offer Islamic finance services avoid using Musharakah financing modes. The findings of study demonstrate that due to several challenges which are high risks, administrative and technical challenges, in addition to financial and investment challenges, the Islamic Libyan Banks avoid using Musharakah financing mode.

**Keywords:** Musharakah mode - investment risk- administrative & technical challenges.

## 1. المقدمة:

انتشر التمويل الإسلامي في العصر الحديث في دول العالم بمختلف ثقافات؛ وذلك بسبب نتائج تطبيقاته الإيجابية على تنمية الاقتصادات المحلية من خلال تمويل ودعم المشاريع وبالأخص المشاريع الصغرى والمتوسطة، وتنقسم منتجات التمويل الإسلامي إلى قسمين رئيسيين، هما: نوع يعتمد على مشاركة الربح والخسائر، وآخر يعتمد على التمويل بالدين، ومن أهم أدوات التمويل الإسلامي المعتمد على مشاركة الربح والخسائر هي التمويل بصيغة المشاركة، والتي تتم من خلال التعاقد بين الأطراف المشاركين في المشروع وفق الضوابط الشرعية الإسلامية والضوابط القانونية بما يضمن حقوق الأطراف المشاركة في المشروع.

حيث يتيح التمويل بالمشاركة فرصاً لتمويل المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة التي مركزها الائتماني ضعيف ولا يمكنها الحصول على التمويل من المصارف بالطرق الاعتيادية، ونجاح الشركات الصغيرة والناشئة يترتب عليه نتائج إيجابية، مثل: انخفاض نسبة البطالة، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، نشاط الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من أهمية صيغ التمويل بالمشاركة، وصدور منشور رقم (9) لسنة (2009م) من المصرف الليبي المركزي بمنح الإذن للمصارف التجارية الليبية لفتح نوافذ أو فروع لتقديم خدمات بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنشور رقم (9) لسنة (2010م) ليوضح ضوابط وأسس تقديم هذه الخدمات البديلة (مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (9)، 2010، ص1)، و صدور القانون رقم (46) لسنة (2012م) حيث أضيف فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، وأجاز لها القيام بعمليات تمويل الأنشطة الاقتصادية باستخدام العقود ومنها التمويل بصيغ المشاركة (المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم (46)، 2012/5/16م، ص14)، و صدور قرار رقم (1) لسنة (2013) يمنع الفائدة في جميع المعاملات (المؤتمر الوطني العام، قانون رقم (1)، 2013/01/07) (www.cbl.ly) إلا أن النظام المصرفي في ليبيا يركز استخدامه على صيغة واحدة فقط أكثر من الصيغ الأخرى، وهي: المرابحة، حيث يلاحظ قيام المصارف باستخدام صيغة المرابحة في تمويل السلع المعمرة، وهذا يتضح جلياً من مواقع المصارف الإلكترونية. ولهذا تحاول الدراسة معرفة الأسباب التي تدعو المصارف - التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي - إلى تجنب استخدام صيغ التمويل بالمشاركة.

2. **البحوث السابقة:** تناولت بعض الدراسات والأبحاث التمويل بصيغة المشاركة من عدة جوانب، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة (Abdul-Rahman, & Nor) (2016):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تحديات وعوائق التمويل المعتمد على مشاركة الربح والخسارة في المصارف الإسلامية الماليزية، وتم جمع البيانات باستخدام المقابلات الشخصية لمصرفين، هما: BIMB و RB، وتوصلت الدراسة إلى اكتشاف أربعة عوائق رئيسية: وهي مخاطر عالية للاستثمار، صعوبة اختيار الشريك المناسب، انخفاض ضمان رأس المال، يأتي الطلب من عملاء مركزهم الائتماني منخفض.
- **دراسة (Qureshi, & Hidayat) (2016):** حاولت الدراسة اكتشاف التحديات المحيطة بتطبيق المشاركة المتناقصة الإسلامية لتمويل الإسكان في ماليزيا، وتم استخدام منهج البحث نوعي حيث تم جمع البيانات من الدراسات السابقة المتعلقة بالمشاركة المتناقصة في ماليزيا، وتوصلت إلى اكتشاف تسعة عوائق رئيسية في تطبيق المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية الماليزية وهي: قضايا ملكية، الإطار القانوني، مشكلة إعادة السداد، عدم رغبة العميل بمشاركة الربح بالإضافة إلى مشاكل الضرائب، مخاطر الخسارة، سرية الأعمال، عدم الأمانة والمخاطر الأخلاقية، الوعي برهن المنتجات العقارية، معيار معدل الإيجار.
- **دراسة (Razak, & et al) (2016):** هدفت الدراسة إلى معرفة قابلية استخدام صيغة التمويل بالمشاركة كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقتي Selangor و Klang Valley في ماليزيا، وتم تحليل البيانات التي جمعت من خلال توزيع قائمة الاستبانة على (100) مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستخدام تحليل العوامل الاستكشافية (EFA) (exploratory factor analysis) وخلصت إلى نتيجة، وهي: إمكانية التمويل بصيغة المشاركة كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ثلاث خصائص رئيسية هي: مشاركة المخاطر، مشاركة الربح والخسارة، وتجنب عوائق التمويل بالدين بسبب الضمانات والفوائد العالية، ومعدلات الائتمان والفائدة.
- **دراسة (Biziri, & El Biziri) (2017):** هدفت إلى دراسة العوامل التي تعمل كعائق لانتشار التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اختبرت البيانات باستخدام التحليل المقارن للحالات المتعددة والتي جمعت باستخدام المقابلات الشخصية لمديري المصارف الإسلامية في كل من قطر ولبنان، وتوصلت إلى أن حالة واتجاه المصارف الإسلامية في هذه المنطقة يتأثر بكل من شخصية المصرف الإسلامي، ونشأت شخصية جديدة للعملاء، وضغط

الصناعة الكبير، ونقص استراتيجيات الترويج، ولوائح المصارف المركزية المقيدة، وتزايد توقعات العملاء فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للمصارف الإسلامية.

- **دراسة الجبيري، وميلاد (2019):** سعت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق صيغة المشاركة من وجهة نظر موظفي مصرف الجمهورية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الحصول على البيانات من خلال قائمة الاستبانة الموزعة على (54) موظفاً، وخلصت الدراسة إلى اكتشاف عدة عوائق، هي: عوائق قانونية وتشريعية، ونقص في عدد المختصين في هيئة الرقابة الشرعية، والمخاطر العالية لهذه الصيغة لعدم تفعيل السجل العقاري، ونقص كفاءة الموظفين.

### 3. مشكلة البحث

أشار الجبيري وميلاد سنة (2019) إلى أن الاقتصاد الليبي من سنة (2011) يتسم بعدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، والذي أدى إلى تدني كفاءة الجهاز المصرفي بشكل خاص، حيث ظهرت العديد من الأزمات أدت إلى عدم قدرة المؤسسات على مواجهة التزاماتها تجاه الغير أو توفير التمويل اللازم للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وحيث إن التمويل بالمشاركة هو صيغة تمويل استثمارية قائمة على مشاركة الربح والخسائر بين الشركاء تعتبر أفضل نموذج يستخدم في التنمية ويحقق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، ومن خلال إجراء بعض المقابلات والاطلاع على المواقع الالكترونية للمصارف عينة الدراسة كما هي مبين بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) المنتجات الإسلامية التي تقدمها عينة الدراسة

الصيرفة الإسلامية	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مصرف الواحة	مصرف شمال أفريقيا	المصرف الليبي الإسلامي
المرابحة الإسلامية للأفراد	√	√	√		
المرابحة الإسلامية للشركات	√		√		√
المشاركة في السلعة مع الوعد بالشراء للأفراد	√			√	√
المشاركة في الإنشاءات مع مساهمة العميل في الأرض للشركات	√				√
الإجارة التشغيلية للأفراد	√			√	
الإجارة التشغيلية لشركات	√				√
استصناع للشركات					√
المضاربة					√
بيع السلم					√
المساومة					√

([alwahabank.ly](http://alwahabank.ly); [www.jbank.ly](http://www.jbank.ly); [www.wahdabank.com.ly](http://www.wahdabank.com.ly); [nab.ly/islamic-banking](http://nab.ly/islamic-banking); [www.lib.com.ly](http://www.lib.com.ly))

تحديات التمويل بصيغة المشاركة ..

اتضح أن بعض المصارف تستخدم صيغ تمويل المشاركة المؤقتة في تمويل الصفقات قصيرة الأجل ولا تستخدم صيغ التمويل بالمشاركة الأخرى، والذي يطرح التساؤل التالي:  
هل توجد تحديات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية؟

ويتفرع من ذلك التساؤلات الفرعية التالية:

**التساؤل الأول:** هل توجد مخاطر استثمار لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية؟

**التساؤل الثاني:** هل توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة؟

**التساؤل الثالث:** هل توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة؟

#### 4. فرضية البحث

المصارف التي تقدم الخدمات الإسلامية معظمها تتجنب تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة الدائمة والمنتهية بالتملك، وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:  
توجد العديد من التحديات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية.

ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم تقسيم هذه المعوقات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** توجد مخاطر استثمار عالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية.

## 5. هدف البحث

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.

## 6. أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها والذي يتناول أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي ومعوقات تطبيقها في الاقتصاد الليبي في ظل عدم وجود دراسات كافية في هذا المجال في البيئة الليبية حسب علم الباحث، وأما أهميته بالنسبة للمصارف الليبية تتمثل في معرفة التحديات التي تحد من قدرة المصارف التي تقدم خدمات تمويل إسلامية من استخدام صيغ المشاركة كأحد أدوات الاستثمار، وبالتالي اقتراح توصيات لمعالجة هذه التحديات.

## الإطار النظري للبحث

### 7. مراجعة أدبيات المشاركة

المشاركة كأحد طرق التمويل الإسلامي التي تعمل على مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر هي الأقل استخداما في عمليات المصارف الإسلامية، حيث إن أغلب المنتجات المالية التي تقدمها بصيغة الدين والتي يصعب الحصول عليها من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Rahman, 2017)، وهذه المشروعات تساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تحقق أكثر من (54%) من الناتج القومي العالمي (يحي، 2018)، وتمثل هذه المشروعات أكثر من (90%) من إجمالي شركات الأعمال لأغلب دول العالم بسبب أهمية دورها في عملية التنمية الاقتصادية والتوظيف وإحلال المنتجات المحلية بدل الاستيراد، والتخفيف من حدة الفقر، فهي تساهم في الناتج المحلي للصين بنسبة (60%) وبنسبة (57%) من الناتج المحلي لألمانيا، بينما تساهم في التوظيف بنسبة (82%) للصين وبنسبة (61:39%) لألمانيا (Razak, et al, 2016).

عرفت المشاركة في مجال المصارف على أنها " أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما، أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما" (الجبوري، والجبوري، 1434هـ: 353-354). وكما عرفت على أنها: طريقة تمويل يقدم المصرف الإسلامي بموجبه المال اللازم لمشروع أو لمؤسسة، ويوزع الربح بينهما حسب الاتفاق بينما الخسارة تحمل حسب حصة

كل شريك في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع أما المصرف يشارك في الإدارة بالقدر الذي يحفظ حقوقه (بومعزة، ووليد، 2016).

أركان عقد الشراكة في الإسلام: يجب أن تجتمع عدة عناصر ليتكون عقد الشراكة، وهي: عقد المشاركة أو الإيجاب والقبول والذي يفضل أن يكون مكتوباً، وأطراف العقد أو الشركاء أو العاقدان والذان يجب أن يكونا عاقلين ويتمتعاً بأهلية كاملة، وأخيراً محل العقد وهو رأس المال اللازم لقيام المشاركة بالمشروع (جبريل، 2016؛ أبو سلمية، 2018؛ الجبيري، وميلاد، 2019).

شروط صحة عقد المشاركة: تنقسم هذه الشروط إلى جزئين، والأول منهما هو شروط خاصة برأس المال والعمل، كما يجب أن يكون رأس المال معلوماً كمّاً وبنوعاً، أي أن يكون معلوم المقدار نقداً أو عيناً وموصوفاً بوضوح، وأن لا يكون جزءاً منه دين لأحد الشركاء في ذمة الآخر، وعدم خلطه مع المال الخاص لأحد الشركاء، وليس شرطاً أن تكون حصة كل الشركاء متساوية في رأس المال، وشراكة الأطراف تكون في المال والعمل.

أما الجزء الثاني فهي شروط تتعلق بتوزيع الربح أولها يحدد عقد المشاركة بوضوح قواعد توزيع نتائج المشروع بين الأطراف المختلفة، حيث يحدد نصيب كل طرف بالجزئية مثل ربع أو ثلث أو نصف وهكذا، وإذا حدث خسارة ليست بسبب إهمال أو تقصير مدير المشروع فتوزع على الشركاء حسب حصة رأس مال للأطراف المتعاقدة، ويوزع الربح بعد خصم جميع المصاريف للشركة ويحصل مدير المشروع على مكافأة نظير عمله (بومعزة، ووليد، 2016؛ الجبيري، وميلاد، 2019).

أنواع الشركات في الإسلام: تنقسم الشركات إلى نوعين رئيسيين، هما: شركات جبرية وشركات اختيارية، أولاً: الشركات الجبرية- وتسمى بشركات الأموال- وتعني امتلاك أكثر من شخص أصل حقيقي ناتج عن هبة أو وصية أو ميراث.

ثانياً الشركات الاختيارية- وتسمى بشركات العقود- وهي عشرة أنواع هي شركة الأموال، وشركة الأعمال، وشركة الوجوه، وشركة المفاوضة، وشركة العنان، وشركة الجبر، وشركة العمل، وشركة الذمم، وشركة المضاربة، وشركة الأبدان. والمجاز من هذه العقود في الملكية شركات المفاوضة والعنان والجبر والعمل والذمم والمضاربة (الجبوري، والجبوري، 1434هـ)، وشركة العنان هي الأكثر استخداماً في المصارف والعمليات المصرفية والمالية للمجتمع؛ لأن كل شريك يعتبر وكيلاً عن شريكه في التصرف بالمال والعمل بسبب عدم المساواة في المال أو العمل (الجبيري، وميلاد، 2019). وتنقسم عقود المشاركة إلى:



المشاركة الدائمة: وهي المشاركة الثابتة المستمرة حيث يمول المصرف جزءاً من رأس المال المشروع الخدمي أو الإنتاجي، ويكون شريكاً في ملك المشروع ويقوم بإدارته والإشراف عليه، وتبقى حصة المصرف ثابتة لا تتغير حتى انتهاء الشراكة بسبب انتهاء المشروع أو انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد (هربان، وفوزي، 2014؛ الجبيري، وميلاد، 2019).

المشاركة المتناقصة: وتسمى بالمشاركة المنتهية بالتمليك، وتستخدم في تمويل المشروعات بواسطة المصارف الإسلامية حيث يقدم المصرف التمويل لمشروع مع شريك أو أكثر مع وعد من المصرف بالتنازل عن حصته على أن يلتزم أحد الشركاء بشراؤها حسب ما تنص عليه شروط العقد (هربان، و فوزي، 2014)، وتقوم هذه الصيغة على المشاركة بين المصرف والعميل الذي من حقه أن يحل محل المصرف بعد سداد المبلغ حسب الشروط المتفق عليها (الجبيري، وميلاد، 2019) وتعرف المشاركة المتناقصة على أنها قيام المصرف بتقديم المال اللازم لمشروع مع العميل على أن يستردها تدريجياً خلال مدة معينة (أبو الهيجاء، 2007) وهي عقد مشاركة بين طرفين حيث يقوم أحد الطرفين بشراء كل أجزاء الأصل (Osmani, & Abdullah, 2010) ويعتمد عقد المشاركة المنتهية بالتمليك على مفهوم تقليص الشراكة، ويتكون من ثلاثة عقود هي: عقد المشاركة، وعقد الإيجار، وعقد البيع، وتعتبر هذه الصيغة أفضل بديل على البيع بالآجل أو القروض حيث يحل محل معدل الفائدة معدل الإيجار (Meera, & Razak, 2009).

المشاركة المتغيرة: أحياناً تسمى بالمشاركة المؤقتة وتعني قيام المصرف بتمويل احتياجات العميل بدفعات نقدية خلال العام حسب احتياجاته، مثل: المشاركة في تمويل صفقة معينة على أن يحصل المصرف حصته من الأرباح في نهاية السنة المالية حسب نتائج المشروع كما يعتبر هذا الأسلوب بديلاً عن القرض بالحساب الجاري المدين (هربان وفوزي، 2014؛ الجبيري وميلاد، 2019؛ أبو الهيجاء، 2007).

### الإطار العملي للبحث

تناول هذا الجزء من البحث وصفاً كاملاً، ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة، وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة؛ لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

## 9. منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة حيث تم اختيار خمسة مصارف ليبية تقدم خدمات التمويل الإسلامي هي مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا، ومصرف الواحة، والمصرف الليبي الإسلامي لإجراء الدراسة الميدانية، والتي تمثل عينة الدراسة اما مجتمع الدراسة فيتكون من المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الاسلامي.

### 1.9 أداة الدراسة

تم تجهيز استبانة إلكترونية على نماذج قوئل وإرسالها بالبريد الإلكتروني على المصارف الليبية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي وفروعها في جميع مدن ليبيا، وتم توزيع نسخة ورقية على بعض موظفي المصارف بمدينة مصراتة، وجميع الاستبانات المستلمة صالحة للتحليل.

### 2.9 اختبارات الصدق والثبات

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لحساب ثبات مقياس الدراسة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، نلاحظ من الجدول رقم (2) يتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة أكبر من (68%)، وقيمة المعامل لجميع فقرات الاستبانة هو (94.5%) مما يشير إلى أن عناصر قائمة الاستبانة تتوفر فيها درجة جيدة نسبيا من الثبات والاستقرار والاعتماد، حيث كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كلما كانت العناصر أكثر موثوقية (Sekaran, 2003)، وبالتالي يمكن التسليم بصحة النتائج المتوصل إليها عبر الدراسة الميدانية وتعميمها على المجتمع محل الدراسة.

جدول (2) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.790
المحور الثاني	0.770
المحور الثالث	0.844

## 10. الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

### 1.10 التحليل الوصفي للمشاركين في الدراسة

يظهر من الجدول رقم (3) أن ما نسبة (50%) من المشاركين في الدراسة متخصصون في مجال التمويل، وأن ما نسبته (33.3%) متخصصون في مجال المحاسبة، ويظهر الجدول أن أغلب المشاركين في الدراسة وبنسبة (58.3%) رؤساء الأقسام بالمصارف، وأن ما نسبته (25%) موظفو مصارف في مجالات مختلفة، وأما نواب مديري المصارف فيمثلون نسبة

(16.7%) وهذا يجعل المشاركين في الدراسة يقدمون آراء موضوعية وبيانات حول مشكلة الدراسة، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الثقة في البيانات المتحصل عليها.

جدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب التخصص والصفة الوظيفية

النسبة	الصفة الوظيفية	النسبة	المؤهل العلمي
%16.7	نائب مدير مصرف	%33.3	محاسبة
%58.3	رئيس قسم	%50	تمويل
%25	موظف	%16.7	أخرى

المصدر: نتائج برنامج Spss

## 2.10. التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بإجابات المشاركين حول فرضيات الدراسة

يتضمن هذا القسم عرضاً لتحليل البيانات الواردة في القسم الثاني من قائمة الاستبانة، وذات الارتباط بتحديد تحديات تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف اللبينية من وجهة نظر موظفي المصارف، واستخدمت جداول التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية المرجحة والانحراف المعياري، و تم تصنيف ردود المشاركين في الدراسة إلى خمسة محاور تمثل معوقات استخدام صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف. وليصبح الوسط الحسابي ذا دلالة باستخدام مقياس ليكارت تم وضع سلم ترتيبية لهذه الأرقام، وذلك للاستفادة منها في تحليل النتائج.

المدى:  $5 - 4 = 1$  (أعلى قيمة للمقياس هي 5 وأقل قيمة هي 1)

طول المدى:  $0.80 = 5/4$  (طول المدى = المدى / عدد الدرجات) كما تم إضافة القيمة (0.8) إلى أقل قيمة في درجة المقياس (1)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى كما في الجدول رقم (4)، حيث من خلال هذه المنهجية المناسبة في التحليل يمكن مقارنة متوسط المحاور بشكل عام ومقارنتها بهذا الجدول الذي يمثل حدود المقياس الخماسي لمعرفة أهمية وتأثير كل محور بشكل عام، ومعرفة أهمية كل فقرة من فقرات كل محور.

### جدول رقم (4) حدود فئات مقياس ليكارت الخماسي

الحدود	العبارة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

**المحور الأول: ارتفاع مخاطر الاستثمار بصيغة المشاركة:** يتناول الجدول رقم (5) ملخص ردود المشاركين في الدراسة حول تحديات مخاطر الاستثمار العالية للتمويل بصيغة المشاركة، حيث إن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة لها (4.538) وانحراف معياري (0.660) وأقل قيمة كانت (3) بانحراف معياري (1.290)، ومرتبة حسب أهميتها.

**جدول رقم (5) إجابات المشاركين حول مخاطر الاستثمار بصيغة التمويل بالمشاركة**

الفقرة	البيان	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
1	لا يقدر المصرف على الدخول بفاعلية في تمويل المشاركات.	3.5385	1.19829	9
2	لا تتوفر كفاءة وخبرة كافية للعميل لتشغيل المشروع.	3.3846	.96077	10
3	مخاطر عدم تشغيل المشروع وتحقق خسائر	3.7692	1.01274	6
4	يتحمل المصرف تكاليف الإشراف والمتابعة للمشروع.	3.6154	1.19293	8
5	لا تتوفر الكفاءة الإدارية والفنية للتعامل مع عمليات المشاركة في المصرف.	3.3846	.96077	10
6	الفترة الزمنية لبعض مشاريع المشاركة تكون طويلة.	3.3077	1.25064	11
7	لا تتوفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك	3.6154	.96077	7
8	لا توجد قوانين منظمة لعملية التمويل بالمشاركة	3.0000	1.29099	12
9	غياب الثقافة المصرفية لدى الجمهور	4.0000	1.22474	3
10	صعوبة الاختيار للعميل المناسب	4.0000	1.22474	3
11	تأخر الشريك في سداد حصة المصرف من الأرباح	3.8462	.80064	5
12	يشارك المصرف بنسبة أكبر في رأس مال المشروع	3.3846	.76795	9
13	عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في ليبيا	4.5385	.66023	1
14	عدم استقرار السيولة وانخفاضها في السوق المتوسط المرجح العام	3.9231 3.7026	1.11516	4

وبالنظر إلى المتوسط المرجح العام للمحور والذي كان (3.702) ومقارنته مع الجدول رقم (4)، يلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (موافق) مما يشير إلى أن الاتجاه العام نحو موافقة أفراد العينة على وجود مخاطر استثمارية بصيغة التمويل بالمشاركة.

**المحور الثاني: التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ المشاركة:** يظهر الجدول رقم (6) ملخص إجابات المشاركين في الدراسة حول وجود تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة، حيث يوضح أن أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بالإجابات هي (4.230) وبانحراف معياري (0.926) وأقل قيمة هي (2) وبانحراف معياري (0.894)، ومرتبة حسب أهميتها كما هو ظاهر في الجدول.

وبالنظر إلى المتوسط المرجح العام للمحور الثاني والذي كان (3.4018) ومقارنته مع الجدول رقم (4)، نجد أنه يظهر في حدود النطاق الرابع (الموافق) وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام نحو موافقة أفراد العينة على وجود تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.

**الجدول رقم (6) إجابات المشاركين حول التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة**

الفقرة	البيان	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
1	احتمال ورود تكاليف مالية إضافية على المصرف	3.6923	.94733	4
2	لا يقوم المصرف بتمويل المحافظ الاستثمارية من خلال صيغ المشاركة	3.6923	.85485	4
3	من الصعب العثور على مشاريع مجدية	3.0000	.91287	9
4	عدم ثقة المصارف في البيانات المالية الموجودة في السوق الليبي	3.7692	1.16575	3
5	سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا	4.2308	.92681	1
6	تتوفر بدائل استثمارية أفضل	3.4615	.96742	6
7	تركز مصادر الدخل في شريحة معينة	3.1667	1.32916	8
8	درجة المنافسة العالية في السوق الليبي	2.0000	.89443	12
9	لا توجد منافسة بين المصارف في استخدام الصيغة المشاركة.	4.1538	.80064	2
10	تكلفة الإنتاج في ليبيا مرتفعة	3.3846	1.04391	7
11	توجه المصارف الليبية إلى الاستثمار الخارجي أو الدولي	2.5385	.96742	11
12	الطلب على صيغ التمويل بالمشاركة ضعيف	2.6923	.94733	10
13	لا يقوم المصرف بمقابلة آجال الودائع مع آجال صيغة التمويل بالمشاركة	3.6154	.65044	5
	المتوسط المرجح العام	3.4018		

**المحور الثالث: التحديات الإدارية والفنية:** يبين الجدول رقم (7) ملخص ردود المشاركين في الدراسة حول التحديات الإدارية والفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية، حيث يتبين أن المتوسطات الحسابية لردودهم كانت بأكبر قيمة (4.076) وانحراف معياري (10.37) وأقل قيمة كانت (2.692) وبانحراف معياري (0.630)، ومرتبة حسب أهميتها.

ونلاحظ من المتوسط المرجح العام للمحور الثالث والذي كان (3.467) ومقارنته مع الجدول رقم (4) نلاحظ أنه يقع في نطاق الحد الرابع (الموافق)، والذي يشير إلى موافقة عناصر العينة على وجود تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.

الجدول رقم (7) إجابات المشاركين حول التحديات الإدارية والفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة

الفقرة	البيان	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري الأهمية	ترتيب
1	عدم قدرة المصرف على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.	3.6923	.94733	3
2	نقص كفاءة الإدارة والتشغيل لدى العملاء.	3.6923	.85485	3
3	تستهلك صيغة المشاركة الموارد المتاحة للمصرف.	2.6923	.63043	9
4	عدم كفاءة البرامج المحاسبية والمالية للتعامل مع صيغة التمويل المشاركة.	3.1538	.98710	8
5	سيطرة سلوك المصارف التجارية على مديري المصارف الإسلامية.	3.6154	1.32530	4
6	ضعف الكفاءات والخبرات البشرية المؤهلة لإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لصيغة المشاركة.	3.7692	.92681	2
7	صعوبة تنفيذ التمويل بالمشاركة مقابل سهولة تنفيذ التمويل بالمرابحة.	4.0769	1.03775	1
8	لا تتمتع الكوادر البشرية بالمصرف بالمؤهلات المصرفية والشرعية المطلوبة.	3.1667	1.26730	7
9	ضعف خبرة الفريق المصرفي المكلف بتطبيق ومتابعة عقود المشاركة.	3.3077	1.18213	6
10	لا توجد خطط إستراتيجية لتنمية قدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة.	3.4615	1.26592	5
	المتوسط المرجح العام	3.4675		

### 3.10 اختبار الفرضيات

بما أن البيانات المجموعة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك بعد اختبارها كما هو ظاهر في الجدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk)، وعليه يمكن استخدام الاختبار المعلمي (one simple t test) للتحقق من فرضية الدراسة.

جدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الفرضية	الإحصاء	العدد	مستوى المعنوية
الأولى	.958	13	.718
الثانية	.944	13	.513
الثالثة	.980	13	.979

ونص الفرضية الرئيسية: توجد العديد من المعوقات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية.

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي تدل كل واحدة منها على تحدي من تحديات تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية بوضع فرضية العدم وفرضية بديلة لكل تحدي من محاور الدراسة.

الفرضية البديلة: متوسط المجتمع يختلف عن (3.40)، وفي هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة متوسط العينة أكبر من قيمة متوسط المجتمع، وهذا يشير إلى وجود تأثير للمحور على تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة عند مستوى معنوية (0.05) وبنسبة ثقة (95%).

الفرضية الصفرية: متوسط المجتمع لا يختلف عن (3.40)، وهي تمثل الحد الأدنى للموافقة حسب الجدول رقم (4).

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار تأثير محاور الدراسة

الفرضية الفرعية	درجات الحرية	متوسط العينة	قيمة إحصاء t	مستوى المعنوية	فترة الثقة للمتوسط
الأولى	13	3.7026	4.771	0.000	الحد الأدنى 0.3817
الثانية	13	3.4018	3.708	0.003	الحد الأدنى 0.1657
الثالثة	13	3.4675	2.510	0.027	الحد الأدنى 0.0616

**أولاً: الفرضية الفرعية الأولى:** تنص الفرضية الفرعية على أنه توجد " توجد مخاطر استثمار عالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية" ولاختبار هذه الفرضية تمت صياغتها إحصائياً في صورتها البديلة التي تؤيد الفرضية والصفرية التي تنفي الفرضية لهذا المحور. وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من قيمة (0.05)، وكما أن قيمة متوسط المحور (3.702) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40)، مما يشير إلى موافقة أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

**ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية:** تم صياغة هذه الفرضية إحصائياً بصورتها البديلة التي تؤيد الفرضية بشكلها التالي " توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية" وصياغة فرضية العدم التي تنفي وجود أثر لهذا المحور. وبملاحظة الجدول رقم (9) نجد أن مستوى المعنوية (0.003) وهي أصغر من (0.05)، وكذلك قيمة متوسط المحور (3.401) أكبر من قيمة الاختبار، مما يشير إلى قبول هذه الفرضية.

**ثالثاً: الفرضية الفرعية الثالثة:** تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية، ولاختبارها تمت صياغتها إحصائياً في صورتها البديلة وصياغة فرضية العدم التي تنفي وجود أثر لهذا المحور. وبالنظر إلى نتائج الجدول رقم (9) نلاحظ أن مستوى المعنوية (0.027) وهي أصغر من (0.05) وكذلك قيمة متوسط المحور (3.467) أكبر من قيمة الاختبار، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة.

#### ملخص الفرضيات الفرعية واختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة:

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على أنه " توجد العديد من المعوقات لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية"، من خلال ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الموضحة بالجدول رقم (10) يتضح أنه تم قبول ثلاث فرضيات فرعية، وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

#### الجدول رقم (10) ملخص نتائج الفرضيات الفرعية

رقم الفرضية	الفرضية الفرعية	القرار المتخذ	الفرضية الرئيسية
1	توجد مخاطر استثمار عالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية	قبول	قبول
2	توجد تحديات استثمارية ومالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية	قبول	
3	توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الليبية	قبول	

### 11. مناقشة النتائج

يواجه التمويل بصيغ المشاركة مخاطر استثمارية عالية متمثلة فيما يلي حسب أهميتها: عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في ليبيا، عدم استقرار الأسعار في السوق، غياب الثقافة المصرفية لدى الجمهور وصعوبة اختيار الشريك المناسب، عدم استقرار السيولة في السوق وانخفاضها، تأخر الشريك في سداد حصة المصرف من الأرباح، مخاطر عدم التشغيل للمشروع وتحقق خسائر، عدم توفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك، وعدم قدرة المصرف الدخول بفاعلية في تمويل المشاركات. وهذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة Abdul-Rahman & Nor (2016) ودراسة الجبيري وميلاد (2019) ودراسة (Qureshi & Hidayat (2016)، والذي يطرح التساؤل التالي: لماذا المصارف لا تقوم باتخاذ إجراءات احترازية لإدارة المخاطر الاستثمارية؟ لأنه لا يوجد استثمار بدون مخاطر بغض النظر عن ظروف السوق.



2. توجد العديد من التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة مصنفة حسب أهميتها: سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا، ولا توجد منافسة بين المصارف في استخدام صيغة التمويل بالمشاركة، وعدم ثقة المصارف في البيانات المالية الموجودة في السوق الليبي، واحتمال ورود تكاليف مالية إضافية على المصرف والتي قد تحدث نتيجة عدم رغبة العميل في مشاركة الربح أو دفع الضرائب أو نتيجة تحقق خسائر حسب ما توصلت إليه دراسة (2016) Qureshi & Hidayat ولا يقوم المصرف بتمويل المحافظ من خلال هذه الصيغة، ولا يقابل المصرف آجال الودائع مع آجال صيغة التمويل بالمشاركة، وتوفر بدائل استثمارية أفضل للمصرف.

3. توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة مرتبة حسب أهميتها كما يلي: صعوبة تنفيذ التمويل بصيغة المشاركة مقابل سهولة تنفيذ التمويل بالمرابحة، وعدم قدرة المصرف على العمل في جميع القطاعات الاقتصادية، و نقص كفاءة الإدارة والتشغيل لدى العميل الشريك، وسيطرة سلوك المصارف التجارية على مديري المصارف الإسلامية، وفي هذه النتيجة أشارت دراسة (2017) Biziri & El Biziri إلى تأثير توجه المصرف الإسلامي بشخصية المصرف ونوع العملاء المحتملين، وبما أن أغلب مديري المصارف التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي لهم خبرة في المصارف التجارية لذا سلوكهم في المصارف الإسلامية مشابه لسلوكهم في المصارف التجارية من حيث إدارة الأموال، وعدم وجود خطط استراتيجية لتنمية قدرات الموظفين لاستخدام صيغ التمويل بالمشاركة، وقد توصلت دراسة الجبيري وميلاد إلى النتيجة نفسها.

## 12. النتائج والتوصيات

### 1.12 النتائج

- يواجه التمويل بصيغ المشاركة مخاطر استثمارية عالية.
- توجد العديد من التحديات الاستثمارية والمالية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة.
- توجد تحديات إدارية وفنية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة

### 2.12 التوصيات

- العمل على استخدام معايير منح الائتمان وهي القدرة capacity والشخصية character ورأس المال capital والضمان collateral والظروف conditions، والتركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك لانخفاض رأس مالها، وبالتالي انخفاض التكاليف التشغيلية وانخفاض حجم الأموال المجمدة في المشاريع.
- العمل على تدريب الموظفين والشركاء على التمويل بصيغة المشاركة وإدارة المشروع محل الشراكة للحد من مخاطر المحتملة وزيادة كفاءة وفعالية الموظفين والشركاء.

## المراجع

أبو الهيجاء، إلياس عبد الله سليمان. (2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة اليرموك، أريد، الأردن.

أبوسلمية، يوسف سعيد يوسف. (2018). معوقات انتشار التمويل المصرفي الإسلامي بصيغة المشاركة في فلسطين "دراسة استكشافية"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الجبوري، ساجر ناصر حمد. والجبوري، إيمان عبد الله جاسم. (1434هـ). المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية. (20): 349-398.

الجبيري، عطية. وميلاد، سعد. (2019). معوقات تطبيق التمويل الإسلامي "صيغة المشاركة" في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد. 1 (4): 10-32.

بومعزة، لبنى. ووليد، طالب محمد الأمين. (2016). واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة "وكالة عين مليلة"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

جبريل، نجوى مختار البدرى. (2016). التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي 2008 - 2014"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

هربان، سمير. وفوزي، عبد الرزاق. (2014). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - اسطيف.

يحي، سالم أحمد محمد. (مايو - 2018). واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. مجلة غريان للتقنية. (3): 47 - 64.

مصرف ليبيا المركزي. (2010). منشور رقم (9) ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا. طرابلس، ليبيا. متاح على: [www.cbl.ly](http://www.cbl.ly)

المجلس الوطني الانتقالي (2012) قانون رقم (46) تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة (2005) بشأن المصارف، وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية. طرابلس، ليبيا. سحب من: [www.cbl.ly](http://www.cbl.ly)

المؤتمر الوطني العام (2013) قانون رقم (1) في شأن منع المعاملات الربوية. طرابلس: ليبيا. سحب من: [www.cbl.ly](http://www.cbl.ly)

مصرف الواحة (2020) الصيرفة الإسلامية. ليبيا. سحب من: [alwahabank.ly](http://alwahabank.ly)

مصرف الجمهورية (2020) خدمات الأفراد. ليبيا. سحب من: [www.jbank.ly](http://www.jbank.ly)

مصرف الجمهورية (2020) خدمات الشركات. ليبيا. سحب من: [www.jbank.ly](http://www.jbank.ly)

مصرف الوحدة (2020) المرابحة الإسلامية. ليبيا. سحب من: [www.wahdabank.com.ly](http://www.wahdabank.com.ly)

مصرف شمال أفريقيا (2020) الصيغ الإسلامية. ليبيا. سحب من: [nab.ly/islamic-banking](http://nab.ly/islamic-banking)

المصرف الإسلامي الليبي (2020) صيغ التمويل. ليبيا. سحب من: [www.lib.com.ly](http://www.lib.com.ly)

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

Bizri, Rima. & El Bizri, Ihab. (2017). *Challenges facing the Islamic Banking Industry in the MENA region: A comparative study*. ISEFE International congress of Islamic economy, Finance and Ethics.

Meera, Ahamed Kameel Mydin. & Razak, Dzuljastri Abdul. (2009). *Home financing through the Musharakah Mutanaqisah contracts: some practical issues*. J. Kav. Islamic Econ. 22(1): 121-143.

Osmani, Noor Mohammad. and Abdullah, Md. Faruk. (2010). *Musharakah Mutanaqisah home financing: A Review of literatures and practices of Islamic Banks in Malaysia*. International Review of Business Research Papers. 6(2): 272-282.

Qureshi, Fahad. & Hidayat, Sutan Emir. (2016). *Challenges in Implementing Musharakah Mutanaqisah Islamic Home Financing in Malaysia*. Journal of Islamic Financial Studies. 2(2): 54-54.

Rahman, Aisyah Abdul. and Nor, Shifa Mohd. (2016). *Challenges of profit-and-loss sharing financing in Malaysian Islamic banking*. Malaysian journal of society and space. 12(2): 39-46.

Rahman, N. H. (2017). *The Role of Islamic Banks In Enhancing SMEs' Access to Financing via Musharakah Financing*. Journal of Islamic Finance. 6 (1): 042 – 050.

Razak, D. A., Mohammed, M. O., & Rahman, N. H. (2016). *Viability of Musharakah as an Alternative Financing Mode for Small and Medium Enterprises: The Cases of Klang Valley and Selangor, Malaysia*. COMSATS Journal of Islamic Finance. 1: 19-28.

Sekaran, U. (2003). *Research methods for business - A skill building approach* (fourth edition ed.). Southern Illinois University at Carbondale. John Wiley & Sons. Inc.



المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: أسامة امحمد سالم الجمل

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: تجارة دولية وتمويل

الاهتمامات: رأس المال العامل – الاستثمار – الهياكل المالية للشركات – الحوكمة والمخاطر المالية

البريد: [osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly](mailto:osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly)

## القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي

رانيا مصطفى بوزغيبية  
فاطمة عبد الفتاح البرعصي  
عضو هيئة تدريس بجامعة بنغازي  
عضو هيئة تدريس بجامعة بنغازي

[fatma.elbarassi@uob.edu.ly](mailto:fatma.elbarassi@uob.edu.ly) [raniamustafa697@yahoo.com](mailto:raniamustafa697@yahoo.com)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.16>

تاريخ الاستلام: 2021.02.22 تاريخ القبول: 2021.03.23 تاريخ النشر: 2021.06.27

### الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد ما مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، علاوة على إيجاد فروق جوهرية في آراء المبحوثين حول بعض المتغيرات الديمغرافية الآتية كالنوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة على مستوى القدرات الإبداعية للمبحوثين. تم إتباع المنهج الوصفي، باستخدام أسلوب الاستبيان لجمع البيانات، حيث تم جمع عدد 75 استبيان من تلك الموزعة البالغ عددها 80، بنسبة استجابة بلغت 93.8%.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي جاء مرتفعاً، أيضاً أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمجال القدرات الإبداعية بصفة عامة وفقاً لمتغيرات (النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة). كما بينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإبعاد القدرات الإبداعية وفقاً لمتغيرات (العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة). في حين أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإبعاد القدرات الإبداعية (الأصالة) وفقاً لمتغير النوع، ولصالح الإناث.

## The Creative Abilities of Heads of Academic Departments at the University of Benghazi

Rania Mustafa abozagbia

Fatma Elbarassi

University of Benghazi

University of Benghazi

[fatma.elbarassi@uob.edu.ly](mailto:fatma.elbarassi@uob.edu.ly)

[raniamustafa697@yahoo.com](mailto:raniamustafa697@yahoo.com)

### Abstract

The study aims to determine the level of creative abilities of heads of academic departments at Benghazi University, in addition to finding fundamental differences in the opinions of the respondents about some demographic variables such as gender, age, qualification, and experience on the level of the creative abilities of the participants. The study adopted a descriptive method using the questionnaire survey for gathering data. 75 of the 80 distributed questionnaires were returned, representing a response rate of 93.8%.

The findings of the study indicate that the level of creative abilities of heads of academic departments was high. They also showed there are no statistically significant differences in field of creative abilities at general according to gender, age, qualification and experience, and there are no statistically significant differences in terms of creative abilities according to age, qualification and experience. However, there are statistically significant differences in terms of creative capabilities (originality) according to the gender variable, in favour of females.

### 1- المقدمة

تعد مؤسسات التعليم العالي الركيزة والوسيلة الأساسية الفاعلة نحو تحول المجتمعات إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة في جميع القطاعات لتبلي تطورات شعوبها، من خلال توافر كوادر بشرية مبدعة ومؤهلة لإدارتها وتحقيق أهدافها، وهو ما أكده اليونسكو والذي أشار أن "التربية في مفهومها المعاصر عملية للتغيير والتطوير، ولها من الآثار والنتائج الإيجابية ما يجعلها تحتل المكان الأول بين وسائل الإصلاح والتقدم في أي دولة، كما أن نتائجها تعتمد إلى حد كبير على إدارتها، التي تمثل القيادة المسؤولة عن سير العملية التربوية وتوجيهها، على أساس أن النجاح في أي عمل أو تنظيم، يعتمد على الأسلوب أو الطريقة التي تدار به تلك الأعمال أو المنظمات" (حوامدة وحراشة، 2006:494).

كما أشار زاهر "أن هناك شواهد كثيرة تدل على أن العالم العربي يعاني من أزمة إدارية واضحة في النظام التعليمي، على الرغم من كونها أحد المداخل الصحيحة لإصلاح التعليم وذلك في ظل التناقض بين الواقع وبين ما هو مأمول وفي ظل عوامل عديدة ومن أهمها غياب الإبداع عن العملية الإدارية" (جبريل، 2016: 365).

وإذا ينظر للإبداع على أنه أحد المفاهيم الحديثة التي لها دور كبير في نجاح واستمرارية المنظمات خاصة في الوقت الحالي، حيث أصبحت فيه حاجة المنظمات للإبداع مطلباً إجبارياً للحصول على التميز في الأداء والمحافظة على استمراريته في بيئة تنافسية، إلا أن تنمية القدرات الإبداعية ومهارات التفكير الإبداعي لدى الأفراد داخل المنظمات يتطلب توافر بيئة ملائمة وداعمة للإبداع لدى المدراء والعاملين، باعتبارهم جوهر عملية الإبداع كما أنهم المطالبون بالمبادأة والتطوير والإبداع في أدائهم (اللوزي، 2012: 130 - 301).

كما أن "أفضل المنظمات هي التي يكون لديها القدرة على الإبداع وأفضل الرؤساء في المنظمات هم أولئك اللذين يمتلكون القدرة على تفجير المواهب الإبداعية لمروسيهم والعمل على استقطاب

رأس المال الفكري وصناعته في هذه المنظمات والعمل على المحافظة عليه" (الحدراوي وآخرون، 2014: 8).

كما أشار الزهري أنه "يمكن تطوير القدرات الإبداعية وتنميتها حسب قدرات الأفراد والجماعات والمنظمات، وإن ما يشجع على الإبداع، وجود بيئة اجتماعية مناسبة تسهل تعاون الأفراد وتعزز المنافسة البناءة، مع وجود نظام فعال للحوافز والمكافآت وأن يكون المناخ التنظيمي مناسباً، والابتعاد عن الاتصال الرسمي المقيد على الإبداع والابتكار بين المستويات الإدارية المختلفة" (حوامدة وحراشنة، 2006: 494).

ويرى فضل الله أن "القيادة دوراً هاماً في تنمية وتعزيز الأداء الإبداعي، فالفائد المبدع، هو شخص مجدد يبحث دائماً عن أهداف ووسائل جديدة ويوظف ذكائه بشكل لا يخاف التجربة، لا يحب الروتين والتقييد بالإجراءات العقيمة، يبحث دائماً عما هو جديد ونادر للأفكار والأشياء" (جبريل، 2016: 365).

ومن تم فإن الاهتمام بالعنصر البشري من الأساليب التي تساعد المنظمات على تحسين إنتاجيتها، على اعتبار أن الفرد هو جزء رئيسي من بيئة التنظيم، وأن زيادة الإنتاجية لن تتم إلا عن طريق تنمية قدراته ومواهبه وخلق مناخ وبيئة عمل ملائمة للإبداع البشري، وعليه على إدارات المنظمات العمل على تنمية روح الإبداع لدى العاملين والمدراء على الأخص باعتبارهم جوهر عملية الإبداع كما أنهم المطالبون بالمبادأة والتطوير والإبداع في أدائهم (اللوزي، 2012).

وبما أن المبدعين هم من يقودون مؤسساتهم إلى مواجهة التحديات والتجديد والإبداع، لذا كان لزاماً على المؤسسات ألا تدخر جهداً في إتاحة المجال للعاملين فيها على استئثار وتنمية إمكانات الإبداع من خلال توفير مناخ تنظيمي صحي (القيوتي، 2012).

عليه أصبح لزاماً على جميع المؤسسات عامة ومؤسسات التعليم العالي خاصة السعي للرفع من أداء مؤسساتها باستئثار وتدعيم القدرات الإبداعية لدى العاملين بها، وذلك من خلال إبراز أهمية ودور الإبداع، بالإضافة لزيادة الاهتمام بتوظيف هذه القدرات الإبداعية وتنميتها لدى موظفيها، وأعضاء هيئة التدريس خاصة لما لهم من دور فاعل في تخريج كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي داخل المجتمعات.

## 2- مشكلة الدراسة

أصبحت القدرات الإبداعية التي يمتلكها الأفراد مطلباً ملحاً لمؤسسات التعليم العالي نحو الاستمرار ومواجهة التحديات والتغيرات المتكررة، كما أنها السمة المميزة التي تميز المؤسسات الناجحة الساعية نحو الإبداع في أدائها وخدماتها، إلا أن رعاية هؤلاء المبدعين ودعمهم والمحافظة

عليهم تتطلب من قيادات هذه المؤسسات إعادة هيكلة البناء التعليمي بما يسخر الاستفادة منهم في الواقع العملي بالشكل المأمول، وأشارت دراسة (الشريف، 2013) و (بوزغيبية و البرعصي، 2019) إلى عدم توفر مناخ تنظيمي ملائم بجامعة بنغازي بشكل عام، إذ تواجه المؤسسات الأكاديمية العديد من الصعوبات والمشاكل الموجودة في البيئة التنظيمية نتيجة لقصور هيكلها التنظيمية، إضافة لكثرة الأعباء الوظيفية الواقعة على رؤساء الأقسام العلمية في ظل الإمكانيات المحدودة لهم، ما يؤثر سلباً على روح الإبداع والعمل الإبداعي لدى هذه الفئة، ما أوجب على قياداتها الأكاديمية التوجه نحو زيادة الاهتمام بالقدرات الإبداعية لرؤساء الأقسام العلمية والعمل على تعزيزها وتدعيمها، باعتبارها أحد أهم العوامل التي تساعد هذه المؤسسات على مواجهة تلك الصعوبات والتحديات إضافة للارتقاء بمستوى أداءها نحو التميز والمنافسة، وعليه ستتطرق الباحثان للتعرف على مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلين التاليين التالي:

- ما مستوى توافر القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي؟
- هل هناك فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى إلى بعض المتغيرات الديمغرافية التالية النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة على مستوى القدرات الإبداعية للمبجوثين؟

### 3- أهداف الدراسة

- أ. التعرف على مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.
- ب. تحديد ما أن كان هناك فروق في مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي تبعاً لمتغير (النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة).
- ج. تقديم بعض التوصيات والتي يمكن من خلالها تدعيم القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بصفة خاصة وأعضاء هيئة التدريس بصفة عامة لتأهيلهم لتولي هذه المناصب مستقبلاً بجامعة بنغازي قيد الدراسة.

### 4- فرضيات الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الرئيسية للدراسة كالتالي:  
الفرضية الرئيسية الأولى: لا تتوافر القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

كما يتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة بعد الأصالة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية الفرعية الثانية:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة بعد الطلاقة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة بعد المرونة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة بعد المخاطرة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة بعد القدرة على التحليل لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية الفرعية السادسة:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة بعد الحساسية للمشكلات لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية الفرعية السابعة:** لا تتوافر

**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى إلى بعض المتغيرات الديمغرافية التالية النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة.

كما يتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير النوع.

**الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير العمر.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير مدة الخدمة.



## 5- أهمية الدراسة

- أ. تكمن أهمية الدراسة من خلال إبرازها لأهمية القدرات الإبداعية في تطوير العملية التعليمية، والنهوض بمستوى أداء مؤسسات التعليم العالي.
- ب. إلقاء الضوء على أحد القطاعات الحيوية في البلاد والمتمثلة في المؤسسات التعليمية التي تلعب دوراً هاماً في الارتقاء بمستوى أداء باقي قطاعات المجتمع من خلال تخريج كوادر بشرية كفؤة وفعالة.
- ج. ما قد تسهم به نتائج البحث الحالي في إلقاء الضوء على مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.
- د. إثرائها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات، بالإضافة لفتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع من خلال ما توفره من معلومات.

## 6- حدود الدراسة

- حدود موضوعية:** تمثلت في تحديد ما مستوى القدرات الإبداعية من خلال الأبعاد الآتية (الأصالة، الطلاقة، المرونة، تحمل المخاطر، القدرة على التحليل، الحساسية للمشكلات، الخروج عن المألوف) لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.
- الحدود البشرية والمكانية:** اقتصرت الدراسة على رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي/ ليبيا.
- حدود زمنية:** أجريت هذه الدراسة في فصل الربيع لسنة 2020 م.

## 7- مصطلحات الدراسة

القدرات الإبداعية هي "الاستعدادات العقلية التي يلزم توافرها للأشخاص حتى يقوموا بأنواع من السلوك الإبداعي، فالاستعداد هو قابلية الشخص لاكتساب قدر من الكفاءة بعد نوع من التدريب الرسمي أو غير الرسمي الذي يتراكم نتيجة لخبرات الحياة" (جبريل، 2016: 370-371).

رؤساء الأقسام العلمية: تعرف إجرائياً من وجهة نظر الباحثان بأنهم أعضاء هيئة التدريس المكلفون بتسيير الشؤون الإدارية بالإضافة للإشراف عن العملية التعليمية للأقسام العلمية.

## الإطار النظري

### 8- القدرات الإبداعية

#### 8-1 مفهوم القدرات الإبداعية

"يدرك الجميع أن الشعوب والدول الأكثر رفاهية وتقدماً وتحضراً هي الشعوب والأمم الأكثر عملاً وإنتاجاً وإبداعاً في جميع المجالات" (حسن، 2017: 117)، ويرى توفيق "أن الإبداع أصبح الآن بمثابة الأمل لحل الكثير من المشكلات التي تواجهها المنظمات، لذا فإن مستقبل الأمم لا يعتمد فقط على وجود قوى عاملة بداخلها، وإنما يعتمد أيضاً على توافر نوع ممتاز من العاملين أي أفراد مبدعين في مختلف المجالات، فالفرد المبدع يعتبر ثروة تفوق الثروات المادية بل أن الاستثمار في العنصر البشري يعتبر أنجح مصادر الاستثمار" (مرعي، 2014: 393)، وأشار (الخالدي، 2011: 10) أن "الإبداع في مجال الإدارة يعني ابتكار أساليب أو أفكار يقبلها العاملون، في المنظمة فتحفزهم لاستثمار طاقاتهم ومواهبهم في تحقيق أهداف المنظمة"، كما تطرق بشاري للإبداع الإداري على أنه " فكرة تتسم بالحدثة والتجديد تنشأ نتيجة الخبرة والإلمام الإداري المدرك لواقع المنظمة والمستند إلى المعلومات الشاملة لأجزاء التنظيم المختلفة وتحليلها مما يتطلب توافر قدرات إبداعية للوصول إلى ما هو جديد ومفيد". (جمعة ونوري، 2011: 309)

من خلال ما سبق تم تعريف القدرات الإبداعية من وجهة نظر الباحثان بأنه "النظر للأشياء والأمور من منظور مختلف عن المألوف ما ينتج عنه عمل أشياء بطريقة مميزة"، وقد أشار تورنس نقلاً عن الحكاك أن القدرات الإبداعية هي " مهارة من مهارات التفكير الإبداعي تجعل الفرد أكثر حساساً للمشكلات، وجوانب النقص، والتغيرات في مجال المعرفة، والبحث عن الحلول، والتنبؤ وصياغة الفرضيات، واختبارها وتعديلها من أجل التوصل إلى نواتج جديدة يستطيع الفرد نقلها للآخرين" (البدارين وآخرون، 2014: 69).

#### 8-2 أهمية الإبداع

ويرى (الصرن، 2001) (الناصر وحسين، 2018: ص ص 151-152) أن أهمية الإبداع تكمن في الآتي:

- أ. حاجة المؤسسات التعليمية إلى زيادة قدرتها التنافسية وتقديم خدماتها بشكل أفضل، بالإضافة للتكيف مع المتغيرات في عملياتها الإدارية والفنية المستمرة.
- ب. يساعد على اكتشاف ودعم قدرات الأفراد الذاتية وتوجيهها نحو تطوير الكلية.
- ج. تطوير وتنمية معارف ومهارات الأفراد والتأثير على اتجاهاتهم وسلوكهم.

- د. يساعد على تحسين خدمات التنظيم، وتحديد مسارات التطوير والتجديد في المنظمات.
- هـ. يساعد على تحقيق الذات والشعور بالإنجاز لجميع العاملين.
- و. يدفع الأفراد نحو الدخول في منافسات التحدي والتميز مع الآخرين.
- ز. استغلال القدرات البشرية في التجديد والتحديث المستمر لأنظمة العمل بما يتفق مع التغيرات المحيطة.

### 3-8 عناصر القدرات الإبداعية

من خلال الأدبيات التي تناولت الإبداع لوحظ أن هناك اتفاق بين أغلب الباحثين حول عناصر القدرات الإبداعية التي تميز الشخص المبدع القادر على التفكير الإبداعي، وفي هذا الصدد ذكر (الشبيني ، 1997) كما أشار (الناصر وحسين، 2018: 152) أن من أهم عناصر القدرات الإبداعية ما يلي:

- أ. الطلاقة: وهي إنتاج أكبر قدر ممكن من الأفكار حول موضوع معين في فترة زمنية معينة.
- ب. المرونة: وهي القدرة على تغيير الحالة الذهنية بتغيير الموقف.
- ج. الأصالة: أي أن الشخص المبدع لا يفكر بأفكار المحيطين به، من خلال تكوين أفكار جديدة.
- د. الحساسية للمشكلات: وهي القدرة على اكتشاف المشكلات المختلفة في المواقف المختلفة من خلال إدراكه للتقصير والأخطاء المسببة للمشاكل مسبقاً.
- هـ. القدرة على التحليل: يقصد به إنتاج إبداعي أو ابتكار يتضمن عملية تقنيت أي عمل جديد إلى وحدات بسيطة ليعاد تنظيمها.
- و. تحمل المخاطرة: أي المبادرة في تبني أفكار وأساليب جديدة والبحث في حلول لها في الوقت نفسه.
- ز. الخروج عن المألوف: وتعني عدم أتباع الأساليب التقليدية الشائعة، والقدرة على التعامل مع الأنظمة الجامدة وتكييفها مع طبيعة العمل (عوض، 2013: 210)

### 4-8 العوامل التي تساهم في تنمية الإبداع الإداري لدى العاملين في المنظمات

فيما يلي عرض لبعض هذه العوامل كما أوردها العميان وهي: "تشجيع العاملين على طرح الأفكار والنقاش الحر، العمل على الاهتمام بآراء الآخرين والاعتراف بمساهماتهم في الإنجاز،

السماح بالتعبير عن الأفكار ومناقشتها، والتركيز على الأهداف العامة للتنظيم، والاهتمام بالتكليف مع التغيير، واعتباره أمراً ضرورياً وطبيعياً، وتشجيع التنافس بين العاملين، للتوصل إلى أفكار وإبداعات جديدة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمبدعين ومشاريعهم الإبداعية، ودراسة الأفكار الجديدة دراسة جادة، وإبلاغ العاملين بها، وتطبيقها وأضاف عامر والقاضي المقترحات التالية لخلق مناخ مساعد على الإبداع يجب إتاحة المناخ الصالح، والقضاء على الروتين وتشجيع المخاطرة، والانفتاح بين الخبرات، وعدم معاقبة محاولات الإبداع التي لم تنجح، وضمان الاستمرارية، فالأهداف المتغيرة باستمرار تحطم الإبداع، وتحديد أهداف واقعية، وتقليل الرقابة الخارجية، وتفويض السلطات والمشاركة في القرار، واقتناع وتأييد الإدارة العليا ومساندة المسؤولين، والتدريب على الإبداع والتطوير والاستراتيجيات الجديدة لتبني البدائل" (حوامدة وحراشنة، 2006: 501-502).

#### 9- الدراسات السابقة

قام حوامدة وحراشنة (2006) بدراسة مستوى الإبداع الإداري لدى القادة التربويين في مديريات التربية والتعليم في الأردن، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض المتغيرات المستقلة (الخبرة، المؤهل العلمي، المنطقة) على مستوى الإبداع الإداري، وبلغت عينة الدراسة (264) فرداً، أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإبداع الإداري لدى القادة التربويين مرتفع، أيضاً هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مجال حل المشكلات والاتصالات وتشجيع الإبداع تعزى للمؤهل العلمي ولصالح حملة الدكتوراه، كما أظهرت وجود فروق في مجال روح المجازفة تبعاً لمتغير المنطقة لصالح الوسط، وفي مجال الاتصالات لصالح الشمال.

أجرى خلف (2010) دراسة لمعرفة علاقة القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الإسلامية بغزة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعة والبالغ عددهم (50) رئيس قسم أكاديمي، ومن نتائج الدراسة توافر ممارسة عالية للقيادة التحويلية من قبل القيادات الأكاديمية، كما يتوافر الإبداع الإداري بدرجة كبيرة لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين.

أما دراسة بحر والعجلة (2011) هدفت إلى التعرف على مدى توافر القدرات الإبداعية لدى المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة وعلاقتها بأدائهم وكان من أهم نتائج الدراسة، أن لدى المديرين محل الدراسة جميع القدرات المميزة للشخصية المبدعة وبدرجة عالية، كما تتوفر لديهم عناصر الأداء الجيد (المهارة المهنية والمعرفة الفنية والخلفية العامة بمتطلبات الوظيفة والمجالات

المرتبطة بها) كما أن أداء المديرين محكوم بضوابط تمثل معايير الأداء الجيد، أيضاً عملية تقويم الأداء تتم بشكل روتيني دون جدوى حقيقية تخدم الموظف والوزارة معاً، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرات الإبداعية ومستوى الأداء الوظيفي للمديرين العاملين في الوزارات المبحوثة.

**أيضاً أجرى جمعة ونوري (2011)** دراسة لتبيان الارتباط والأثر بين القيادة الإدارية والإبداع الإداري بجامعة ديالي، وتمثلت عينة البحث في عمداء الكليات ومعاونيهم ورؤساء الأقسام، كما بلغت عدد الاستثمارات الموزعة (44) استمارة، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط وأثر معنويين بين القيادة الإدارية الناجحة وتحقيق الإبداع الإداري.

**تطرق المشووط (2011)** للتعرف على أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية في دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لأبعاد الهيكل التنظيمي، التدريب، المشاركة في اتخاذ القرارات، الحوافز والمكافآت، التكنولوجيا، ظروف العمل على الإبداع الإداري، بينما لا يوجد تأثير لبعده الأنظمة والتعليمات من وجهة نظر المبحوثين على الإبداع الإداري.

كما قام **جبريل (2016)** بدراسة هدفت للتعرف على طبيعة العلاقة بين القيادة التحولية في ضوء الاتجاهات الحديثة والقدرات الإبداعية من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس الثانوية الليبية، وقد أخذت عينة تكونت من (181) معلم ومعلمة (بنين) بمدينة درنة، أيضاً، كما هدفت للتعرف على مستوى القدرات الإبداعية للمعلمين قيد الدراسة من خلال أبعاد (الأصالة، الطلاقة، المرونة، المخاطرة، القدرة على التحليل، الحساسية للمشكلات، الخروج عن المألوف)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سمات القيادة التحولية والقدرات الإبداعية، كما أظهرت الدراسة وجود مستوى متوسط لأبعاد القدرات الإبداعية (الأصالة، تحمل المخاطر، الخروج عن المألوف، والحساسية للمشكلات) في حين تبين أن هناك مستوى مرتفع لبعدي (الطلاقة، والقدرة على التحليل).

**أجرى أبو ناصر (2018)** دراسة لدرجة ممارسة الإبداع الإداري من وجهة نظر القادة التربويين لبرامج الطلبة الموهوبين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع القادة التربويين القائمين على إدارة برامج الموهوبين بالمنطقة الشرقية للعام الدراسي (2014-2015)، وعددهم (97) قائداً تربوياً، وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة الإبداع الإداري مرتفعة في جميع المجالات (تقييم الأفكار، إنتاج وتنمية الأفكار، تحليل الأفكار، اكتشاف وتحليل المشكلة، تنفيذ الأفكار)، وأوصت الدراسة بتهيئة الظروف المادية والمعنوية المساعدة على صقل الإبداع الإداري في البيئة المدرسية الخاصة بتطبيق برامج الطلبة الموهوبين.

قام **مطر (2018)** بدراسة للتعرف على دور البرامج التدريبية في تنمية الإبداع الإداري لدى الموظفين الإداريين بالجامعة الإسلامية بغزة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الإداريين بالجامعة قيد الدراسة والبالغ عددهم (170) موظف إداري، وكان عدد الاستثمارات المستردة (141) استثماراً، وخلصت الدراسة إلى توافر مستوى عالٍ لعناصر الإبداع الإداري ممثلة في (الأصالة، الطلاقة الفكرية، المرونة الذهنية، الحساسية للمشكلات، المخاطرة)، أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد البرامج التدريبية والإبداع الإداري لدى الموظفين الإداريين . من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع بعضها حول أهمية القدرات الإبداعية ودورها في الرفع من مستوى أداء الأفراد والمؤسسات نحو الإبداع والتميز .

كما تختلف الدراسات السابقة عن بعضها من حيث المتغيرات والأبعاد التي تم التركيز عليها في كل دراسة، كذلك تختلف من حيث أهداف وبيئة الدراسة إذ تهدف هذه الدراسة للتعرف على مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي مما أتاح المجال لإجراء هذه الدراسة والمزيد من الدراسات والأبحاث للمساهمة في إثراء الجانب المعرفي أو التطبيقي، أيضاً هذه الدراسة تعد الأولى -على حد علم الباحثان- في البيئة الليبية التي تستهدف دراسة مستوى توافر القدرات الإبداعية لرؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

### الدراسة الميدانية

**10 - منهج الدراسة:** انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها اعتمدت الباحثان على المنهج الوصفي لوصف وتحليل الظاهرة المدروسة.

### 10-1 مجتمع وعينة الدراسة

ينكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي والبالغ عددهم (101) رئيس قسم، (مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، بيانات غير منشورة، 2020)، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها وفقاً لجدول Krejcie and Morgan (80) (2020)، وبلغ عدد الاستثمارات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي (75) من أصل (80) رئيس قسم، وبلغ عدد الاستثمارات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي (75) من أصل (80) استثماراً موزعة، أي ما نسبته (94%)، واستغرقت فترة توزيع الاستثمارات وجمعها ثلاثة أسابيع وذلك لاسترجاع أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، ونظراً لتشابه خصائص الجامعات الليبية وانتشارها في رقعة جغرافية واسعة وما يتطلبه ذلك من وقت وجهد كبيرين اقتصرت الدراسة على رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي

### 10-2 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، والتي تم تطويرها من قبل الباحثان لتكون مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تم تقسيمها إلى جزأين كالتالي:

## 10-2-1 معلومات عن مألني الاستبانة

يحتوي الجزء الأول من الاستبانة على البيانات الشخصية للمبحوثين وهي النوع، العمر، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، سنوات الخدمة.

### 10-2-2 مقياس القدرات الإبداعية

تكون المقياس من أربعة عشر عبارة مستمدة من أداة القياس التي أعدها جبريل (2016)، والمعدة حسب مقياس (Likert) الخماسي، والمتدرجة من (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

### 10-2-3 صدق وثبات الاستبانة

**الثبات:** وللتحقق من ثبات مقياس الدراسة تم حساب معامل الثبات الداخلي عن طريق تطبيق معادلة (ألفا كرونباخ)، وأعطت درجة ثبات تدعو إلى الثقة، مما يعكس القدرة العالية لأداة الدراسة في قياس ما صممت لأجله، حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس القدرات الإبداعية (0.88).  
**الصدق:** وحيث تم قياس نوعان من الصدق كالتالي:

**الصدق الظاهري:** وقد تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم الإدارة وذلك بعد توضيح الهدف من هذه الدراسة وقد تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار قبل توزيع العينة الاستطلاعية.

**الصدق الداخلي:** تم توزيع أداة الدراسة بعد إجراء التعديلات الواردة من المتخصصين على العينة الاستطلاعية البالغة 30 شخص من مجتمع الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وجد أن معامل الصدق لمقياس القدرات الإبداعية (0.94)، وبذلك تعتبر هذه الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

### 10-2-4 توزيع استمارة الاستبانة

تكونت عينة الدراسة من (80) رئيس قسم وقد اختيرت بواسطة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم استرجاع (75) استمارة استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (94%) واستغرقت فترة توزيع الاستبانة ثلاثة أسابيع، وذلك لاسترجاع أكبر عدد من الاستمارات الموزعة، وقد توزع المبحوثين حسب المتغيرات الديمغرافية على النحو التالي والموضحة بالجدول (1).

جدول (1) عرض البيانات الشخصية للمبحوثين

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة
النوع	الذكور	52	69.3%
	الإناث	23	30.7%
	المجموع	75	100%
العمر	أقل من 35 سنة	5	6.7%
	من 35 إلى أقل من 40 سنة	18	24%
	من 40 إلى أقل من 45 سنة	19	25.3%
	من 45 إلى أقل من 50 سنة	16	21.3%
	من 50 سنة فأكثر	17	22.7%
	المجموع	75	100%
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	15	20%
	محاضر	22	29.3%
	أستاذ مساعد	28	37.3%
	أستاذ مشارك	5	6.7%
	أستاذ	5	6.7%
سنوات الخدمة	المجموع	75	100%
	أقل من سنة	12	16%
	من سنة إلى سنتان	24	32%
	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	15	20%
	من 5 سنوات فأكثر	24	32%
	المجموع	75	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية عينة الدراسة هم من الذكور حيث بلغ عددهم (52) أي ما نسبته (69.3%) من أفراد عينة الدراسة، بينما بلغ عدد الإناث (23) أي ما نسبته (30.7%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وفيما يتعلق بالعمر فقد أوضح الجدول (1) أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم من أقل من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة بنسبة (56%) وبالتالي على قيادات الجامعة الاستفادة من هذه الفئة العمرية، حيث أن الفرد يكون أكثر قدرة على الإبداع والابتكار خلال هذه المرحلة العمرية، وأن (21.3%) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 45 سنة إلى أقل من 50 سنة، و (22.7%) من عينة الدراسة تبلغ أعمارهم من 50 سنة فأكثر، وهذه النسب تعطي مؤشر إيجابي على مستوى القدرات الإبداعية للمبحوثين قيد الدراسة، كما لوحظ من الجدول أعلاه



أن الدرجات العلمية للمبجوثين (محاضر مساعد - محاضر) تشكل تقريباً ما نسبته (50%) من أجمالي المبجوثين حيث بلغت نسبتهم (49.3%) مما يتوجب على القيادات الإدارية تشجيع المبجوثين على بلوغ أعلى الدرجات العلمية سواء داخل أو خارج الدولة من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي للمشاركة المستمرة بعمل الأبحاث والأوراق العلمية ولمواكبة المستجدات العلمية وتنمية قدراتهم الفكرية، كما أن (37.3%) من المبجوثين كانت درجاتهم العلمية أستاذ مساعد، وأن ما نسبته (13.4%) تبلغ درجاتهم العلمية (أستاذ مشارك - أستاذ)، أظهر جدول رقم (1) تقارب سنوات الخدمة للمبجوثين حيث أن (48%) من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم من سنتان فأقل، و(52%) من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم من (3) سنوات فأكثر، ولعل ذلك يؤكد امتلاك المبجوثين لقدرات إبداعية تساعدهم على مواجهة التحديات والمشكلات التي تقابلهم أثناء تأديتهم لأعمالهم.

#### 11- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام اختبارات إحصائية تمثلت في النسب المئوية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أيضاً اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق فقرات الاستبانة، كما تم التأكد من تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي وقد تحقق ذلك من خلال استخدام اختبار "one-sample kolmogorov-smirnov" حيث كانت نتائج كما موضحة بالجدول (3)، أيضاً اختبار T، واختبار التباين الأحادي لاختبار فرضيات الدراسة، ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-4=1)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي  $(0.80 = \frac{4}{5})$ ، ومن ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وعليه يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2) طول الخلية لمقياسي الدراسة وفقاً لمقياس Likert ودرجة الممارسة

طول الخلية	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الممارسة
من 1 إلى أقل 1.80	غير موافق بشدة	ممارسة ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل 2.60	غير موافق	ممارسة ضعيفة
من 2.60 إلى أقل 3.40	محايد	ممارسة متوسطة
من 3.40 إلى أقل 4.20	موافق	ممارسة مرتفعة
من 4.20 إلى أقل 5.00	موافق بشدة	ممارسة مرتفعة جداً

المصدر: (جبريل، 2016، 177)

جدول (3) اختبار كولمجراف سمرنوف لقياس تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

القرار	القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	
البيانات تتبع التوزيع الطبيعي	0.200	0.069	القدرات الإبداعية

## 11 - 1 تحليل عبارات الاستبانة

11-1-1 - تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: ما مستوى القدرات الإبداعية لرؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي من خلال الأبعاد التالية: (الأصالة، الطلاقة، المرونة، تحمل المخاطر، القدرة على التحليل، الحساسية للمشكلات، الخروج عن المألوف)؟

تضمنت الاستبانة أربعة عشر عبارة لقياس مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام بجامعة بنغازي قيد الدراسة، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن تلك العبارات الموضحة بالجدول (4)، أمكن التعرف على مستوى القدرات الإبداعية لدى الباحثين، وإذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمجال القدرات الإبداعية بلغ (3.89) والانحراف المعياري (0.39)، في حين بلغت المتوسطات الحسابية العامة لكل بعد من أبعاد القدرات الإبداعية (المرونة، القدرة على التحليل، الأصالة، المخاطرة، الطلاقة، الحساسية للمشكلات، الخروج عن المألوف) وهي مرتبة تنازلياً على التوالي حسب إجابات الباحثين (4.127، 4.067، 3.987، 3.953، 3.873، 3.613، 3.593) وكانت جميعها أعلى من متوسط المقياس، كما بلغت الانحرافات المعيارية للأبعاد السابقة حسب الترتيب التنازلي السابق على التوالي (0.540، 0.541، 0.493، 0.674، 0.648، 0.751، 0.686)، ما يظهر تمتع رؤساء الأقسام بمستوى عالٍ من القدرات على مستوى المقياس ككل، والتي يتعين على جهات الاختصاص بدل المزيد من الجهود لتنميتها وتهيئة المناخ المناسب له للاستفادة من إبداعاتهم وضمائمهم لصلح مؤسسات أخرى، كما يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور تراوحت ما بين (3.39 - 4.21)، وبمستويات توافر ما بين (متوسطة ومرتفعة جداً)، حيث كانت أعلى العبارات توافراً العبارة السادسة والتي تنص على "أحرص على الاستفادة من الانتقادات والملاحظات" بينما كانت أقل العبارات توافراً العبارة الحادية عشر وتنص على "عادة ما أشعر بالمتعة والإثارة عند التعامل مع مشكلات العمل" وهو ما قد يعزى إلى عدم توافر الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة هذه

المشكلات، ويوضح الجدول (4) إجابات أفراد العينة اتجاه عبارات محور القدرات الإبداعية لرؤساء الأقسام بجامعة بنغازي قيد الدراسة وترتيبها بناءً على المتوسط الحسابي.

#### جدول (4) تحليل بيانات عبارات المحور الثاني والمتعلقة

ب (مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام بجامعة بنغازي)

أبعاد القدرات الإبداعية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى
الأصالة	1	أنجز عملي بأسلوب متطور وجديد	3.89	0.65	مرتفعة
	2	أحرص على تقديم الاقتراحات والأفكار الجديدة	4.08	0.56	مرتفعة
الطلاقة	3	لدي المهارات الكافية التي تمكنني من إقناع الآخرين أثناء التعامل معهم	3.91	0.64	مرتفعة
	4	أحرص على التعبير عن مقترحاتي حتى لو كانت مخالفة لمديري فالعمل	3.84	0.97	مرتفعة
المرونة	5	أهتم بالأراء المخالفة لأرائي وهذا يحقق لي الاستفادة من أراء الآخرين	4.04	0.74	مرتفعة
	6	أحرص على الاستفادة من الانتقادات والملاحظات	4.21	0.50	مرتفعة جداً
المخاطرة	7	عادة ما أقوم باقتراح أساليب جديدة في مجال العمل حتى ولو كان هناك احتمال لعدم نجاحها	3.97	0.72	مرتفعة
	8	لا أتردد في تطبيق أساليب جديدة في أداء العمل خوفاً من الفشل	3.93	0.79	مرتفعة
القدرة على التحليل	9	في الجامعة التي أعمل بها، لا اتخذ قراراتي بشكل عشوائي، بل وفقاً لأساليب مدروسة	4.03	0.70	مرتفعة
	10	أتمتع بالقدرة على تبسيط وتنظيم الأفكار عند مواجهة أي مشكلة	4.11	0.58	مرتفعة
الحساسية للمشكلات	11	عادة ما أشعر بالمتعة والإثارة عند التعامل مع مشكلات العمل	3.39	1.04	متوسطة
	12	لدي القدرة على توقع مشكلات العمل قبل حدوثها وأقوم بالتخطيط لمواجهتها	3.84	0.68	مرتفعة
الخروج عن المألوف	13	أفضل الأعمال الصعبة عن الأعمال الروتينية اليومية	3.43	1.05	مرتفعة
	14	عند مواجهة مشكلة ما فإنني أحرص على تقديم الأفكار التي سبق تقديمها	3.76	0.77	مرتفعة
		أبعاد القدرات الإبداعية	3.89	0.39	مرتفعة

## 11-2 اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة كالتالي:

### 11-2-1 اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والمتعلقة بتوافر القدرات الإبداعية لرؤساء الأقسام

العلمية بجامعة بنغازي والتي تنص على

الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا تتوافر القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

الفرضية البديلة  $H_1$ : تتوافر القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية لدى المبحوثين قيد الدراسة

درجة الممارسة	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس الإبداعية
	P-value	قيمة T			
مرتفعة	0.000	19.763	0.389	3.888	

يبين الجدول (5) أن مقياس القدرات الإبداعية حاز على متوسط ممارسة مرتفع من الإبداع لدى أفراد العينة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، وبالنظر لمتوسط القدرات الإبداعية بالجدول (5) يظهر أنه أعلى من متوسط المقياس (3) ما يدل على توافر إمكانات إبداعية عالية من وجهة نظر المبحوثين، وهو ما أتفق مع دراسة حوامدة وحراششة (2006)، أيضاً دراسة بحر والعجلة (2011) ودراسة مطر (2018) ودراسة أبو ناصر (2018) والتي خلصت جميعها إلى توافر مستوى عالٍ لعناصر الإبداع الإداري بصفة عامة ممثلة في (الأصالة، الطلاقة الفكرية، المرونة الذهنية، الحساسية للمشكلات، المخاطرة) لدى المبحوثين، أيضاً اتفقت مع ما آلت إليه نتائج دراسة خلف (2010) والتي أظهرت توافر الإبداع الإداري بدرجة كبيرة لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية، إلا أنها اختلفت مع نتائج دراسة جبريل (2016) والتي أظهرت مستوى متوسط لأبعاد القدرات الإبداعية لدى المعلمين بالمدارس الثانوية الليبية بنين بمدينة درنة. واستناداً على ذلك وجب على القيادات الإدارية والمسؤولون بهذه المؤسسات التعليمية زيادة التشجيع والدعم لهذه الفئة من المبحوثين، والعمل على استثارة قدراتهم الإبداعية وتوظيفها بالطرق الكفيلة بالرفع من مستوى أداء هذه المؤسسة والمساهمة في تحقيق رسالتها، وهو ما دل عليه الهويدي "بأن الإدارة التربوية المهمة بالموهوبين تستطيع تشجيع الإبداع وتبنيه، وتنمية القدرات الإبداعية عن طريق البرامج المتطورة

والإجراءات السليمة لخلق جو يسوده التنافس من جهة، وزيادة فاعلية العمل من جهة أخرى، فالإبداع داعم قوي للإدارة ويجعلها قادرة على الصمود في وجه التحديات المتلاحقة بل والمنافسة من خلال مواكبة التحضر في شتى المجالات" (أبو ناصر، 2018: 573)، أيضاً عززه جبريل والذي يرى "على المؤسسات التربوية الرغبة في مستويات مرتفعة من الإبداع الإداري أن توفر قيادة تحويلية ملائمة ومشجعة للإبداع لاستغلال القدرات الإبداعية لدى المعلمين، ولأن غياب مثل هذه القيادة الداعمة للإبداع ينعكس سلباً على التفكير الإبداعي لهؤلاء المعلمين" (جبريل، 2016: 390).

### 11-2-1-1 الفرضية الفرعية الأولى

**الفرضية الصفرية H0:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الأصالة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة H1:** تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الأصالة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (6).

**جدول (6) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الأصالة لدى المبحوثين قيد الدراسة**

المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test	
			قيمة T	P-value
الأصالة	3.987	0.493	17.332	0.000

تظهر نتائج الاختبار المبينة بالجدول (6) توافر مستوى عالٍ من القدرات والإمكانات الإبداعية ممثلة ببعد الأصالة لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الأصالة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، من خلال تبني أفكار وأساليب جديدة وغير مألوفة في القيام بالأعمال والمهام المناط لهم، وهو ما أتفق مع نتائج دراسة مطر (2018) حيث أظهرت النتائج توافر مستوى عالٍ من الأصالة لدى الموظفين الإداريين في الجامعة الإسلامية بغزة، أيضاً اتفقت هذه الدراسة مع نتائج خلف (2010) والتي خلصت إلى أن رؤساء الأقسام العلمية بجامعة غزة يتمتعون بدرجة كبيرة بعنصر الإبداع (الأصالة).

### 11-2-1-2 الفرضية الفرعية الثانية:

**الفرضية الصفرية H0:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الطلاقة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة H1:** تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الطلاقة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (7).

جدول (7) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الطلاقة لدى المبحوثين قيد الدراسة

المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test	
			قيمة T	P-value
الطلاقة	3.873	0.648	11.677	0.000

تبين نتائج الاختبار بالجدول (7) توافر مستوى عالٍ من القدرات والإمكانات الإبداعية ممثلة ببعد الطلاقة لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر قدرات إبداعية ممثلة ببعد الطلاقة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، وذلك من خلال تمتع المبحوثين بالطلاقة الفكرية والقدرة الواسعة على التخيل ما ينتج عنه كمية كبيرة من الأفكار تسهم بوضع تصورات وحلول واقعية للمشاكل التي يواجهونها أو بطرح مشاريع إبداعية، وهو ما أوضحه الشمري بقوله "أن الطلاقة هي غزارة الأفكار من حيث الوفرة والكثرة والتنوع، وهذا لا يعني أن كل فكرة ستؤدي إلى حل مباشر للمشكلات أو إلى إنتاج إبداعي، ولكن ربما عدد قليل منها أو فكرة واحدة جديدة ستكون ذات استثمار إبداعي" (المشوط، 2011: 27)، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما آلت إليه دراسة خلف (2010) والتي بينت توافر عنصر الإبداع (الطلاقة) بدرجة كبيرة جداً لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعة الإسلامية بغزة، أيضاً ما أتفق مع نتائج دراسة مطر (2018) حيث أظهرت النتائج توافر مستوى عالٍ من الطلاقة لدى الموظفين الإداريين بالجامعة الإسلامية بغزة.

**11-2-1-3 الفرضية الفرعية الثالثة:**

**الفرضية الصفرية H0** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد المرونة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة H1** : تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد المرونة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (8).

**جدول (8) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد المرونة لدى المبحوثين قيد الدراسة**

درجة الممارسة	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس المرونة
	P-value	قيمة T			
مرتفعة	0.000	18.082	0.540	4.127	

تبين نتائج الاختبار بالجدول (8) توافر مستوى عالٍ من القدرات والإمكانات الإبداعية ممثلة ببعد المرونة لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر قدرات إبداعية ممثلة ببعد المرونة لرؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، وتعكس هذه النتيجة النظرة الإيجابية لأفراد العينة اتجاه هذا البعد، ما يجعلهم يتقبلون الانتقادات والملاحظات المغايرة لهم والتي بدورها تساعدهم في النظر للأشياء والمشكلات من زوايا مختلفة وبالتالي الحصول على معاني وتفسيرات مغايرة تسهم في التحديد الدقيق للمواقف التي يواجهونها، وجاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع دراسة خلف (2010) والتي أظهرت توافر مستوى عالٍ جداً لعنصر الإبداع (المرونة الذهنية) لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بجامعة غزة، ودراسة لولو (2015) حيث كانت من نتائج الدراسة أن الموظفين يتقبلون انتقادات الآخرين بصدق رطب، كذلك اتفقت مع نتائج دراسة مطر (2018) والتي بينت وجود مستوى عالٍ جداً من المرونة الذهنية، إلا أنها اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جبريل (2016) والتي أظهرت درجة ممارسة متوسطة لعبارات هذا المقياس لدى المعلمين بالمدارس الثانوية الليبية بنين بمدينة درنة.

**11-2-1-4 الفرضية الفرعية الرابعة:**

**الفرضية الصفرية H0** : لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد المخاطرة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة H1 :** تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد المخاطرة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (9).

**جدول (9) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد المخاطرة لدى المبحوثين قيد الدراسة**

المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		درجة الممارسة
			قيمة T	P-value	
المخاطرة	3.953	0.674	12.255	0.000	مرتفعة

تبين نتائج الاختبار بالجدول (9) توافر مستوى مرتفع من القدرات والإمكانات الإبداعية ممثلة ببعد المخاطرة لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر قدرات إبداعية ممثلة ببعد المخاطرة لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، ما يشير إلى قدرة هذه الفئة من المبحوثين على تبني أساليب عمل جديدة ووضعها موضع التطبيق، كما أن ما قد يجعلها واحدة من أهم سمات الشخصية المبدعة، هو أنها الوسيلة والأساس لولادة أي أفكار غير مألوفة وناجحة، وهو ما دل عليه الحربي بأن "المخاطرة هي قبول الشخص المبدع لأخذ زمام المبادرة في تبني الأفكار والأساليب الجديدة والبحث عن حلول لها (المشوط، 2011، 30)، وانتقلت هذه النتيجة مع نتائج دراسة خلف (2010) والتي أظهرت توافر مستوى عالٍ لعنصر الإبداع (قبول المخاطرة) لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بجامعة غزة، ودراسة الحوامدة والحراشنة (2006)، وأيضاً مع نتائج دراسة مطر (2018) حيث أظهرت النتائج توافر مستوى عالٍ من قبول المخاطرة لدى المبحوثين.

#### 11-2-1-5 الفرضية الفرعية الخامسة:

**الفرضية الصفرية H0 :** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد القدرة على التحليل لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة H1 :** تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد القدرة على التحليل لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (10).



جدول (10) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد القدرة على التحليل لدى المبحوثين قيد الدراسة

درجة الممارسة	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس
	P-value	قيمة T			
مرتفعة	0.000	17.072	0.541	4.067	القدرة على التحليل

يتضح من خلال الجدول (10) توافر مستوى عالٍ من القدرات والإمكانات الإبداعية ممثلة ببعد القدرة على التحليل لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر قدرات إبداعية ممثلة ببعد القدرة على التحليل لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، والذي يمكن إرجاعه إلى أن أفراد الدراسة هم رؤساء أقسام يحملون درجات علمية عالية، ما يوفر لهم درجة عالية من المعرفة والخبرة التي تساعدهم على تحليل تعقيدات وتركيبات الأعمال إلى مجموعة أجزاء الأمر الذي يؤدي إلى تبسيطها وفهم العلاقات بينها، وهو ما أتفق مع نتائج دراسة حوامدة وحراشة (2006) والذي تحصلت فيه عبارات هذا المقياس على مستويات توافر عالية، أيضاً اتفقت مع ما آلت إليه دراسة خلف (2010) والتي بينت توافر مستوى عالٍ جداً لعنصر الإبداع (القدرة على التحليل) لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بجامعة غزة.

#### 11-2-1-6 الفرضية الفرعية السادسة:

**الفرضية الصفرية H0:** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الحساسية للمشكلات لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة H1:** تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الحساسية للمشكلات لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (11).

جدول (11) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الحساسية للمشكلات لدى المبحوثين قيد الدراسة

درجة الممارسة	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس
	P-value	قيمة T			
مرتفعة	0.000	7.068	0.751	3.613	الحساسية للمشكلات

تشير نتائج الاختبار بالجدول (11) أن القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الحساسية للمشكلات جاء بمستوى ممارسة فوق المتوسط بدرجة قليلة لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة  $P$ -value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر قدرات إبداعية ممثلة ببعد الحساسية للمشكلات لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، وإذ تعتمد عملية الإحساس بالمشكلات أو اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل حدوثها على توافر البيانات والمعلومات الكافية في الوقت المحدد، فإن الباحثان قد ترجع النتائج المتحصل عليها من هذا الاختبار إلى ضعف فعالية شبكات الاتصال في توفير المعلومات في الوقت المناسب، كما أن عبارة "عادة ما أشعر بالمتعة والإثارة عند التعامل مع مشكلات العمل" داخل هذا البعد تحصلت على أقل متوسط حسابي من بين المتوسطات الحسابية لعبارات المقياس ككل، وهو ما علله المبحوثين إلى عدم توافر درجة كبيرة من الصلاحيات في اتخاذ القرارات حيث أن القرارات داخل الأقسام تأخذ بأغلبية الأصوات للأعضاء المشاركين في اتخاذه، هذا وقد توصلت دراسة الشريف (2013) إلى عدم فعالية قنوات الاتصالات في مؤسسات التعليم العالي العامة، كما أن هناك صعوبة للاتصالات داخل هذه المؤسسات ووجود نوع من عدم الرضا عنها، أيضاً عززته دراسة بوزغيبية و البرعصي (2019) من خلال ضعف أنظمة الاتصالات الإدارية داخل جامعة بنغازي من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية داخلها، أيضاً دراسة مشوط (2011) والتي كانت من نتائجها وجود تأثير للتكنولوجيا وظروف العمل على الإبداع الإداري لدى المبحوثين قيد الدراسة، واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مطر (2018) حيث تحصل بعد الحساسية للمشكلات على مستوى عالٍ من التوافر من وجهة نظر الموظفين الإداريين بالجامعة الإسلامية بغزة، كذلك مع نتيجة دراسة خلف (2010) والتي أظهرت توافر مستوى عالٍ لعنصر الإبداع (الحساسية للمشكلات) لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بجامعة غزة.

#### 11-2-1-7 الفرضية الفرعية السابعة:

**الفرضية الصفرية  $H_0$ :** لا تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الخروج عن المألوف لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

**الفرضية البديلة  $H_1$ :** تتوافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الخروج عن المألوف لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار T-test كما هو موضح بالجدول (12).

جدول (12) نتائج اختبار T-test للتعرف على مستوى توافر القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الخروج عن المؤلف لدى المبحوثين قيد الدراسة

المقياس	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الخروج عن المؤلف
	P-value	قيمة T			
درجة الممارسة	0.000	7.488	0.686	3.593	مرتفعة

تظهر نتائج الاختبار بالجدول (12) أن القدرات الإبداعية ممثلة ببعد الخروج عن المؤلف جاءت بمستوى ممارسة فوق المتوسط بدرجة قليلة لدى المبحوثين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة P-value (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على توافر قدرات إبداعية ممثلة ببعد الخروج عن المؤلف لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي، وهو ما قد يعزى إلى ضعف منح المزايا المادية والمعنوية على أساس الجدارة والتميز، أي على أساس ما يتم القيام به من أعمال إبداعية، وعدم وجود برامج ومعايير واضحة تسهم في تمييز المبدعين عن غيرهم ومكافأتهم، ما ينتج عنه الرغبة في عدم التميز والخروج عن المؤلف، حيث أظهرت دراسة الشريف (2013) وجود قصور في أنظمة توزيع الرواتب والمكافآت، أيضاً قلة الإمكانيات والمخصصات للبحث العلمي.

### 2-2-11 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

**الفرضية الصفرية H0:** لا توجد فروق جوهرية لآراء المبحوثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى إلى بعض المتغيرات الديمغرافية التالية النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة.

**الفرضية البديلة H1:** توجد فروق جوهرية لآراء المبحوثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى إلى بعض المتغيرات الديمغرافية التالية النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة.

### 11-2-2-1 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

**الفرضية الصفرية H0:** لا توجد فروق جوهرية لآراء المبحوثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير النوع.

**الفرضية البديلة H1:** توجد فروق جوهرية لآراء المبحوثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير النوع.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل T للفروق بين متوسطي لعينتين مستقلتين عند مستوى دلالة معنوية 5%، بناءً على تحديد كل من قيمة T المحسوبة وقيمة P-Value.

جدول (13) اختبار T-test لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده حسب متغير النوع

نتيجة الاختبار	اختبار T-test		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	النوع	أبعاد القدرات الإبداعية
	P-Value	T					
توجد فروق	0.028	-2.247	0.45	3.90	52	الذكور	الأصالة
			0.54	4.17	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.167	1.40	0.61	3.94	52	الذكور	الطلاقة
			0.72	3.72	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.675	0.421	0.54	4.14	52	الذكور	المرونة
			0.56	4.09	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.478	0.714	0.71	3.99	52	الذكور	المخاطرة
			0.59	3.87	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.109	-1.622	0.45	4.00	52	الذكور	القدرة على التحليل
			0.69	4.22	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.126	1.550	0.71	3.70	52	الذكور	الحساسية للمشكلات
			0.82	3.41	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.551	0.598	0.69	3.63	52	الذكور	الخروج عن المألوف
			0.68	3.52	23	الإناث	
لا توجد فروق	0.655	0.449	0.36	3.90	52	الذكور	القدرات الإبداعية
			0.45	3.86	23	الإناث	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه (13) أن قيمة P-Value لمتوسط القدرات الإبداعية بلغ (0.655) في حين بلغت لأبعاده التالية (الطلاقة، المرونة، المخاطرة، القدرة على التحليل، الحساسية للمشكلات، الخروج عن المألوف) على التوالي (0.167، 0.675، 0.478، 0.109، 0.126، 0.551) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، ما يدل على عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده تعزى لمتغير النوع باستثناء بعد الأصالة، فقد كانت قيمة P-Value أقل من مستوى (0.05) مما يعني وجود فروق معنوية بين متوسطات بعد الأصالة تعزى لمتغير النوع ولصالح الإناث وفقاً للمبجوثين وبمستوى مرتفع.

## 11-2-2-2 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

**الفرضية الصفرية H0 :** لا توجد فروق جوهرية لآراء المبحوثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير العمر.

**الفرضية البديلة H1:** توجد فروق جوهرية لآراء المبحوثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير العمر.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التعادل الأحادي One-Way-ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5%، وذلك من خلال القاعدة التالية: إذا كانت قيمة P-Value أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، نقبل الفرضية الصفرية، أي لا توجد فروق، أما إذا كانت قيمة P-Value أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المتوسطات.

جدول (14) تحليل التباين الأحادي لمجال القدرات الإبداعية وأبعاده حسب متغير العمر

أبعاد القدرات الإبداعية	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	P-Value	نتيجة الاختبار
الأصالة	بين المجموعات	0.822	4	0.206	0.838	0.506	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	17.165	70	0.245			
	الإجمالي	17.987	74				
الطلاقة	بين المجموعات	0.562	4	0.140	0.322	0.862	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	30.485	70	0.436			
	الإجمالي	31.047	74				
المرونة	بين المجموعات	0.377	4	0.094	0.312	0.869	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	21.170	70	0.302			
	الإجمالي	21.547	74				

نتيجة الاختبار	P-Value	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين أو الاختلاف	أبعاد القدرات الإبداعية
غير دال إحصائياً	0.866	0.316	0.149	4	0.596	بين المجموعات	المخاطرة
			0.471	70	32.991	داخل المجموعات	
				74	33.587	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.451	0.931	0.274	4	1.094	بين المجموعات	القدرة على التحليل
			0.294	70	20.275	داخل المجموعات	
				74	21.667	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.264	1.338	0.742	4	2.968	بين المجموعات	الحساسية للمشكلات
			0.555	70	38.818	داخل المجموعات	
				74	41.787	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.485	0.872	0.414	4	1.655	بين المجموعات	الخروج عن المألوف
			0.474	70	33.192	داخل المجموعات	
				74	34.847	الإجمالي	
غير دال إحصائياً	0.726	0.513	0.080	4		بين المجموعات	القدرات الإبداعية
			0.155	70		داخل المجموعات	
				74		الإجمالي	

يتضح من خلال الجدول (14) أن قيمة P-Value لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده محل الدراسة وفقاً لمتغير العمر كانت جميعها أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وبالتالي هي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة 5%، أي أن اتجاهات الباحثين نحو مستوى توافر مجال القدرات الإبداعية وأبعاده داخل الجامعة لا تختلف باختلاف العمر.

## 11-2-2-3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

**الفرضية الصفرية H0** : لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

**الفرضية البديلة H1** : توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

تم استخدام اختبار تحليل التعادل الأحادي One-Way-ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5%، لاختبار الفرضية المتعلقة بمتغير الدرجة العلمية، وذلك كما هو موضح بالجدول (15).

جدول (15) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده حسب متغير الدرجة العلمية

أبعاد القدرات الإبداعية	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	P-Value	الافتبار نتيجة
الأصالة	بين المجموعات	1.857	4	0.464	2.014	0.102	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	16.13	70	0.230			
	الإجمالي	17.98	74				
		0					
الطلاقة	بين المجموعات	2.853	4	0.713	1.771	0.144	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	28.19	70	0.403			
	الإجمالي	31.04	74				
		4					
المرونة	بين المجموعات	1.177	4	0.294	1.011	0.408	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	20.37	70	0.291			
	الإجمالي	21.54	74				
		0					
		7					

القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية ..

نتيجة الاختبار	P-Value	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين أو الاختلاف	أبعاد القدرات الإبداعية
غير دال إحصائياً	0.750	0.480	0.224	4	0.896	بين المجموعات	المخاطرة
			0.467	70	32.69	داخل المجموعات	
				74	33.58	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.295	1.257	0.363	4	1.452	بين المجموعات	القدرة على التحليل
			0.289	70	20.21	داخل المجموعات	
				74	21.66	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.623	0.659	0.379	4	1.516	بين المجموعات	الحساسية للمشكلات
			0.575	70	40.27	داخل المجموعات	
				74	41.78	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.696	0.555	0.268	4	1.071	بين المجموعات	الخروج عن المألوف
			0.483	70	33.77	داخل المجموعات	
				74	34.84	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.714	0.530	0.082	4		بين المجموعات	القدرات الإبداعية
			0.155	70		داخل المجموعات	
				74		الإجمالي	

يظهر الجدول (15) أن قيمة P-Value لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده محل الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية كانت جميعها أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05)،



وبالتالي هي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة 5%، ما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده تعزى لمتغير الدرجة العلمية من وجهة نظر الباحثين.

#### 11-2-2-4 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

**الفرضية الصفرية H0:** لا توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير مدة الخدمة.

**الفرضية البديلة H1:** توجد فروق جوهرية لآراء الباحثين حول القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية تعزى لمتغير مدة الخدمة.

تم استخدام اختبار تحليل التعادل الأحادي One-Way-ANOVA عند مستوى دلالة معنوية 5%، لاختبار الفرضية المتعلقة بمتغير مدة الخدمة، وذلك كما هو موضح بالجدول (16).

جدول (16) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده حسب متغير مدة الخدمة

أبعاد القدرات الإبداعية	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	P-Value	الاختبار الإحصائي
الأصالة	بين المجموعات	0.053	3	0.018	0.070	0.976	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	17.93	71	0.253			
	الإجمالي	17.98	74				
المرونة	بين المجموعات	0.999	3	0.333	0.787	0.505	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	30.04	71	0.423			
	الإجمالي	31.04	74				
المرونة	بين المجموعات	0.282	3	0.094	0.314	0.815	غير دال
	داخل المجموعات	21.26	71	0.300			
	الإجمالي	21.54	74				

القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية ..

				74	21.54	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.249	1.402	0.626	3	1.878	بين المجموعات	المخاطرة
			0.447	71	31.70	داخل المجموعات	
					8		
				74	33.58	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.947	0.121	0.037	3	0.110	بين المجموعات	القدرة على التحليل
			0.304	71	21.55	داخل المجموعات	
					6		
				74	21.66	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.106	2.115	1.143	3	3.428	بين المجموعات	الحساسية للمشكلات
			0.540	71	38.35	داخل المجموعات	
					8		
				74	41.78	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.304	1.233	0.575	3	1.726	بين المجموعات	الخروج عن المألوف
			0.466	71	33.12	داخل المجموعات	
					1		
				74	34.84	الإجمالي	
					7		
غير دال إحصائياً	0.644	0.559	0.086	3		بين المجموعات	القدرات الإبداعية
				71		داخل المجموعات	
			0.154			المجموعات	
				74		الإجمالي	

يتضح من خلال الجدول (16) أن قيمة P-Value لمتوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده محل الدراسة وفقاً لمتغير مدة الخدمة كانت جميعها أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، وبالتالي هي قيم غير دالة عند مستوى الدلالة 5%، ما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات مجال القدرات الإبداعية وأبعاده تعزى لمتغير مدة الخدمة من وجهة نظر المبحوثين.

## 12 - النتائج و التوصيات

### 1-12 نتائج الدراسة

أ. أظهرت الدراسة أن مستوى القدرات الإبداعية لدى رؤساء الأقسام العلمية بجامعة بنغازي جاء مرتفعاً في حين جاءت أبعاد المقياس مرتبة تنازلياً على التوالي حسب توافرها من وجهة نظر إجابات المبحوثين كالتالي (المرونة، القدرة على التحليل، الأصالة، المخاطرة، الطلاقة، الحساسية للمشكلات، الخروج عن المألوف).

ب. توصلت الدراسة إلى أن أعلى أبعاد القدرات الإبداعية توافراً تمثلت ببعد المرونة من خلال الاهتمام بالآراء المخالفة والحرص على الاستفادة من الانتقادات والملاحظات للمساهمة الدقيقة في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات.

ج. بينت الدراسة توافر مستوى عالٍ لبعد القدرة على التحليل من خلال القدرة على تبسيط وتنظيم الأفكار واتخاذ القرارات بأساليب مدروسة عند مواجهة أي مشكلة.

د. توصلت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمجال القدرات الإبداعية بصفة عامة وفقاً لمتغيرات (النوع، العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة).

هـ. بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإبعاد القدرات الإبداعية ممثلاً ببعد (الأصالة) وفقاً لمتغير النوع ولصالح الإناث.

و. أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإبعاد القدرات الإبداعية وفقاً لمتغيرات (العمر، الدرجة العلمية، مدة الخدمة).

### 12-2 توصيات الدراسة:

أ. توجيه القيادات الأكاديمية للمؤسسة الجامعية نحو تطوير وتنمية هذه الإمكانيات والقدرات الإبداعية لدى مرؤوسيه من رؤساء الأقسام العلمية باستمرار من خلال تشجيعهم على تقديم الأفكار والمبادرات الجديدة وتقييمها، كذلك تبني أساليب عمل جديدة، وتحمل المخاطر المترتبة عليها، على اعتبار أن ظروف العمل الغامضة والأفكار الفريدة الغير مسبوقه تتضمن عنصر المخاطرة،

بالإضافة لتفعيل البعثات الخارجية للمؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة لاكتساب معارف جديدة

ب. توفير كافة الاحتياجات المادية والتقنية المساعدة على ملاحظة المشكلات، وتحديد كافة الأبعاد والجوانب المسببة لها، ما يسهم في التوصل إلى أفضل الفرص لحلها.

ج. يتوجب على الجهات العليا المسؤولة بالجامعة العمل على إنشاء وحدة تختص بتبني إستراتيجية واضحة لاستثمار هذه الطاقات الإبداعية، ووضع البرامج والمشاريع الإبداعية لهم، وإقامة المسابقات العلمية والعمل على تكريم المميزين منهم، ما ينتج عنها أساليب جديدة للعمل أو حلول ابتكارية لمشكلات وتعقيدات العمل، والعمل على تقييمها ومتابعتها وفقاً لأسس علمية ما يحسن بيئة العمل الداخلية ويرفع من مستوى كفاءة المؤسسة التعليمية، بالإضافة لتحسين نظام الاتصالات للمساعدة على توافر المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

د. الاستفادة من هذه الكوادر المبدعة من رؤساء الأقسام العلمية في إكساب وإبراز المهارات الإبداعية لمرؤوسيه، فضلاً عن تطبيق طرق تعلم حديثة تعمل على توسيع خيال الطلاب وتنمية حب الاستكشاف والاستثارة الفكرية لديهم.

### 13 - الدراسات المقترحة:

أ. أثر المناخ التنظيمي على القدرات الإبداعية

ب. دور القيادة التحويلية في تعزيز القدرات الإبداعية

ج. الصعوبات والمعوقات التي تواجه توظيف القدرات الإبداعية

## المراجع:

- أبوناصر، فتحي محمد (2018)، "درجة ممارسة الإبداع الإداري من وجهة نظر القادة التربويين لبرمج الطلبة الموهوبين في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية"، *مجلة دراسات العلوم التربوية*، م 45، ع 4، ص ص 570-583.
- بحر، يوسف عبد عطية والعجلة، توفيق عطية (2011)، "القدرات الإبداعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام"، *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، م 19، ع 2، ص ص 1405-1445.
- البدارين، رقية قاسم والجداية، محمد نور والعمرى، زياد صالح (2014)، "أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على اكتشاف وتطوير القدرات الإبداعية للعاملين"، *مجلة رؤى اقتصادية*، ع 7، ص ص 63-85.
- بوزغيبية، رانيا والبرعصي، فاطمة (2019)، "واقع المناخ التنظيمي من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية في جامعة بنغازي"، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، م 5، ع 3، ص ص 94-128.
- جبريل، وائل محمد (2016)، *دراسات إدارية معاصرة: مشكلات واقعية وحلول عملية*، (الطبعة الأولى، عمان: دار كنوز المعرفة).
- جمعة، محمود حسن ونوري، حيدر شاكر (2011)، "تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ع 90، ص ص 299-319.
- الحدراوي، حامد والاسدي، أفنان والفتلاوي، على (2014)، "توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية: دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، م 7، ع 30.
- حسن، سلام رعد (2017)، "الإبداع الإداري في الوظيفة العامة"، العرق، وزارة الزراعة : مكتب المفتش العام، متاح على <http://igzeraa.gov.iq/studies.asp>
- حوامدة، باسم علي وحراششة، محمد عبود، (2006)، "مستوى الإبداع الإداري لدى القادة التربويين في مديريات التربية والتعليم في الأردن"، *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية*، م 18، ص ص 493-543.
- الخالدي، إبراهيم بدر (2011)، *معجم الإدارة*، (الطبعة الأولى، عمان: دار أسامة).
- الشريف، هاجر أحمد (2013)، "المناخ التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة بنغازي، قسم الإدارة.

خلف، محمد كريم(2010)، " علاقة القيادة التحويلية بالإبداع الإداري لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الإسلامية بغزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، قسم إدارة الأعمال.

عوض، عاطف (2013)، "أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 29، ع 3، ص ص 197-244.

القريوتي، محمد قاسم(2012)، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال، ( الطبعة السادسة، عمان: دار وائل).

اللوزي، موسى (2012)، التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة، ( الطبعة الخامسة، عمان: دار وائل).

لولو، آلاء روجي محمد (2015)، "أثر الدخل الوظيفي على الإبداع الإداري لدى العاملين في القطاع الحكومي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، قسم إدارة الأعمال. مرعي، على عبدالرحمن (2014)، "مستوى الإبداع الإداري والقيادة لدى مديري المدارس الابتدائية من وجهة نظر مديري ومعلمي إدارة الحسينية التعليمية-محافظة الشرقية"، مجلة كلية التربية-جامعة بورسعيد، ع 15، ص ص 390-434.

المشوط، محمد سعد(2011)، "أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

مطر، خليل ماجد(2018)، " دور البرامج التدريبية في تنمية الإبداع الإداري لدى الموظفين الإداريين في الجامعة الإسلامية بغزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة. الناصر، علاء حاكم وحسين، زينة حمودي(2018)، "الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع لدى عمداء الكليات ومعاونيهم في جامعة بغداد"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، ع 56، ص ص 144-164.

أثر ثقافة المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل:  
دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

ناصر المهدي أبو منجل  
ديوان المحاسبة الليبي  
[na74ser@yahoo.com](mailto:na74ser@yahoo.com)

الهادي أبوبكر الهادي المبروك  
جامعة الزيتونة  
[hbhr73@yahoo.com](mailto:hbhr73@yahoo.com)

<https://doi.org/10.36602/jebes.2021.v08.01.17>

تاريخ النشر: 2021.07.05

تاريخ القبول: 2021.03.31

تاريخ الاستلام: 2021.03.13

### الملخص

هذه الورقة عبارة عن دراسة تطبيقية تهدف إلى قياس تأثير ثقافة المجتمع من خلال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا بالاعتماد على البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان المصمم بمقياس ليكرت الخماسي لعينة تتكون من 350 من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج أموس الإحصائي. أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لثقافة المجتمع في وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر التمويل في ليبيا، فكثير من المستثمرين يتجنبون التمويل الرسمي بسبب عامل الربا، وجزء آخر من المستثمرين لا يتقبلون الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة أو بسبب ما يعتقدونه النظرة السلبية للمجتمع لهم (القيم التقليدية).

*الكلمات الدالة: ثقافة المجتمع، مصادر التمويل، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ليبيا.*

### The impact of community culture on access to funding sources: An applied study on small and medium enterprises in Libya

Naser Elmahdy Abo mangel  
Libyan Audit Bureau  
[na74ser@yahoo.com](mailto:na74ser@yahoo.com)

Elhady Abo Baker Mobrok  
Elzetona University  
[hbhr73@yahoo.com](mailto:hbhr73@yahoo.com)

### Abstract

The study aims to examine the impact of culture in accessing financing in the Libyan small and medium-Enterprises. The sample size was 350 SMEs. The data collected using a questionnaire designed on a five-Likert scale. The results of the study showed that there is a positive impact of the culture of society in the choice of entrepreneurs for funding sources in Libya. They indicate that many investors avoid official financing due to the Riba factor, while others do not want to borrow from friends or family because of what they think society's negative view of them (Traditional values).

*Keywords: Society culture, Sources of funding, Small and medium-Enterprises, Libya.*

## 1. المقدمة

يفضل الإنسان العيش في مجموعات ويتعامل مع المحيط الذي يعيش فيه، تصدر عنه مجموعة من الأفعال والتصرفات ترسم شكل حياته اليومية وتسمى نمط الحياة أو السلوك الإنساني، هذا السلوك يستمد قواعده وأحكامه عبر الأجيال من خلال التعامل البشري مع ظروف الحياة ليشكل مبادي وقيم ومعتقدات لا يسهل التنازل عنها وتكون خاصة ببيئة محدده وقد تتشابه أو تختلف مع بيئات أخرى، هذه القيم والمبادي تسمى في مجملها ثقافة هذا المجتمع التي تُسيّر جزء من تصرفات الأفراد في وقت محدد. (خرباش وآخرون، 2018)

عرفت المنظمة العالمية اليونسكو (UNESCO) الثقافة بمعناها الواسع بأنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات (الربيعي 2007).

الثقافة نطاق واسع للقيم والأعراف أو المعتقدات، تتشارك فيه مجموعة بشرية معينة مما يعكس خصوصيته لهم في بيئة محدده وخاصة وفقاً لما يراه Charles & Reuter (2011)، ويرى Mahadi & Jafari (2012) بأن الثقافة هي مجموع الأفكار الموروثة والفطرية والمواقف والمعتقدات والقيم والمعرفة المكوّنة أو المتشكلة من أسس مشتركة للعمل الاجتماعي، ولكن يظل تعريف البريطاني Edward Tylor (إدوارد تايلور) في كتابه "الثقافة البدائية" عام 1871م هو الأشهر بين التعريفات والذي يعرف الثقافة بأنها : هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع (Naibei, 2014).

## 2. البحوث السابقة

يؤكد الكثير من الباحثين على أن الثقافة بالغة الأهمية في دراسة الظواهر المالية (على سبيل المثال: Stulz & Williamson, 2003; Ramirez & Tadesse, 2007)، كما أن Hofstede (1991) ذهب إلى ابعده من ذلك بالنسبة لأهمية الثقافة، عندما أشار إلى أن الرأي الثقافي يجب أن يوضع في إطار التنافس مع الرأي القانوني. بينما Mahadi & Jafari (2012) يشيران إلى أن هناك ارتباط كبير بين الثقافة واللغة، وبعبارة أخرى، اللغة هي العرض الرمزي للثقافة في المجتمع. فالثقافة كمتغير، درست في كثير من الدراسات السابقة لقياس تأثير الثقافة على ظواهر معينة، وكثير من الدراسات توصي بقياس تأثير متغير الثقافة في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية (Twati, 2008). ويمكن عرض بعض الدراسات السابقة:



• **دراسة Matters (2008):** حققت هذه الدراسة في الاختلافات الثقافية التي قد تؤثر على سلوك المستثمرين، وكيف يمكن لهذه الاختلافات التأثير على توصيات المستشارين الماليين، أجريت الدراسة في 22 بلداً وأظهرت النتائج أن أسباب الاختلافات في الميل للمخاطر بين الناس تختلف حسب الدول فالناس في البلدان المنخفضة الدخل لديهم طموحات عالية لتحسين دخلهم الحالي، أما في البلدان التي تتميز بالجماعية (Collectivism) يستطيع الناس تحمل المزيد من المخاطر لتوفر الحماية من الهبوط والخسارة في مجموعاتهم، أيضاً نوع الجنس ومستويات الثقة في الناس ترتبط إيجابياً بتحمل المخاطر.

• **دراسة Mac an Bhaire & Lucey (2014):** شملت هذه الدراسة أكثر من 90,000 شركة لقياس تأثير الثقافة على تأسيس هيكل رأس المال في 13 دولة من أنحاء أوروبا عن الفترة من 2002 وحتى 2008، أظهرت النتائج أن المتغيرات الثقافية ذات دلالة إحصائية مع مصادر التمويل، وقد تفاوتت تأثيرات أبعاد القياس (مقياس Hofstede) بين سلبي وإيجابي مع التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل.

• **دراسة Albaity & Rahman (2012):** أجريت هذه الدراسة في ماليزيا للتحقيق فيما إذا كان هناك اختلاف بالنسبة للجنس والانتماءات الدينية والعرقية (ماليزيين، صينيين، هنود) فيما تتعلق بالميل للمخاطرة، والندم، والثقة والخطر العام (تجنب عدم اليقين) على سلوك المستثمرين، وأظهرت النتائج أن الثقافة والمعتقدات تؤثر على أصلية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

• **دراسة Abdussalam (2014):** أجريت هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الثقافة والدين والثقة وتأثيرهم على الأسواق المالية الناشئة في ليبيا، نتائج الدراسة أظهرت أن تأسيس الأسواق المالية المماثل للمؤسسات الغربية دون النظر إلى الاختلافات الثقافية والدين قد تمنع المسلمين من الاستثمار والتعامل مع هذه المؤسسات، وأن الثقافة والدين هي الأبعاد التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الثقة وتطوير السوق المالية الناجحة في ليبيا.

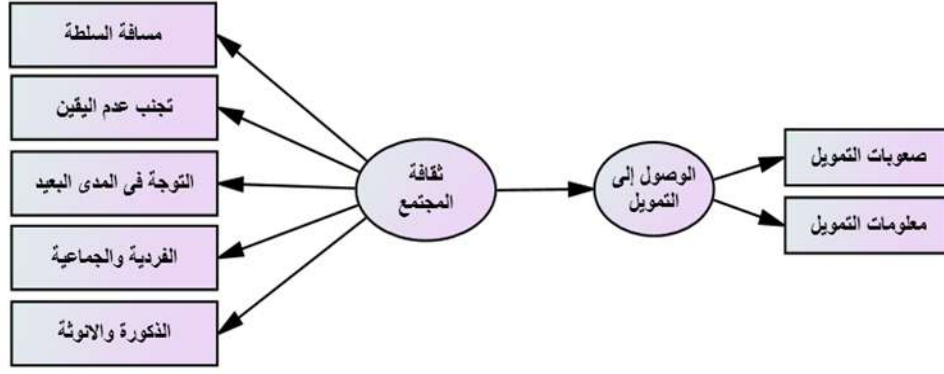
من خلال الدراسات السابقة، عن الثقافة وغيرها من الدراسات والتي تدل على أهمية عامل الثقافة كمتغير مؤثر في كثير من الظواهر باعتبار أن ثقافة الفرد تحكمها مجموعة من العادات والعقائد والتقاليد والأفكار والتي تختلف من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى ولكنها تشترك في تأثيرها على سلوك وتصرفات الفرد وتؤثر في قراراته واختياراته العادية والاستراتيجية، تحاول الدراسة قياس تأثير متغير الثقافة في البيئة الليبية من خلال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ( Tsoukatos & Rand, 2007; Ramirez & Tadesse, 2007; Twati, 2008; Su )  
(. & Adams, 2010 ;Mac an Bhaire & Lucey, 2014).

وفي دراسة Hofstede (1991) بعنوان: "Culture and Organization"، التي أجريت على الأفراد العاملين في فروع شركة IBM في أكثر من 50 دولة من مختلف دول العالم حول القيم والمبادي التي يتميز بها كل مجتمع، صنفت إحدى الدول العربية في المرتبة 7 من 50 دولة مشمولة بالدراسة من حيث التباعد في النفاذ الوظيفي بين الرئيس والمؤوس، وهو دليل على وجود تباعد في السلطة بين المستويات الإدارية المختلفة. كما جاءت في المرتبة 27 من حيث تجنب المجهول، وهذا يعني أن المجهول يتم تجنبه بشكل كبير لدى العرب. كما جاءت في المرتبة 23 من حيث النزعة نحو الذكورية، دليل على سيطرة الذكور في البيئة العربية، وبالتالي يمكن القول أن المجتمعات العربية تتميز بالنفاذ الوظيفي وتجنب المجهول وتميل إلى الجماعية في الأداء والذكورية في القيادة والسيطرة، وكل ذلك يخضع للمفهوم النسبي. وفيما يلي تعريف لأبعاد الباحث Hofstede المستخدمة في قياس الثقافة:

- مسافة السلطة (Power distance): هو ذلك البعد الذي يبين مدى وجود تباعد في المراكز الإدارية ويعبر كذلك عن مدى وجود المركزية والقاعدية والهرمية داخل التنظيم ومدى وجود تباعد بين الرئيس والمؤوس ومدى بروز المنصب والسلطة داخل المنظمة.
- تجنب عدم اليقين (Uncertainty avoidance): ويقصد به إلى أي مدى يتعامل الأفراد في مواجهة المستقبل والمجهول؟ بمعنى هل يميل الأفراد نحو المخاطرة والمغامرة واتخاذ القرارات في حالات عدم التأكد؟
- الفردية بخلاف الجماعية (Individuality/Collectivity): ويقصد بها إلى أي مدى يعمل الأفراد داخل التنظيم بشكل جماعي أو بشكل فردي؟ وهذا مرتبط بالثقافة العامة.
- الذكورية بخلاف الأنثوية (Masculinity/Femininity): ويظهر هنا ما إذا كان التنظيم يمنح النساء أدواراً أكبر في مجالات السيطرة والقيادة العليا، فذلك يمثل أنثوية "ليونة" أما إذا لم يمنح النساء الأدوار اللازمة فذلك يمثل الذكورية "الصرامة".
- النظرة طويلة الأجل للمستقبل (Long term orientation): وتبين وجهة نظر أفراد المجتمع نحو المستقبل من حيث التركيز على الجانب طويل الأجل وتقبلهم للتغيير أم التركيز على الجانب قصير الأجل من خلال تمسكهم بالجوانب التقليدية واعتزازهم بالماضي وعدم تقبل التغيير.

وبعد استعراض بعض الدراسات السابقة عن متغير الثقافة ودوره في توجيه كثير من تصرفات الأشخاص، يمكن تصميم نموذج الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (1) يبين نموذج الدراسة



### 3. مشكلة الدراسة

تنتشر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بشكل كبير وتعمل في مختلف الأنشطة خاصة التجارية والخدمية، وهي تسهم في توظيف عدد لا بأس به من القادرين على العمل، ولها دور واضح في خفض نسبة البطالة في ليبيا، إضافة إلى ما توفره من سلع وخدمات للسوق الليبي، غير أن هذه المشاريع يمكن أن تؤدي دور أكبر مما هي عليه الآن إذا توفرت لها البيئة المناسبة لظهورها أو نموها، وأساس هذه البيئة هو التمويل اللازم لتأسيسها، ولكن بينت الدراسات أن هناك مشاريع لاتزال أفكارا ولم تظهر إلى حيز الوجود أو ظهرت وفشلت بسبب عدم قدرتها على الحصول على التمويل الكافي لتأسيسها أو استمرارها ونجاحها، وكشفت دراسة في ليبيا أن 60% من مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة يفضلون الاعتماد على المدخرات الشخصية والأصدقاء عند بدء مشاريعهم ولا يتقدمون للمصارف للحصول على التمويل، كما أن نسبة 72.4% من الشركات تعتمد على التمويل غير الرسمي أي كانت أشكاله ( Abd Wahab and Abdesamed, 2012). ولهذا تمت صياغة المشكلة في شكل التساؤل التالي:

ما مدى تأثير ثقافة المجتمع في توجيه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاختيار بين مصادر التمويل المتاحة في ليبيا.

### 4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- قياس تأثير ثقافة المجتمع السائدة من خلال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وصولهم إلى مصادر التمويل في ليبيا
- تحديد فهم أوسع عن اتجاهات الثقافة السائدة بين أصحاب المشاريع في المجتمع الليبي.

### 5. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول بالبحث متغير لم يلقَ اهتماما جيدا في البحوث الاقتصادية بالرغم من أن كثيرا من اختياراتنا وتوجهاتنا الشخصية والمهنية تتأثر به، كما أن بعض الدراسات التي تناولت عوائق تمويل المشاريع أوصت بدراسة أثره.

## 6. فرضية الدراسة

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ثقافة المجتمع ووصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة في ليبيا.

## 7. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل البيانات المجمعة لتحديد تفضيلات أصحاب المشاريع تبعاً لأنماط الثقافة المبنية على التعاليم الدينية والعرف الاجتماعي في المناطق التي يقطنونها، وللحصول على البيانات اللازمة تم توزيع أكثر من 400 استبانة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ثلاث مدن مختلفة هي طرابلس، سبها، مصراتة، وقد كان عدد الاستبانات المستلمة عدد 350 استبانة أي بنسبة استجابة بلغت 67 %، منها 347 استبانة صالحة للقياس، وسيتم الاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي لجمع البيانات عن اتجاه الثقافة لدى أصحاب المشاريع بالاعتماد على أبعاد Hofstede لقياس الثقافة. وقد تم تطوير الاستبانة لتتوافق مع بيئة الدراسة، وتم استخدام نموذج المعادلة البنائية لضمان قياس تأثير الأبعاد في وقت واحد، واختير البرنامج الإحصائي أموس (Amos) لتحليل بيانات الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة بشأن مدى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ثقافة المجتمع وبين الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة في ليبيا.

## 8. الجانب النظري

### 1.8 الثقافة في ليبيا

هناك كثير من الأفكار الموجه عبر الحكومات التي مرت بها ليبيا (1911- 2010) أثرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية للمواطن الليبي وأصبح الهدف والطموح هو الحصول على سبل العيش فقط. وكانت ليبيا في معزل عن تطور العالم والتكنولوجيا السائدة به مما انعكس على مستوى ثقافة المواطن الليبي وأفكاره. وفي سنة 2011، سقط نظام القذافي في ظل ثقافة الربيع العربي التي سادت المنطقة، وكانت النتيجة هي انفجار لطاقت وحريات وأراء كانت مكبوتة لسنوات طويلة على الصعيد السياسي والاجتماعي. هذه الأحداث التي جرت أثرت في شكل الثقافة السائدة وما تحويه من قيم ومعتقدات توارثتها الأجيال عبر مراحل الحياة، خاصة وأن ليبيا تقع في وسط أفريقيا التي تلتقي فيها الصحراء بالبحر ويقطنها أعراق مختلفة (عرب، بربر، تبو، طوارق) يتوزعون في الشمال والجنوب والغرب، ويسود النظام القبلي في عدد من مناطقها، وتتميز ليبيا بأن كل سكانها مسلمين وينتمي أغلبهم إلى المذهب المالكي، وهذا كان له دور كبير في الثقافة السائدة في ليبيا باعتبار أن الدين له تأثير على سلوك الأفراد سواء كانوا حضر أو بدو (الطائي والدليمي، 2006: البرغوثي، 2007: 2010, Trnich: المسماري وبن موسى، 2010).

## 2.8 مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

التمويل هو عملية توفير الأموال أو غيرها من المصادر المالية المختلفة للمساعدة في تحقيق فكرة أو إتمام صفقة تجارية أو تطوير استثمار قائم بهدف تحقيق الأرباح. وتنقسم مصادر التمويل الى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في المدخرات الشخصية أو الأرباح المحتجزة من استثمارات أخرى خاصة، أما مصادر التمويل الخارجية فتتقسم الى قسمين هما مصادر التمويل الرسمي مثل: الائتمان التجاري والقروض المصرفية والأسهم والسندات أو إدخال شريك والتمويل التأجيري، والتمويل غير الرسمي مثل: العائلة والأصدقاء وجمعيات تناوب الادخار والوكلاء (Oladele et al., 2016).

وفي ليبيا، وخلال العقد الماضي، تختلف تفضيلات أصحاب الأعمال بخصوص اختيار مصدر التمويل لمشاريعهم، فمنهم من يعتمد على التمويل الشخصي عند تأسيس مشاريعهم وتقدر نسبتهم بحوالي 60%، بينما يعتمد 17% فقط على القروض المصرفية، ويفضل 13% من أصحاب المشاريع الاعتماد على العائلة والأصدقاء (Abd Wahab and Abdesamed, 2012).

## 9. الدراسة الميدانية

### 1.9 التحليل الوصفي للبيانات

يلاحظ من الجدول رقم (1) أدناه أن أصحاب الشهادات الجامعية يمثلون حوالي نسبة 51% من حجم العينة يليها شهادة الدبلوم التخصصي بنسبة 16.3% وشهادة الماجستير بـ 10.3% من حجم العينة، أما بخصوص خبرة العمل فان حوالي 29% من حجم العينة يمتلكون خبرة اقل من خمس سنوات، يليهم فئة من 6- 10 سنوات خبرة بنسبة 27% ، وأن أصحاب الخبرة من 11-15 وأيضا من 16 لي 20 سنة كليهما يمثلان نسبة 14 إلى 14.6% من حجم العينة، أما فيما يتعلق بمصادر تمويل هذه المشاريع فتبين أن أغلب أصحابها يعتمدون على التمويل الشخصي بنسبة 48.3% من بين المصادر المتاحة، يليه التمويل عن طريق إدخال شريك للمشروع بنسبة 22% ثم الاعتماد على العائلة والأصدقاء، أما أصحاب المشاريع الذين يعتمدون على الدعم الحكومي أو القروض المصرفية فقد كانوا اقل من 8% من العينة، النتيجة السابقة تعطي مؤشر أولي على أهمية الثقافة في قرارات اختيار مصدر التمويل ، حيث أن غالبية العينة تحت الدراسة تفضل مصادر التمويل غير الرسمية إما عن طريق التمويل الذاتي أو إدخال شريك.

## جدول رقم (1) يظهر البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	العدد	نسبة مئوية	المتغير	العدد	نسبة مئوية
المستوى التعليمي			مصدر التمويل		
ماجستير	36	10.3%	الادخار الشخصي	169	48.3%
شهادة جامعية	178	50.9%	قرض من العائلة والأصدقاء	43	12.3%
شهادة دبلوم	57	16.3%	قرض مصرفي	20	5.7%
شهادة ثانوية	42	12%	إدخال شريك	77	22%
الشهادة الإعدادية	23	6.6%	جمعيات الادخار	12	3.4%
بدون تعليم	14	4%	الدعم الحكومي	29	8.3%
الخبرة المهنية					
من سنة إلى 5 سنوات	102	29.1%			
من 6 إلى 10 سنوات	94	26.9%			
من 11 إلى 15 سنة	50	14.3%			
من 16 إلى 20 سنة	51	14.6%			
من 21 إلى 25 سنة	20	5.7%			

من خلال الجدول رقم (2) أدناه يتبين أن الوسط الحسابي لأغلب إجابات العينة حول الصعوبات التي تواجههم للوصول إلى التمويل تجاوز الوسط الافتراضي (3) وبتحرف معياري لم يتجاوز 1.2 مما يدل أن الأغلبية وفي المناطق الثلاث المختلفة من ليبيا يوافقون على أنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى التمويل بالرغم من اختلاف الأسباب، ويتضح من خلال السؤال المتعلق بالربا أن متوسط الإجابات وقع في منطقة موافق بشده مما يؤكد رغبة والتزام أصحاب المشاريع بعدم التعامل بالربا، أما بالنسبة للأبعاد الثقافية فكان الوسط الحسابي لإجابات

## جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة.

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	المتغيرات	الإبعاد	المتوسط	الانحراف المعياري	المتغيرات	الإبعاد
4.13	4.14	0.792	CULOQ1	التوجه - المدي	3.45	3.11	FIDeQ1	صعوبات التمويل
	4.12	0.827	CULOQ2			3.28	FIDeQ2	
	4.17	0.873	CULOQ3			3.76	FIDeQ3	
	4.01	0.868	CULOQ4			3	FIDeQ4	

	4.21	0.820	CULOQ5		3.29	1.118	FIDeQ5	معلومات التمويل	
3.84	3.68	0.99	CUICQ1	الفردية والجماعية	3.26	4.27	1.154		FIDeQ6
	4.01	0.792	CUICQ2			3.04	1.158		FiMdQ1
	3.92	0.927	CUICQ3			3.27	1.187		FiMdQ2
	3.76	0.883	CUICQ4			3.01	1.085		FiMdQ3
	3.88	0.841	CUUAQ1			3.70	1.028		FiMdQ4
4.04	3.98	0.874	CUUAQ2	تجنب عدم اليقين	2.93	2.48	1.225		CUPDQ1
	4.12	0.834	CUUAQ3			2.32	1.071		CUPDQ2
	4.11	0.795	CUUAQ4			2.82	1.223		CUPDQ3
	4.09	0.839	CUUAQ5			3.35	1.114		CUPDQ4
				3.73	3.73	1.022	CUMFQ1	التكورة والأوثنة	
					3.53	1.045	CUMFQ2		
					3.79	0.907	CUMFQ3		
					3.86	0.945	CUMFQ4		

أصحاب المشاريع عن ضرورة المحافظة على مسافة للسلطة بينهم وبين المرؤوسين فقد وقعت في منطقة(محايد) وهي أقرب للموافقة من الرفض على وجود المركزية في العمل وكانت المتوسط الحسابي للإجابات 5/2.93.

أما فيما يتعلق بقبول أصحاب المشاريع للتعامل مع المجهول(عدم اليقين) تبين أن أغلبهم يميلون إلى تجنب المخاطرة ويجدون صعوبة في التعامل مع حالات عدم التأكد ويرتبط هذا البعد بالقاعدية والهرمية في تنظيم المشاريع فكلما ازدادت القواعد والإجراءات بشكل كبير داخل المشروع زاد تجنب الأفراد للمجهول وقد بلغ متوسط اتجاه إجابات أفراد العينة 4.04 أي في منطقة (أوافق وبشده)، أما بالنسبة لرغبة أصحاب المشاريع للتعامل بشكل جماعي أو فردي فقد اتضح أن أغلب أفراد العينة يميلون للتعامل بشكل جماعي فقد وقعت الإجابات في منطقة (الموافقة) حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات 3.84، بالنسبة لمستوى الذكورية والأوثنة فقد كان متوسط إجابات العينة في منطقة(موافق) وهي اقرب إلى موافق بشدة حيث كانت النسبة 3.73 مما يدل على أن المجتمع ذكوري ولا يعطي أدوارا قيادية للمراة داخل المشاريع، أما فيما يتعلق بتوجه أصحاب المشاريع في المدى البعيد فتشير اتجاهات الإجابات إلى أن أصحاب المشاريع لديهم نظرة مستقبلية بعيدة المدى فقد وقعت متوسط إجاباتهم في منطقة (موافق بشدة) وبلغ متوسط الإجابات 4.13، أما بالنسبة لانحراف الإجابات عن المتوسط فقد كان بسيط في اغلب الأسئلة ولم يتجاوز الرقم 1 في أغلبها.

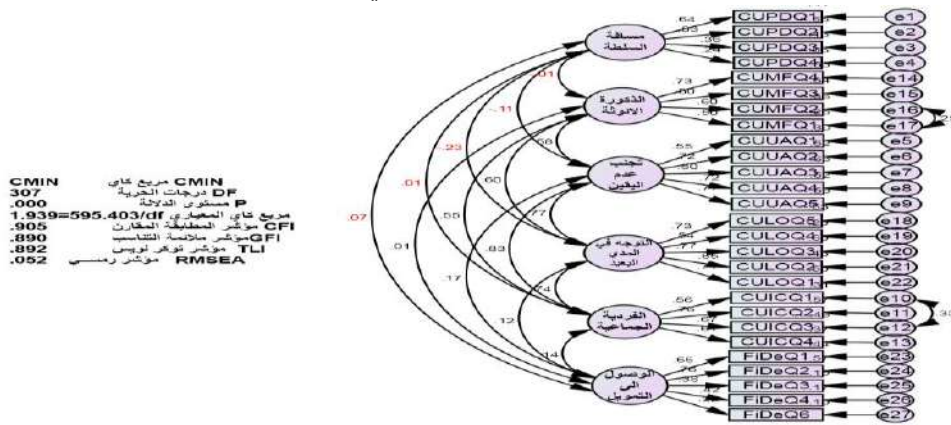
## 2.9 قياس صلاحية البيانات

هناك عدد من الخطوات التي يتوجب القيام بها للتأكد من جاهزية البيانات للتحليل ومنها (قياس تحيز المستجيب Response Bias، وتحديد البيانات المفقودة Missing Data، تحديد القيم المتطرفة Outliers، و الخطية Linearity وغيرها) كما اقترح (Pallant، 2001)، وفيما يخص بيانات الدراسة الحالية تم حذف كل الاستبانات التي تحتوي إجابات ناقصة أو تحتوي تكرار الإجابات في أغلب الأسئلة وبعد ذلك تم تحديد القيم المتطرفة في البيانات من خلال استخراج القيمة المقابلة لعدد الأسئلة الممثلة للمتغيرات في جدول مربع كاي Chi-square value وكانت تساوي (81.38) وبهذا تم حذف ثلاث مشاهدات كانت قيمها أكبر من قيمة كاي الجدولية وهي المشاهدات (255/108/52).

## 3.9 التحليل العاملي التوكيدي

**1.3.9 متغير ثقافة المجتمع:** كما موضح أدناه فإن ثقافة المجتمع تتكون من خمس عوامل أو متغيرات كامنة هي (مسافة السلطة، الفردية والجماعية، الذكورة والأنوثة، التوجه في المدى البعيد، تجنب عدم اليقين) تقيس مستوى الثقافة التي يتمتع بها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيف تتعكس هذه الثقافة على خياراتهم في الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة، والشكل التالي رقم (2) يوضح أبعاد هذا المقياس:

الشكل رقم (2) التحليل العاملي لأبعاد الثقافة

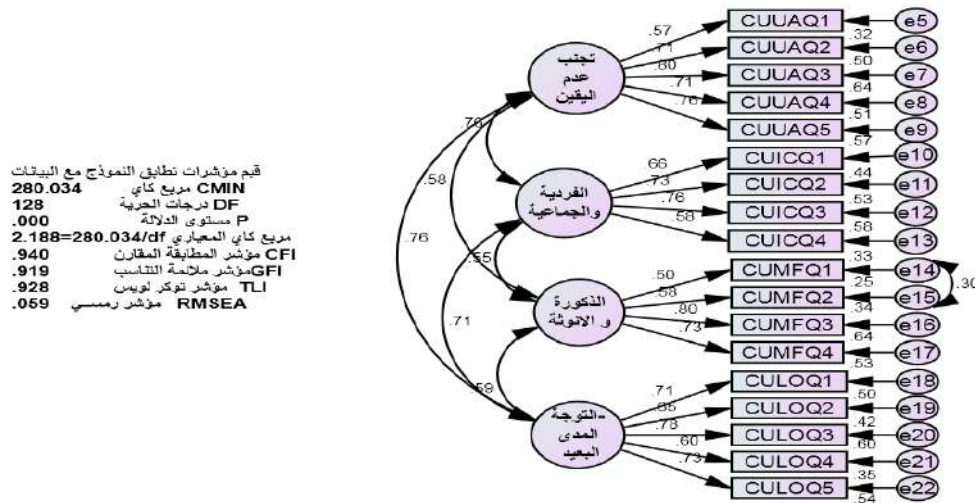


وبالنظر إلى نموذج متغير ثقافة المجتمع فأنا نلاحظ عدم وجود ارتباط جيد بين متغير مسافة السلطة وباقي المتغيرات، فقد كانت قيمة الارتباط ضعيفة وسالبة، وفي ذات الوقت فقد ارتبط متغير مسافة السلطة مع متغير تجنب عدم اليقين بقيمة (-0.13). والارتباط مع متغير الفردية والجماعية لم يتجاوز قيمة (-0.010) وأيضاً مع متغير الذكورة والأنوثة بقيمة (-0.05)، في حين كان ارتباطه جيد مع متغير التوجه في المدى البعيد ولكن بقيمة سالبة بلغت (-0.27)، مع العلم أن بنية المؤشرات الدالة على حسن مطابقة النموذج كانت جيدة وحسب القيم الموصى. ولتحسين



النموذج، تم حذف جميع فقرات متغير مسافة السلطة (Power distance) نظراً لارتباطها السالب بباقي المتغيرات والإبقاء على الأربع متغيرات الأخرى لتمثيل متغير ثقافة المجتمع. وبالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد أن متوسط متغير مسافة السلطة ضعيف وأقل من باقي نموذج الثقافة وهذا يدعم خيار الحذف.

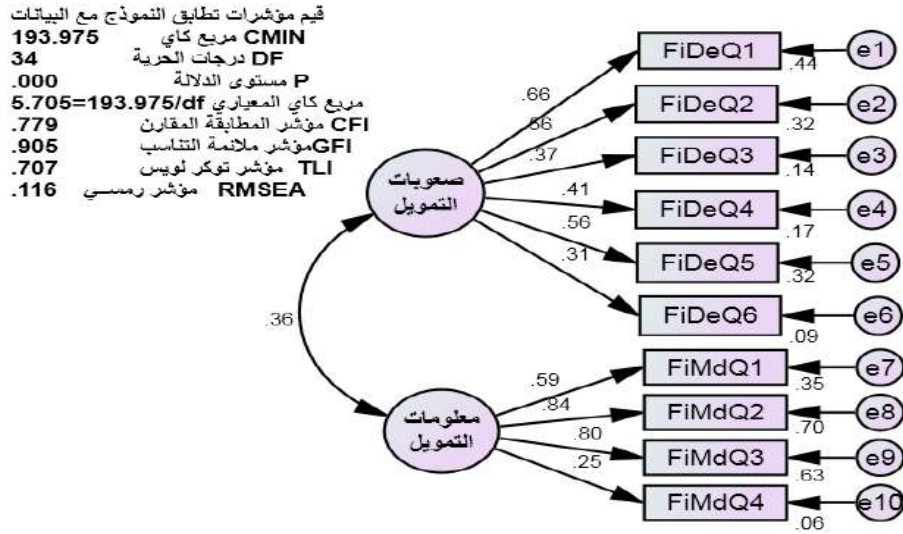
الشكل رقم (3) يبين التحليل العاملي المصحح لمتغير ثقافة المجتمع



بعد حذف الفقرات أظهرت مؤشرات التطابق مستوى ممتاز بالنسبة للمعايير الموضوعية للتطابق حسب المؤشرات الظاهرة في الشكل رقم (3) واهمها  $CFI = 0.940$  وأيضاً مؤشر  $Rmse = 0.059$ ، ومربع كاي المعياري  $= 2.188$ ، وكان الارتباط بين العوامل الكامنة يتراوح بين (0.55 إلى 0.76) وهو مستوى جيد يُظهر مدى ملائمة الارتباط بين المتغيرات الكامنة في تمثيل متغير الثقافة، فالارتباط ليس قريب من الحد الأدنى (ضعف الارتباط) ولا قريب من الحد الأقصى ما يعتقد معه وجود ارتباط خطي متعدد، كذلك تشبع العوامل (Factor Loading) من الفقرات المكونة لها كان جيداً حيث كانت أقل قيمة تشبع هي (0.50) للسؤال الأول متغير الذكورة والأنوثة وكانت أعلى قيمة (0.80) للسؤال أو الفقرة الثالثة في متغير تجنب عدم اليقين وأيضاً السؤال الثالث متغير الذكورة والأنوثة وهي ضمن المعيار الموصي به (Hair et al., 2010).

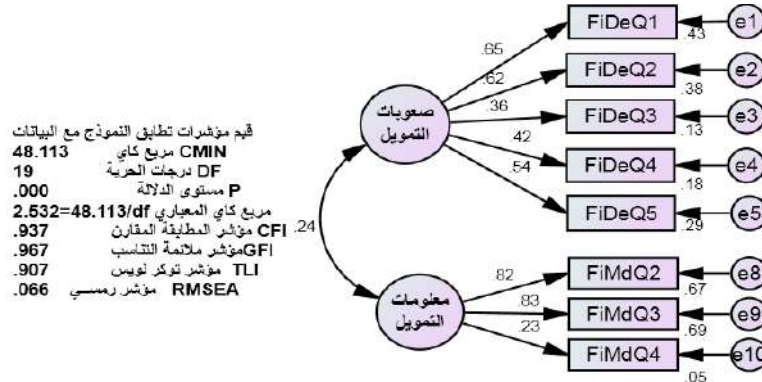
**2.3.9 متغير الوصول إلى التمويل:** في الدراسة الحالية تمثل صعوبات الوصول إلى التمويل ومعلومات الحصول على التمويل المتغير التابع وقد تم استخدام ست فقرات لاستقصاء المعلومات والبيانات حول الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، وأيضاً أربع فقرات لقياس مدى أهمية المعلومات في الوصول إلى التمويل، وعند إجراء عملية التدوير كانت النتائج كما يلي:

## الشكل رقم (4) يبين التحليل العاملي لمتغير الوصول إلى التمويل



من خلال الشكل أعلاه رقم (4) والذي يبين التحليل المبدئي لمتغيري صعوبات التمويل ومعلومات التمويل كمتغيرات كامنة في المتغير التابع (الوصول إلى التمويل)، يتضح أن الارتباط بين المتغيرين جيد وهو بقيمة (0.36)، حيث حقق معيار التوافق بين (0.20 – 0.90) (Hair et al., 2010)، كما أن اغلب الأبعاد (الأسئلة) حققت تشبع جيد للمتغيرات المنتمية لها وهو < 0.30، كما أن مؤشرات تطابق الشكل أظهرت قيم مؤشرات دون المعايير المطلوبة، لذلك سنكتفي بحذف الفقرتين (e7-e6) ونقوم بإعادة التدوير للبيانات وقراءة النتائج.

## الشكل رقم (5) يبين التحليل العاملي المصحح لمتغير الوصول إلى التمويل



وبالنظر إلى أن مؤشرات حسن التوافق يتبين أنها كانت جيدة وضمن المعايير المطلوبة، حيث بلغ مؤشر كاي المعياري (2.532) وهو > من (3)، في حين بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن قيمة (0.937) وهي < من (0.900) وأيضاً كانت قيمة مؤشر جذر متوسط مربع خطأ التقريب (0.066) وهي > (0.080) حسب ما وصى به (Byrn، 2010؛ تيغزة، 2012).

#### 4.9 تحليل الثبات والمصدقية

يقصد بصدق المقياس (الاستبانة) الدرجة التي يقيس بها هذا المقياس الغرض المصمم من أجله، أي توفير بيانات ذات علاقة بمشكلة الدراسة فعلاً (صدق المحتوى) ويتحقق مستوى أعلى من الصدق بتحقق الصدق التقاربي والصدق التمايزي لأداة القياس، والجدول التالي يستعرض ذلك.

جدول رقم (3) يبين اختبار صدق التمايز لأداة القياس  
متوسط التباين المرجح (AVE)

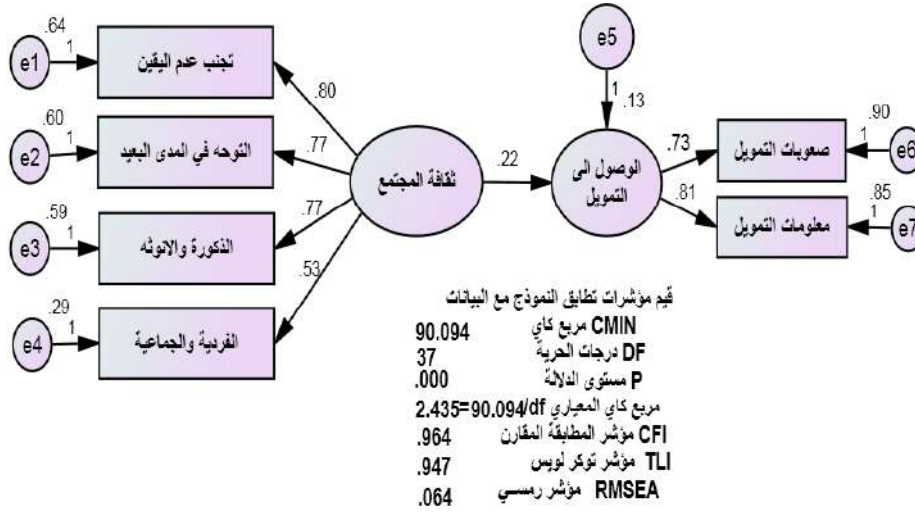
معلومات للتمويل	صعوبات التمويل	تجنب عدم اليقين	التوجه في المدى البعيد	الفردية والجماعية	الذكورة والأنوثة	متوسط التباين VE	أبعاد المتغيرات
1						0.679	معلومات التمويل
	1					0.871	صعوبات التمويل
		1				0.796	تجنب عدم اليقين
			1			0.844	التوجه في المدى البعيد
				1		0.860	الفردية والجماعية
					1	0.802	الذكورة والأنوثة

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول أعلاه ونموذجي التحليل العاملي التوكيدي للمتغيرات يتبين أن المقياس حقق الصدق التقاربي (الارتباط ما بين  $0.20 <$  و  $0.90 >$ ، التشبع  $0.40 <$  وتحقق الصدق التمايزي لأداة القياس أيضاً حيث (الارتباط  $0.90 >$ ، متوسط التباين  $0.50 <$ ، متوسط التباين المرجح بين كل بُعدين من الأبعاد  $<$  مربع الارتباط بين ذات البُعدين).

#### 5.9 اختبار الفرضيات وتحليل ومناقشة النتائج

لاختبار مدى نجاح الفرضية ومن ثم قبولها أو ورفضها هناك بعض المؤشرات يجب أن تتحقق من خلال مخرجات النتائج وهي قيمة النسبة الحرجة لأوزان الانحدار (critical ratio for regression weights) ويرمز لها بالرمز (CR) ويجب أن تزيد قيمتها عن 1.96 لتكون فرضية ناجحة (Hair et al., 2010)، وقيمة P-Value لا تتجاوز قيمتها 0.050.

## الشكل رقم (6) يبين النموذج البنائي للدراسة



افتترضت الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ثقافة المجتمع والوصول إلى التمويل، وبالنظر إلى التقديرات المعيارية في النموذج البنائي للمتغيرات رقم (6) بلغ حجم تأثير متغير ثقافة المجتمع 0.220 في الوصول إلى التمويل، أي أن زيادة مستوى ثقافة المجتمع بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الوصول إلى التمويل مقدارها 0.220. ومن خلال مخرجات برنامج أموس، فأنا نقبل الفرضية الفائلة بوجود علاقة إيجابية مباشرة ذات دلالة إحصائية بين ثقافة المجتمع والوصول إلى التمويل، نظراً لتحقق المعايير المطلوبة لذلك. فقد كان مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 ولم تتجاوز نسبة عدم الثقة المقررة، وبلغت قيمة النسبة الحرجة 2.435 وهي أعلى من 1.964 معيار القبول للنسبة الحرجة. ويمكن تفسير ذلك بأن الثقافة هي جزء أصيل من نسيج تفكيرنا، لا نستطيع أن نكون بمعزل عن تأثيرها، وأن ما يقعله الناس ويعتقدونه ويمنحونه قيمة يختلف من مجتمع إلى آخر. وأن ما يعتقد فرد معين ويستجيب له ويختار طريقة التعامل معه، يختلف تبعاً للمتغيرات في هذه البيئة، وهو ما يعكس الثقافة التي نشأ في ظلها هذا الفرد. هذه الدراسة افتترضت أن لثقافة المجتمع الليبي التي ينطوي تحتها أصحاب الأعمال كجزء من مكونات شرائح المجتمع تؤثر في الوصول إلى التمويل. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بقيمة (0.220) تسهم في تحديد أو توجيه اختيارات أصحاب الأعمال بين مصادر التمويل المتاحة في سوق التمويل الليبي. هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Albaity & Rahman, 2012) وأيضاً دراسة Mac an Bhaird & Lucey (2014) حول تأثير الثقافة في اختيار هيكل رأس المال في بريطانيا.

وبالرغم من أهمية عامل الثقافة، إلا أن الحكومة الليبية لم تُعر اهتماماً للمكون الديني والثقافي عند تأسيس النظام المالي للدولة في خلال القرن السابق. وقد استوردت، كغيرها من الدول، القوانين

والأدوات المالية الغربية، وتم تطبيق نظام مالي ربوي دون تكييف لما يتماشى مع البيئة. لهذا، فالكثير من أصحاب الأعمال يتجنبون التعامل مع المصارف الحكومية بسبب أنها ربوية. ويعتمدون في تمويل استثماراتهم على المدخرات الشخصية أو الاشتراك في الجمعيات الادخارية (انظر جدول رقم 1). عليه تؤكد نتائج الدراسة الحالية أن الثقافة لها دور فاعل في التكوين الرأسمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوجه أصحاب المشاريع لمصادر تمويل محددة دون غيرها، هذه النتيجة يدعمها Abd Wahab and Abdesamed (2012)، في دراستهما عن التمويل الرسمي في ليبيا.

## 10. النتائج والتوصيات

### 1.10 نتائج الدراسة

الدراسة توصلت للنتائج التالية:

- أن ما نسبته 48.3% من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا يعتمدون على مدخراتهم الشخصية في تمويل مشاريعهم، كما أن 12.3% من أصحاب المشاريع يقترضون من العائلة والأصدقاء، ويفضل 22% منهم إدخال شريك ويعتمد فقط 5.7% على القروض المصرفية.
- تؤثر الثقافة السائدة لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة في ليبيا فكثير من المستثمرين يتجنبون التمويل الرسمي بسبب عامل الربا، وجزء آخر من المستثمرين لا يتقبلون الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة بسبب ما يعتقدونه نظرة المجتمع لهم (القيم التقليدية).
- يعتبر الدين عامل أساسي في توجيه أصحاب الأعمال إلى التمويل غير الرسمي نتيجة ارتباط أغلب مؤسسات التمويل الرسمية بالتعامل بالفوائد الربوية.
- أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن المجتمع الليبي مجتمع ذكوري يسيطر على أغلب الأعمال التجارية والصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن أصحاب الأعمال يميلون إلى التفكير الاستراتيجي ويخططون لنجاح أعمالهم، وأنهم يميلون إلى العمل الجماعي ويغلبون المصلحة العامة على مصلحة الإدارة داخل المشاريع، أما بالنسبة لتجنب عدم اليقين فهم يتجنبون العمل في ظل عدم التأكد ويميلون إلى تحديد الأعمال وتوضيحها بشكل مباشر.

## 2.10 توصيات الدراسة

من خلال نتائج الدراسة، يمكن إبداء التوصيات التالية:

- العمل على تعزيز سياسة التمويل الإسلامي بأساليبها وأدواتها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع.
- العمل على تعديل قوانين وبرامج الإقراض بما يكفل عدم تعارضها مع الدين والثقافة، وبالتالي توفير مصادر تمويل رسمية قادرة على جذب المستثمرين المتحفظين.
- العمل على إقامة المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبيان مدى أهميتها لتنمية الاقتصاد وآلية تمويلها ودور المجتمع في ذلك بالاعتماد على الأكاديميين والمراكز المتخصصة.

## 3.10 الدراسات المستقبلية

تقترح الدراسة إجراء أبحاث مستقبلية بإدخال عوامل أخرى للحصول على صورة أشمل عن المصادر والعوامل المؤثرة على تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في البيئة الليبية للاهتمام بتوفير التمويل المناسب لها، لأنها حسب نتائج كثير من البحوث حول العالم هي المساهم الأكبر المستقبلي في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة.

## المراجع

- البرغوثي، عبداللطيف محمود (2007). التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي. الجزء الأول. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة: مصر.
- تيعزة، أحمد بوزيان (2012). التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS وليزر LISREL. ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- خرباش، هدى وتكرات، عبد الناصر وطوبال، فطيمة (2018) العزلة الوجدانية والاجتماعية لذي الطالب الجامعي في ضوء بعض المتغيرات". مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية. جامعة سطيف، 9 (2)، 103-79.
- الربيعي، محمد عبيد. (2007) "الدور الثقافي للقنوات الفضائية العربية: المضامين والأشكال والتلقي". الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. الدنمارك.
- الطائي، إيمان محمد والدليمي. حسن حمود (2006) التكوين الاجتماعي والثقافي ودورها في التنمية المستدامة. مجلة البحوث التربوية والنفسية. العدد 11، 1-40.
- المسماري، إدريس وبن موسى، رضا. (2010) مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا. مجلة عراجين. نوفمبر 2010. العدد الثامن.

Abd Wahab, K., & Abdesamed, K. H. (2012, December). Small and medium enterprises (SMEs) financing practice and accessing bank loan Issues-The case of Libya.

- In *Proceedings of World Academy of Science, Engineering and Technology*, 6 (12), pp. 3715-3720).
- Stulz, R. M., & Williamson, R. (2003). Culture, openness, and finance. *Journal of financial Economics*, 70(3), 313-349.
- Abdussalam, Z. (2014). The influence of culture and religion on trust in the emerging financial market in Libya. *International Journal of Behavioural Accounting and Finance*, 4 (3), 206-220.
- Albaity, M., & Rahman, M. (2012). Behavioural finance and Malaysian culture. *International Business Research*, 5 (11), 65-76.
- Byrne, B. M. (2010). *Structural equation modeling with AMOS: basic concepts, applications, and programming (multivariate applications series)*. New York: Taylor & Francis Group, 7384.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis (7th ed.)*. NJ: Prentice Hall
- Hofstede, G (1991). *Cultures and Organizations, Soft Ware of The Mind*, London, McGraw-Hill
- Mac an Bhaird, C., & Lucey, B. (2014). Culture's influences: An investigation of inter-country differences in capital structure. *Borsa Istanbul Review*, 14(1), 1-9.
- Mahadi, T., & Jafari, M. (2012). S. (2012). Language and Culture. *International Journal of Humanities and Social Science*, 2(17), 230-235.
- Matters, C. R. (2008). Countries and culture in behavioral finance. In *CFA Institute Conference Proceedings Quarterly (Vol. 25, No. 3, pp. 38-44)*.
- Naibei, P. (2014). "Culture and sustainable Development", conference paper, August, 2014, Dot:10.131.40\2692.
- Oladele, P. O., Oloowokere, B. A., & Akinruwa, T. E. (2016). Sources of Finance and small and medum scale Enterprises performance in Ado-Ekiti metropolis, *International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research*. 4 (5), pp.33-48.
- Ramirez, Andres and Tadesse, Solomon A., (2007). Corporate Cash Holdings, National Culture, and Multinationality William Davidson Institute Working Paper No. 876, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1017367>
- Su, L., & Adams, J. (2010). Export capacity impact factors on Chinese SMEs. *Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies*, 3 (1), pp. 54-70.
- Trnich, M. (2010). *Domestic work in Libya among the past, present and future*, the Higher Institute of Islamic Thought, Virginia, 2010.
- Tsoukatos, E., & Rand, G. K. (2007). Cultural influences on service quality and customer satisfaction: evidence from Greek insurance "*Managing Service Quality: An International Journal*. 17 (4). p. 467.485.
- Twati, J. M. (2008). The influence of societal culture on the adoption of information systems: The case of Libya. *Communications of the IIMA*, 8 (1), pp. 1-11.

المعلومات البيوغرافية للباحث:  
الاسم: ناصر المهدي أبو منجل  
المؤهل العلمي: دكتوراه  
التخصص: تمويل ومصارف  
الاهتمامات: تطوير الذات  
البريد الإلكتروني: [na74ser@yahoo.com](mailto:na74ser@yahoo.com)

المعلومات البيوغرافية للباحث:  
الاسم: الهادي أبوبكر المبروك  
المؤهل العلمي: دكتوراه  
التخصص: تمويل ومصارف  
الاهتمامات: تطوير الذات  
البريد الإلكتروني: [hbhr73@yahoo.com](mailto:hbhr73@yahoo.com)



## أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط بالجامعات الفلسطينية

محمد أحمد الأغا  
جامعة القدس المفتوحة-فلسطين

[magha@qou.edu](mailto:magha@qou.edu)

نضال حمدان المصري  
جامعة القدس المفتوحة-فلسطين

[nemasri@qou.edu](mailto:nemasri@qou.edu)

<https://doi.org/10.36602/jeps.2021.v08.01.18>

تاريخ النشر: 2021.06.30

تاريخ القبول: 2021.05.22

تاريخ الاستلام: 2021.04.20

### الملخص

يهدف البحث إلى تقديم مقترح تطبيقي تنموي استراتيجي لتعزيز المناعة التنظيمية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال، مع الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط، وقد وظف البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة، وطبق على عينة مكونة من (75) طالباً وطالبة، وقد توصل إلى عدة نتائج؛ أهمها: أن مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لواقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي كان بتقدير مرتفع، وأن مستوى تطبيق أبعاد المناعة التنظيمية كان بتقدير مرتفع، وأن مستوى إدراك الطلبة لخصائص الإعلام الرقمي كان أيضاً بتقدير مرتفع، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأبعاد المناعة التنظيمية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على أبعاد المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي.

*الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي؛ المناعة التنظيمية؛ الإعلام الرقمي*

**The impact of artificial intelligence in the field of communication technology on organizational immunity in light of the characteristics of digital media as a mediating variable in Palestinian universities**

Nidal Hamdan El.masri  
El Qads Open University  
[magha@qou.edu](mailto:magha@qou.edu)

Mohammad Ahmad El.agma  
El Qads Open University  
[nemasri@qou.edu](mailto:nemasri@qou.edu)

### Abstract

The research aims to present an applied strategic development proposal to enhance organizational immunity in the light of artificial intelligence applications in the field of communication technology, with attention to the characteristics of digital media as a mediating variable. The research employed the descriptive analytical approach, and a questionnaire was used, and it was applied to a sample of (75) students. , and reached several results; The most important of them: that the level of awareness of the students of the Faculty of Communication Sciences and Languages at the University of Gaza of the reality of artificial intelligence applications was with a high rating, and that the level of application of the dimensions of organizational immunity was with a high rating, and there was a statistically significant relationship between the level of applications of artificial intelligence and the dimensions of organizational immunity.

**Key words:** *artificial intelligence; Regulatory immunity; digital media.*

## 1. المقدمة

يعد البقاء والنجاح هدف استراتيجي للجامعات والكليات في ظل التطورات المتلاحقة والتنافسية العالمية، حيث نرى المؤسسات بشكل عام اليوم اشتدت المنافسة بينها، وانطلاقاً من هذه الحقيقة أصبح الذكاء الاصطناعي يمثل تنافساً بشرياً، أو تحد يدور بين بعض العقول البشرية التي تبحث عن التفوق للجنس البشري، وأصبح نظام المناعة التنظيمية أحد مجالات التنافس بين الجامعات، فالمناعة التنظيمية تمثل استعارة مجازية من نظم المناعة البيولوجية، كونها تعمل على حماية الكيان الإداري من أي خطر يهدد بقاءه أو يمنعه من ممارسة أداءه بصورة صحيحة، فحصول المؤسسات الأكاديمية على مناعة تنظيمية يدل على فعالية الذكاء الاصطناعي.

وبذلك برز الاهتمام بتطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المعاصرة باعتبارها أحد فروع المعلوماتية التي تدرس تطوير التقنيات الذكية لتطبيقها من خلال الكمبيوتر، بحيث يمتلك الكمبيوتر سلوكاً ذكياً في أداء المهام أو في حل المشكلات، وتتمكن من القيام بالإدارة بهدف تخفيف الأعباء الإدارية وتقديم خدمة أفضل وجودة عالية بالعمل، وذلك من خلال تحويل نظام الإدارة لنظم الكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مما ستسهم في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة. (الياجزي، 2019)

ولقد أشار العتل وآخرون (2012) إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح من الموضوعات التي تستقطب أكثر تغطية في جميع المجالات الأكاديمية، حيث يشهد الميدان انتشاراً واسعاً نظراً لأسباب تكنولوجية متسارعة من جهة وأسباب اقتصادية بحتة مفتعلة من طرف الشركات من جهة أخرى.

كما إن دراسة موضوع المناعة التنظيمية في الوقت الراهن، يعد من أهم الموضوعات التي نوليها عناية خاصة بالبحث والدراسة في مؤسساتنا التربوية، فالمناعة التنظيمية تعد من أنظمة الإنتاج الذاتي التي تعزز نفسها بنفسها من دون الحاجة لإنشاء كيانات مستقلة قد تكلف جهداً ومالاً، فنظام المناعة نظام منتشر ويعمل في أرجاء المنظمة. (علوان، وطالب، 2016)

وتمثل المناعة التنظيمية أداة هامة وحيوية في ظل التنافسية العالمية التي تشهدها المؤسسات العاملة في مختلف المجالات بصفة عامة، والمؤسسات الإعلامية، والإعلام الرقمي بصفة خاصة، وذلك لأهميتها في أنها تقوم بوقايتها من الفيروسات البيئية وتعتبر جدار حماية يمكنها من مواجهة الأخطار والظروف والمفاجآت التي تواجهها في العمل. (عبد المجيد، 2016)

فالجامعات تلعب دور رئيس في تأسيس الإعلام الرقمي الذي يعد أحد أبرز الموضوعات الحيوية التي فرضت نفسها على جميع المجالات وخاصة المجال الأكاديمي في كليات وأقسام الإعلام في العالم العربي، حيث أصبح الإعلام الرقمي واقعاً مفروضاً على الجميع بحيث أوجب على المجتمع أن يتماشى معه ويستفيد من خدماته.

ولقد أشار السبيعي (2019) أن الاعلام الرقمي يعد من أهم المخترعات والمنجزات الذي بات من أكثر وسائل الاعلام وأكثر المخترعات أهمية للمجتمع بشكل عام وفئة الشباب الجامعي على وجه الخصوص، وبخاصة أنه بفضل التكنولوجيا أصبح أكثر الوسائل جذباً وإبهاراً للشباب الجامعي إذا ما قورن بالإعلام التقليدي.

ويرى مركز القرار للدراسات الإعلامية (2020) أن الذكاء الاصطناعي يؤدي العديد من الوظائف المهمة في المجال الإعلامي، أهمها استخراج البيانات وتحسين طرق البحث، واخيار الموضوعات، وشخصنة تجربة المستخدم، وفهم ردود الفعل البشرية وتعليقات الجمهور، وكتابة النصوص الإخبارية، ومكافحة الأخبار المزيفة، وهو ما يؤهل الذكاء الاصطناعي للقيام بأدوار فعالة في تطوير المحتوى الإداري الإعلامي، وتحسين القدرات الإعلامية.

وتعد الجامعات من المؤسسات الهامة التي تواجه متغيرات كثيرة، ومن أهم هذه المتغيرات كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي لتحقيق المناعة التنظيمية، وهذا يتطلب من الجامعات أن تمتلك أفضل الامكانيات والأنظمة الخبيرة، والشبكات العصبية، بكفاءة عالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولتحقيق هذا التوافق للتغلب على المتغيرات المعاصرة لا بد من استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة من أدوات تحقيق استراتيجيات الجامعة وكلياتها وأقسامها المختلفة.

## 2. البحوث السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة لهذه الدراسة، ومنها:

تناول الباحثان بعض الدراسات السابقة، للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها، والتعرف على الأساليب والإجراءات التي تبنتها، والنتائج التي توصلت إليها.

• **دراسة العتل وآخرون (2021)**، التي هدفت التعرف إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، والتحديات التي تواجه استخدامها في التعليم من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، ووظفت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة، طبقت على (229) طالباً وطالبة، فتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن تقنية الذكاء الاصطناعي لها أهمية في العملية التعليمية، حيث تتيح التعلم للطلبة في أي وقت وأي مكان في العالم لأنها لا تتقيد بشروط الزمان والمكان.

• **دراسة حسن (2021)**، التي هدفت الكشف عن مدى تأثير المناعة التنظيمية المكتسبة في تطبيق استراتيجيات إدارة المعرفة، ووظفت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة، طبقت على (45) عضواً، فتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود تأثير إيجابي ومعنوي لأبعاد المناعة التنظيمية المكتسبة في تطبيق استراتيجيات إدارة المعرفة.

- **دراسة سبيط ومضحي (2021)**، التي هدفت التعرف إلى مدى اعتماد الجالية العراقية في إسطنبول على الاعلام الرقمي في الحصول على المعلومات أثناء الأزمات، ووظفت المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة، طبقت على (244) مبحوثاً، بالإضافة إلى استخدام المقابلة، وتوصلت إلى عدة نتائج، أبرزها: أن الجالية العراقية تستفيد كثيراً من التعرض لوسائل الاعلام الرقمية للحصول على المعلومات المتعلقة بأزمة التظاهرات التي تجرى في العراق.
- **دراسة الدببسي والخصاونة (2020)**، التي هدفت الكشف عن إشكالية مفهوم الإعلام الرقمي، وتحديد وسائله في الدراسات الإعلامية، وبيان الفرق في دلالة مفهوم الإعلام الرقمي، ووظفت المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة، طبقت على عينة مكونة من (57) أستاذاً، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن 68% من أفراد العينة يرون وجود إشكالية في تحديد مفهوم الإعلام الرقمي في الدراسات الإعلامية.
- **دراسة حسن (2020)**، التي هدفت التوصل إلى سيناريوهات مقترحة لدور الذكاء الاصطناعي في المجالات البحثية والمعلوماتية بالجامعات المصرية، وقد وظفت المنهج الاستشرافي، وتوصلت إلى نتائج، من أهمها: أن نظم الذكاء الاصطناعي يمكنها أن تقوم بالإدارة بهدف تخفيف الأعباء الإدارية وتقديم خدمة أفضل وجودة عالية في العمل، وذلك من خلال تحويل نظام الإدارة لنظم إلكترونية تعتمد الذكاء الاصطناعي، واتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.
- **دراسة محمود (2020)**، التي هدفت التعرف إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن الإفادة منها في تطوير العملية التعليمية في ظل تحديات جائحة فيروس كورونا ( COVID-19) في المؤسسات التربوية المصرية، ووظفت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة، طبقت على عينة مكونة من (31) مسئولاً عن العملية التعليمية، فتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن تطبيق الذكاء الاصطناعي يساعد في مواجهة بعض التحديات والمشكلات التي تتعلق بالعملية التعليمية والإدارة التعليمية، والمعلم، والمتعلم، وأولياء الأمور، وتقييم المتعلمين.
- **دراسة البشر (2020)**، التي هدفت التعرف إلى متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تدريس طلاب وطالبات الجامعات السعودية، والتحديات التي تواجه تطبيقه من وجهة نظر الخبراء، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة، طبقت على خبراء المناهج وطرق التدريس بالجامعات السعودية، وتوصلت إلى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على متطلبات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدريس بالجامعات السعودية.
- **دراسة السمان والدباغ (2020)**، التي هدفت التعرف إلى دور إدارة الرشيق الأخضر في تعزيز نظام المناعة التنظيمية التي يتم تبنيها في الشركة العامة للإسمنت العراقية-معاونيه الإسمنت الشمالية، ووظفت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لتحقيق أهدافها، طبقت على (436) شخصاً، فتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تأثير إدارة الرشيق الأخضر المعنوي المباشر على نظام المناعة التنظيمية في معاونيه

الاسمنت الشمالية من خلال نماذج الرشيق الأخضر التي تركز على البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة وتشخيص الفيروسات المحيطة بها وتحديد اللقاحات والعلاجات المناسبة لتفادي المشكلات التي تواجهها.

• دراسة (Ocaña–Fernández et al (2019)، التي هدفت التعرف إلى الذكاء الاصطناعي وانعكاساته في التعليم العالي الألماني، ووظفت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة، وتوصلت إلى أن الأشكال المستندة إلى الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تحسن كبير في التعليم لكافة المستويات التعليمية، مع تحسين نوعي غير مسبق.

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة، ما يلي:

هدفت الدراسات السابقة إلى توضيح أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي كمنهج حديث وفعال، ودوره في عدة مجالات.

- أ. أكدت الدراسات السابقة على ضرورة تطبيق المناعة التنظيمية.
- ب. وجود علاقة إيجابية بين الذكاء الاصطناعي ومتغيرات أخرى.
- ج. أوضحت الدراسات السابقة على أهمية وضرورة تعزيز ودراسة وتحديد أبعاد المناعة التنظيمية.
- د. بينت الدراسات السابقة على ضرورة استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي استغلالاً أمثلاً.
- هـ. أفادت الدراسات السابقة على تعزيز التطبيقات على المؤسسات المتنوعة.
- و. أكدت الدراسات السابقة على أن البقاء والاستمرار مرهون بقدرة المؤسسات على التقدم التكنولوجي.
- ز. انفرد الباحثان في اختياره للمتغيرات وربطها وتنوعها بين مستقل وتابع ووسيط، واختيار عينة يعتبر تطبيق الدراسة عليها مهم جداً، وفئة مستفيدة حالياً ومستقبلاً.

### 3. مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات لأثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي في الجامعات الفلسطينية (جامعة غزة نموذجاً)؟  
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات التالية:

1. ما مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لواقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال؟
2. ما مستوى تطبيق أبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟
3. ما مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لخصائص الإعلام الرقمي؟
4. هل هناك علاقة بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

5. هل هناك علاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي كما يدركه طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟
6. هل هناك علاقة بين خصائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟
7. ما أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة في ضوء خصائص الإعلام الرقمي؟
8. ما المقترح التطبيقي التنموي الاستراتيجي اللازم لتعزيز المناعة التنظيمية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال، مع الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط؟

#### 4. فرضية البحث

يمكن بيان فرضيات البحث وفق التالي:

**الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 \leq \alpha$  بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

**الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 \leq \alpha$  بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 \leq \alpha$  بين مستوى خصائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

**الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (  $0.05 \leq \alpha$  لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على أبعاد المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

#### 5. أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لواقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال.
2. الكشف عن مستوى تطبيق أبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.
3. الكشف عن مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لخصائص الإعلام الرقمي.

4. تبيان طبيعة ومقدار العلاقة بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.
5. ايضاح طبيعة ومقدار العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي كما يدركه طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.
6. الوقوف على طبيعة ومقدار العلاقة بين خصائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.
7. إبراز أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة في ضوء خصائص الإعلام الرقمي.
8. تقديم المقترح التطبيقي التنموي الاستراتيجي اللازم لتعزيز المناعة التنظيمية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال، مع الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط.

## 6. أهمية البحث

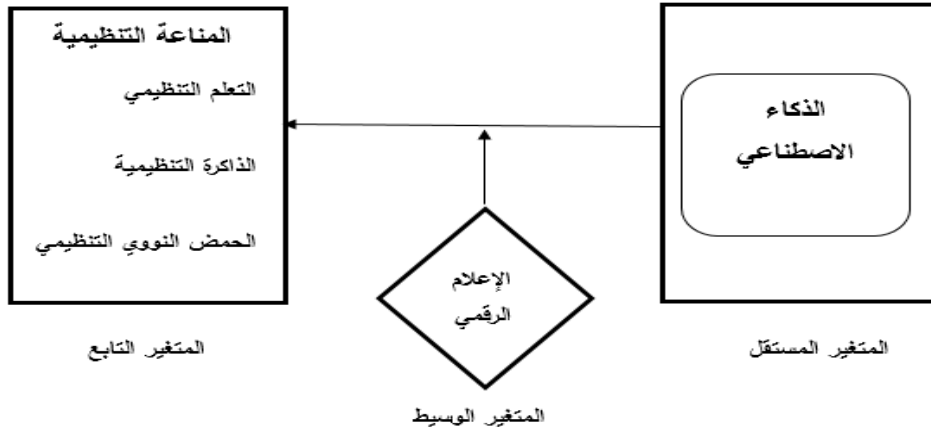
يمكن بيان أهمية البحث العلمية والعملية وفق التالي:

1. يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه التكنولوجيا بشكل عام في تميز خريجي الجامعات.
2. يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الاتجاهات الإدارية الحديثة في جميع المجالات، وخاصة المتغيرات التنظيمية الحديثة.
3. تكمن أهمية البحث في نجاح الذكاء الاصطناعي في تطبيقاته على جميع مجالات الحياة.
4. هناك ندرة في الأبحاث المتعلقة بموضوع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
5. يعد هذا البحث الأول حسب علم الباحثان، والذي يتناول الربط بين الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال والمناعة التنظيمية.
6. يعد هذا البحث الأول حسب علم الباحثان الذي استخدم متغير وسيط يمثل في خصائص الإعلام الرقمي.
7. يعتبر هذا البحث الأول حسب علم الباحثان الذي جعل المتغير الوسيط يمثل خصائص بيئة التطبيق وهو خصائص الإعلام الرقمي، والتطبيق تم على كلية علوم الاتصال واللغات.
8. يعد هذا البحث الأول حسب علم الباحثان الذي قام بتطبيق المناعة التنظيمية على كليات وطلبة جامعات، فيما ركزت الأبحاث الأخرى على الشركات والمؤسسات.
9. الاستفادة من الدراسات العربية والأجنبية التي تمت في هذا المجال، وبالتالي يمكن التعرف على واقع تلك المتغيرات في بيئات جديدة.
10. تعتبر مخرجات هذا البحث مهمة للباحثين والمهتمين بهذا المجال بشكل عام، وللجامعات بشكل خاص.
11. تتبع أهمية هذا البحث من أهمية القطاع الذي طبق عليه البحث وهو القطاع التعليمي الفلسطيني، وخاصة في ظل ما تتعرض إليه الجامعات من أزمات متتالية في مجالات متنوعة.

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

12. تكمن أهمية البحث من رغبة الجامعات في استخدام التقنيات التي تتعلق بالذكاء الاصطناعي لإدراكها بأهميتها في تحقيق الأسبقية التنافسية للخريجين.

## 7. أنموذج البحث



المصدر: من إعداد الباحثين

## 8. حدود البحث

يتناول البحث موضوع تقديم مقترح تطبيقي تنموي استراتيجي لتعزيز المناعة التنظيمية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال، مع الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط، وذلك بالتطبيق على كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2021/2020.

## 9. الذكاء الصناعي

يعد الذكاء الاصطناعي من الموضوعات المهمة التي جذبت اهتمام العديد من العلماء والباحثين، حيث شهد هذا الميدان تطورات مستمرة حققت أثراً مهماً في مستقبل البشرية على جميع الأصعدة العملية والاجتماعية والصحية. (Tomasik, 2019))

### 9.1 مفهوم الذكاء الاصطناعي

يعرف جون مكارثي الملقب بأبي الذكاء الاصطناعي هذا المفهوم على أنه: "علم هندسة الآلات الذكية وبصورة خاصة برامج الكمبيوتر، حيث أنه يقوم على إنشاء أجهزة وبرامج حاسوبية قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، وتحاكي تصرفات البشر". (الدهشان، 2020)

ويعرف أيضاً بأنه: "دراسة طبيعة الذكاء من خلال أنظمة الكمبيوتر وتطبيق هذه الأنظمة في حل المشكلات الواقعية". (Al-Qusi, 2010)



ويرى الباحثان أن الذكاء الاصطناعي يعتبر علم حديث، ومتطور، ومتجدد، يهدف إلى تصميم وابتكار أنظمة الحواسيب الذكية التي تحاكي أسلوب وطريقة الذكاء الإنساني، بحيث تستطيع هذه الأنظمة من أداء المهام والأعمال بدلاً من الإنسان، ومحاكاة وظائفه وقدراته باستخدام الخواص الكيفية وعلاقتها المنطقية والحسابية.

## 2.9 أهداف الذكاء الصناعي

تتلخص أهداف الذكاء الاصطناعي فيما يلي: (العقل وآخرون، 2021؛ البشر، 2020)

- أ. الوصول إلى أنماط معالجة العمليات العقلية العليا التي تتم داخل العقل الإنساني.
  - ب. تسهيل استخدام وتعظيم فوائد الحاسوب من خلال قدرته على حل المشكلات.
  - ج. تطوير برامج الحاسوب بحيث تستطيع أن تتعلم من التجارب حتى تتمكن من حل المشكلات.
  - د. فهم طبيعة الذكاء الإنساني لعمل برامج حاسوب قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتمم بالذكاء.
  - هـ. تصميم أنظمة ذكية تعطي نفس الخصائص التي نعرفها بالذكاء في السلوك البشري.
- ويرى الباحثان أن الذكاء الاصطناعي يعتبر من أهم نتائج وآثار العصر الرقمي والتكنولوجيا الرقمية، فهو يعد ثمرة من ثمار التطور التكنولوجي الذي بذل فيه الإنسان كل الإمكانيات المعرفية والعملية والمادية من أجل تحقيق الهدف وهو الوصول إلى إيجاد عقل اصطناعي يستطيع التفكير معه ومساعدته وتقديم الإشارات الهامة له.

## 10. المناعة التنظيمية

تعد المناعة التنظيمية بمثابة نظام التنظيم الذاتي، والقدرة على تحديد وإزالة الدخلاء داخل وخارج المنظمة بحيث تتمتع المنظمة بالصحة في بيئة خطيرة جداً، والمناعة التنظيمية وهي أيضاً نظام مشابه لنظام المناعة في جسم الإنسان التي تشير إلى كفاءة القدرة الجسدية للجسد في المحافظة عليه.

### 1.10 مفهوم المناعة التنظيمية

يعرفها حسن (2021)، بأنها: "مجموعة من المكونات والوظائف الأساسية داخل المنظمة والتي تتكامل فيما بينها لبناء حصن منيع لمحاربة الفيروس البيئي والأخطار التنظيمية التي قد تتعرض لها بيئة المنظمة وهيكلها".

وتعرف أيضاً بأنها: "من الأنظمة الذكية في المنظمة والمكونة من مجموعة مترابطة من الإجراءات تهدف إلى حماية المنظمة من الفيروسات والعدوى البيئية والمخاطر، وتتمتع بسمات التكيف، والاستقلالية، والقوة".

(Lee and Elmegy, 2011)

ويرى الباحثان أن المناعة التنظيمية تعد نظاماً متكاملًا وتمثل جزء من النظام الأكبر ألا وهو البيئة الخارجية، وتتألف من مجموعة مكونات ووظائف أساسية تتكامل فيما بينها لمحاربة الفيروس البيئي أو الأخطار التنظيمية التي قد تتعرض لها بيئة المنظمة وهيكلها.

### 2.10 أهداف المناعة التنظيمية

تتنوع أهداف المناعة التنظيمية، ويمكن بيان أهمها في: (عبد المجيد، 2016؛ إسماعيل، 2020)

1. حماية الكيان الإداري من كافة العوامل والعناصر الخارجية التي قد تؤدي إلى إصابته بأزمة.
2. حماية الكيان الإداري من كافة العوامل والعناصر الداخلية التي قد تسبب أزمة للمنظمة.
3. تعمل كخط الدفاع الأول ضد المخالفات وسوء تصرف المرء داخل المنظمة.
4. المحافظة على قيم المنظمة ورؤيتها واستمراريتها في الحفاظ على مستوى الأداء المطلوب.

### 3.10 أبعاد المناعة التنظيمية

أشار كلاً من (Huang, 2013؛ Scott. 2011) إلى أن الأبعاد الرئيسية للمناعة التنظيمية تتمثل في:

- أ. التعليم التنظيمي: وهي عملية متعددة المستويات تهدف إلى اكتساب المعرفة بصورة فردية أو جماعية داخل المنظمة.
- ب. الذاكرة التنظيمية: وهي المعلومات السابقة عن ممارسات المنظمة التي تستخدم مستقبلاً من قبل الأفراد والمنظمات، تساعد على تحفيز تفكير الأفراد، ورفع مستوى مهاراتهم لمواجهة معوقات العمل، وتساهم في صياغة وصناعة القرارات الحالية والمستقبلية.
- ج. الحمض النووي التنظيمي: وهو عبارة سمة مميزة داخل المنظمة لا يمكن تكرارها بسهولة، وإن إدراك وفهم واكتشاف تلك السمة المميزة يكون بواسطة معرفة القيم الأساسية.

### 11. الإعلام الرقمي

لقد برز الإعلام الرقمي بشكل كبير ووافقت للنظر في الوقت الحالي نتيجة ظهور التقنيات الالكترونية الحديثة المتعلقة بالاتصال والإعلام، وأخذ يشق طريقه بقوة بين المستخدمين ويمارس دوره في نقل المحتوى الاتصالي بنجاح واقتدار.

#### 1.11 مفهوم الإعلام الرقمي

عرفه السبيعي (2019)، بأنه: "وسائل نقل الخبر الرقمية كمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر والتي تتيح سهولة الانضمام والاستخدام والتفاعل لدى المستخدم".

وعرفه شعلان، وصلاح الدين (2019)، بأنه: "الإعلام الذي يستخدم كافة الوسائل الاتصالية المتاحة للوصول إلى الجمهور أينما كنا وكيفما نريد".

ويرى الباحثان أن الاعلام الرقمي هو الاعلام الذي سيطر على جميع مناحي الحياة في الكرة الأرضية معتمداً على الحاسب الآلي، وشبكة الانترنت، بحيث أصبحت غالبية المؤسسات، والأشخاص مساهمين ومتفاعلين على اختلاف غاياتهم وأهدافهم.

### 2.11 خصائص (مميزات) الإعلام الرقمي

- يتمتع الإعلام الرقمي بالعديد من الخصائص، يمكن بيان أبرزها في التالي: (السبيعي، 2019؛ طوالبه، 2020؛ الحارثي، 2019؛ الشمايلة وآخرون، 2015)
- أ. وسيلة اتصال سريعة ومؤثرة.
  - ب. ثراء المحتوى الإعلامي.
  - ج. وسيلة إعلانية متاحة لترويج ونشر الأفكار والسلع والخدمات والبضائع.
  - د. وسيلة في الحصول على المعلومات المتنوعة، وتدعيم الفكر، والاحاطة بأخبار المجتمع.
  - هـ. التواصل بسهولة مع جمهور واسع بأساليب ولأغراض متعددة.
  - و. التنظيم الداخلي والتعاون الخارجي وتقوية العلاقات.
  - ز. الحركة والمرونة.

## 12. الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الجزء من البحث وصفاً لمنهج البحث الميداني، والعينة المستخدمة، والمجتمع، والأداة ومتغيراتها وإجراءاتها، وفيما يلي عرض لذلك:

### 1.12 منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف بأنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات، ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة". (ملحم، 2000: 324)

### 2.12 مجتمع البحث

تكونت عينة البحث من جميع طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة، والبالغ عددهم (100) طالب وطالبة، وفق إحصائيات قسم القبول والتسجيل للعام الدراسي 2020-2021، وقد استجاب من هذا المجتمع (75) طالب وطالبة أي ما نسبته (75%). حيث تم توزيع الاستبانة إلكترونياً، وذلك بسبب انتشار جائحة كورونا من خلال الرابط التالي: <https://forms.gle/kK8nthGTQ33XFfLAA>.

### 3.12 أداة البحث

لقد استخدم الباحثان أسلوب علمي إحصائي للوصول إلى أداة البحث، وهذا الأسلوب هو أسلوب "دلفاي" وذلك للوصول إلى أدق النتائج، وهو الأسلوب الذي يعتمد على الخبراء، ويعرف روسمان وكاري طريقة "دلفاي" بأنها: "وسيلة لجمع الآراء والمعلومات من مجموعة مقصودة من المشاركين أو الخبراء أو غيرهم ممن تتوفر في مواقعهم القدرة على تقديم المساعدة في مضمار المشكلة المطروحة، ويهدف هذا الأسلوب إلى التعرف على الرأي المتفق عليه بين جماعة مختارة بعناية". (المريعي، 2007: 107)، ويمكن تلخيص المراحل التي يمر بها أسلوب دلفاي بالتالي:

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

**المرحلة الأولى:** توزيع استبانة مفتوحة على الخبراء المشاركين<sup>(1)</sup> حول الموضوع المراد تجميع معلومات عنه، وأيضا يضيف الباحث بعض العبارات التي يراها مهمة بناء على خبرته العملية والنظرية (تكوين قائمة معايير).  
**المرحلة الثانية:** بعد أن يتم تكوين القائمة السابقة يقوم الباحث بتنظيمها على شكل استبانة مغلقة، ومن ثم توزيعها على المشاركين (الخبراء) لإعطاء كل معيار المستوى الذي يستحقه من الأهمية بتدرج تنازلي (من 3: مهم إلى 1: غير مهم)، ثم يحسب المتوسط الحسابي لدرجات أهمية كل معيار.  
**المرحلة الثالثة:** الهدف من هذه المرحلة قياس مستوى إجماع المشاركين (الخبراء) على متوسطات درجات الأهمية التي حصل عليها كل معيار، وذلك بعرض القيمة التي حصل عليها، ومن ثم طلب رأيهم فيها إما بالموافقة أو بإعطاء قيمة بديلة في حالة عدم الموافقة، وقد عدل مقياس الأهمية النسبية ليكون خماسي التدرج (3، 2.5، 2، 1.5، 1)، بهدف توسيع عملية الاختيار للمشاركين (الخبراء)، وبعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابي الجديد لدرجة أهمية كل معيار، ثم إيجاد الفرق بين القيمة الجديدة والقيمة القديمة باعتبار أن دلالة الفرق على الإجماع تكون كالتالي، والتي يمكن تسميتها بمعادلة دلفاي:

$$\left. \begin{array}{l} \text{أقل من 5. أو يساويه، يعني أن الإجماع عالي} \\ \text{أكبر من 5. وأقل من الواحد أو يساويه يعني الإجماع متوسط} \\ \text{أكبر من الواحد، يعني الإجماع ضعيف} \end{array} \right\} = \text{(القيمة الجديدة) - (القيمة القديمة)}$$

ولقد قام الباحثان بتطبيق أسلوب "دلفاي" ذو المراحل السابقة بتطوير استبانة لقياس ما مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وعلاقته بالمناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي في الجامعات الفلسطينية.

## 4.12 صدق أداة البحث

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. ويبين الجدول التالي أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (SIG.)
1	المحور الأول: الذكاء الاصطناعي	.922**	.000

<sup>1</sup> د. وائل المصري، أستاذ مشارك في المناهج بجامعة الأقصى؛ د. إبراهيم عابدين، أستاذ مساعد في إدارة الأعمال بجامعة الأزهر؛ د. سالم العمور، أستاذ مساعد في إدارة الأعمال بجامعة فلسطين؛ د. حسن أبو ناصر، أستاذ مساعد في إدارة الأعمال بجامعة غزة؛ د. إبراهيم شيخ العيد، أستاذ مساعد في المحاسبة بجامعة القدس المفتوحة؛ د. جهاد سلامة، أستاذ مساعد في الدراسات الحضارية بجامعة القدس المفتوحة؛ د. منار فياض؛ محاضر حاسوب بجامعة القدس المفتوحة؛ د. بسام محمد عودة، أستاذ مساعد في إدارة الأعمال في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية.

.000	.935**	المجال الأول: التعلم التنظيمي	.2
.000	.934**	المجال الثاني: الذاكرة التنظيمية	.3
.000	.929**	المجال الثالث: الحمض النووي التنظيمي DNA	.4
.000	.977**	المحور الثاني: المناعة التنظيمية	.5
.000	.893**	المحور الثالث: خصائص الاعلام الرقمي	.6

### 5.12 ثبات أداة البحث

قام الباحثان باختبار ثبات الاستبانة معتمداً على اختبار كرونباخ الفا حيث بلغ معامل الثبات (0.981) وهي تمثل درجة ثبات عالية لفقرات وبنود الاستبانة.

### 6.12 اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.756)، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.618)، لمقاييس الاستبانة الثلاثة (الذكاء الاصطناعي، أبعاد المناعة التنظيمية، خصائص الاعلام الرقمي)، هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات البحث.

### 13. نتائج البحث

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابة أفراد عينة البحث عن الأسئلة وفقاً لترتيبها: الإجابة عن السؤال الأول: "ما مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لأهمية مواقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال؟". من أجل الإجابة على هذا السؤال، قام الباحثان بتحليل الوصفي للمحور الأول من الاستبانة، وذلك وفق الجدول التالي:

م	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الممارسة
1.	يوجد لديك معرفة بكيفية عمل النظم الخبيرة في حل المشكلات المختلفة	3.56	1.02	71.20	13 مرتفع

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

مرتفع	8	74.93	1.09	3.75	2. يتم نمذجة المعرفة والخبرة الإنسانية في المجال الاعلامي من خلا
مرتفع	6	75.73	0.95	3.79	النظم الخبيرة 3. يتم الاستعانة بالنظم الخبيرة في المجال الإعلامي لتحقيق الجودة ف
مرتفع	3	77.33	0.96	3.87	العمل الصحفي 4. تساعد النظم الخبيرة على اكتساب المعرفة في المجال الإعلامي
مرتفع	2	79.47	1.07	3.97	5. تساعد النظم الخبيرة الإعلاميين في عملية التفكير وليس فقط تزويد بالمعلومات
مرتفع	5	76.00	1.05	3.80	6. يتم الاستعانة بالنظم الخبيرة في حل المشكلات الإعلامية المعقدة
مرتفع	10	74.40	1.07	3.72	7. يوجد قبول لدى الإعلاميين لتطبيق النظم الخبيرة لتقديم النصح والإرشاد الإعلامي
مرتفع	4	76.80	1.01	3.84	8. تدرك بأن الشبكات العصبية المستخدمة في الذكاء الاصطناعي تعمل على اتخاذ قرارات إعلامية ذات فعالية من بين البدائل
مرتفع	11	73.87	1.04	3.69	9. تمتاز نظم الشبكات العصبية الاصطناعية بخاصية التعلم كما في الحالات الإنسانية
مرتفع	12	72.53	1.01	3.63	10. تدرك بأن الشبكات العصبية في المجال الإعلامي تعمل على تحدي القرارات الإعلامية التي تتخذها وترتيبها حسب الأولوية
مرتفع	7	75.47	0.99	3.77	11. تقتنع بأن الشبكات العصبية الاصطناعية هي نظم معلومات تحاكي أعصاب الانسان وطريقة معالجة الدماغ
مرتفع	1	80.53	0.91	4.03	12. تعد مكونات الذكاء الاصطناعي أداة ممتازة للمساعدة في الوصول إلى نتائج سريعة عند وجود مدخلات كثيرة
مرتفع	8	74.93	1.01	3.75	13. تساعد المكونات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي على إيجاد حلول إعلامية سريعة في البيئة المتغيرة
مرتفع		<b>75.62</b>	<b>0.76</b>	<b>3.78</b>	مجموع فقرات المحور الأول: الذكاء الاصطناعي

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الأول: الذكاء الاصطناعي يساوي (75.62%) وبمستوى مرتفع، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة يهتم بمكونات الذكاء الاصطناعي لديه، وذلك كونه يعمل على مساعدة الأقسام المختلفة في عملية التفكير.
- أن الفقرة رقم (12)، حصلت على المرتبة الأولى، وتُعزى هذه النتيجة إلى اعتبار مكونات الذكاء الاصطناعي العمود الفقري الذي يشتمل على نظام البيانات، والبحث، والخوارزميات، ولغات البرمجة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمود، 2020).

- بينما حصلت الفقرة رقم (1)، حصلت على المرتبة الأخيرة، وبالرغم من حصول هذه الفقرة على المرتبة الأخيرة إلا أنه يوجد معرفة ودراية من قبل طلبة كلية علوم الاتصال واللغات، ويرجع ذلك إلى نوعية المناهج المقررة على الطلبة، والاطلاع الواسع.

الإجابة عن السؤال الثاني: "ما مستوى تطبيق أبعاد المناهضة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟".

من أجل الإجابة على هذا السؤال، قام الباحثان بالتحليل الوصفي للمحور الثاني من الاستبانة، وذلك وفق الجدول التالي:

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسب	درجة الممارسة
1.	يستعين كلية علوم الاتصال واللغات بالتجارب السابقة لدراسة الحاضر والمستقبل	4.03	0.91	80.53	4 مرتفع
2.	يوجد اهتمام بتدريب وتنمية طلبة كلية علوم الاتصال واللغات	4.01	0.91	80.27	6 مرتفع
3.	يستعين القسم بالخبراء لتدريب الطلبة على الاستراتيجيات الحديثة في معالجة الأزمات الإعلامية	3.88	0.91	77.60	10 مرتفع
4.	يهتم القسم بإدارة المعرفة من حيث تخزين وتطبيق وتوزيع المعرفة على طلبته	4.08	0.88	81.60	1 مرتفع
5.	تستفيد الجامعة من الأساليب التنافسية التي تتبعها كليات الإعلام عالمياً.	3.85	0.95	77.07	11 مرتفع
6.	يتم مشاركة طلبة القسم في الحصول على الأفكار والبدايل لتطوير أدائهم المستقبلي	3.91	0.98	78.13	9 مرتفع
7.	يحفز القسم طلبته على التعلم والعمل الجماعي	3.99	0.92	79.73	8 مرتفع
8.	يهتم القسم ويحفز طلبته الجدد على تعلم المهارات والأفكار الجديدة؛	4.07	0.92	81.33	2 مرتفع
9.	يتحالف ويتعاون القسم مع كليات وأقسام أخرى لمشاركة المعرفة	4.01	0.88	80.27	6 مرتفع
10.	يسعى القسم على تدريب وتعليم طلبته على التكيف مع البيئة المتغيرة	4.04	0.88	80.80	3 مرتفع
11.	يشجع القسم طلبته على الانفتاح مع المحيط الخارجي	4.03	0.85	80.53	4 مرتفع
	<b>مجموع فقرات المجال الأول: التعلم التنظيمي</b>	<b>3.99</b>	<b>0.74</b>	<b>79.80</b>	<b>1 مرتفع</b>

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسب الترتيب	درجة الممارسة
1.	يتم تدريب الطلبة في القسم على اكتساب الخبرة والمهارة ذات القدرات العالية لتخزين المعلومات والمعرفة	3.92	0.96	78.40	2 مرتفع

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

مرتفع	7	74.67	0.88	3.73	يتوفر لدى القسم (الأجهزة، البرمجيات، الشبكات، الموارد البشرية الاتصالات، البيانات) لبناء الذاكرة التنظيمية الخاصة بكلية علوم الاتصال واللغات.	2.
مرتفع	6	75.73	0.95	3.79	يعمل القسم على الاهتمام بالمعرفة الضمنية (المغمورة في عقول الطلبة) وتحويلها إلى معرفة ظاهرة (وثائق وتقارير)	3.
مرتفع	4	77.07	0.87	3.85	يبحث القسم عن ابتكار المعرفة التي تخدم طلبته ومكان وجوده داخل الجامعة أو خارجها	4.
مرتفع	5	76.27	0.98	3.81	يحدد القسم طبيعة المعرفة الثقافية التي يجب أن تتوفر لدى طلبته وكيفية فهمها وتوزيعها وتطبيقها	5.
مرتفع	3	77.60	0.88	3.88	يستخدم القسم تكنولوجيا المعلومات في عملية تدريب وتأهيل الط	6.
مرتفع	1	80.27	0.88	4.01	يتم تدريب طلبة القسم على تخزين المعلومات بطريقة يمكن الاستفادة منها عند الحاجة	7.
مرتفع	3	77.14	0.76	3.86	<b>مجموع فقرات المجال الثاني: الذاكرة التنظيمية</b>	
مرتفع	1	80.53	0.80	4.03	يوجد لدى القسم خطة واضحة لمناهجه ومقرراته	1.
مرتفع	8	77.60	0.88	3.88	تعتقد بأن القسم يدرس بيئة الإعلام الخارجية، ويقوم ببناء سيناريوهات مستقبلية	2.
مرتفع	3	79.73	0.81	3.99	يُدرَّب ويعلم القسم طلبته على مراقبة قراراتهم الإعلامية وعدم التسرع	3.
مرتفع	9	73.33	0.96	3.67	يتم تدريب طلبة القسم على ممارسات الأعمال المحفوفة بالمخاطر	4.
مرتفع	3	79.73	0.83	3.99	يوائم القسم بين المناهج النظرية والعملية	5.
مرتفع	6	78.40	0.97	3.92	يحفز القسم طلبته على تفعيل الرقابة الذاتية أثناء عملهم الصحفي	6.
مرتفع	5	78.93	0.96	3.95	يهتم القسم بتدريب طلبته على التعليم السريع من الفشل	7.
مرتفع	6	78.40	0.94	3.92	يعمل القسم على خلق ثقافة حل المشاكل من قبل الجميع	8.
مرتفع	2	80.27	0.91	4.01	يُدرَّب القسم طلبته على منهج توزيع السلطة لتحقيق الفعالية في العمل الصحفي	9.
مرتفع	2	78.55	0.68	3.93	<b>مجموع فقرات المجال الثالث: الحمض النووي التنظيمي DNA</b>	
مرتفع		78.70	0.69	3.93	<b>مجموع فقرات المحور الثاني: المناعة التنظيمية</b>	

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثاني: المناعة التنظيمية يساوي (78.70%) وبدرجة مرتفعة، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى اهتمام الجامعة بمحاور المناعة التنظيمية، والتي بدورها تعمل على حماية الجامعة من كافة المخاطر الداخلية والخارجية، وتحافظ على قيمها ورؤيتها واستمراريتها في أداء رسالتها، واستقرارها.



- أن المجال "الأول: التعلم التنظيمي" حصل على المرتبة الأولى حيث بلغ الوزن النسبي (79.80%) وبدرجة مرتفعة، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن التعلم التنظيمي في القسم كان متميزاً ويسير بطريقة سليمة من خلال إدارته للمعرفة من حيث تخزين وتطبيق وتوزيعها، والعمل على تحفيز الطلبة الجدد على تعلم المهارات والأفكار الجديدة المختلفة.
- أما المجال "الثالث: الحمض النووي التنظيمي DNA" حصل على المرتبة الثانية، حيث بلغ الوزن النسبي (78.55%) وبدرجة مرتفعة، وتُعزى هذه النتيجة إلى وضوح خطة القسم في طرحها وتناولها للمناهج والمقررات الدراسية، والعمل على تدريب الطلبة على منهج توزيع السلطة لتحقيق الفعالية في العمل الصحفي.
- بينما حصل المجال "الثاني: الذاكرة التنظيمية" على المرتبة الأخيرة حيث بلغ الوزن النسبي (77.14%) وبدرجة مرتفعة، وتُعزى هذه النتيجة إلى اهتمام القسم بتدريب الطلبة على تخزين المعلومات بطريقة يمكن الاستفادة منها عند الحاجة، وعلى اكتساب الخبرة والمهارة ذات القدرات العالية لتخزين المعلومات والمعرفة.

كما ويتضح أيضاً ما يلي:

#### المجال الأول: التعلم التنظيمي

- الفقرة رقم (4)، احتلت المرتبة الأولى، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن الوعي الثقافي للمعرفة يخلق قدرة أكبر على الاستجابة للمواقف المتغيرة والمتجددة، والوعي الثقافي يجعل المدراء قادرين على اتخاذ القرارات بسرعة في حالة الطوارئ والأزمات، ويجعل رصيد لدى المسؤولين يمكن التعلم منه أو الرجوع إليه وقت الأزمات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسن، 2021).
- الفقرة رقم (5)، احتلت المرتبة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى المرونة التي تتعامل بها الجامعة في التنافس وحرصها على مواكبة التطورات المتلاحقة.

#### المجال الثاني: الذاكرة التنظيمية

- الفقرة رقم (7)، احتلت المرتبة الأولى، ويعزو الباحثان ذلك إلى سعة اطلاع القسم على أحدث الوسائل والطرق المستخدمة واللازمة لتخزين المعلومات والاستفادة منها.
- الفقرة رقم (2)، احتلت المرتبة الأخيرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى الأزمة المالية التي تعاني منها كافة الأقسام والكليات والجامعات الفلسطينية، وبالرغم من ذلك إلا أن كلية علوم الاتصال واللغات حصل على درجة كبيرة في توفير المستلزمات الأساسية لذلك.

#### المجال الثالث: الحمض النووي التنظيمي DNA

- الفقرة رقم (1)، احتلت المرتبة الأولى، وتُعزى هذه النتيجة إلى وعي إدارة القسم بأهمية المناهج والمقررات في صقل شخصية الطالب وبناءه المعرفي، وبأهمية وجود خطة شاملة تسعى لتحقيقها.
- الفقرة رقم (4)، احتلت المرتبة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكلفة هذا التدريب، وبالرغم من ذلك إلا أنه حصل على درجة كبيرة.

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

## الإجابة عن السؤال الثالث: "ما مستوى إدراك طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة لخصائص الإعلام الرقمي؟"

من أجل الإجابة على هذا السؤال، قام الباحثان بالتحليل الوصفي للمحور الثالث من الاستبانة، وذلك وفق

الجدول التالي:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي الترتيب	درجة الممارسة
1.	يلبي كلية علوم الاتصال واللغات احتياجات سوق العمل في ظل التقدم التكنولوجي	3.97	0.84	79.47	8 مرتفع
2.	يوفر كلية علوم الاتصال واللغات بيئة تعليمية ذات جودة عالية.	4.01	0.81	80.27	4 مرتفع
3.	تعتبر مخرجات القسم ذات مستوى متميز في مجال الإعلام الرقمي.	3.99	0.73	79.73	7 مرتفع
4.	يتم تأهيل طلبة كلية علوم الاتصال واللغات مهنيًا وفنيًا لتصميم وتنفيذ جميع الأنشطة الإعلامية المتصلة بالإعلام الرقمي	4.01	0.83	80.27	4 مرتفع
5.	يوجد لدى طلبة كلية علوم الاتصال واللغات قدرة على تطوير وسائل الإعلام الرقمي	4.04	0.81	80.80	3 مرتفع
6.	يعتبر سوق العمل لخريجي الإعلام الرقمي متوفر وبسهولة	3.76	0.98	75.20	12 مرتفع
7.	يوجد لدى طلبة كلية علوم الاتصال واللغات القدرة على استخدام وسائل الإنتاج الرقمي	3.77	0.89	75.47	11 مرتفع
8.	يتمتع طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بقدرة على إنتاج وتصميم المواقع الإخبارية على شبكة الانترنت	3.85	1.01	77.07	10 مرتفع
9.	ليتمكن طلبة القسم بإدارة الإعلام الرقمي يتم التطبيق العملي على كل ما تم دراسته نظرياً	4.09	0.79	81.87	1 مرتفع
10.	يتمتع خريجي كلية علوم الاتصال واللغات الرقمي بمهارات عالية في التحرير الالكتروني وإنتاج الوسائط المتعددة.	3.93	0.91	78.67	9 مرتفع
11.	يتمتع خريج الإعلام الرقمي بقدرة عالية على إدارة الحملات الإعلامية الرقمية	4.00	0.87	80.00	6 مرتفع
12.	يتمتع خريج الإعلام الرقمي بقدرة عالية على إدارة مؤسسات الإعلام الرقمي	4.08	0.80	81.60	2 مرتفع
		<b>3.96</b>	<b>0.65</b>	<b>79.21</b>	مرتفع

مجموع فقرات المحور الثالث: خصائص الاعلام الرقمي

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي:

- أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثالث: خصائص الاعلام الرقمي يساوي (79.21%) وبدرجة مرتفعة، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى الدور الذي يلعبه الاعلام الرقمي في تنمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي

لتعزيز المناعة التنظيمية، وتمتع خريج الاعلام الرقمي بقدرات ومهارات عالية على إدارة مؤسسات الاعلام الرقمي.

- أن الفقرة رقم (9)، حصلت على المرتبة الأولى، وتُعزى هذه النتيجة إلى حرص كلية علوم الاتصال واللغات على تخريج طلبة متميزين وقادرين على المنافسة في سوق العمل في ظل التنافسية المحلية والعالمية.
- بينما حصلت الفقرة (6)، حصلت على المرتبة الأخيرة، وبالرغم من حصول هذه الفقرة على المرتبة الأخيرة إلا أنها كانت الاستجابة بدرجة كبيرة، وذلك نتيجة أن سعة آفاق وعمل خريج الاعلام الرقمي المتميز.

#### 14. اختبار الفرضيات

الإجابة عن السؤال الرابع: "هل هناك علاقة بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟".

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان بصياغة الفرضية الأولى، وذلك وفق الجدول التالي:

القيمة	معامل بيرسون للارتباط احتمالية (SIG.)	الفرض
0.000	.849**	الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط يساوي (0.849)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة  $(0.05 \geq \alpha)$  وهذا يدل على وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(0.05 \geq \alpha)$  بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة، وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز المناعة التنظيمية، وهذا ما يسعى الباحثان إلى بيانه وتوضيحه لكي يتم إيجاد سبل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز المناعة التنظيمية.

الإجابة عن السؤال الخامس: "هل هناك علاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي كما يدركه طلبة كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟".

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان بصياغة الفرضية الثانية، وذلك وفق الجدول التالي:

القيمة	معامل بيرسون للارتباط احتمالية (SIG.)	الفرض

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

0.000	.753**	فرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.
-------	--------	---

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط يساوي (0.753)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) وهذا يدل على وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة، وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في زيادة فعالية خصائص الاعلام الرقمي، هذا ما يسعى الباحثان إلى بيانه وتوضيحه لكي يتم إيجاد سبل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لزيادة فعالية خصائص الاعلام الرقمي

الإجابة عن السؤال السادس: "هل هناك علاقة بين خصائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة؟".

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان بصياغة الفرضية الثالثة، وذلك وفق الجدول التالي:

القيمة الاحتمالية (SIG.)	امل بيرسون للارتباط	الفرض
0.000	.825**	فرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين مستوى مائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط يساوي (0.825)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) وهذا يدل على وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) بين مستوى خصائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة، وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أهمية خصائص الاعلام الرقمي في التعلم التنظيمي، والذاكرة التنظيمية، والحمض النووي التنظيمي، وبالتالي لا بد من الاهتمام بخصائص الاعلام الرقمي للوصول إلى مناعة تنظيمية فاعلة.

ويلخص الباحثان العلاقة بين متغيرات البحث وفق الآتي:

"إن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال يؤدي إلى الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز المناعة التنظيمية في كليات الإعلام الفلسطينية"

الإجابة عن السؤال السابع: "ما أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية لكلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة في ضوء خصائص الإعلام الرقمي؟".

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان بصياغة الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على أبعاد المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة. ولاختبار هذه الفرضية تم الاستعانة بتحليل المسار (Path Analysis) باستخدام برنامج (Amos Ver.21) المدعوم ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك للتحقق من وجود الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على أبعاد المناعة التنظيمية وذلك من خلال الدور الوسيط لخصائص الإعلام الرقمي كما هو موضح بالجدول التالي:

التأثير الإجمالي	معامل التأثير غير المباشر		معامل التأثير المباشر		المتغير المتأثر	المتغير المؤثر
	التأثير	المعنوية	التأثير	المعنوية		
0.000	.64	-	-	0.000	.64	تطبيقات الذكاء الاصطناعي
0.000	.46	-	-	0.000	.46	خصائص الإعلام الرقمي
0.000	1.05	0.000	57	0.000	.48	تطبيقات الذكاء الاصطناعي

IFI	NFI	CFI	GFI	Sig *	Chi <sup>2</sup> المعياري	مؤشرات الجودة للنموذج
1.000	1.000	1.000	1.000	0.000	0.000	مستوى الدلالة

• المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتماد على بيانات البحث الميداني، 2021.

GFI: مؤشر ملائمة الجودة ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح  
CFI: مؤشر الموائمة المقارن ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح.  
IFI: مؤشر الملائمة التزايدية ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح.  
NFI: مؤشر الملائمة اللامعاري ومن المفترض أن يقترب من الواحد الصحيح.

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- بلغت قيمة كاي Chi-Square = 0.000، كما بلغت قيمة مؤشر ملائمة الجودة Goodness of Fit Comparative Fit GFI Index وقيمته تساوي (1) (الملائمة التامة)، وقد بلغت مؤشر الملائمة المقارن (1) CFI Index، وبينما بلغت قيمة مؤشر الملائمة اللامعاري NFI = 1، وأخيراً بلغت مؤشر الملائمة التزايدية IFI = 1، وهذا يدل على ملائمة-مطابقة النموذج للبيانات ملائمة تامة.
- تبين وجود تأثير ذا دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في خصائص الإعلام الرقمي، وهذا يدل على أن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال لديها القدرة على المساهمة في زيادة درجة تعزيز خصائص الإعلام الرقمي، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ )

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

- تبين وجود تأثير ذا دلالة إحصائية لخصائص الإعلام الرقمي في أبعاد المناعة التنظيمية، وهذا يدل على أن لخصائص الإعلام الرقمي لديها القدرة على المساهمة في زيادة درجة تعزيز أبعاد المناعة التنظيمية، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ).

- تبين وجود تأثير ذا دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال في أبعاد المناعة التنظيمية، وهذا يدل على أن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على المساهمة في زيادة درجة تعزيز أبعاد المناعة التنظيمية، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوي الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ).

- تبين وجد تأثير جزئي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال في أبعاد المناعة التنظيمية من خلال خصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط" في الكلية محل البحث.  
تم اختبار فرضيات الوساطة في الدراسة من خلال تطبيق تحليل الانحدار بطريقة بارون وكيني (1986) التي استخدمت على نطاق واسع في بحوث وفقا لهذه الطريقة ، يجب أن تستوفي ثلاثة شروط إذا كانت الوساطة موجودة:

أولاً- أن يرتبط المتغير المستقل تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير بالوسيط خصائص الإعلام الرقمي.  
ثانياً- يجب أن تكون العلاقة المباشرة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال (المتغير المستقل) والمتغير التابع أبعاد المناعة التنظيمية مهمه، وإذا كانت العلاقة مهمة في الخطوتين السابقتين فإن الوسيط قلت العلاقة، لذلك تعتبر متغير خصائص الإعلام الرقمي وسيطاً جزئياً في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أبعاد المناعة التنظيمية في كليات الإعلام الفلسطينية - جامعة غزة نموذجاً.  
وبذلك نستنتج أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) لتطبيقات الذكاء

الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على أبعاد المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي.  
الإجابة عن السؤال الثامن: "ما المقترح التطبيقي التنموي الاستراتيجي اللازم لتعزيز المناعة التنظيمية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال، مع الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط؟"

للإجابة على هذا السؤال تم طرح المقترح التطبيقي التنموي الاستراتيجي التالي، وقد تم اختباره ضمن الدراسة الميدانية، وخلال هذا المقترح بينا الطرق الوسائل اللازمة لتعزيز المناعة التنظيمية في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال، مع الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي كمتغير وسيط، وشمل هذا المقترح مجموعة من الخطوات والتي يوصي الباحثان بإتباعه.

ويمكن إجمال مراحل المقترح التطبيقي التنموي الاستراتيجي في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: المدخلات

## أ. المتطلبات النظرية:

- إن الذكاء الاصطناعي هو الذي يضمن القرارات الإبداعية والابتكارية والجوهرية رغم تغير الظروف فهو أساس رفعة ونجاح أي تنظيم، فالتنافس وتجاوز التحديات والتميز والنجاح الاستراتيجي يتحقق بشكل أكبر من خلال الذكاء الاصطناعي.
  - دراسة قدرة كليات الإعلام على تحقيق التميز والانفراد في تأهيل وتدريب طلبتها وتكوين ذاكرة تنظيمية لهم يحقق الأسبقية التنافسية.
  - يعتبر فهم واستيعاب كلية الإعلام للذكاء الاصطناعي ذات تأثير جوهري على ابداعهم واستخدامهم الفعال للتكنولوجيا في المستقبل.
  - دراسة خصائص الإعلام الرقمي من المؤثرات الإيجابية على المخرجات سواء خريجين أو أبحاث.
  - إن الذكاء الاصطناعي يضمن نمذجة سلوك الخبراء والمبدعين من خلال النظم الخبيرة.
- ب. الرؤية: نعى بها تحديد ما تسمو إليه كليات الإعلام الفلسطينية فلذلك يجب أن تكون رؤية تلك الكليات هي "الوصول إلى النجاح الاستراتيجي في استخدام التقنيات والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بما يضمن تميز المناعة التنظيمية".
- ج. الرسالة: نعى بها الوظيفة الأساسية لكليات الإعلام الفلسطينية من خلال متغيرات البحث، وبالتالي رسالة هذا المقترح هي : قدرة كليات الإعلام على الحصول على معرفة مخزنة وتجميعها في ذاكرة الكلية وبرمجتها ضمن أنظمة خبيرة قادرة على التنبؤ وإيجاد البدائل اللازمة لحل المشكلات، والتميز في تقديم المنتجات والخدمات بما يضمن المنافسة من خلال ما يتم التوصل إليه من قرارات وبرامج تتخذ من خلال الذكاء الاصطناعي، مع حفاظ الكلية على ما يميزها عن غيرها من كفاءة طلبة وخريجين أو قرارات أو سمعة وشهرة وذلك من خلال الحمض النووي التنظيمي، وإن كليات الإعلام تضمن لها ذاكرة تنظيمية تستخدم خبراتها وتجاربها في تلك الذاكرة لمساعدتها في ضمان وجود ذكاء اصطناعي فعال، وتستفيد الكلية في تعليم طلبتها الجدد والحاليين من خبراء محليين دوليين.
- د. الأهداف: هي النتائج النهائية التي تسعى كليات الإعلام إلى تحقيقها، وللوصول إلى تلك النتائج فلا بد من تحديد المحاضرين ذات الكفاءة العالية، والخبرة الدولية في المجال التكنولوجي والإعلامي والتي تستطيع استثمار الموارد والقدرات المتوفرة والعمل على تطويرها، ولديها معرفة بالنظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي واستخدام تطبيقاته المختلفة في التعامل للوصول إلى الهدف النهائي وهو مناعة تنظيمية فعالة، مع ضرورة الاستعانة بالخبراء لتفعيل دور الذكاء الاصطناعي.
- هـ. الاستراتيجيات: هي وسائل تحقيق الأهداف طويلة الأجل، واختيار الاستراتيجيات بشكل فعال يجب أن تكون إدارة كليات الإعلام متنوعة الخصائص والثقافات مع الاستعانة بخبرات من خارج الجامعة لضمان

- وجود تطبيقات فعالة للذكاء الاصطناعي ومثال للاستراتيجيات "توقيع عقود مع شركات تكنولوجيا وتقنية لتدريب طلبة الكلية على أهمية الذكاء الاصطناعي وكيفية الاستفادة منها".
- و. الاهتمام بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتدريب الطلبة على استخدامها وأهميتها.
- ز. إدارة كليات الإعلام: يجب تنمية مهارات إدارة كليات الإعلام بما يضمن دعم ومساندة الاهتمام بوجود الذكاء الاصطناعي بما يتلاءم مع الحاجة اللازمة للإبداع والابتكار والنمو أي تحقيق ثلوث التطوير مع ضرورة قيام الإدارة بالاهتمام بأصحاب الموهبة من الطلبة وإعطائهم الفرصة للمبادرة المستمرة، حيث تعتمد النظم الخبيرة على المعرفة المتوفرة والخبرات التي يتم تجميعها، ويجب على الإدارة في كليات الإعلام تبني الذكاء الاصطناعي لتحقيق الإبداع في طرق ووسائل التعلم والتدريب والتنمية وتكوين الذاكرة الإلكترونية وتحقيق التميز عن الكليات الأخرى لخلق مبادرات وأفكار ومشاريع جديدة.
- ح. التجهيزات: يجب العمل على إيجاد بيئة مناسبة داخل الجامعات الفلسطينية تمكن الإدارة في كليات الإعلام وتسهيل عليها اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يفتح الطريق للحصول على مصادر جديدة ومبتكرة من الأفكار أو المشاريع، وبالتالي الشبكات والأجهزة والبرامج والنظم الخبيرة وغيرها من الضرورات لتوفير التجهيزات اللازمة للذكاء الاصطناعي.
- ط. الأموال: على الإدارة كليات الإعلام التي تدعم وتساند تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتوفير الموارد المالية اللازمة لاستقطاب الإمكانيات البشرية المتميزة من خلال تطويرهم والحفاظ عليهم داخل الكلية، وبالتالي يمكن الاستفادة منهم من خلال جمع أكبر قدر من المعرفة والخبرة لتفعيل دور الذكاء الاصطناعي، وكذلك توفير الأموال اللازمة للتحضير للتجهيزات اللازمة.
- ي. تحديد فجوة الخبرات والمهارات البشرية كماً ونوعاً: لكي تعمل الأنظمة الخبيرة والذكاء الاصطناعي بشكل فعال يجب على كليات الإعلام الفلسطينية توفير الخبرات والمهارات البشرية القادرة على توفير البيئة الإدارية والتكنولوجية الملائمة للذكاء الاصطناعي، وهذا يتطلب من الشركات دراسة الواقع من الخبرات والمهارات ووضع التصور المستقبلي لها وتحديد الفجوة البشرية اللازمة.
- ك. التوجيه: يجب على إدارة الكلية توفير كل ما يلزم إلى أصحاب الكفاءات بمنحهم القدرة على تحقيق ثلوث التطوير المستمر، وهو الإبداع والابتكار والنمو ليكونوا مصدراً وحافزاً لتطبيق الذكاء الاصطناعي.
- ل. التحفيز: لكي تقوم كليات الإعلام الفلسطينية بتحقيق أهدافها فلا بد من وضع نظام عادل وكفء لتحفيز أصحاب المواهب من الطلبة ومن المحاضرين، ووضع قانون وسياسات داخل الكلية تمنح المبدعين والمبتكرين علاوات وترقيات فتسمح بتميزهم وبالتالي يكونوا مصدراً مهماً لقواعد البيانات الإلكترونية والأنظمة الخبيرة.



م. **الفعالية:** يجب أن تهتم إدارة كليات الإعلام بتحقيق الفعالية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتحقيق الأهداف بكفاءة لا يكفي، بل يجب أن تهتم الشركات بتحقيق أهدافها بأقل تكلفة وجهد، وأفضل جودة، وهذا بالطبع لا يتحقق إلا من خلال الابداع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ن. **التطوير والتنمية:** إن تطبيق الذكاء الاصطناعي داخل كليات الإعلام الفلسطينية يتطلب تطوير مستمر لكل ما هو بشري، فكري، هيكلي، علائقي داخل الجامعات، فالجامعات يجب أن تطور العاملين فيها في جميع المجالات وتطور هيكلها التنظيمي ليصبح مرناً يستطيع الأفراد من خلاله الإبداع، والمبادرة، وتطوير علاقات مما يساعد على تناقل الخبرات والاستفادة، وبالتالي تتحقق وتنتشر الموهبة، والتي تعتبر مصدراً هاماً لبقاء واستمرار الذكاء الاصطناعي داخل كلياتها

س. **المكافآت:** لتطبيق الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات يجب وضع استراتيجية للحفاظ على الموهوبين لديها، ومنعهم من الهجرة والتسرب، وكذلك وضع استراتيجية لجذب أصحاب المواهب، ولتحقيق تلك الاستراتيجيات يجب وضع مزيج تعويضي يناسب الموهوبين في الجامعات، فالمكافآت يجب أن تكون على أساس الانجاز والإبداع والابتكار، ولا يعتمد على الراتب الثابت، ويجب ربط المكافآت بقدرة الموظف على توفير البيئة الملائمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ع. **الاستقرار:** لتطبيق الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون بنية الشركات محفزة لبقاء الموهوبين وجعل الأفراد يحلمون في الانضمام إليها.

### المرحلة الثانية: العمليات

إن الاهتمام بتطبيقات الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى بناء قدرات متنوعة داخل كليات الإعلام الفلسطينية، وذلك من خلال الوصول إلى قرارات أكثر فعالية، بحيث تكون قادرة على توجيه الطاقات نحو استمرارية التطبيقات الذكية وتطويرها، ويمكن وضع إطار مقترح لتفعيل عمليات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بحيث تتكامل تطبيقات الذكاء الاصطناعي لينتج عنها المكونات الرئيسة لهذا التكامل، وتتفاعل المكونات الرئيسة معاً لنصل إلى النتائج الأولية، ولكن ليتم تشغيل هذا التكامل بشكل فعال وفق مكوناتها الرئيسة يجب وضع سياسات تمكن من الوصول إلى النتائج الأولية وهي:

أ. الدمج بين التكنولوجيا ومناهج الإعلام الرقمي.

ب. البحث عن كفاءة إعلامية إلكترونية لتدريب وتأهيل طلبة كليات الإعلام في مجال الإعلام الرقمي

ج. وضع خطط مناسبة لجذب أصحاب الموهبة الإعلامية التكنولوجية في الجامعات الفلسطينية.

د. توفير بيئة مناسبة للإعلاميين الموهوبين داخل الجامعات الفلسطينية، لضمان فعالية تطبيقات الذكاء

الاصطناعي، بما يضمن فعالية خصائص الإعلام الرقمي

هـ. التنوع في الموهوبين على جميع الأنشطة داخل كليات الإعلام بما يحقق الاستفادة القصوى من مخرجات

الذكاء الاصطناعي.

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

و. وضع نظام فعال للتدريب والتنمية لجميع العاملين في كليات الإعلام لاكتشاف الموهوبين والتميزين لتحقيق فوائد تخدم عمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ز. وضع خطط لدعم أصحاب المبادرات داخل كليات الإعلام الفلسطينية، بما يضمن التطبيق الفعال للذكاء الاصطناعي، للوصول إلى إعلام رقمي فعال.

ح. وضع خطط لتنمية القيادة التكنولوجية داخل كليات الإعلام الفلسطيني.

### المرحلة الثالثة: المخرجات (فعالية المناعة التنظيمية)

أ. رؤية كليات الإعلام الفلسطينية: تتمثل الرؤية في الوصول إلى أفضل المراكز المتميزة في مجال التعلم والذاكرة التنظيمية، والانفراد في خصائصها، من خلال الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي.

ب. رسالة كليات الإعلام الفلسطينية: تتمثل الرسالة في أن يكون لدى الكليات عاملين قادرين على تحقيق التميز والابداع في جميع المعرفة وتخزينها وتطبيقها بما يضمن الوصول إلى ذاكرة تنظيمية يمكن من خلالها الوصول للمعرفة اللازمة في الوقت المناسب، وسهولة ودقة المعلومات المخزنة، وتحقيق التعلم التنظيمي من خبراء داخل وخارج الكلية، وذلك للوصول إلى الحمض النووي التنظيمي، وذلك بما تتميز به الشركة عن غيرها سواء في النواحي التكنولوجية أو الإدارية أو الإنتاجية أو المالية، بما يضمن قدرة كبيرة على المنافسة.

### ج. أهداف كليات الإعلام الفلسطينية:

- الكشف عن الكفاءات الموجودة داخل الكليات بما يميزها عن غيرها.
- إيجاد جيل من الخريجين قادر على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- إيجاد جيل من الخريجين قادر على ممارسة الإعلام الرقمي بفعالية عالية.
- إيجاد جيل من الخريجين قادر على المنافسة المحلية والدولية إعلامياً.
- تعريف العاملين بمفهوم المناعة التنظيمية وأبعادها وأهمية تعزيزها.
- تعظيم الاستفادة من أبعاد المناعة التنظيمية.
- تحقيق قدرة تنافسية لكليات الإعلام من خلال الحمض النووي التنظيمي.
- حث كليات الإعلام على جذب واستقطاب الكفاءات المبدعة لكسب الاستفادة المستقبلية في بناء ذاكرة تنظيمية.

### أ. عناصر المناعة التنظيمية وتحقيق فعاليتها

### أولاً: التعلم التنظيمي

- أن تستعين كليات الإعلام بالخبراء خارج الكلية لتزويد العاملين فيها بالمعرفة والأفكار الجديدة، وأن يحدث تنوع في المعرفة لدى العاملين.
- أن يكون لدى العاملين معرفة تامة بأبعاد إدارة المعرفة من توليد المعرفة وتخزينها وتطبيقها.
- أن تخصص الكلية حوافز مادية ومعنوية للعاملين المبدعين في مجال التعلم التنظيمي.
- أن تبحث الكلية عن أي أفكار من التجارب السابقة.
- أن تهتم كليات الإعلام بتصرفات وأنشطة المنافسين.

### ثانياً: الذاكرة التنظيمية

- أن توفر الجامعات الكوادر الفنية القادرة على بناء ذاكرة تنظيمية تكنولوجية لكليات الإعلام.
- أن تقوم كليات الإعلام الفلسطينية بتخزين البيانات المنتشرة للحفاظ عليها، وسهولة استخدامها.
- أن تهتم كليات الإعلام الفلسطينية بدائرة تكنولوجيا المعلومات، وتشبك وتتعاون معها.
- أن توفر الجامعات الموارد المالية اللازمة لتوفير الشبكات والأجهزة والتقنيات الحديثة.

### ثالثاً: الحمض النووي التنظيمي

- أن تقوم كليات الإعلام بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لتحديد ما تتميز به من قوة وفرص.
- أن يتميز خريجي كليات الإعلام عن غيرهم من الخريجين وذلك باستخدامهم الواسع لتكنولوجيا المعلومات.
- أن يتميز خريجي كليات الإعلام بقدرتهم على صناعة الإعلام الجديد وتأثيرهم.
- أن تهتم كليات الإعلام باتخاذ القرارات الفعالة.
- أن تقدم كليات الإعلام الفلسطينية كل ما هو جديد ومبتكر للتميز عن غيرها.

## 15. النتائج والتوصيات

### 1.15 النتائج

أظهرت الدراسة عدد من النتائج وفق الآتي:

1. يتوافر مستوى تطبيق الذكاء الاصطناعي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة في مجال تكنولوجيا الاتصال بدرجة كبيرة.
2. يتوافر مستوى تطبيق أبعاد المناة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة بدرجة كبيرة.
3. يتوافر مستوى خصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة بدرجة كبيرة.
4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وأبعاد المناة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات في جامعة غزة.

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

5. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال وخصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.
6. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى خصائص الإعلام الرقمي وأبعاد المناعة التنظيمية في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة
7. وجود أثر ذات دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على أبعاد المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي في كلية علوم الاتصال واللغات بجامعة غزة.

### 1.15 التوصيات

1. العمل على تنمية ثقافة ومعرفة الطلبة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكيفية عمل النظم الخبيرة في حل المشاكل المختلفة، ووضع خطة متكاملة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات.
2. زيادة الاهتمام بالذاكرة التنظيمية من خلال توفير الأجهزة والبرمجيات والشبكات والموارد البشرية والاتصالات، لبناء ذاكرة تنظيمية خاصة بكلية علوم الاتصال واللغات.
3. التواصل مع الجهات المختلفة المحلية والدولية لنشر ثقافة أهمية الإعلام الرقمي، وإيجاد فرص عمل للخريجين، وزيادة قدرتهم على استخدام الوسائل المختلفة الخاصة بالإعلام الرقمي.
4. تحديث وتطوير تخصص الإعلام الرقمي باستمرار خاصة مع التقدم التكنولوجي السريع لضمان تحقيق التميز والانفراد.
5. الاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي من حيث المقومات والمدخلات والعمليات للوصول إلى خريج قادر على المنافسة.
6. أن تدعم الإدارة العليا والمؤسسات المختلفة تطبيق الذكاء الاصطناعي، وتعزيز المناعة التنظيمية، والاهتمام بخصائص الإعلام الرقمي، وتوفير متطلبات النموذج المقترح، ووضع آليات لتقييم ومتابعة النموذج المقترح.

### 16. مقترحات دراسات مستقبلية

- أ. أثر الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة الحياة الأكاديمية في الجامعات.
- ب. دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التميز البحثي في الجامعات.
- ج. علاقة الذكاء الاصطناعي بتنمية رأس المال العاطفي.

### المراجع

إسماعيل، عمار فتحي موسى (2020)، دور الذكاء الاستراتيجي كمتغير وسيط في العلاقة بين المناعة التنظيمية والتميز المؤسسي: دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة مدينة السادات، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، مصر، العدد (1)، ص 151-221.

البشر، منى بنت عبد الله بن محمد (2020)، متطلبات توظيف الذكاء الاصطناعي في تدريس طلاب وطالبات الجامعات السعودية من وجهة نظر الخبراء، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مصر، المجلد (20)، العدد (2)، ص 27-92.

الحارثي، فهد بن سعود بن محمد (2019)، دور الاعلام الرقمي في الجامعات السعودية في تعزيز مفهوم اقتصاديات المعرفة في ضوء 2030، المؤتمر الدولي السنوي الثالث لقطاع الدراسات العليا والبحوث: البحوث التكاملية طريق التنمية، جامعة عين شمس، مصر، المجلد (2)، ص 566-582.

حسن، أسماء أحمد خلف (2020)، السيناريوهات المقترحة لدور الذكاء الاصطناعي في دعم المجالات البحثية والمعلوماتية بالجامعات المصرية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مصر، المجلد (27)، العدد (125)، ص 203-264.

حسن، فاضل عباس (2021)، المناعة التنظيمية المكتسبة وتأثيرها في تطبيق استراتيجيات إدارة المعرفة: دراسة تحليلية لآراء عينة من التدريسيين في الكلية التقنية الهندسية والمعهد التقني العمارة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد (27)، العدد (125)، ص 327-350.

الدبيسي، عبد الكريم علي، والخصاونة، إبراهيم فؤاد (2020)، الإعلام الرقمي: إشكالية المفهوم وتحديد الوسائل الإعلامية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد (47)، العدد (1)، ص 944-961.

الدeshان، جمال علي خليل (2020)، دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة جائحة كورونا في مواجهة التعايش معها، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، مصر، الجزء (76)، ص 1361-1387.

سبيط، رهام حبيب، ومضحي، جمال عسكر (2021)، اعتماد الجالية العراقية في إسطنبول على الاعلام الرقمي في الحصول على المعلومات أثناء الأزمات: دراسة ميدانية، مجلة آداب الفرهدي، جامعة تكريت، العراق، المجلد (13)، العدد (44)، ص 224-242.

السبيعي، سلمان مطلق عبد الله (2019)، اتجاهات الشباب الجامعي نحو الاعلام الرقمي في محافظة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، مجلة الارشاد النفسيين جامعة عين شمس، مصر، العدد (58)، ص 187-204.

السمان، ثائر أحمد، والدباغ، زهراء غازي (2020)، إدارة الرشيق الأخضر مدخل لتعزيز نظام المناعة التنظيمية: دراسة استطلاعية للآراء عينة من العاملين في الشركة العامة للسمنت العراقية-معاونية السمنت الشمالية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد (39)، العدد (125)، ص 63-86.

شعلان، السيد محمد إبراهيم، وصالح الدين، ولاء (2019)، سيناريوهات لتوعية الشباب وطلبة الجامعات بالتحديات ومخاطر البيئة الافتراضية والاعلام الرقمي، مجلة الارشاد النفسي، جامعة عين شمس، مصر، العدد (58)، ص 313-337.

الشمالية وآخرون، ماهر عودة (2015)، الاعلام الرقمي الجديد، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان.

طالبة، هادي محمد (2020)، تصورات طلبة المرحلة الثانوية لاستخداماتهم للإعلام الرقمي في تعزيز الثقافة التاريخية لديهم، مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، السعودية، المجلد (32)، العدد (3)، ص 423-454.

أثر الذكاء الاصطناعي في مجال تكنولوجيا الاتصال على المناعة التنظيمية في ضوء خصائص الإعلام الرقمي..

عبد المجيد، عثمان رياض (2016)، نظم المناعة التنظيمية وأثرها في استراتيجيات إدارة الأزمات اختبار الدور الوسيط لنظم المعلومات الاستراتيجية: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العتل وآخرون، محمد حمد (2021)، دور الذكاء الاصطناعي (AI) في التعليم من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، مجلة البحوث والدراسات التربوية، الكويت، المجلد (1)، العدد (1)، ص 30-64.

علوان، بشرى محمد، وطالب، علاء فرحان (2016)، قياس فاعلية وظائف نظام المناعة التنظيمية: دراسة استطلاعية تحليلية في شركة الخطوط الجوية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد (12)، العدد (47)، ص 41-63.

محمود، عبد الرزاق مختار (2020)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة فيروس كورونا ((COVID-19)، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، استونيا، المجلد (3)، العدد (4)، ص 171-224.

مركز القرار للدراسات الإعلامية (2020)، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير محتوى إدارة الأزمات الإعلامية: نظرة مستقبلية، مركز القرار للدراسات الإعلامية، السعودية.

المريعي، إيمان بنت علي (2007): "تحديد معايير تقومي أداء طالبات التدريب الميداني بجامعة الملك سعود في ضوء متطلبات الأداء الخاصة بمعلمة التربية الفنية باستخدام أسلوب دلفاي"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية.

ملحم، سامي (2000): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

الياجزي، فانت حسن (2019)، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، العدد (113)، ص 257-282.

Al- Qusi, A. S (2010). Using of artificial intelligence applications for development of learning and educating process. Al- Mansour journal, 14(1), 37- 58.

Huang, J. (2013). Organizational knowledge, learning and memory—a perspective of an immune system. Knowledge Management Research & Practice, 11(3), 230-240.

Lee, J., Ghaffari, M., & Elmeligy, S. (2011). Self-maintenance and engineering immune systems: Towards smarter machines and manufacturing systems. Annual Reviews in Control, 35(1), 111-122.

Ocaña-Fernández et al, Yolvi (2019). "Artificial Intelligence and its Implications in Higher Education". Propósitos Representations. 7(2), 536-568. <http://dx.doi.org/10.20511/pyr2019.v7n2.274>.

Scott, B.B. (2011). Organizational learning: a literature review. Queens University, 1-24.

Tomasik, Brian, (2019) : Artificial Intelligence And Its Implications For Future Suffering, Foundational Research Institute, U.S.